

جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ

ثورة الفلاحين الفلسطينيين ضد الحكم المصري عام 1834م.

Palestinian Peasants Revolt Against Egyptian Rule in 1834.

إعداد:

معتز عبد الجواد مُحَمَّد عابدين.

إشراف:

د. مُحَمَّد علامه.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل.

2026م – 1447هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة الرسالة

ثورة الفلاحين الفلسطينيين ضد الحكم المصري عام 1834م

Palestinian Peasants Revolt Against Egyptian Rule in 1834

إعداد الطالب: معتز عبد الجواد مُحَّمد عابدين

إشراف: د. مُحَّمد علامه

نوقشت هذه الرسالة يوم الاثنين بتاريخ 2026/2/16م، وأجيزت من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه:

د. محمد علامه / مشرفاً ورئيساً ....

د. عماد البشتاوي / ممتحناً داخلياً ....

د. نعمان عاطف عمرو / ممتحناً خارجياً ....

الخليل – فلسطين

1447هـ- 2026م

الإهداء

إلى أرواح شهدائنا الذين سقطوا في سبيل فلسطين وعروبتها.

إلى أسرانا البواسل في سجون الاحتلال.

إلى من أرشدني طريق الفضيلة وافتخر بحمل اسمه طول عمري..

والدي

الى رمز العطاء والتضحية والصبر ... أطال الله عمرها وأبقاها خيمة لنا..

والدتي الحنون

إلى من شاركوني هموم الحياة والدراسة وخففوا عني.. أخوتي وأخواتي....

إلى من أعطاني من ينابيع معرفته وغمرني بالحب والتقدير والتضحية والتوجه والارشاد

" أستاذي الفاضل أ.د /(مُحَمَّد علامة).

إلى من يقدرون قيمة العلم ويدركون معنى السعي نحو الأفضل.

إلى كل من أسهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

فلكم مني جزيل الشكر والعرفان

الشكر والتقدير

من أقوال رسول الله – صل الله عليه وسلم: " من لا شكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور " محمد العلامة " الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه لي من نصح وإرشاد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لي شرف الإستفادة من علمهم وخبراتهم خلال فترة دراستي.

وأوجه شكري إلى العاملين في مكتبة الخليل لمساعدتهم لي في الوصول إلى المصادر والمراجع الرئيسة في موضوع الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه ولقبه.

وأتقدم بالشكر لكل من قدم لي نصحاً أسهم في إتمام هذه الدراسة.

الرموز والاختصارات

الرمز	معناه
س	السنة
ع	العدد
مج	مجلد
ج	الجزء
د.ت	دون تاريخ نشر.
د.ط	دون طبعة.
د.م	دون مكان نشر.
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م	ميلادي
هـ	هجري

فهرس المحتويات

الملخص

تحول أهل فلسطين في نصف عام 1834م. من الولاء لحكم محمد علي باشا تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا إلى عصيان وتمرد ضده؛ نتيجة للقرارات الإدارية والمالية التي حاول تطبيقها بالقوة، ولذلك تعد ثورة الفلاحين عام 1834م. في فلسطين أو ما يعرف عنها بانتفاضة الفلاحين، تمرداً شعبيا واسع النطاق ضد الحكم المصري، الذي فرض سياسات قمعية شملت التجنيد الإجباري والضرائب مثل ضريبة الفردة ونزع السلاح الذي كان أحد أهم الأسباب لتمرد الفلاحين ضد الحكم المصري، وإلغاء الامتيازات المحلية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى ثورة الفلاحين.

انتشرت الثورة في فلسطين في مدن رئيسة مثل: القدس ونابلس والخليل، وشمل التمرد الفلاحين الذين شكلوا الجزء الأكبر من القوات المتمردة إضافة إلى الوجهاء والقبائل البدوية الذين شكلوا جزءاً لا يتجزأ من الثورة، ولكن استطاعت قوات إبراهيم باشا التصدي لها وقمعها في نهاية المطاف، كانت نتائج ثورة الفلاحين عام 1834م ضد الحكم المصري وخيمة وقاسية على الفلاحين الفلسطينيين، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية وهي: القمع العسكري، حيث تم قمع الثورة بكل وحشية وهمجية من قبل القوات المصرية؛ مما أدى إلى هزيمة الثوار هزيمة ساحقة، وإعدام قادة الثورة وعلى رأسهم الشيخ قاسم الأحمد شيخ جبل نابلس، وإعدام بعض رموز الثورة، فضلًا عن تهجير القادة المحليين والعلماء إلى مصر مما أدى إلى إضعاف البنية الاجتماعية التقليدية القائمة على الزعامات المحلية في فلسطين، إضافة إلى جعل السكان عرضه للاستغلال المالي من قبل الحكومة ومعارضيها.

مثلت ثورة 1834م. وحدة سياسية في فلسطين، ومع ذلك كانت النية النهائية للأعيان وقادة الثوار طرد الجيش المصري، واعادة الحكم العثماني كوسيلة لاستعادة معايير العهد العثماني التي حددت العلاقة بين الحكومة والمحكومين، وتتكون هذه المعايير من القوانين الدينية والقوانين الإدارية والاعراف والتقاليد المحلية التي تعطلت بسبب الاصلاحات المصرية.

المقدمة

يعتبر الحكم المصري في بلاد الشام أحد أهم الأحداث التاريخية التي استطاعت أن تغير من الواقع السياسي والإداري والاجتماعي لبلاد الشام، فالحكم المصري الذي اعتبره أهالي بلاد الشام نعمة في البداية لبلادهم وقيادتها، أصبح نقمة عليهم بكل ما يحمل في طياته من مشروع يخدم محمد علي باشا وطموحاته، إذ كان يهدف محمد علي باشا من احتلاله بلاد الشام لفرض سيطرته العسكرية والاقتصادية والمركزية عليها إلا أنه فشل في تحقيق غايته جراء التمردات والثورات التي قامت ضده في كافة بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، بالإضافة إلى العوامل الاقليمية والدولية التي اصطدم بها محمد علي باشا؛ لأنه كان يشكل خطرا على مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

كان الوضع في فلسطين متأزماً حيث تصاعدت التوترات بسبب السياسات التي فرضها إبراهيم باشا على الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من الحكم المصري كان قد انهى فترة من الفوضى في ظل الحكم العثماني المتدهور، إلا أن سياسته القمعية أغضبت الشعب بجميع فئاته وطبقاته، حيث عمل إبراهيم باشا على إحكام السيطرة المركزية على فلسطين محاولاً إضعاف نفوذ الزعامات المحلية والاقطاعيين التقليديين، بالإضافة إلى فرض الضرائب الباهظة والمتعددة لتمويل حملاته العسكرية ومشروعاته الإصلاحية مما أثر على جميع الفئات خاصة الفلاحين الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان، ولذلك شهدت فلسطين انتفاضة شعبية واسعة النطاق ضد الحكم المصري الذي سيطر على البلاد حيث قادها الفلاحون بشكل أساسي، وانضم إليهم وجهاء المدن والقبائل البدوية، مما عكس رفض السلطة المركزية القمعية المصرية.

وعلى الرغم من محاولات أبراهيم باشا في الإصلاح الزراعي في بعض المناطق إلا أن سياسات الضرائب والتجنيد القاسية أدت إلى تدهور الأوضاع الزراعية؛ مما زاد من الاستيلاء الشعبي ولاسيما الفلاحين، على الرغم من الصعوبات التي واجهت الشعب الفلسطيني من قمع وقتل وإعدام بعض قادة الثورة وفرض الضرائب واستغلالهم في أعمال السخرة والثكنات العسكرية إلا أنهم تجاوزا هذه الصعاب، وبدأ ينمو لديهم الشعور بالوحدة والمقاومة بين السكان والتضحية بحياتهم في سبيل وطنهم ولاسيما بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد تجلت هذه الروح في ثورة 1834م التي مثلت تمرداً ورفضاً شعبياً للسياسات المصرية القمعية في البلاد.

سبب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع ثورة الفلاحين الفلسطينيين ضد الحكم المصري عام 1834م.، لما له من أهمية تاريخية ووطنية بالغة، إذ تُعدّ هذه الثورة أول ثورة فلسطينية شاملة ضد سلطة خارجية في العصر الحديث، عبّرت عن رفض الشعب الفلسطيني للسياسات القمعية التي فرضها الحكم المصري، مثل: التجنيد الإجباري، وجباية الضرائب الباهظة، ومصادرة الممتلكات، كما أن هذا الحدث لم يُتناول بالتحليل الكافي في الدراسات العربية الحديثة، مما يتيح فرصة لإعادة قراءته في ضوء المصادر العربية والأجنبية معاً.

إشكالية البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى اندلاع ثورة الفلاحين في فلسطين ضد الحكم المصري؟ وكيف تطورت مجريات الثورة ميدانياً؟ وما أبرز مراحلها ومعاركها؟ وما النتائج السياسية التي ترتبت على فشل الثورة بالنسبة للحكم المصري والزعامات الفلسطينية المحلية؟ وكيف انعكست الثورة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين؟ وهل يمكن اعتبار الثورة حركة وطنية فلسطينية مبكرة أم مجرد انتفاضة فلاحية ضد التجنيد والضرائب؟

أهداف البحث:

1- تحليل الأسباب العميقة لاندلاع الثورة الفلسطينية عام 1834م.
2- دراسة مجريات الأحداث ميدانياً وفق تسلسلها الزمني.
3- الكشف عن أثر الثورة على المجتمع الفلسطيني في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
4- توثيق الروايات العربية والأجنبية حول الثورة ومقارنتها علمياً.
5- الإسهام في إثراء المكتبة الفلسطينية بدراسة تحليلية موثقة حول هذه المرحلة.

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها لكونها: تسلط الضوء على حدث تاريخي مهم في تاريخ فلسطين الحديث، ودراسة جذور المقاومة الشعبية ضد حكم المصري، وتسلط الضوء على الوعي السياسي المبكر لدي السكان

المحليين الذين رفضوا سياسات التنجيد ونزع السلاح والضرائب القاسية التي فرضها إبراهيم باشا، علاوة على تباين التفاعل بين الحكم المصري والمحيط الفلسطيني.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج **التاريخي** ، مع الاستعانة بالمصادر الأولية مثل: المراسلات والسجلات المعاصرة، إلى جانب الدراسات الحديثة العربية والأجنبية، بهدف تحليل أحداث ثورة عام 1834م. للوصول إلى فهم شامل لأسبابها ونتائجها، كما تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي** القائم على وصف الأحداث في الفترة التي تغطيها الدراسة.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية:

تغطي هذه الدراسة أحداث ثورة الفلاحين الفلسطينيين عام 1834م، وما يسبقها وتبعها من تطورات تاريخية مرتبطة بالحكم المصري في بلاد الشام خلال الفترة ما بين 1831م و1834م، وذلك ضمن المدن والقرى الفلسطينية التي شهدت فعاليات الثورة مثل: القدس والخليل وبيت لحم ونابلس واللد والرملة ويافا، إضافة إلى منطقة الكرك التي ارتبطت بالأحداث وامتدّ إليها تأثير الثورة، وتقتصر حدود البحث على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة، دون التوسع في تاريخ الدولة المصرية أو الشامية بوجه عام.

الدراسات السابقة:

هناك بحث تحت عنوان **(العصيان المدني لأهل فلسطين ضد حكم محمد علي باشا سنة 1834م)** للباحث السيد زهير المصري، ركز على الجانب السياسي والإداري للحدث، وعلى موقف السكان من سياسات التجنيد والضرائب التي فرضها الحكم المصري، مع عرض موجز لتفاعل المدن الفلسطينية الكبرى مع السلطة المصرية، وقد شكّل بحثه مساهمة مبكرة في إبراز الطابع الشعبي للثورة، إلا أنه اقتصر على العرض الوصفي للأحداث دون التوسع في تحليلها أو تتبع آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

كتاب**(الحكم المصري في فلسطين)** للدكتور خالد صافي الذي يركز على سياسات محمد علي باشا في فلسطين واستغلال مواردها البشرية والاقتصادية في إطار طموحاته الشخصية، وتتميّز هذه الدراسة الحالية عن سابقتيها بأنها تجمع بين التحليل التاريخي المقارن والاستناد إلى المصادر الأولية مثل: المراسلات والسجلات المعاصرة، إلى جانب الدراسات الحديثة العربية والأجنبية، كما تسعى إلى إعادة بناء المشهد

الكامل لثورة عام 1834م في بعدها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على تسلسل الأحداث ميدانيًا في المدن الفلسطينية وإبراز النتائج والتداعيات التي تلت فشل الثورة على المستويين المحلي والإقليمي.

فصول الدراسة:

قسم الباحث الرسالة إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: أسباب الثورة: وضح فيه الباحث أسباب ثورة 1834م، وبين الباحث سياسة إبراهيم باشا في القمع ونهب المحاصيل الممتلكات، ثم سياسة إبراهيم باشا في عزل الزعماء المحليين، كما أنه أوضح أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث ثورة 1834م.: كالتجنيد الإجباري وفرض الضرائب ونزع السلاح، ودور الدولة العثمانية على التحريض العثماني والأجنبي على الحكم المصري ببلاد الشام.

فيما تناول **الفصل الثاني: (وقائع ثورة 1834م. "مجريات وأحداث")**، وفيه مجريات الثورة في كل من القدس وغزة وبيت لحم والخليل ثم انتقالها للكرك، ثم استعرض الباحث كيف انتشرت الثورة في كافة أرجاء الشام حتى وصول محمد علي باشا إلى فلسطين، ومحاولة إبراهيم باشا عقد مفاوضات مع الثوار للإيقاع بهم، حتى اشتداد الثورة في نابلس وصفد، ومنها إلى معاقبة الثائرين على الحكم المصري عام 1834م.

وحمل **الفصل الثالث عنوان (من العصيان إلى الإخضاع "نتائج ثورة 1834م")**، وتضمن هذا الفصل نتائج الثورة: السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

التمهيد.

الأوضاع الإدارية والسياسية والاجتماعية ببلاد الشام 1831-1840م.

لم تكن أطماع محمد علي باشا (والي مصر1805-1849)[1] في بلاد الشام خافية على الدولة العثمانية، بل كان حلم الاستيلاء عليها شغله الشاغل منذ توليه الحكم في مصر، إذ حاول محمد علي باشا أن يستولي على بلاد الشام بالوسائل السلمية، فطلب من السلطان محمود الثاني (1808-1839م.) من باب العرفان بالجميل وتعويضًا له عن وقوفه مع السلطان العثماني في محاربة الدعوة الإصلاحية بقيادة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحجاز ونجد (1811-1818م)، بالإضافة إلي خسائره في حرب اليونان(حرب المورة)(1824-1827م)إذ خسر أسطوله البحري في معركة نفارينو (1826م)، وانفاقه أكثر من نصف مليون فرنك كرشاوي لرجال القصر السلطاني؛ لإقناع السلطان بإصدار هذا الفرمان، إلا أن جميع محاولات محمد علي باشا باءت بالفشل، وقد حاول السلطان العثماني حينذاك إرجاء انفجار الحرب وعرض على محمد علي باشا إعطاءه جزيرة كريت حين علم بعزم الباشا علي إرغام والي عكا علي إجابة طلباته بالقوة،[2] ولذا كان لمحمد علي باشا العديد من الدوافع المباشرة وغير المباشرة التي اتخذ بعضها كذريعة للاستيلاء على بلاد الشام بالقوة، ولاسيما بعد أن أدرك ضعف السلطان وإدراكه أنه يستطيع أن يفرض عليه أي شروط كانت، ولذا بدأ يستعد للصراع مع السلطان العثماني[3].

ولقد تمخضت تلك الظروف السياسية مع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما فقد محمد علي باشا الثقة في السلطان العثماني وأدرك بأن السلطان العثماني يريد الإطاحة به من ولايته على مص؛ الأمر الذي دفع محمد علي باشا للتفكير في الاستيلاء على بلاد الشام لتأمين بقاء مصر في قبضته وتأمين أكبر قدر من الاستقلال لدولته التي أسسها بكل جهد، ولأنه كان يدرك بأن الاستقلال لا يأتي إلا بوصول القوات

1 محمد علي باشا ولد في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان عام 1769م من أسرة ألبانية ، وتوفى والده وهو في سن صغير ، فتميز محمد علي باشا بأنه كان شاباً يانعاً ، وسيماً ، بهي الطلعة ، يعشق المغامرة ، ولا يهاب الأخطار وعلى الرغم من أنه كان أمياً فقد تميز بذكائه الفطري ونبوغه الفطري بين أصدقائه ، وتزوج محمد علي من أمينة هانم ابنة علي أغا شهير وكانت تعيش في مدينة نصرتلي ، وكانت تمتاز بجمالها ، وأنجب خمسة أطفال ثلاثة منهم أولاد وبنتان وهما إبراهيم وطوسون باشا وإسماعيل باشا ونازلي وتفيده هانم ، وتولى حكم مصر في مايو 1805م ، وكان موفقاً في حكمه فقد تحلت مصر بولايته واستقام أمرها بعدالته ،وصارت مصر في عهده من أرفع درجات الانتظام ، وأخصبت أرجاؤها وجللها النفع العام ، وتوفى محمد علي باشا عام 1849م ، للمزيد مبارك باشا ،على ، **الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** ، ج1 ، 149 .

2 الروقي ، عايض خزام ، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1247 – 1255هـ / 1831 – 1839 م)** ، 78

3 لوتسكي ، **تاريخ لأقطار العربية الحديثة** ، 117

المصرية إلي أطراف بلاد الشام حتى يقطع أي محاولة للسلطان العثماني للإطاحة به من ولايته على مصر وسلبها منه لوالي آخر يكون عونًا لها وليس ندا لها[1].

أولا: الدوافع المباشرة وغير المباشرة لحملة محمد علي باشا علي بلاد الشام عام 1831م:

ليس من السهل الإحاطة بكل الأسباب التي دفعت محمد علي باشا للسيطرة على بلاد الشام، ولا يتسع لنا المجال هنا لتحديد ذلك بالتفصيل غير أنه يمكن التمييز بين الدوافع الحقيقية والمباشرة للحملة والذرائع التي أعلنها محمد علي باشا متخذاً منها حجة إعلامية للبدء بعملية الاستيلاء على بلاد الشام، ولعل ذلك يرجع إلي طموح محمد علي باشا في حكم بلاد الشام الذي أخذ حيزاً كبيراً من **اهتماماته الاقتصادية والسياسية؛** لتعزيز سياسته التوسيعية في البلاد المجاورة لمصر لتأمين الأموال والموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ مشروعاته الاقتصادية الكبيرة، كما أن بلاد الشام غنية بغاباتها الكثيفة ذات المساحات الواسعة التي توفر له ثروة خشبية كبيرة لبناء السفن الحربية والتجارية، خاصة وأن هذه الأخشاب لا يمكن إنتاجها في مصر لعدم ملاءمة الظروف الطبيعية لنمو الأشجار، فضلاً عن فشله فى الحصول عليها من السودان بسبب توزعها وصعوبة جلبها إلي مصر لوجود الصخور والشلالات وطوفان النيل السنوي[2]، كما أنها غنية بمزروعاتها المختلفة: كالقمح والشعير والذرة والأرز والأشجار المثمرة: كالتفاح والزيتون والتوت، بالإضافة إلي المواد الخام والمحاصيل اللازمة للصناعة[3]، فضلاً عن ثرواتها المعدنية: (كالفحم والنحاس) وبذلك يضمن توفير المواد الخام التي تعد الأساس الذي تقوم عليه حركته الصناعية والأخشاب التي كانت تحتاجها مصر آنذاك للوقود ولبناء السفن الحربية والتجارية، ولاسيما بعد إنشاء محمد علي الفابريقات[4]، التي تحتاج إدارتها إلي الفحم والنحاس والحديد، كما شكلت أيضا باقي منتجات بلاد الشام ثقلا ورواجا في المجال الاقتصادي والتجارة العالمية، ولاسيما بعد زيادة الطلب علي منتجات بلاد الشام الزراعية في الأسواق الأوروبية:(كالحرير والزيتون والجلود والخيول)[5]، بالإضافة إلى شواطئها الشائعة، وبالإضافة إلي رغبته في إبعاد عاصمة بلاده عن الحدود العثمانية بحيث يجنبها خطر الاحتلال في الأوقات الحرجة والصعبة[6].

---

1 عطا الله، مرفت أسعد، العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي، 164؛ عمرو، عبد الرؤف أحمد، **تاريخ مصر الحديث 1517 - 1900**، 179.

2 بني هاني، خالد، **تاريخ دمشق خلال الحكم المصري 1831- 1840م**، 71

3 ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها محمد علي باشا لوالي حلب عقب دخول بلاد الشام بضرورة تعيين أحد المهندسين للإشراف على مهمة تقطيع الأخشاب للإستفادة من هذه الأخشاب في الأسطول المصري، وللمزيد ينظر أبو عز الدين، **إبراهيم باشا في سوريا**، 52.؛ جرار، عدنان، **الحكم المصري في سوريا (1831 – 1840)**، 31 -32؛ النواصرة، قاسم، **الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري**، 21.

4 الفابريقات هي كلمة تركية تعني (المصانع) fabrikalar وهي نهتم بجميع أنواع الصناعات المدنية والحربية

5 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام 1831 – 1841م** ، 20 – 21 .

6 غنام ، رياض ، **المقاطعات البنانية فى ظل الحكم المصري** ، 44

أما من الناحية الاستراتيجية: فقد كان ضم مصر لبلاد الشام ضروريا لأمن مصر، فجبال طوروس تمثل خط الدفاع الأول عن مصر، ويليه الخط الثاني في لبنان، ويليه الخط الثالث في فلسطين، والخط الرابع في صحراء سيناء، ومن هنا أدرك محمد علي باشا أن الغزوات التي تعرضت مصر لها عبر العصور كانت دائمًا من الشرق، وأن سيناء وحدها لا تعد خطاً منيعاً للدفاع عن الحدود المصرية[1]، فضلاً عن **الناحية العسكرية والسياسية** "إذ أصبحت مصر في عهد محمد علي باشا صاحبة أكبر قوة إقليمية فى الدولة العثمانية، والتي كانت قد أصابها الضعف والتدهور والتخبط بسبب الصراعات الداخلية والخارجية، وأصبح لمحمد علي باشا القوة التي تفوق قوة السلطان نفسه والدولة العثمانية ولاسيما بعد القضاء على: الثورة الوهابية، وإخضاع الثورة اليونانية، ودخول الحجاز والديار المقدسة في حوزته، أخذ يسعي لضم بلاد الشام تحت سيطرته،[2]كما كان يرغب محمد علي باشا في الحصول على الجند من بلاد الشام التي كان يشتهر محاربها بالقوة وقوة البنية الجسدية، والتحمل في الحروب، وخصوصا وأن الجنود الذين أحضرهم من السودان قد أصيبوا بالأمراض وضعف البنية الجسدية بعد مجيئهم إلي مصر[3]، ويمكننا أن نضيف عاملًا آخر وهو العامل الديني؛ فبعد سيطرة محمد علي باشا على أول وأبرز المقدسات الإسلامية: (مكة المكرمة والمدينة المنورة) فربما أراد في السيطرة علي ثالث المقدسات الإسلامية، ألا وهي القدس الشريف، وإدخاله المقدسات والديانات السماوية الأخرى: (المسيحية واليهودية) تحت سيطرته بما يمنحه مركزا قويا في نظر الأوروبيين أثناء زيارتهم لمقدساتهم في فلسطين[4].

ومن هنا يتضح بأن السبب الحقيقي والرئيس لحملة محمد علي باشا على بلاد الشام كانت تكمن في الدرجة الأولى في مطامع محمد علي التوسيعية، ويتضح ذلك من خلال ما كتبه كلوت بك: **" أن ضم سوريا إلي مصر كان ضروريا لصيانة ممتلكات العزيز، فمنذ تقرر في الأذهان إنشاء دولة مستقلة وجب الاعتراف بأنه لا يمكن إدراك هذه الغاية إلا بضم سوريا إلي مصر"**[5]، ولذا استغل الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية بشكل عام وبلاد الشام، وبوجه خاص من عدم استقرار سياسي إذ كانت الدولة العثمانية

1ياغي ، إسماعيل أحمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام وثورة فلسطين 1832 – 1840م** ، 214 – 215 .

2 بني هاني ، خالد ، **تاريخ دمشق خلال الحكم المصري 1831- 1840م** ، 71

3 الرافعي ، عبد الرحمن ، **عصر محمد علي** ، 218 .

4 بني هاني ، خالد ، **تاريخ دمشق خلال الحكم المصري 1831- 1840م** ، 73 .

5 كلوت بك، لمحة عامة إلي مصر ، 121 – 122 ؛ غنام ، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري 1832 – 1840م** ، 44 .

تعاني من ضعف عسكري بسبب انتقال جيشها من الانكشارية إلي الجيش النظامي[1]، وفقدانها لقوتها البحرية، وبالتالي لم تستطع التصدي للأسطول المصري، بالإضافة إلى استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية لمصر، فضلًا عن قدرته العسكرية والبحرية، كما اطمأن محمد علي باشا من أن الأوضاع الدولية أصبحت مؤاتيه لتنفيذ مشروعه فى الاستيلاء على بلاد الشام[2]، ولاسيما عقب تدعيم مركزه السياسي والعسكري في الجزيرة العربية والسودان، وسيطرته على البلاد المقدسة التي جعلت شريف مكة يخضع له أكثر من السلطاني العثماني، وبذلك فإن التهديد الذي كانت تتعرض له الدولة العثمانية لم يأتها من الشمال فحسب، بل بدأ يأتي من الجنوب، ومن القوى التابعة لمحمد علي باشا[3]، وبذلك لم يبق أمام محمد علي باشا سوى إيجاد الذريعة المناسبة التي سيتخذها لتبرير حملته على بلاد الشام؛ لتكون السبب المباشر لدخولها والسيطرة عليها وضمها إلي ولايته، وأخذ محمد علي باشا يترقب الفرصة المناسبة لتنفيذ مشروعه السياسي، وذلك بعد أن فشلت جهوده السلمية للحصول عليها[4].

وعليه يتبين بأن فكرة مشروع الدولة العربية الكبرى التي كانت تسيطر على فكر محمد علي باشا وذهنه منذ تولية زمام الحكم في مصر عام 1805م، والانفصال عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية مستقلة بذاتها تضم البلاد العربية في آسيا وأفريقيا، تلك الرغبة التي كانت نابعة من حرصه على ممتلكاته في مصر والحجاز والسودان، وأصبحت بلاد الشام في نظره مفتاح إمبراطورتيه وبوابتها الشرقية.

ثانيا: الأوضاع الإدارية والاجتماعية والسياسية ببلاد الشام:

1- الأوضاع الإدارية ببلاد الشام قبيل حملة إبراهيم باشا:

ففي عهد السلطان مراد الثالث* قسمت بلاد الشام إلي ثلاث إيالات[1] أو باشويات، وهي وحدات إدارية أكبر من السناجق والألوية، يحمل حاكمها لقب باشا أو وزير، وكان يتم تعينه من قبل السلطان لمدة عام واحد

---

1 لقد كانت الدولة العثمانية منشغلة بإخماد ثورة البوسنة والقضاء علي أعمال الشغب التي قامت في ألبانيا ، وفي نفس الوقت قامت القوات العثمانية بسحب قواتها الموجودة في حل نحو بغداد للقضاء علي حركة التمرد التي قام بها داود باشا ، بينما كانت تعيش دمشق حالة من الفوضى ، وانصراف السلطنة لحروبها من روسيا ، أبو العز الدين ، سليمان ، **إبراهيم باشا في سوريا** ، 37 ، 46 .

2 غنام ، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري 1832 – 1840م** ، 43.

3 كيلي ، جون، ب ، **بريطانيا والخليج 1795 – 1870م** ، 465/1

4 لوتسكي ، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة** ، 118 ؛ غنام ، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري 1832 – 1840م** ، 43.

* السلطان مراد الثالث استلم مراد الثالث حكمالدولة العثمانية وهو في الثامنة والعشرين من عمره ، وكانت حياته مثالًا أوضح لمسألة القصور الذاتي للقوَّة المفرطة؛ فعلى الرغم من ضعفه سياسيًّا، وإداريًّا، وقياديًّا، فإن البلاد توسَّعت من جديد في عهده؛ بل وصلت إلى أقصى اتِّساعٍ لها في كلِّ تاريخها ، ولقد استهلَّ السلطان مراد الثالث حكمه بجريمةٍ بشعةٍ غير مسبوقةٍ في التاريخ العثماني، ولم تتكرَّر مرَّةً ثانيةً إلا في حياة ابنه محمد الثالث، وهي جريمة قتل جميع الأشقَّاء الأحياء بغية الحصول على حُكْمٍ مستقرٍّ بلا اضطرابات ، وكان مراد

وقابل للتجديد، وفي مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، تشكلت بلاد الشام حسب التقسيم الإداري للبلاد، وطبقاً لهذا التقسيم الإداري تكونت بلاد الشام من إيالات حلب وهي القسم الشمالي من البلاد (صيدا وطرابلس)، وكانت هذه الإيالات تتسع وتتقلص حسب قوتها وضعفها وكانت القدس سنجقا أو لواء تتأرجح بين ولايتي الشام وصيدا[2]، والثانية: ولاية بيروت وهي السواحل البحرية المعروفة وما يليها في داخلية البلاد من اللاذقية شمالاً إلي حيفا جنوبا، والثالثة: ولاية الشام أو سوريا وقاعدتها دمشق وهى تشمل داخلية البلدان وشرقها، والرابعة: متصرفة القدس وهي تشمل: جميع البلدان الواقعة بين حدود ولاية بيروت إلى حدود القطر المصري، وبذلك أصبحت القدس تابعة لإيالة الشام[3]، والخامسة متصرفية لبنان وأمرها معروف، ولهذه المتصرفية نظام خاص واستقلال إداري، وتقوم الدولة العثمانية بتجديد أو تعين المتسلم كل عشر سنوات، وتقع في وسط الشام بين ولايتي سورية وبيروت، وجميع الإيالات الشامية تابعة في أمورها العسكرية إلي مشير العرضي الهمايونى الخامس من فرق الجيش العثماني ومركزه في دمشق[4]، وقسم الولاية إلى متصرفيات، والمتصرفية إلى قائميات، والقائميات إلي مديريات في كل الدولة العثمانية، وفى كل قرية من قري شيخ يسمونه شيخ الصلح، وأكثر المشايخ يورثون الوظيفة، ولهم الأولوية في مصالح الحكومة وفي كل مديرية، بحيث تتدرج الصلاحيات والمسئوليات لكل وحدة إدارية في إطار من التنظيم، يمكن الدولة من مراقبة عملها والنظر في شؤونها[5].

ظلت هذه التقسيمات لبلاد الشام حتى مجيء الحملة المصرية على بلاد الشام عام 1831م، ومن ثم أدخل عليها إبراهيم باشا بعض التغييرات نتيجة الثورات المتلاحقة التي واجهته بسبب اتساع بعض الدوائر في الإيالات، ولذا قام بإعادة النظر في عدد الإيالات، فاستحدث إيالتين جديدتين على الإيالات السابقة هما:

الثالث من الشخصيَّات الضعيفة التي لا تملك تأثيرًا كبيرًا على مَن حولها انتهج السلطان مراد الثالث سياسة أبيه في عدم الخروج بنفسه للجهاد؛ بل لم يخرج طَوَال حياته من القسطنطينية وذلك خلال إحدى وعشرين سنةً عاشها كحاكمٍ للدولة العثمانية، وعاش في قصره بين كتبه ونسائه وللمزيد ينظر آق كوندز، أحمد؛ وأوزتورك ، **الدولة العثمانية المجهولة**، 261 ؛ المحبي، محمد أمين بن فضل الله ، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، 341

1 الإيالات مفردها إيالة هي مصطلح إداري عثماني يقصد به الولاية، هي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية في الدولة العثمانية وهي وحدة إدارية براسها الوالي أو الباشا، تنقسم الإيالات العثمانية من حيث الوضع القانوني إلى قسمين، فهناك إيالات تسير بنظام التيمار وأخرى بنظام الساليانة. وقط أطلقوا على الأولى التي تحكم أراضيها بنظام التيمار اسم (تيمارلي ايالت)، أما النوع الآخر فهو ما يعرف باسم (ساليانه لى)، وتجمع فيه إرادات الإيالة باسم الدولة ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والإداريين ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة. وهذا النوع كان موجودا في كافة الأراضي العربية، فهناك تسع إيالات على هذا النحو مصر واليمن وبلاد الشام والعراق وطرابلس الغرب، الخطيب، **معجم المصطلحات**، 57 – 58 .

2 الطراونة، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري 1831- 1840م** ، 229 .

3 أوغلي، إحسان ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، 248 .

4 مؤلف مجهول ، **حسر اللثام عن نكبات الشام** ، 13.

5 عوض، **الإدارة العثمانية** ، 62 – 63 ؛ المدني ، **فلسطين في عهد العثمانيين** ، 855 ؛ رستم ، أسد ، **إدارة الشام روحها وهيكلها** ، 120 ، الطراونة ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري 1831- 1840م** ، 229 .

إيالة حلب التي فصلت عن إيالة دمشق عام 1834م، وتشكلت إيالة يافا عام 1835م.[1] ولقد ضم مجتمع المدن الرئيسة في فلسطين: (القدس[2]، الخليل،غزة، نابلس، يافا، حيفا،عكا) عددا من العائلات المتنفذة التي نال كثير من أبنائها خبرة في الدوائر الحكومية المدنية، وعرفوا أبناء هذه العائلات من الوجوه والأعيان الذين تقلدوا المناصب مثل:القضاء والإفتاء ونقابة الأشراف بالإضافة إلي المناصب الإدارية المحلية والقضائية [3].

2- الأوضاع السياسية قبيل مجئ الحملة المصرية على بلاد الشام:

ففي بداية الأمر، لابد أن نشير إلي أي مدى وصلت الصراعات والاضطرابات التي كانت بين الولاة والمشايخ والقبائل في سورية حتى أصبح التنافس والغيرة والصراع والتشابك بين أهلها سمة فيما بينهم، وعلى ذلك أصبحت الولايات الشامية يسودها السخط والقلق وعدم الاستقرار من جراء فساد هذا الحكم، بالإضافة

1 الطراونة ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري 1831- 1840م** ، 229 .

2 أما نواحي وقري لمستلمية القدس كانت كالتالي 1 ــ ناحية جبل القدس وتشمل قري دير ديوان (التي تقع إلي الشرق من رام الله بنحو 7 كيلو متر ، ولقد اشتهرت تلك القرية بزراعة التين والرمان والعنب واللوز والدراق والمشمش ، وقرية رفات (التي تقع شمال غرب القدس وتضم أراضي مزارع برج العصيون وعداسة قبلي ، قرية شعفاط (التي تقع شمال شرق القدس وتقع في منتصف الطريق بين بيت حنينا وعناتا وتضم أراضيها مزرعة دير حازم ، وفي عام 1834م وقع بين أهالي قرية شعفاط تحت قيادة ناصر المنصور وقوات إبراهيم باشا ثورة انتهت بفوز قوات إبراهيم باشا ، ووقع نحو 500 قتيل من أفراد قرية شغفاط ، وقرية البيرة (التي تقع شمال مدينة القدس وتتبعها مزارع برج العبيد وبرج سليمة ووادي الموصل ، ولقد اشتهرت القري بزراعة أشجار متنوعة: كالزيتون والتين والرمان ، ورام الله (التي تقع علي بعد 16 كيلو متر شمال مدينة القدس ويحدها جنوبًا دير قرطام ، ولقد اشتهرت بزراعة العنب والتين والتفاح والسفرجل والزيتون ، وقرية برقا (التي تقع على قمة مرتفعة إلي الجنوب الشرقي من رام الله ، ويشرب أهل القرية من عين ماء تقع في جنوبها ، وقربة أبو قش (هي من القري التابعة لناحية جبل القدس، وتقع في الشمال الغربي من مدينة القدس ، كفر مالك (تقع شمال شرق رام الله)، وقرية المالحة (التي تقع في الجنوب الغربي من مدينة القدس ، ويتبعها مزرعة الخروبة ، ويوجد بها عين ماء ليشرب منها الأهالي ، ولقد اشتهرت القرية بزراعة الزيتون والتين والعنب ، وتعتبر قرية المالحة من القري العامرة في لواء القدس ، وكانت القرية تدفع ضريبة سنوية مقطوعة للدولة العثمانية مقدارها 6240 آقجة ، قرية مغماس (مخماس) تقع إلي الشمال الشرقي من مدينة القدس ، ونحنوي القرية على آثار قديمة ومدافن وأرضيات مرصوفة بالفسيفساء ، ولقد اشتهرت القرية بزراعة الحبوب والأشجار المثمرة ، 2 ــ ناحية بني مالك (وتشمل القري التابعة لها كقرية المزرعة تقع من ناحية بني خارثة إلي الشمال الغربي من مدينة القدس بالقرب من قرية الجانية، قرية الحانية التى تقع فى الشمال الغربي من مدينة القدس) ، 3 ــ ناحية بني حارث (وتشمل القري التابعة لها كقرية العنب ، قرية بدو (تقع علي قمة صخرية إلي الشمال الغربي من مدينة القدس ، وتتبعها مزرعة ومرج الذبان بيت جادله ، قرية لفتا تقع غرب رام الله ، بيت سوريك ، قرية قلونة) ، 4 ــ ناحية بني حسن (وتشمل القري التابعة لها كقرية شرفات ، قرية عين كارم ، قرية بيت دفة) ، 5 ــ ناحية الوادية (وتشمل القري التابعة لها كقرية العيزرية التى تقع شرق مدينة القدس جنوب شرق جبل الزيتون ، فرية أبو ديس تقع قرية أبو ديس بظاهر مدينة القدس من جهة الجنوب الشرقي، وتحنويالقريةعلى العديد من الخرابات الآثرية ، وكانت القرية تدفع ضرائب سنوية للدولة العثمانية تقدر2327 آقجة ، وقرية سلوان تقع في الحنوب الشرقي من مدينة القدس ، وكانت القرية تدفع ضرائب سنوية للدولة العثمانية تقدر11000آقجة ، وكانت هذه القرية من القري العامرة في لواءالقدس ، وتشيرمحكمة القدس الشرعية بأن القرية كانت تتألف من حارتين الحارة الفوقانية والحارة التحتانية) ، 6 ـ ناحية بني مرة (وتشمل القري التابعة لها كقرية عين سنينا التي تقع على بعد 9 كيلو مترات من البيرة في الناحية الشمالية الشرقية ، قرية سنجل التي تقع شمال شرق رام الله) ، 7 ــ ناحية العرقوب (ومن القري التابعة لها قرية بيت نتيف تقع هذه القرية في الجنوب الغربي من مدينة القدس ، قرية بيت جمال تقع إلي الجنوب الغربي من مدينة القدس وتحيط بها أراضي قري دير أبان والبربج ، وتحنوي القرية على مباني آثرية مرصوفة بالفسيسفاء، وينتشر بها خرب العصفور والكيك والعالمية) ، 8 ــ ناحية بني زيد (ومن القري التابعة لها قرية المزارع ،9 ـ ناحية بني سالم ومن القري التابعة لها قرية دير حرير تقع على مسافة 12 كيلو متر من رام الله في الجهة الشمالية الشرقية من القدس ، وتضم أراضي مزرعة بيت لجه ومزرعة ظهر الجمل ، وللمزيد بنظر الطراونة ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري 1831- 1840م** ، 230 ؛ **الطراونة ، مدينة القدس في الفترة 1831-1840م** ، 49-91 .

3 البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، 289 .

للحروب الأهلية وهجمات البدو والأكراد والتركمان[1]، وكانت الدولة العثمانية منشغلة بإخماد ثورة البوسنة والقضاء على أعمال الشغب في ألبانيا، ومن ثم فقدت الدولة العثمانية السيطرة الكاملة علي ولايتها وسادت القلاقل والفوضى بسبب سوء الإدارة وتحكم رؤساء الجند في الفلاحين والزعماء، وأزداد الحال تدهوراً وفرضت المظالم وأسهم الجزار في وجودها، وتعددت الوقائع وكثرت الأحاديث عما ألقاه على عاتق الأهالي، ومضت الصراعات بين الولاة تأخذ مجراها حيث تولد التنافس والغيرة بينهما، وأصبحت الدولة العثمانية تحرك البعض ضد الآخر، واستمر الحال على هذا المنوال حتى أصبحت الولايات الشامية يسودها السخط والقلق وعدم الاستقرار من جراء فساد هذا الحكم، وقد انعكست تلك الأوضاع على سكان بلاد الشام، إذ فقد الأمن والأمان بين الرعايا وتقلص عدد القرى وهجرها سكانها باحثين عن الأمان والرزق .

كانت دمشق من أكثر المناطق التي عاشت حالة الفوضى التامة والاضطراب بسبب رغبة الوالي بفرض ضرائب إضافية على الأهالي، بالإضافة إلي محاولة الدولة العثمانية إلي تجنيد ألف عسكري من ولاية دمشق وإرسالهم إلى الآستانة ليخدموا في الجيش الجديد (العسكر المنصوري المحمدي) الذي أنشئ على أنقاض جيش الإنكشارية، إلا أن عملية تجنيد هؤلاء واجهت صعوبة، بل ومقاومة شديدة من السكان، وقد شارك في معارضة التجنيد جنود عبد الله باشا الذين تم وضعهم في القلعة لحراستها بعد إخماد ثورة 1826م. وقتل واليها سليم باشا، فضلًا عن سحب القوات العثمانية الموجودة بحلب لبغداد لصد حركة التمرد التي قام بها داود باشا[2]، أما حلب فكانت الأسوأ حالا من حيث الفوضى والصراع من دمشق وبقية الإيالات في بلاد الشام، وكان الصراع على أشده بين الأشراف والإنكشارية مما سبب بوقوع الآلاف من الضحايا، وعانى سكانها من الذل والهوان[3]، وفي طرابلس انتشرت الفوضى بسبب حكم مصطفى آغابربر الذي قاد ثورة ضد الوالي العثماني عبد الله باشا العظم، وانتهت بمقتله هو وأقاربه، واشتدت الصراعات والثورات في بيروت ولم تخمد الثورة إلا بعد قطع 9 رؤوس من الثوار وإرسالها للأستانة ،وفي القدس قضى عليها، وتم فتح قلعة القدس وتأديب أهلها الذين جاهروا بالعصيان ضد الدولة، أما طرابلس فكانت مسرحًا لحكم فوضوي[4].

---

1 كما أن الجدير بالذكر هنا هو عجز الدولة العثمانية في حل الخلافات بين الولايات التابعة لها ، ومنها عجزه عن حل الخلاف القائم بين محمد علي باشا ووالي عكا عبد الله باشا ، ومحاولة السلطان العثماني بالعدول عن التدخل في بلاد الشام لافتا نظره علي أنه يشكل خطرا علي وضع بلاد الشام ، وفي الوقت نفسه لفت نظر عبد الله باشا بأن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى الحرب ، وكذلك عجز الدولة العثمانية في صد هجمات الوهابيين الذين قاموا بالإغارة على أملاك السلطان العثماني في أوائل القرن التاسع عشر ، وللمزيد ينظر عمر ، عبد العزيز عمر ، **محاضرات في تاريخ لبنان الحديث** ، 65 ؛ الدمشقي ، ميخائيل ، 19-20 ؛ علي ، محمد كرد ، **خطط الشام** ، 3/ 11 -18 .

2 مناع ، عادل ، **تاريخ فلسطين في العهد العثماني** ، 130 ؛ غنام ، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري 1832 – 1840م** ، 43 .

3 النواصرة ، قاسم محمد أحمد ، **الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام** ، 18

4 سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 36 .

وفى نابلس نشبت ثورة على خلفية سياسة التجنيد وزيادة عبء الضرائب التي فرضت على كاهل الفلاحيين والأهالي[1]، وخضوعها لحكم الشيخ حسين عبد الهادي* الذي انتصب العداء بينه وعبد الله باشا، واتفق آل قاسم* مع الشيخ عبد الله على عزله من متسلمية نابلس، فوشوا به لوالي صيدا عبد الله الجزار وحرضوه عليه مما دفع الوالي بتجهيز حمله عسكرية، هاجمت عرابة ونهبوا مخازنها وأموالهم وألقوا القبض علي حسين عبد الهادئ وسجن في سجن عكا، إلا أنه لم يمكث فيه إلا فترة قصيرة بسبب إقناعه والي صيدا بعدم صحة ادعاءات منافسيه من الزعامات المحلية، وكان الشيخ حسين يطمع بمستلمية جنين، ومن ثم قلده الوالي مستب، ومن ثم هاجت نابلس بالثورات بسبب الضرائب التي فرضتها الدولة عليهم، وعلى هذا سرت الثورات في أنحاء بلاد الشام[2]، وتحكمت عائلة آل غوش في الطرق بين نابلس وغزة والقدس وفرض الإتاوات على التجار والأشخاص القاصدين بيت المقدس، ومن صرامته كان يقوم بسجن من يمتنع عن الدفع ويظل مسجونا حتى يقوم أهله بسداد ما عليه من الديون لصالح الدولة، كما لم تقتصر هجمات البدو علي تلك المناطق فقط، بل على جميع المناطق وكانوا يقومون بنهب قوافل المسافرين وتهديد القرى والمزارعين وسلب المحاصيل والمواشي منهم[3]، وفي جبال اللاذقية كان العلويون منقسمون إلي عشائر، ويتحكم بهم شيوخهم، ويرأس كل عشيرة شيخ لها، والذين يعتبرون حلقة الوصل بينهم وبين الدولة العثمانية، فضلا عن إدخالهم في صراعات دموية مع العشائر الأخرى[4]، وكذلك كان الحال في جبال لبنان، وبذلك لم يكن الفلاحون في جميع مدن وعشائر وريف بلاد الشام في أفضل حال، بل كانوا يعانون من الضرائب، ويرهقهم النظام الإقطاعي،

---

1 مناع ، عادل ، **تاريخ فلسطين في العهد العثماني** ، 130

* تنحدر أسرة عبد الهادئ من حمولة الشقران التي استقرت في منطقة القسطل من أراضي البلقان فى شرقي الأدن ، ولقد هاجر خدهم الأول زين الشقران وأبناء عشيرته علة أثر لأضطرابات والقلاقل التي شهدتها منطقة البلقان عام 1080 هـ / 1680م بسبب الخلافات والنزاعات بين القبائل البدوية المقيمة في منطقة حول المراعي ومصادر المياه ولاسيما قبيلة العدوان المقيمة في المنطقة وبني صخر الوافدة من الحجاز وعنزة الوافدة من منطقة نجد ، ونزل الشيخ زين الشقران في مرج ابن عامر (بلاد حارثة) وأصبح شيخا على لواء اللجون ولكن نظرًا لسوء الظروف المناخية في فصل الشتاء أضطر إلي الانتقال إلي التلال الضرقية القريبة من المرج ، وعقب وفاة الشيخ زين تولي المشيخة ابنه صالح الملقب بأبي بكر العرابي الذي تحصن فى عرابه واستقر فيها ، وبدأ يزداد نفوه مما آثار نقمه القلائل عليه ، ونظرا للخلافات وصغر أبناءه الأربعة (عبد الهادي – حمدان – عساف – موسي) فضل أخوه الرحيل عن غزة حتى تهدأ الأوضاع ، وبذلك أصبح عبد الهادئ وارثًا لأبيه في المشيخة ، وعقب وفاته تولب عبد الهادئ زعامة آل الهادئ وتمكن هلال فترة وجيزة من عقد الكثير من لاتفاقيات والتقارب والتحالف مع عدد من شيوخ نابلس وجبلها وبخاصة عائلتي النمر والقاسم ، وللمزيد ينظر متاع ، عادل ،**أعلام فلسطين** ، 260 ؛ النمر ، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس،** 1/ 319 ؛ الخرماوي ، محمد ماجد ، **الملكية العقارية لأسرة عبد الهادئ** ، 84 – 85 ؛ أبو بكر ، أمين ، **ملكية آل عبد الهادئ** ، مج 20 ، 454 .

* آل القاسم هم أعلي فروع بني غازي ولها نصف مشيخة ناحية جماعين ، ومعقلها قرية بيت وزن غربي نابلس ، ولقد استفاد كبيرهم الشيخ قاسم الأحمد من الخلاف الذي وقع آل النمر وآل الجرار في نابلس ، ووصف آل طوقان من جهة آخري ، فقوي مركزه في ناجية جماعين ، ونزل في بيت وزن ، وبني فيها قصرًا إقطاعياً ، ثم ساعد آل النمر ضد موسي بك ، وعقب توزيعه الإقطاع ساعده أحمد أغا للحصول على إقطاع بيت وزن وحينافوت ثم زعامة حوران وذلك بمساعده الشيخ حسين عبد الهادئ ، وللمزيد ينظر مناع ـ عادل ، **إعلام فلسطين** ، 318 ؛ النمر ، إحسان ، **تاريخ نابلس والبلقاء** ، 1/ 249 - 250 .

2 النمر ، إحسان ،**تاريخ نابلس والبلقاء** ، 1/ 235 .

3 سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 34 .

4 النواصرة ، قاسم محمد أحمد ، **الموقف البريطاني والفرنسي** ، 19

ولذا أدت تلك الأوضاع المضطربة في بلاد الشام إلي عدم استقرار الأمن والنظام في بلاد الشام التي كانت عاملا أساسياً وحاسماً في تسهيل احتلال قوات محمد علي باشا لبلاد الشام.

3- الأوضاع الاجتماعية في بلاد الشام قبيل مجيء الحملة المصرية عام 1831م:

عان المجتمع في بلاد الشام في ظل النظام الإقطاعي حياة قاسية، ورضخت فيها الطبقة المهمشة والفلاحون للملاك والملتزمين، ولم يكن لهم الحق في أن يلجأ للشكاوى أو يغادر قريته دون أذن من سيده الإقطاعي[1]، وكانت التركيبة السكانية للمجتمع في بلاد الشام قد ساهمت في تبلور الطبقات الاجتماعية المختلفة، فقد أوجدت الطبقة البرجوازية الغنية المالكة لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية؛ مما ساهمت في إيجاد النظام الإقطاعي على حساب الفلاحين أصحاب الأراضي الذين كانوا يزرعونها وأجبروا على التخلي عنها بسبب الضرائب المفروضة عليه، مما خلق صراعا طبقيا [2] يتكون من هيئتين كبيرتين منفصلة إحداهما عن الأخرى، فأولهما: الهيئة الحاكمة من العسكر وجعلت منهم الدولة العثمانية أداة حرب، والثانية: المحكومون وهم الرعية من أهل المدن والريف والبوادي الذين فرضت علي كاهلهم الضرائب والالتزامات[3].

كانت تقطن بلاد الشام العناصر السامية العربية، وجاليات قديمة من اليهود والسريان والتركمان والأكراد والكريبتون والروم والكاثوليك والروم الأرثوذكس وجاليات أخري، وكانت تفد أعداد وفيرة من اليهود والمسيحيين من كافة أرجاء العالم إلي الجزء الجنوبي من بلاد الشام، وهو فلسطين، لزيارة الأماكن المقدسة سواء أكانت المسيحية أو اليهودية، وكانوا يأتون فلسطين إما براً أو بحراً، وكانت قبائل البدو تسكن جهات متعددة من بلاد الشام[4]، الوقت الذي ضعفت فيه الدولة العثمانية، وبلغت فيه الأزمات الاقتصادية في كل مكان، إذ كان يمر طريق الحج من منطقة قبائل العربان في أراضي فلسطين الذي كان يمثل مصدر للرزق عندهم، فكانوا يحصلون من الدولة على خراج سنوياً باسم " صرة العربان " لئلا تتعرض قوافل الحج للهجوم، وإن تخلفت الدولة عن دفع صرة العربان أو رأي العربان، أو ما تم دفعه غير كاف، فكانوا يقومون بقطع الطريق عليهم وسلب أموالهم وأغراضهم [5].

1 عوض ، عبد العزيز ، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا** ، 226 .
2 نجار ، عايدة ، **صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن (1900 – 1948م)** ، 15
3 سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 33 .
4 الشناوي ، عبد العزيز ، **الدولة العثمانية** ، 2/ 53 .
5 أوزمير ، حسين ، **فلسطين في العهد العثماني** ، 54 - 55

البدو [1]هي البداوة والعيش في البادية والإقامة فيها وكانوا يتنقلون من مكان لآخر سعيا وراء الماء والعشب، وتقوم حياة البدو على تربية المواشي وحمايتها، ويتوقف مدى الاستقرار على كمية الموارد الطبيعية وعلى مدي الأمن الاجتماعي والطبيعي، وأن المجتمع البدوي يتكون من قبائل وعشائر، والعشيرة تتكون من اتحاد عدد من الأسر التي تشترك جميعها في نسب أو عصبية واحدة[2]، ولقد استمر جزء من القبائل البدوية على عاداتهم التي دأبوا عليهم مثل: الإغارة على القرى والقيام بأعمال السلب والنهب، ومن ثم تحول البدو الذين عرفوا بالعربان المسلحين إلي عنصر هدد الأمن والطمأنينة في بلاد الشام.

ومن هذا المنطلق نوضح بأن الخيول والجمال كانت قد شكلت أهم وسائل النقل العسكرية الهامة في تحركات الحملة المصرية على بلاد الشام، لأن الجمال وسيلة نقل ومواصلات في المناطق الصحراوية التي تتسم بالجفاف، بحيث يستطيع نقل حمولة تصل لخمس قناطير دون الشعور بالتعب، ولذا أدرك محمد علي باشا أهمية الأجزاء الجنوبية الشرقية من بلاد الشام لما تحويه من إمكانات عملية تساعدهم في تسهيل أمور حملته العسكرية إلى بلاد الشام،[3] ولاسيما أنها تضم عددا كبيرا من القبائل البدوية الهامة التي اشتهرت بامتلاكها أعدادا كبيرة من الجمال التي يمكن استخدامها واستغلالها في نقل المؤن والذخيرة للقوات المصرية، وجر المعدات الثقيلة، وتنفيذ المهمات على الجبهة الشمالية في بلاد الشام، ومن أبرز هذه القبائل قبائل السرحكان وهم: (الفيحلي، والعيسي، والفضل)، وقبائل بني صخر والسردية وعنزة والحويطات[4]، إلا أن هناك بعض القبائل العربية قد قابلت الحملة المصرية على بلاد الشام بالاعتراض عليها والتصدي لها، ففي تشرين الأول 1831م. أقدمت قبائل العطاونة والجبارات في منطقة غزة على مهاجمة الجيش المصري، إلا أن القوات المصرية استطاعت أن تلحق بهم الخسائر [5].

طبقة الفلاحين: شكل الفلاحون الأغلبية العظمي في كل من القدس ونابلس وأغلبية بلاد الشام، وكانوا يملكون الأرض التي يفلحونها ولا عمل لهم سوى الزراعة، وشكل الفلاحون ثلثي السكان مما يعني أن نسبة كبيرة من سكان بلاد الشام كانوا يعتمدون على الزرعة، ولم يقتصر العمل بالزراعة على سكان الريف فقط،

---

1 كلمة البدو أطلقت على سكان الأرياف في الشرق الأدنى ، ولم تنجح الدولة العثمانية في أواخر حكمهم من منع تعديات البدو على المناطق المأهولة المجاورة للبوادي في بلاد الشام ، ولقد عمت الفوضى وانتشرت حوادث السلب والنهب في الطرقات ، مما أدي إلي تطور الاوضاع الاقتصادية للبلاد ، وتعرضت قوافل الحج إلي عمليات السطو والنهب وللمزيد ينظر البودي ، مازن ، **أثر البدو وقطاع الطرق على التجارة ببلاد الشام ،** 12

2 سواعد ، محمد يوسف ، **البدو في فلسطين ،** 20

3 أبو صيني ، عبد الحميد محمد أحمد ،**محمد علي باشا والقبائل البدوية في جنوبي بلاد الشام،** 73

4 أبو صيني ، عبد الحميد ، **المرجع السابق ،** 73

5 سواعد ، محمد يوسف ، **البدو في فلسطين ،** 90

بل كان عدد كبير من سكان البدو والمدن يعتمدون على الزراعة،[1] انقسم الفلاحون في المجتمع الريفي إلي عشائر ضمت كل منها عددا كبيراً من العائلات التي تميزت بشدة التمسك والتعاون بين أفرادها، وكان يترأس كل عشيرة أو عائلة من الفلاحين وكان منصب الشيخ وراثيا أو عن طريق الحاكم، ومن أهم مهامه جمع الأموال الأميرية المطلوبة من الأهالي، إلي جانب مساعدته لعساكر الدولة لإلقاء القبض على المخالفين للقوانين والتعليمات السلطانية، ومن مهام شيخ القرية: حسم الخلافات المحلية بموجب قوانين وأنظمة غير مكتوبة، ولكنها متعارف عليه بين القبائل والبدو، إذ اعتبر الفلاحين المحاكم الموجودة فاسدة، ولذلك سنوا لهم قوانينهم الخاصة، حيث لم تكن الدولة العثمانية تعطي لهم حقهم في القضاء الإداري سوى القليل، في حين كانت تأخذ منهم الضرائب وترسل المجندين للمشاركة في الحرب[2].

ومن هنا أطلقت الدولة العثمانية عليهم اسم الرعايا، واستفادت تلك الأسر القوية من ضعف الدولة العثماني وقاموا بفرض سيطرتهم علي البلاد، ووجد الفلاحون فيهم السلطة عوضا عن الدولة العثمانية، فتكتلوا حولها وأيدوها، وكان من بين هذه الأسر أسر آل الهادي في منطقة عرابة، وآل جرار في منطقة صانور، وآل قاسم في ناحية جماعين، وآل الجيوسي في ناحية بني صعب، ونظرا لزيادة نفوذهم وسلطتهم وعلو شأنهم؛ اعترفت بهم الدولة ملتزمين للأموال الأميرية[3]، ولذا يتضح بأن العلاقة بين فلاحي فلسطين والأفندية اتصفت بالسيطرة والاستغلال ولاسيما فيما يتعلق بالأراضي الزراعية التي ملكتها العائلات في الريف.

حاول إبراهيم باشا تخفيف الظلم الذي لحق بالفلاحين والمزارعين جراء تطبيق نظام الالتزام بالضرائب، فأقر بوجوب إلغاء الالتزام، وجباية الضرائب مباشرة، ومن أجل إيقاف تدهور الزراعة قام بتحديد الضرائب التي تجني من الفلاحين بدقة، وجرم الابتزازات الاقطاعية التعسفية، كما هدد شيوخ القرى بإنزال العقاب بهم إذ وجدت في قراهم مساحات غير مستغلة للزراعة، وخرجت التعميمات بشأن إتمام إعادة الحياة الزراعية مرة آخرى ببلاد الشام، كما ساندت الحكومة المصرية الفلاحين ضد مستغليهم من التجار الأجانب الذين جاءوا لشراء المحاصيل الزراعية قبل موعد حصادها، وتقديم القروض، ومن ثم يتحكموا في أسعار الشراء بما يوافق أهواءهم، ولذا حرص إبراهيم باشا على تخليص الفلاحين من هؤلاء التجار عن طريق إرسال المحاسبين للاطلاع على الكشوف والبيانات والديون لإعادة النظر فيها، وحددت فائدة القروض بنسبة 25%

1 ديب ، ماريوس ، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني** ، 30 – 31 ، الزاملي ، إبراهيم سالم ، **أوضاع الفلاحين في فلسطين قبل عام 1917م** ، 88

(2)Granott .A , **The Land System In Palestine History and Structure** , 34 .

3 الراميني ، أحمد أكرم سليمان ، **نابلس في القرن التاسع عشر : دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في نابلس** ، 118

بعد أن كانت تصل إلي 100 %، ولذلك كانت حقوق الفلاحين محفوظة ومتعارف عليها فكل من يستأجر أرضًا يضمن للمزارعين حقوقهم[1].

ثالثا: الحملة المصرية علي بلاد الشام عام 1831م:

عام 1830م أقدمت الدولة العثمانية بتعيين عبد الله باشا حاكما على ألوية: جنين ونابلس والقدس، وبالتالي أصبح عبدالله باشا الخزندار* والي صيدا مسيطرا علي جميع أنحاء فلسطين، إلا أن العلاقات توترت بين محمد علي باشا وبين عبد الله باشا بسبب لجوء عبدالله باشا إلي تهريب القمح من مصر بطريقة غير قانونية عن طريق غزة، في الوقت التي كانت تعاني فيه مصر من نقص القمح، الأمر الذي أغضب محمد علي باشا وأصدر أوامره إليه يأمره بإعادة ما هربه من القمح،[2] وليس هذ فقط، بل منع عبد الله باشا تصدير خام الحرير لمصر، وشجع على تهريب منتجاتها عبر صحراء سيناء بدلا من خروجها عن طريق الموانئ المصرية، كما أن عبد الله باشا ساعد على تهريب التجارة الدولية من الجمارك المصرية، وتحويلها عن طريق سيناء، وابتزاز التجار المصريين، وسبب آخر تمثل في امتناع عبد الله باشا عن تسديد المبلغ الذي كان قد استلفه من محمد على باشا عندما طالبه السلطان بدفع ستين ألف كيس إلي الخزينة السلطانية من أجل العفو عنه،[3] الأمر الذي أضر بالاقتصاد المصري، كما استولى على بضائع لتجار مصربين مدعيا أنها لبعض تجار نابلس، مما ألحق الضرر بالخزينة المصرية،[4] ويضاف إلي ذلك وقوف عبد الله باشا عائقا أمام وصول عقُل التوت من لبنان إلي مصر بالاستيلاء عليها بالقوة تحديا لمحمد علي باشا الذي كان يعتمد عليها في تنشيط زراعة التوت وتربية دودة القز[5].

---

1 النمر ، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس** ، ،2/ 353 .

* هو عبد الله باشا بن علي آغا الخزندار أحد مماليك أحمد باشا الجزار ، ونشأ عبد الله في كنف والده وجري تدريبه وتحضيره لمهمات الحكم من بعده قلد وقد أضطر إلي الفرار من عكا أيام ثورة سليم باشا علي الجزار عام 1789م ، واختفي في جبلة عدة أشهر ، وبعد مدة عاد إلي الخدمة في عكا ، وعين خزندار لها ، وعقب وفاة الجزار عام 1804م التزم عبد الله بالحياد في الصراع علي السلطة ، واستهل عبد الله ولايته بدعم مركزه العسكري ووضعه المالي وكانت علاقة عبد الله في بداية الأمر حسنة مع محمد علي باشا ، ولكن اضطرمت نيران العداوة بين الخزندار ووالي مصر عندما امتنع عن تأدية ديون محمد علي ، ومنع تجارة الشام عن مصر ، ورفض إعادة الفلاحين المصريين اللاجئين إلي بلاد الشام ، وللمزيد ينظر **جريدة الاتحاد** ، العدد 53 ، 31 تشرين الأول 1996م ، 13؛ البيطار ، عبد الرازق بن حسن بن إبراهيم ، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ، تحقيق ، محمد بهجة ، 948-949.

2 أسد ، رستم ، **المحفوظات المصرية الملكية** ، ج 1 ، دفتر 2 ، رقم 142، ص 94 ؛ صلاح الدين ، صابرين ، **القدس بين ثورتين : دراسة في الأوضاع الأمنية 1825- 1835م** ، 23 – 24.

3 عبد العزيز ، محمد رفعت ، **الجيش المصري وحروب الشام الأولي** ، 15 ، أبو صيني ، عبد الحميد محمد أحمد ، **الأردن في ظل الحكم المصري (1831 – 1841)** ، 21

4 النمر ،إحسان ، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء** ، 247 ؛ الدباغ ،مصطفي ، **بلادنا فلسطين** ، ج 10 ، ق 2 ، 17 .

5 جرار ، **الحكم المصري في سوريا** ، 22 .

كما أقدم عدد كبير من فلاحي مصر بالهروب إلي بلاد الشام هربا من التجنيد الإجباري والخدمة العسكرية التي فرضت من قبل محمد علي باشا على الفلاحين في مصر، وتحميل كواهلهم بالضرائب وأعباء السخرية، وقد طم سيل المهاجرين المصريين حتى بلغ عددهم ستة آلاف من الفلاحين والتجأوا إلى والي عكا، وأقاموا في غزة وضواحيها التابعة لولاية صيدا، وفي المقابل أكرمهم عبد الله باشا وسهل لهم سبل المعيشة في سورية، فاستشاط غيظًا من تلك التصرفات وبعث كتابًا لوالي صيدا يطلب منه أن يرغم المهاجرين على العودة إلي مصر، كما أوضح له أهمية العمل وضرورته على إعادة الفلاحين، كما طلب منه التنبيه على المشايخ بعدم احتجاز أي منهم، وأنه بحال تجاسرهم على حجز المذكورين سيضطر إلى تعيين مخصوص لجلبهم[1]، ولكن لم يحفل بطلبه مستخفاً به، وأجابه بالرفض وعدم تسليمهم له؛ معللا رفضه بأن جميع السكان بوصفهم رعية للسلطان العثماني، ويستطيعون العيش في أي مكان في ولايات الدولة العثمانية،[2] وليس هذا فقط، بل استخف بقوة محمد علي وتفاخر بحصن عكا وقوتها، وكيف أنها ردت قواد العالم أمام حصنها، ولما وصل جواب عبدالله باشا إلى محمد علي باشا ازداد غضبه، واتخذ الجواب ذريعة ليهاجم بلاد الشام خشية منه من زيادة أعداد المهاجرين من مصر إلى بلاد الشام، ولذا أراد محمد علي باشا أن يتخذ من هذه الأسباب ذريعة أمام السلطان العثماني للزحف على ولاية صيدا[3].

وأنتهز محمد علي باشا كل هذه الفرص لإظهار قوته أمام السلطان محمود الثاني وأعلن خروجه على السلطان واستمال إلي جانبه شريف باشا الذي أذاع في كافة الأقطار بأنه لا يليق بأن يصدر من السلطان العثماني أمرا كهذا، وأتبع ذلك بنداء إلى المؤمنين كافة، يستنهضهم إلى إنقاذ الدين منه[4] بكونه أمير المؤمنين، ولذا حرص السلطان في محاولته لرأب الصدام بين كلا الجانبين إلا أن المفاوضات فشلت بين الطوفان نتيجة لعدم موافقة السلطان على مطالب محمد علي باشا، ولذا أمر محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا بالتأهب وإعداد الجنود لإعداد حملة عسكرية ومهاجمة بلاد الشام متظاهرا في البداية بأن عمليته الحربية على بلاد الشام لمعاقبة والي عكا(الجزار) فقط، ولاستعادة الفلاحين الهاربين من مصر[5]، غير أن السلطان لم يوافق لمحمد علي على حملته على بلاد الشام لعلمه بأهداف الحملة الحقيقية، ومن هنا اتهمه السلطان ببذر بذور الفتنة والفساد بين الناس، واستصدر فتوى: بأن محمد علي وابنه إبراهيم قد خانا الدولة وعزم على

---

1 علي ، محمد كرد ، **خطط الشام** ، ج 3 ، 51 ؛ سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في الشام** ، 30 ؛ لوتسكي ، **تاريخ الأقطار العربية** ، 126 .

2 فريد بك ، محمد ، **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية** ، 37 .

3 زكي، عبد الرحمن ، **حملة الشام الأولي والثانية** ، 310

4 أبو عز الدين ، **إبراهيم باشا في سوريا** ، 58 ؛ عبد العزيز ، محمد رفعت ، **الجيش المصري وحروب الشام الأولي** ، 15

5 دودويل ، هنري ، **الاتجاه السياسي لمصر في عصر محمد علي** ، 122 ؛ زكار،سهيل ، **تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، 158 ؛ الجميعي ، عبد المنعم ، **الجيش المصري وفتح عكا** ، 10

محاربته[1]، وليس هذا فقط بل أصدر أمراً بتجريده من منصبه وإباحة دمه، مما أحدث ضجة عنيفة داخل الأوساط الدينية والأزهر الشريف، ومهما كانت المبررات التي استند إليها محمد علي باشا لغزو بلاد الشام كانت بمثابة الشرارة التي اشتعلت منها نيران الحملة المصرية على بلاد الشام عام 1831م.

والمقام هنا ليس بصدد الحديث بالتفصيل إلى الحملة المصرية على بلاد الشام، ولكن لابد نشير في بداية الأمر بأن الحملة المصرية على بلاد الشام لم تكن في البداية إلا مجرد صراع بين حكام بعض الولايات العثمانية المتجاورة، ولهذا بدت تحركات محمد علي باشا على الدولة العثمانية وكأنها لا تمثل تهديداً لوحدتها، لأنها نظرت له على أنه يستهدف الانفصال عن الدولة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل السلطان العثماني يرسل إلي محمد علي رسلا لثنيه عن القتال، والعمل بمبدأ التحكيم بينه وبين عبد الله باشا حتى لا يختل الأمن والنظام في بلاد الشام،[2] ولو وافق السلطان العثماني على شرطه بأن يمنحه ولايتي صيدا ودمشق، وكان عرض المقابل المادي، إلا أن السلطان العثماني رفض ذلك[3]، وفي تشرين الأول 1831م أعد محمد علي باشا حملة برية وبحرية تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا[4]، وبدأ الجيش يتحرك متجهاً إلى الشام عن طريق البحر والبر [5] في آن واحد كأنه يريد حصار عكا من الجهتين قبل أن يأتي المدد إليها، وعندما علم السلطان العثماني بقدوم الحملة المصرية على بلاد الشام أصدر أوامره إلي مأموري البلاد ومشايخ القبائل للتصدي والتعاضد على طرد العدو (أي محمد علي باشا) من بلادهم، وأوعز إلي عثمان باشا والي حلب أن يحشد قواته لمناوئة إبراهيم باشا والتصدي لقوات إبراهيم باشا في عكا، كما أوعز إلي الأمير خليل ابن الأمير بشير أن يتوجه بألف رجل من اللبنانيين إلي طرابلس للمحافظة عليها من عسكر عثمان باشا، وتوجه الأمير قاسم بألفي لبناني إلي زحلة للمحافظة على ذخائر العسكر المصري، بالإضافة إلي تخصيص مبلغ 50 قرشاً في الشهر لكل رجل من اللبنانيين[6]، وأخذ عبد الله باشا بإعداد المعدات وحث الجنود على الثبات والدفاع عن شرفهم،

---

1 كربيتس ، بيتر ، **إبراهيم باشا ،** 159 ؛ الجميعي ، عبد المنعم ، **الجيش المصري وفتح عكا ،** 1 1

2 غازي ،علي عفيفي علي ، **الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد علي ،** 51 ؛ الجميعي ، عبد المنعم ، **إبراهيم باشا ،** 27 .

3 عبد العزيز ، عمر ، **تاريخ المشرق ،** 316 .

* إبراهيم باشا هو نجل محمد علي باشا ولد في مقدونيا عام 1797م وتوفى في عام 1848م وتميز بكونه قائد عسكري فقد قاد الجيش المصري في حملاته ضد الوهابيين وحقق انتصارات كبيرة في فتح مدن الحجاز والأناضول والشام وكان على وشك أن يفتح إستانبول عاصمة الدولة العثمانية ، وكان إبراهيم باشا عضد أبيه القوي وساعده الأشد في جميع مشروعاته ، كان باسلاً مقداماً في الحرب ولا يتهيب الموت ، وقائداً محنكاً لا تفوته صغيرة ولا كبيرة من فنون القتال ، وقام بإنشاء التكية المصرية عام 1816م ، وكان يدرك اللغة الفارسية والتركية والعربية ، وله إطلاع واسع في تاريخ البلاد الشرقية ، وتزوج إبراهيم باشا من خديجة برنجي قادين وأنجب منها الأمير محمد بك ، والأميرة شيوه كار قادين وأنجب منها الأمير مصطفى فاضل ، والأميرة كلزارقادين ولم يزق منها بأولاد ، والأميرة سارة قادين وأنجب منها الأميرة أمينة هانم والأميرة فاطمة ، أنظر: **محافظ الأبحاث** : محفظة 135 ، **تراجم أسرة محمد علي باشا** ؛ زاخورة، إلياس ، **مرأة العصر في تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر،** 1/ 25 -28 ؛ فهمي، زكي، **المرجع السابق** 39 ، 40 .

5 توجهت الحملة المصرية إلي بلاد الشام وكانت مؤلفة من ستة الآليات من المشاة، وأربعة من الفرنسان مسلحة بأربعين مدفع ميدان ، وأكثر منها من مدافع الحصار ، وكان يتكون الأسطول البحري من خمس سفن كبيرة تبعتها السفن الصغيرة فى مدي أربعة أيام ، وما يلزم ذلك من العتاد والمؤن ، للمزيد ينظر علي ، محمد كرد ، **خطط الشام ،** 3/ ، 51 ؛ البستاني ، **دائرة المعارف ،** مج 10 ، 30 .

6 دبس ، يوسف بن إلياس ، **كتاب تاريخ سورية ،** ج 7 ، 648

واستمرت القوات البرية في السيطرة علي المدن الشامية واحدة تلو الأخرى حتى التقت مع القوات البحرية وضربت حصار عكا من البر والبحر في 26 تشرين الثاني 1831م[1]، وقاموا بتقديم يد العون والمساعدة له أثناء حملته علي بلاد الشام للتخلص من عبدالله باشا، والضرائب التي كانت تفرض عليهم من غير وجه شرعي، والتي لم تكن تدخل إلي الخزينة العثمانية، بل إلي جيوب الولاة والحياة والموظفين[2]، وساعد سقوط هذه المدن الواحدة تلو الأخرى بهذه السرعة، ركز إبراهيم باشا جهوده في الاستيلاء على عكا الاستراتيجية التي بدأ حصارها في 26 تشرين الثاني 1831م وتحصين عبد الله باشا خلف أسوارها منتظرا قدوم الجيش العثماني لإرغام الجيش المصري على التراجع معتقداً في مقدرة أسوارها التي أحاطت بها في الصمود أمام الجيش المصري كصمودها العظيم عام 1799م أمام نابليون بونابرت[3].

أصدر محمد علي باشا أوامره إلي إبراهيم باشا بمحاولته استمالة أفراد جنود عبد الله باشا بالمال عن طريق دفع رواتبهم المتأخرة ووعدهم بالحماية والتأمينات الكافية، إلا أن إبراهيم باشا لم يرحب بهذه الفكرة، ورأى أنه من العار فعل ذلك، وأن الطريقة الوحيدة والصحيحة هي مواصلة الحصار وتشديد الحصار على عكا من البر والبحر؛ ليروا أمامهم: إما فتح أبواب القلعة وإما إلقاء القبض على عبد الله باشا وتسليمه، كما وجه محمد لابنه إبراهيم باشا أن يخصه على استئجار الجمال من بني صخر وعنزة والسرحان لتوافرها لديهم بكثرة أو شرائها أو أخذها بالقوة، وكان لذلك نتائج إيجابية إذ استجاب مشايخ عرب عنزة لتقديم الجمال للجيش المصري، كما تعهدوا بإحضار ألفي جمل مقابل الأجرة في أقرب وقت ممكن[4].

وعلى الرغم من الحصار الشديد لعكا، إلا أن بسالة قوات حامية عكا حافظوا علي دفاعها، ودافعوا عن مدينتهم دفاع الأبطال الذي أعاق تقدم قوات إبراهيم باشا، كما ألحقوا بالقوات المصرية العديد من الخسائر، مما وضع إبراهيم باشا في موقف حرج مع والده، الأمر الذي جعله يبرر ذلك الفشل الشديد لأبيه بقلة شجاعة الجند وإقدامهم بقدر ما يرجع إلي تسرعهم، وعدم كفاءة بعض القوات في اتخاذ الإجراءات المناسبة للاستمرار في الهجوم، وعدم قدرتهم على التصرف الملائم في الأوقات العصيبة، ولذا طلب من ولده ضرورة الاهتمام بالأسطول المصري وتجهيزه بالمدافع والأسلحة اللازمة بعد أن ثبت عدم كفاءته في دك حصون عكا، وحتي يستطيع مناوأة الأسطول العثماني وعرقلة جهوده في مساعدة المدافعين عن عكا[5].

---

1 بركات ، داود، **البطل الفاتح إبراهيم باشا** ، 9 ؛ الرافعي ، عبد الرحمن ، **عصر محمد علي باشا** ، 250 – 253 ؛ زكار،سهيل ، **تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر**، 158 ؛ فريد محمد ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، 327 .

2 سالم، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 84 – 85 ؛ الجميعي ،عبد المنعم ، **الجيش المصرى وفتح عكا** ، 11

3 سالم، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 30

4 أبو صيني ، عبد الحميد محمد أحمد ، **الأردن في ظل الحكم المصري (1831 – 1841)** ، 23

5 أبو عز الدين ، سليمان ، **إبراهيم باشا** ، 82 – 83 ؛ الجميعي، عبد المنعم ، **الجيش المصري وفتح عكا** ، 14

ونتيجة لتدهور الأوضاع الصحية وتفشي الأمراض بين قوات، ونقص المواد الغذائية، وتناقص أفراد حاميتها أدى الأمر إلي تدهور الأوضاع في عكا، الأمر الذي جعل عبد الله يفكر في التفاوض مع إبراهيم باشا، ولكن نظرا لتعثر المفاوضات، عدل حاكم عن الصلح ولاسيما عقب تعهد الدولة العثمانية بإرسال قوات جديدة لمساندته، ونتيجة لذلك أمر إبراهيم باستمرار إطلاق النار على عكا حتى يتم فتحها عنوة، وقد أخذت هذه القوات تصلى نارا حامية ليلاً ونهارا لمدة ثلاثة أيام متتالية، ومن ثم تمكنت القوات المصرية من الصعود إلي القلعة عن طريق برج الباب وناحية الزاوية، وأخذت في التشديد على المدافعين حتى ضعفت مقاومتهم[1].

تمكنت القوات المصرية من فتح عكا، ونتيجة لذلك وصل وفد من أعيانها وعلمائها، وطلبوا العفو والأمان والرحمة من إبراهيم باشا، فوافق إبراهيم باشا على طلبهم ووعدهم بتأمين الأهالي في أرواحهم وأموالهم[2]، أما بالنسبة لعبد الله باشا فكان خائفا من أن يفتك بالأهالي ورجال الحامية، ولذا ناشد إبراهيم باشا بإرسال بضعة دواب بصحبة عدد من حراسه ليتمكن من الوصول إلي إبراهيم باشا[3]، فصافحه إبراهيم باشا احتراما لشجاعته وصموده أمام قواته، ولذا أعطاه الأمان على دمه وعرضه وأمواله، كما سمح له باستصحاب من يريد معه، وتم استقبال عبد الله باشا بحفاوة شديد تليق بقائد شجاع بصفته واليا من ولاة الدولة العثمانية وليس كأسير حرب[4]، وأرسل إلى مصر، فاستقبل بالإسكندرية استقبال الوزراء، وعاش في قصره وتعهد محمد علي بنفقاته ورد عليه مجوهراته وحريمه [5].

وعلى الرغم من وعد إبراهيم باشا لأهالي عكا بالحفاظ على أرواحهم و أموالهم وأغراضهم، ولكن نظرًا لما عاناه الجنود من حصار دام أكثر من ستة شهور لعكا، جعل أرواحهم متشبعة بالانتقام منهم، ونتيجة لذلك فلتت الأمور من يد إبراهيم باشا لفترة، فمنذ دخول الجيش المصري إلى بلاد الشام كان العربان المشاركين معه يثيرون له المتاعب، فقط كان أهل القرى يخرجون لمشاهدتهم، فيهجم عليهم العربان ويجردونهم من أسلحتهم وسائر أمتعتهم، والاستيلاء على كل ما تصل إليه أيديهم من منهوبات[6]، كما قام بعضهم بإشعال الحرائق فى بعض جهات مختلفة لفترة، ولما بلغ إبراهيم باشا ما فعله جنوده طلب من جيشه أن يحالوا إلى التأديب، كما بذل العديد من الجهود لوقف عمليات السلب والنهب، وليس هذا فقط بل أمرهم

1 الشهابي ، حيدر ، **من تاريخ الأمير حيدر المسمي الروض النضير** ،ج 3 ، 1025 ؛أبو العز الدين ، سليمان ، **إبراهيم باشا** ، 80 .
2 **كتاب تاريخ سورية** ، 7/ 648 ؛ الجميعي، عبد المنعم ، **الجيش المصري وفتح عكا** ، 14 .
3 كربيتس، بيتر ، **إبراهيم باشا** ، 160 .
4 كربتيس ، بيتر ، **إبراهيم باشا** ، 160؛ بركات ، داود ، **إبراهيم باشا** ، 17
5 ذهنى ، إلهام ، **مصر فى كتابات الرحالة** ، 184 .
6 الخريسات ، محمد عبد القادر محمد ، **القبائل العربية علي الأرض الأرنيه** ، 146

بإعادة ما فى حوزتهم إلى أصحابها، ولذا تدخل إبراهيم وأعاد المسلوبات إلى أصحابها، ومن هنا كان الفرسان العرب المصريون يحدثون خسائر فادحة في بلاد الشام[1].

لا ريب أن الحكم المصري في بلاد الشام حينذاك كان بمثابة أول محاولة جادة لإدخال المفاهيم الإدارية الحديثة، فقد طبق مفهوم الدولة الإقليمية، ولاسيما فيما يتعلق بالسياسات العسكرية والمالية والتشريعية التي سجلت عدة إيجابيات هامة وإصلاحات كثيرة كانت ذو أهمية استراتيجية اعتبرها المؤرخون نقطة هامة في تحول البلاد تاريخيا، إذ اهتم إبراهيم باشا بتنظيم سورية وتدبير أمورها الإدارية والحربية، وإقرار الأمن والنظام فيها، ومنع إعفاء البدو على غلات الأهالي وأملاكهم وأرواحهم، كما اهتم إبراهيم باشا بتأمين حدودها الشمالية وتحصين مضايق جبال طوروس لصد هجوم الترك، وعمل على ترميم حصن عكا وأسوارها، وشيد الثكنات والمستشفيات، وخطط الطرق الحربية، كما استقرت الحاميات المصرية في أهم المدن السورية[2]، ولكن كان هناك بعض السلبيات في سياسته التي استغلها لتكون الصخرة التي تحطم عليها وزادت من نقمة الأهالي عليهم، فنجده قد فرض على أهل الشام التزامات منها احتكار تجارة الحرير، وضريبة الفردة (الرأس)، والجندية، ونزع السلاح، والسخرة، وأساليب الجباية المرهقة، والتلاعب بأسعار العملة، وإنشاء الخمارات، بالإضافة إلي متطلبات جيش إبراهيم باشا من مصادرة المؤن أو شرائها بسعر متدني، وتقليص سلطات قضاة الشرع وكانت غالبية المهيمنين على أمور الحكم في بلاد الشام نخبة من كبار الموظفين الوافدين في مصر.

فما أن دخلت الجيوش المصرية بلاد الشام في 24 جمادي الأخر 1247هـ. / 31 تشرين ثاني 1831م وتمكنت من فرض سيطرتها عليها حتى بدأ إبراهيم باشا من وضع تشكيل إداري جديد يحمل الصبغة المصرية، ويكون قادراً على إدارة البلاد وحمايتها، ولاسيما بعد إلغاء التقسيمات الإدارية، بالإضافة إلى إبراهيم باشا نائب والده في بلاد الشام ورأس الإدارة فيها السر عسكر(أي القائد العام) ، كما كان هناك ثلاثة من كبار مساعديه وهم: محمد شريف (الحكمدار[3]) حاكم لإيلات بلاد الشام[4] سوى جبل لبنان الذي أبقي إدارته

---

1 كربيتس ، بينر ، **إبراهيم باشا** ، 161 ؛ الجميعي ، عبد المنغم ، **إبراهيم باشا** ، 22

2 النفيس ، أحمد راسم ، **مصر وآل سعود** ، **الحب المستحيل** ، 117

3 منصب الحكمدار هي كلمة تركية تعني حاكم الدار ، وقد استحدثت وظيفة الحكمدار في مصر خلال القرن التاسع عشر ، وقد عرف بها حاكم السودان عقب فتحها ، والتي عرفت من الناحية الإدارية باسم حكمدارية ، وكان الحكمدار يتم تعيينها بقرار من الحاكم (الوالي) ، وللمزيد ينظر الخطيب ، **معجم المصطلحات** ، 146 .

4 كتب إبراهيم باشا كتابًا إلي محمد علي باشا بقترح فيه تعيين محمد شريف باشا كتخدا حاكم الصعيد ليكون حاكما لجميع إيالات بلاد الشام ، وبالفعل استجاب محمد على كتابه ،وعين محمد شريف (زوج كريمه محمد علي باشا)حاكمًا عامًا علي البلاد ، وجعله مرتبطًا مباشرة به ، ومنحه لقب حكمدار ، وجعل مقره مدينة دمشق ، وقد أتصف محمد شريف باشا بالاستقامة والعدل وحب الفضيلة وقدرته على تسير دفة الأمور المدنية في أوقات الحرب ، فضلًا عن قدرته على تجنيد الرجال للخدمة العسكرية ، ولقد اتفق محمد شريف باشا مع إبراهيم باشا على القواعد الرئيسية ومن ثم انتقل إلي دمشق حيث مركز ولايته ، وللمزيد ينظر محمود، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831-1840م** ، 113- 122 ؛ مشاقة ، ميخائيل ، **مشهد الأعيان** ، 110 .

تحت إشراف الأمير (بشير الشهابي)[1]، وحنا البحري المشرف المالي العام [2] وسليمان الفرنساوي [3] (رئيس هيئة الأركان)[4]، مما أثار حفيظة أهل البلاد، ودفعهم لخروج عليه والثورة ضده.

ولم يكن ليمض على حصار عكا فترة طويلة حتى أرسل إبراهيم باشا تفويضا إلي حنا البحري لسن النظامات لحكومة بلاد الشام على النمط الحديث، وكان حنا البحري على جانب عظيم من أصالة الرأي، وله القدح المعلى في السياسة المدنية، فقام بترتيب المجالس الملكية والمدنية والعسكرية، وأقام مجلس شورى وغير من النظامات المالية فجعل نظام الجباية الخراج ومعاملة الرعايا بالمساواة والعدل، وكان العدل والانصاف شأنه والنزاهة زمامه ، كما أنه لم يفرق بين القوي والضعيف ، والغني والفقير ، والمسلم والذمي ، بل كان يعاملهم بالقسط والعدل [5]، وأن دل ذلك على شيء يدل على رغبة إبراهيم باشا في إسناد المناصب الإدارية الهامة إلى أبناء البلاد الذين يعرف عنهم بالنزاهة والعدل والإنصاف بين جميع الطبقات والفئات، وهو ما لم يكن معروفًا حينذاك في عهد الإدارة التركية.

<u>الأوضاع الإدارية خلال الحكم المصري على بلاد الشام:</u>

كان لبلاد الشام أوضاع خاصة بها، إذ اختلفت اختلافاً جذريًا عن الأوضاع في مصر وغيرها من الولايات العربية، فقد أسهمت هذه الأوضاع في اتصالها باستمرار مع باشوات الشام وأوروبا طوال الوقت، ولذا يمكننا القول بان اتصال بلاد الشام بأوروبا كان أكثر وأوثق من اتصال أي ولاية عثمانية أخرى في الشرق العربي مع أوروبا، إذ لم تخضع بلاد الشام لحكومة مركزية واحدة كما حدث في مصر، بل قسمت إلى عدد من الوحدات الإدارية، عرفت باسم الباشوات أو إيالات، وكانت كل باشوية مستقلة عن الأخرى، وكان

* الأمير بشير الشهابي ، هو الأمير بشير الثاني بن قاسم بن حيدر الشهابي ، ولد عام 1767م في غزبر ، وكان يمتع الأمير بشير شهاب بشخصية قوية وطلعة بهية وصوت جهوري وعزم ل يرد وأمل لا يعرف اليأس وفهم عميق ، وتوفي عام 1840م ، وللمزيد ينظر حجا ، شفيق ، وآخرون ، **المصور في تاريخ لبنان** ، 151/8- 154.

2 كان حنا البحري أرمني كاثوليكي ، وكان الوحيد من غير المسلمين من السكان المحليين في بلاد الشام الذي وصل إلي مركز رفيع ، وكان علي جانب عظيم من أصالة الرأي، وله القدح المعلي في السياسة المدنية ، وقد جمع في يده الشئون المالية لكل من الحكم المدني والحكم العسكري في بلاد الشام ، وبحكم منصة كان له دور حاسم في الشئون الإدارية بشكل عام ، وكان جميع المستلمين والمسئولين مسئولين أمام حنا البحري وعليهم أن يقدموا الكشافات الحسابية الخاصة بالإيرادات والمصروفات ، كما كان حنا البحري يتولي الإشراف علي المجلس الشوري ،ويقوم بأعمال مستشار من السرعسكر والحكمدار ، ونتيجة لقدرته الدبلوماسية الفائقة كان يتوسط عادة بينهم وبين السلطات في العديد من الأمور المختلفة كالجمارك وحصانة الموظفين ،وللمزيد ينظر مشاقة ، ميخائيل ، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان** ، 102.

3 تولي هذا المنصب سليمان الفرنساوي (الفرنسي) الذي اعتنق الإسلام ، ونظم الجيش المصري وفق أحدث الأساليب العسكرية الفرنسية، وكان أعلي الضباط رتبة ، واليد اليمني لإبراهيم باشا في فتح بلاد الشام ، وكان مصدر لثقة إبراهيم باشا في الأمور العسكرية ، ينظر الرافعي ، عبد الرحمن ، **عصر محمد علي** ، 258 .

4 محمود، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831-1840م** ، ع 32 ، مج 8 ، 111.

5 النفيس ، أحمد راسم ، **مصر وآل سعود الحب المستحيل** ، 117

يطلق على الحاكم فيها أمير الأمراء (ميرميران)، وكان رئيسًا للسلطة في إيالته مسئولًا عن ضمان استمرار ولائها للسلطان وتوفير العدالة والأمن لجميع الطبقات، ولكن لم يظل التقسيم الإداري لبلاد الشام ثابتًا بل أدخل عليه تعديلات كثيرة تبعًا للأحداث السياسية التي واجهتها الدولة ببلاد الشام [1].

كان إبراهيم باشا يطمح في إقامة سلطتين في بلاد الشام: واحدة عسكرية وأخري مدنية، ولذا وضع نصب عينه على إعادة هيكله النظام الإداري ببلاد الشام حيث سعى لمركزة البلاد وإنهاء الحكم السطحي [2] ومن أجل بذل أقصى جهوده في محاولته للقضاء على نظام الباشوات وحدد لدقة قيمة الضرائب المفروضة علي الفلاحين وعلى الأراضي الزراعية، وأنشي قوى جديدة لتوطين البدو، ثم فرض عقوبات شديدة على المختلسين والمرتشين مهما كانت مكانته الأمر الذي دفع إلى النهوض بالزراعة والصناعة وتقدم النشاط الزراعي بشكل ملحوظ: فخلال العامين الأولين من حكم إبراهيم باشا اتسعت مساحة الإراضي الزراعية من ألفين إلى سبعة آلآف في حوران الخصب[3]، وفي ذلك الوقت؛ كان إبراهيم باشا يجمع بين القيادة العليا للجيوش والحاكم العام لبلاد الشام؛ ولذا طلب من محمد علي باشا تعيين حاكم مدني لسوريا في 23 حزيران 1832م.، إلا أن محمد علي باشا تردد في بداية الأمر لأنه شعر بضرورة الاحتفاظ بحكومة عسكرية في سورية، ولكن نتيجة لتكرار طلب إبراهيم باشا في تعيين حاكم إداري عام لسوريا، كي يحرر نفسه من إدارة الشؤون المدنية ويتمكن من التركيز علي الشؤون العسكرية، وقد أخذ محمد علي باشا فترة زمنية ليست بقصيرة لكي يأخذ هذا القرار والموافقة عليه، ومن ثم أرسل محمد شريف باشا الحاكم السابق لصعيد مصر الذي تمت تزكيته بناءً على اقتراح إبراهيم باشا، ومنذ ذلك الوقت وضعت سورية تحت إمرته [4].

وبذلك استكملت الهيكلة الإدارية المصرية في سوريا، إذ ألفت كل ولاية من مجموعة سناجق أو ألوية، تضم عدة أقضية، وتتكون الأقضية من نواح شملت القري والمزارع، ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها عليها؛ عينت عليها حاكمًا يدعى الوالي، وعين على السنجق أو اللواء حاكم يدعي(سنجق بك ميرلواء) أو (أمير لواء)، وكان بمثابة الوالي في لوائه، وصار إبراهيم باشا على هذا المنوال[5]، ومن ثم قام عام 1831م. بتعيين متسلمين على المدن الساحلية مثل: صور وطرابلس وبيروت، وربطهم به مباشرة، ثم رجع عن ذلك وفوض الأمير بشير الشهابي في أواخر عام 1832م. بإدارة هذه المدن، إلا أنه استحدث بعض المهام الإدارية لكي

1 الشناوي ، عبد العزيز ، **الدولة العثمانية** ، 2/ 52 .
2 عوض ، **الإدارة العثمانية** ، 55 .
3 لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية** ، 132
4 صافي ، خالد ، **الحكم المصري** ، 85 .
5 غرايبة ـ عبد الكريم ، **سورية** ، 60

يقوم بتأليف نظام إداري فعال قادرًا علي حماية البلاد وأمنها، وقد استلهمت أقسام هذا الجهاز من النظم العثمانية [1] ،وكانت كالنحو التالي :.

<u>السرعسكر</u>: كان يتمتع بأعلى سلطة في المجالات العسكرية والمدنية معاً، وقد تولي هذا المنصب إبراهيم باشا الذي ناب عن والده في بلاد الشام [2].

<u>الحكمدار (الحاكم العام)</u>[3]: اتبع محمد علي باشا في سياسة التنظيم الإداري ببلاد الشام على سياسة إدارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الأقارب والمقربين لإشغال المناصب الإدارية والعسكرية، ويتضح ذلك من تعيين إبراهيم باشا (محمد شريف باشا زوج ابنته) كحاكم مدنى عام من أجل تفرغه للأوضاع العسكرية، لأنه صاحب تجربة إدارية ناجحة أثناء توليه مهام حاكم مصر العليا، فضلاً عن تمتعه بقدرة فائقة على تسير دفة الأمور المدنية في أوقات الحرب، وقدرته على تجنيد الرجال للخدمة العسكرية، وفي أواخر 1248هـ / 1832م. وصل محمد شريف باشا إلي طرسوس ومن ثم التقى مع إبراهيم باشا واتفقا على قواعد الحكم الرئيسة ببلاد الشام، واتخذ محمد شريف باشا من دمشق مقرا له، وقام بتركيز جهوده في الترتيبات المحلية للجيش في دمشق، وقصر نفسه على القيام بواجباته الإدارية المدنية والقانونية إلا أن الجيش اعترف بسلطاته كحاكم([4])، فعقب وصول شريف باشا إلي دمشق بعث برسالة إلي القاضي والمفتي ونقيب الأشراف وحاكم حلب يخبرهم بتعيينه كحكمدار من جانب محمد علي باشا، وأن عليهم أن يعلموا أن الطلبات الموجهة إلي دوائر الحكومة قد حولت جميعها إليه [5].

وكان شريف باشا على دراية كاملة بكل ما يتعلق بالإدارة المدنية فى دمشق وباقي المدن السورية، ولذا ركز كل جهوده في السلطات الإدارية والقانونية وجعلها بين يده، [6]ونتيجة لجهود شريف باشا أنعم عليه محمد علي باشا رتبة ميرميران ومنحه لقب باشا في 15 ربيع الأول 1250 هـ / 23 تموز 1834م.[7]، وعلاوة على

---

1 الراميني، أحمد أكرم ، **نابلس في القرن التاسع عشر** ، 29 – 35 ؛ الطراونة ، محمد سالم **غثيان** ، **متسلمية القدس في العهد المصري (1247 – 1256ه) (1831- 1840م)** ، 66- 67؛ أبو العز الدين ،سليمان ، **إبراهيم باشا في سوريا** ، 134 ؛ سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 66 – 67 .

2 محمود ، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 111 ؛ سعادة ، علاء كامل ، **متسلمية نابلس في العهد المصري** ، 95

3 منصب الحكمدار : هي كلمة تركية تعني حاكم الدار ، وقد استحدثت وظيفة الحكمدار في مصر خلال القرن التاسع عشر الميلادي ، وقد عرف بها حاكم السودان عقب فتحها ، وكان يتم تعيين الحكمدار من قبل الحاكم (الخديوي) ومقره الخرطوم ، ويعاونه في الحكم قائد عسكر السودان العام ، وللمزيد ينظر الخطيب ، **معجم المصطلحات** ، 146 .

4 محمود ، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 112

(5) Hofman ,Yitzhak , **The Administration of Syria and Palestine under Egyptian Rule 1831 – 1840** , 323

(6)Hofman, , **The Administration of Syria** , 322

7 صافي ، خالد ، ال**حكم المصري** ، 86.

على ذلك؛ كان شريف باشا غيورًا على ما يبده من إصلاحات، ولذا نشب بينه وبين إبراهيم باشا عدة خلافات في الرأي، وبخاصة عندما تشعبت مهام الإدارة ببلاد الشام، ولكن إبراهيم باشا ظل يحتفظ دائما باليد العليا في جميع الأمور، ولقد وصف وزير الخارجية البريطانية آنذاك وصف كامبل camphell القنصل البريطاني بالإسكندرية " **إن سلوكه الاسترضائي الذي تمازجه شدة معقولة جعلت منه شخصا مناسبا جدا لمعالجة أمور سكان دمشق شديدي التعصب، وقد نجح في نشر الأمن والهدوء والتسامح الديني في مدينة دمشق وخارجها**"[1].

ومن هذا المنطلق نشير إلي دور محمد شريف باشا الفعال في بلاد الشام؛ ففي بداية الأمر بدأ محمد شريف باشا مهامه في إعادة تنظيم حكومته والأوضاع الإدارية فيها، وحاول بناء حكومة قوية علي نمط السياسة الإدارية المتبعة في مصر، وكان إلغاء ولايات سورية المتعددة أول أعماله، فعمل على توحيدها في وحدة إدارية واحدة وأصبحت دمشق مركزا لهذا الكيان الجديد، ومقرا للمسؤولين، وأطلق اسم بر الشام أو عربستان، وقد قسمت بلاد الشام إلي ثلاث ولايات هي: دمشق وحلب وصيدا، واشتملت ولاية صيدا على فلسطين وخضعت لحكم حسين عبد الهادئ[2]، إلا أنه في بداية الأمر تجاهل الزعماء المحليين والمتسلمين وشيوخ النواحي والقرى وإصلاحات وتعليمات محمد شريف باشا، على الرغم من القلق الشديد الذي أثارته في أوساط المعنيين من الأمور الإصلاحية عن تحويل عائدات الميري لخزينة الدولة المصرية، ولكن عقب عودة إبراهيم باشا إلي سوريا في 1833م. اجتمع مع بعض حلفائه بقيادة الأمير بشير الشهابي وحسين عبد الهادي وأخبرهم بنيته في دمج الشيوخ المحليين والمليشيات التابعة لهم في الإدارة المصرية، إلا أن الشيوخ كانوا قلقين حيال دفع الضرائب المتأخرة، وإطاعة تعليمات وأوامر محمد شريف باشا [3].

في مطلع عام 1249 هـ. / 1834م، بدأ شريف باشا يتفحص مقدار أمراء ومشايخ بلاد الشام وسلوكهم في وظائفهم فشرع بتنسيق حكومة الأقاليم وتحرير الشعب من سلطة الاستبداد وتوجيهه للخضوع للدولة المصرية، وضبط أموال الخراج ورفع يد المشايخ والأمراء عن أراض الإقطاع، ثم جعل لهم راتبا محددا من قبل الدولة، ورفع أيديهم عن أموال الأهالي، وقد عزل بعضهم لسوء تصرفهم وعين خلفا لهم ممن توفرت فيهم الشروط اللازمة لإشغال هذه المناصب [4] .

1 محمود ، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 113

2 ميخائيل مشاقة ، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان** ، 122 .

3 صافي ، خالد ، **الحكم المصري** ، 89 .

4 ميخائيل مشاقة ، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان** ، 113-114 .

القائم مقام (الحاكم العسكري والمدني): كان القائمقام القائد الأعلى وكان عليه مهمات عسكرية ومدنية، **ومن أهم اختصاصاته** ومهامه1. مهام الحفاظ علي النظام العام، 2. تنفيذ أوامر الحكومة في مديريته، 3. معاقبة معارضي الحكومة، 4 . تنفيذ أوامر الحشد والتعبئة، 5 - ونزع السلاح من السكان،6 - مراقبة الزراعة، 7 - تزويد الفلاحين بالبذور والأشتال وغيرها من المهمات، وكان القائمقام أعلى مكانة ورتبة من المتسلم، وفى بداية الأمر احتفظ المصريين بمنصب القائمقام ومن بينهم أحمد منيكلي باشا[1]، وإسماعيل بك وابنه محمد بك، وعمرو بك في أضنة وطرطوس وحلب وبيروت، وفي عامي 1833 و 1834م عين حسين عبد الهادي مديرا لصيدا، [2]وكان راتب القائمقام أعلى بكثير من راتب المتسلم،[3] إلا أن كثرة الاضطرابات والصراعات بين الطبقات والطوائف واتساع دائرة الأمور، قام إبراهيم بإعادة تشكيل إيالة صيدا من جديد، ولاسيما بعد أن فصلت عن عكا وعين عليها سليمان الفرنساوي واليا عليها بسبب خبراته في كيفية التعامل مع التجار الأجانب، كما فصلت حلب عن إيالة الشام وعين إسماعيل بك أحد أبناء عم إبراهيم باشا، وعين خورشيد باشا واليا على أضنة، وفي المدن الرئيسة ببلاد الشام وجد حكاما عسكريين بجانب الحكم المدني لإقرار الأمن وإحكام التنظيم[4].

المشرف المالي العام: ولي هذا المنصب حنا البحري، وجمع في يديه الشئون الإدارية بشكل عام، وكان جميع المباشرين مسؤولين أمام حنا البحري، وعليهم أن يقدموا له كشفا بالإيرادات والمصروفات، مما وفر له معرفة دقيقة بالوضع المالي لكل منطقة، وكذلك بشروط جمع الضرائب والجمارك وأجور المستخدمين وحجم الإنفاق العسكري وغير ذلك، وعلي الرغم من أن حنا البحري لم يكن مسلما، فإنه اكتسب أكبر قدر من الاحترام الشخصي في مختلف الأوساط، فعندما كان يدخل مقر الشوري في دمشق علي سبيل المثال " كان أعضاء المجلس يحيونه بالقيام احتراما وتقديرا له، ومع أنه لم يكن رجلا عسكريا بأية صورة فإنه منح رتبة لواء الإسكندرية، كما كان أول من حصل علي لقب بك من غير المسلمين، [5] ولقد اعتنى إبراهيم باشا بالأوضاع المالية والإدارية والعسكرية، فكان يعقد اجتماعات مع حنا بحري ومحمد شريف والأمير بشير الشهابي وبعض الأحيان مع الشيخ حسين عبد الهادئ [6].

1 أحمد باشا المنيكلي من أعظم القواد المصريين في القرن التاسع عشر ،وكان مشهور بشجاعته وحبه العميق لإبراهيم باشا ، وتميز بصراحته وجديته في الرأي ، وفي عام 1838 م أصيب بجرح بليغ في الحرب ضد الدروز ، وقاد المشافى معركة نويب ، كما عينه محمد علي باشا عقب عودته من سوريا في الوظائف الإدارية ، ومن ثم أرسله إلي السودان

2 صافي ، خالد ، **الحكم المصري** ، 87 .

3 ميخائيل مشاقة ، **مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان** ، 114 ؛ الطراونة ، **مدينة القدس في الفترة 1831-1840م** ، 111

4 سالم ، لطيفة ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 73 .

5 الرافعي ، عبد الرحمن ، **عصر محمد علي** ، 258 ؛ محمود ، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 114

6 سالم ، لطيفة ،**الحكم المصري في بلاد الشام**، 132.؛ محمود، أمين عبد الله ،**الإدارة المصرية في بلاد الشام**، 114

رئيس هيئة الأركان: تولي هذا المنصب سليمان الفرنساوي، ومن أهم مهامه تنظيم الجيش المصري وفق أحدث الأساليب الفرنسية، والتوسط بين القناصل الأجانب والتجار الأوروبيين من ناحية وبين السلطات المحلية من ناحية آخري. [1]

المتسلم:. سعت الحكومة المصرية إلي تأليف جهاز إداري فعال وقادر على إدارة البلاد، وقد استلهمت هذا الجهاز من النظم العثمانية، وعلى أساس ذلك عينوا على مدن الشام متسلمين فور فتح بلادها **ومنها منصب المتسلم**[2] وهو من أعلى المناصب الإدارية الهامة ببلاد الشام حينذاك وكان **المتسلم** يترأس الجهاز الإداري في المتسلمية، وكان يتعين بموجب موسوم صادر من الحاكم العام هناك شروط لتعيين المستلم، **إذ كان يتم اختياره** من السكان المحليين الذين يتوفر فيه بعض الصفات الضرورية: كالثقة والكفاءة، والنزاهة، والاستقامة، والخبرة، والشجاعة، والاختصاص، والتحلي بالأخلاق الحميدة، والولاء للحكم المصري حتي يقوم علي نشر العدل والمساواة بين طبقات الشعب بجميع فئاته، وكان من أهم شروط تعيينه أن يكون مؤهلاً لتحمل المسئولية الكاملة،[3] إلا أن الحاكم العام ببلاد الشام أراد إسناد المناصب الإدارية إلى كوادر مصرية معروفة بالخبرة والكفاءة، إلا أن إبراهيم باشا كتب بذلك كتابا إلى محمد علي باشا في القاهرة يعترض فيها على ذلك قائلاً: **" إن أعمال المتسلمين ليست أعمالا فنية كالصناعة والزراعة ، وإنما هى إدارية يستحسن أن تعهد إلي أحد وجوه البلد ، فإنه يعرف طبيعة البلد ، وتقاليد سكانه ويتصرف في الأمور طبقا لها"**، ومن هنا أسند إبراهيم باشا مهمة المتسلم إلى العناصر المحلية الموالية لحكمه من الزعمات والشيوخ لضمان ولائهم له [4].

مهمة المتسلم 1. الأشراف على جميع الأمور الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية، 2 . وعلى المتسلم أن ينفذ الأوامر التي تأتي إليه مما يطلبه هذا المنصب من الجهد والثقة والاستقامة وتجنب الرشوة أو الإخلاد إلى الملذات والشهوات. 3 . كما كان يقوم بإعمال قضاة الصلح والمجالس البلدية، 4 . فضلاً عن قيامه ببعض المهام العسكرية في متسلميته مثل: الحشد والتعبئة، ومن أهم **واجبات المستلم** هي 1. حفظ أمن البلاد والرعايا وحمايتهم، 2 . ورفع المظالم وإزالة البغي والشقاوة ومنع أهل البدع، 3 . تحصيل الأموال الأميرية

---

1 محمود ، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 111

2 لقد اختلف مفهوم المتسلم في القرن التاسع عشر عما سبقه من القرون ، إذ كان يعني في السابق نائب الوالي في مقاطعة ما ، لأن البكوات كانوا قد اضطروا إلي استخدام من ينوب عنهم في حماية المقاطعات التي لا يسكنونها ، وذلك لا يمتحون الإشراف على مقاطعتين منفصلتين ـو أكثر ، كما أنهم كانوا لا يتمتعون بأكثر من قسط من سلطة الموظفين الذين عينوهم ، إلا أنه في القرن التاسع عشر حدث بعض التعبير الهامة التي من خلالها لم يعد المتسلمة نائبًا للوالي ،

3 أحمد، أكرم ، **نابلس في القرن التاسع عشر** ، 29 – 35 ؛ الطراونة ، محمد سالم غثيان ، **متسلمية القدس في العهد المصري (1247 – 1256هـ) (1831- 1840م)** ، 66- 67؛ أبو العز الدين ، سليمان ، **إبراهيم باشا في سوريا** ، 134 ؛ سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 66 – 67 .

4 الطراونة ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري** ، 230.

وتوريدها لطرف خزينة الوالي، 4 . تجنب الطمع والصدق في الخدمة، 5 . تأمين الطرق وتوفير الحماية لعابر السبيل ، 6 . رفع المظالم على الفلاحين من الإقطاعيين، 7 . فض المنازعات، انتهاج الاستقامة[1].

كما هناك بعض الشروط التي توجه إلى المتسلم ومنها أن يكون حسن السيرة والهدوء، كما يحذر من التعدي والظلم، وارتكاب الأمور التي تخالف رضا الله والشريعة الإسلامية وقد نال المتسلم في عهد إبراهيم باشا تكريمًا سواء أكان ماديًا أو معنويًا أو بالإنعام عليه بالرتب والنياشين لحثهم علي الجهد والنشاط، وتمتعوا بمكانة مرموقة ويتضح ذلك من خلال صيغة المراسيم المواجهة إليهم أو الصادرة عنه ومنها: (قدوة الأكابر والأعيان)، (قدوة الأماجد والأعيان الكرام متسلمنا في سنجق القدس)، (جناب عمدة الأكابر الفخام مستجمع مجاهد العز والعرفان)، (افتخار الأماجد الكرام ذي الاحترام أخينا الشيخ)،[2] ولتنفيذ مهام المتسلم كان يضع تحت تصرفه قوة عسكرية مسلحة بالبنادق لتنفيذ الأحكام، وكان الوالي يقوم بإرسال الأوامر والتوصيات بضرورة طاعة المتسلم،[3] كما فرض إبراهيم باشا رقابة شديدة على المتسلمين وأصدر أوامر صارمة حتى لا يستغل منصبه في العمل على مصالحه الشخصية أو استغلال مناصبهم، وليس هذا فقط بل حدد لهم معاشات سنوية أقل بكثير مما كانوا يحصلوا عليه في السابق، ولم يسمح لهم بأن يتقاضوا أي مبالغ من الفلاحين تحت أي مسمي إلا الأموال الأميرية الموردة إلى الخزينة، كما ألغي انتفاعهم من الالتزامات [4].

وكيل المتسلم: ونظرا للمهام الثقيلة التي كانت تقع علي أعتاق كل المتسلم وحرصهم كل الحرص على حقوق الآخرين، وكونهم غير قادرين علي إغلاق أعينهم حتي لا يفقدوا وظائفهم ولذا كانوا يحتاجون إلي من يعاونهم ويشاركهم في أعمالهم وهو **وكيل المتسلم** الذي كان ينوب عن المتسلم في حالة غيابه أو سفره أو انشغاله وكان يتم اختياره عن طريق المفتي والقاضي والميرلاي والنقيب والعلماء وكبار التجار حيث يختاروا من يشاؤوا، ويتم إخراج حجة شرعية من مجلس الشرع لكي يرسلونها إلي الوالي ليتم تعيينه،[5] ومن **أهم مهامه** 1 ـ مخاطبة الجهات الإدارية التابعة للمتسلمية ومنها المسئول المالي والقاضي الشرعي، 2 ـ مساعدة المتسلم

---

1 ويشير الطراونة من خلال سجلات بيت المقدس الشرعية بأن عدد مستلمية القدس الذين تولوا مهمة المستلم على مستلمية القدس بلغ عددهم إلي عشر متسلمًا خلال العهد المصري في بلاد الشام لعل ذلك يوضح صحة رغبة إبراهيم باشا في تطبيق أحكام الشريعة ولاسيما فيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، والاهتمام بالتدقيق والتغيير إذ لازم الأمر ، كما يتضح أيضًا أن تحصيل الأموال الأميرية كان يتصدر قائمة المهام ، وهذا يبرر حاجة الحكم المصري للمال لإنفاق على الجيش والمهمات ، وللمزيد ينظر الطراونة ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري 1831- 1840م** ، 230

2 الطراونة ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس فى فترة الحكم المصري 1831- 1840م** ، 231 .

3 أحمد، أكرم ، **نابلس في القرن التاسع عشر** ، 29 – 35 ؛ الطراونة ، محمد سالم غثيان ، **متسلمية القدس في العهد المصري (1247 – 1256ه) (1831- 1840م)** ، 66- 67؛ أبو العز الدين ، سليمان ، **إبراهيم باشا في سوريا** ، 134 ؛ سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 66 – 67 .

4 سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 68 .

5 النمر ، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء** ، 542 .

في تطبيق الأحكام ، وتلقي الرسائل الصادرة، وكان وكيل المتسلم يتولى الإدارة في حال وفاه المتسلم أو عزله من منصبه[1] .

__المباشر:__ يعد منصب المباشر سكرتيرا أو (أمين سر) للمتسلم فيما يتعلق في الأمور المالية للمتسلمية[2]، وهو بمثابة أمين سر المتسلم ومدير ماليته، وكان يقوم بمراقبة جميع الضرائب وتنظيمها وحفظ السجلات المالية في منطقة نفوذ المتسلم، ومن أهم مهامه كونه: صرافا للرواتب، ومراقبة للنفقات، الإشراف على واردات المتسلمية ونفقاتها، فضلا عن تحصيله الأموال المتراكمة على الأهالي بالإضافة إلي ضريبة الفردة والضرائب الميرية وإيداعها فصندوق الدولة، وبالرغم من تبعيته للمتسلم إلا أنه كان ملزماً بإرسال تقارير دورية إلى المشرف المالي العام في بلاد الشام (حنا البحري)[3]، ووصف بريبة وظيفة المباشر بقوله " **كان يعمل في مكتب المتسلم سكرتير حكومي يدعي المباشر ، وكان هذا الشخص بشغل في الوقت ذاته وظيفة صراف ومسئول مالي،** " وكان يجري اختيارهم من الأقباط المصريين الذين كانوا يتميزون بمعرفتهم بأصول المحاسبة من غيرهم ممن كانوا يشغلون وظائف غير دائمة، [4] وكانوا يحصلون علي مرتبات ضئيلة لا تكاد تكفي سد احتياجاتهم اليومية [5].

__المحتسب:__ كان المحتسب بمثابة حاكم صلح متجول في الأسواق، وكان يساعد القاضي الشرعي في تنفيذ أحكامه، ويقف بين يده فى مجلسه، وينفذ المحتسب أوامر المتسلم، عليه أن يقوم بجمع عوائده اليومية من السوق والبساتين، كما كان يقوم المحتسب بمتابعة الأمور الصحية ويعاقب من يقومون بإلقاء القمامات في الطرق، وكان يعاقب من لا يرفعون القمامات عن الطرقات، **__ومن أهم مهامه:__** ضبط الأوزان والمكاييل والمقاييس، والأشراف على تحديد الأسعار، ومنع الغش إذ كان يراقب سلوك الباعة والحرفيين ويتحقق من عدم غشهم أو تلاعبهم بالأسعار مستعينا بشيوخهم، والمحافظة على الآداب العامة، والتأكيد من مراعاة أحكام الشرع الشريف، إذ كان يقوم بمراقبة السلوك للعبادة واتجاه الصناع والحرفيين للصلاة في وقتها فمن وجد في دكانه وقت الصلاة، كان يقوم بإهانته، وإعلام الجهات الإدارية بالمخالفات العامة، [6]وكان تعيين المحتسب

---

1 النمر، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء ،** 542 – 543 ؛ سالم ، محمد لطيفة ، **الحكم المصري في بلاد الشام ،** 69

2 سالم ، لطيفة ، **الحكم ا لمصري ،** 66

3 أبو عز الدين ، سليمان ، **ابراهيم باشا في سوريا ،** 134 ؛ محمود ، عبد الله أمين ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام ،** 115

4 سعادة ، علاء عبد الجابر ، **متسلمية نابلس ،** 152-155 ؛ النمر ، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس ،** 2/ 542 ؛ سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري ،** 65 ، 79 ؛ أبو عز الدين ، سليمان ، **الحكم المصري في فلسطين ،** 135 .

5 أبو عياش ، **الحكم المصري في سوريا ،** ؛ محمود ، أمين عبد الله ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام ،** 115 ؛ Perrier , M,f **,La Syrie sous le Gouvernment de Mehmet –Ali** , p 56-57

6 النمر ـ إحسان ، **تاريخ حبل نابلس ،** 2/ ، 185- 186 ؛ العطار ، نادر ، **تاريخ سورية في العصور الحديثة ،** 168 ؛ العرامي ، أحمد ، النظام الإداري في بلاد الشام بعهد محمد علي ، 227 – 228

من خصائص رجال مجلس البلدية: (القاضي، والمفتي، ونقيب الأشراف، والمتسلم، والميرالاي)، وقد تم إلغاء وظيفة المحتسب عام 1858م وتحويل مهامه إلي مهمات مجلس البلدية [1].

نقيب الأشراف: هي نقابة تضم العائلات التي كان ينتهي نسبها إلي النبي– صلى الله عليه وسلم – ويتولى نقيب الأشراف متسلمية القدس، ومن مهامه إشرافه على نقباء أشراف نابلس وغزة ويافا والرملة، وكان نقيب الإشراف يحظى بمكانة مرموقة بين جميع السلطات ويستدل ذلك من خلال الألقاب التي كان يخاطب بها ومنها: قدوة القضاة والحكام، ومعدن الفضل والكلام، كما يتبين بأن نقابة أشراف متسلمية القدس كانت قد انحصرت في عائلة أسرة الحسيني الذين يرجع نسبهم إلي الحسين بن علي، رضي الله عنه، وكان نقيب الأشراف عادة ما يحضر جلسات مجلس الشوري [2].

المشايخ: كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المنفذ في القرية، وهم من أبناء القرية نفسها، وكان في كل قرية شيخ أو أكثر، ذلك تبعا لتعدد أصناف الناس، وإذا كان يعد منصب الشيخ حلقة الوصل بين سكان القرى والمتسلم، وكان يتم اختيارهم من أقوى العائلات ذات المكانة المرموقة وذات النفوذ[3]، أما بالنسبة لراتب المشايخ فكانت تعطي لهم الدولة 3% من قيمة التحصيل، وقد حدد إبراهيم مهمة المشايخ في تنفيذ الأحكام وجباية الأموال، وإنصاف المظلوم، والمحافظة على نشر الأمن، والمساعدة في تحصيل الأموال الأميرية من الفلاحين، ومساعدتهم في حل النزاعات بين الأهالي وإحقاق الحق وإبطال الباطل،[4] وإذ ثبت تعسف أو ظلم أحد المشايخ لأهل القرية عزل عن مشيخة القرية، وكان يأخذ في الاعتبار الطوائف الموجودة في القرى فإن كانوا مسيحيين عين لهم مسيحي، أما إذ وجد في القرية الطائفتين عين شيخان واحد لكل طائفة [5].

وكان لابد أن تتوافر بعض الشروط في تعيين المشايخ لابد أن يكونوا مشهورين بالأمانة والصدق وحسن السيرة واللباقة في الحديث لكسب ثقة الأهالي، فقد كان الشيخ حسين عبد الهادي والشيخ عبد الله الجزار من مشايخ نابلس من أصحاب التكلم والصف الأكبر في جبل نابلس، ولقد ساعد الشيخ الوالي والمتسلم وغيرهم من الإداريين فى الخروج من الرجال حاملين العدد والبارود إذ طلب منهم ملاحقة الخارجين عن القانون [6].

أما **الناحية** فكان لها شيخ يحل خلف المتسلم في الهرم الإداري، وكان إبراهيم باشا يعيين شيوخ النواحي الذين منحهم أيضا سلطة جمع الضرائب، وحفظ النظام والقانون، وفي مناطق أخري مثل: ساحل عكا، وكان

1 سعادة ، علاء عبد الجابر ، **متسلمية نابلس** ، 123
2 الطراونة ، **مدينة القدس في الفترة 1831- 1840م** ، 131 .
3 سالم ،محمد لطيفة ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 70 ,
4 أبو عز الدين ، سليمان ، **الحكم المصري في فلسطين** ، 141
5 سالم ، لطيفة ، **الحكم المصري في الشام** ، 69 – 70 .
6 رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، 1/ 185 ؛ رستم ، أسد ، **الأصول العربية** ، 1/ 65

هناك منصب يعرف بمنصب شيخ المشايخ، إذ عين الشيخ أحمد عبد الحليم بدلاً من مسعود الماضي، أما في القرى كان شيخ القرية حلقة الوصل الإدارية بين المتسلم والفلاحين، وكان يعينه المتسلم أو شيخ الناحية[1].

ناظر الناحية: كان ناظر الناحية على رأس الجهاز الإداري في البلاد، ويكون مهمته تنفيذ الأوامر وتبليغ التعليمات الصادرة من متسلم الدولة إلي السكان، ومساعدة موظفي الحكومة في تحصيل الأموال الأميرية المترتبة على الأهالي والمحافظة على الأمن داخل حدود الناحية، والإشراف على حراسها، وحل المنازعات التي تقع بين الأهالي [2].

الأوضاع القضائية في بلاد الشام: كان القضاء العثماني في بلاد الشام قبل عهد محمد علي باشا مستمدًا من القرآن والسنة النبوية، وكان النظر في القضايا الجزائية من اختصاص القاضي، وكان شيخ الإسلام هو المسئول الأعلى عن النظام القضائي في الدولة العثمانية.

مجلس الشوري: كان مجلس الشوري من ضمن الإصلاحات الإدارية التي قامت بها الحكومة المصرية لتثبيت دعائم حكمها ببلاد الشام، وإيجاد سلطة مدنية إدارية تعالج جميع شئون المواطنين والمدينة، وعلي هذا الأساس نظمت كمجالس بلدية أو مدنية[3]، فشكل مجلسا شوريا في كل مدينة يزيد تعداد سكانها على ألفي نسمة، وقد اشترطت الإدارة المصرية ببلاد الشام أن يتألف المجلس من عدد الأعضاء المنتخبين مباشرة من الأهالي ويتراوح عدد الأعضاء ما بين 12 إلي 21 عضوًا، كما اشترطت أن يتحلى أعضاء المجلس المحلي بالنزاهة والحيادية، وكانت مهمته: 1 . النظر في المصالح العامة بعيدا عن كل تحي، 2 . وأن يتمتع المجلس باستقلالية عن المتسلم وأصحاب الرتب الأخرى، 3 . ولقد حرصت الإدارة المصرية على تفعيل دور المجلس وإعطائه الفرصة فى المشاركة بتصريف شئون المتسلمية، وتقديم المشورة لما فيه المصلحة العامة، ومن أهم اختصاصات المجلس: 1 . النظر في الأموال الأميرية المترتبة علي الأهالي من حيث توزعها وتقديم مقترحات بشأن تعديلها، 2 . حل الخلافات التي تقع بين السكان، 3 . مراقبة الأسعار، [4] وعلى الرغم من أن مدينة القدس لم تتجاوز حينذاك عشرة آلاف نسمة إلا أن الحكومة المصرية أنشأت فيها مجلس للشوري، وبالرغم من إشتراك العلماء والأعيان في المجلس إلا أن المرجع الأساسي في كافة القضايا التي كانت تعرض على المجلس ظل بيد الحكومة المصرية، وأعطى الأعيان صلاحيات محدودة للغاية [5].

---

1 رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، 1/ 131

2 الطراونة ، محمد سالم ، **الأوضاع الإدارية في نابلس** ، 234

3 صافي ، خالد ، **الحكم المصري في فلسطين** ، 106 ؛ سعادة ، علاء عبد الجابر ، **متسلمية نابلس** ، 187

4 رستم ، أسد ، **الأصول العربية** ، 30 – 31 ؛ رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، 4/ 294 – 295 ؛ مناع ، عادل ، **تاريخ فلسطين** ، 140 .

5 صلاح الدين ، صابرين ، **القدس بين ثورتين** ، 93 .

القضاء: أدخل إبراهيم باشا نظاما قضائيا حديثا ببلاد الشام يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وليس هذا فقط، بل أخضع جميع القضاة للرقابة القضائية، واستخدم الشدة في التعامل معهم حتى تضمن الحكومة المصرية إرساء العدل بين جميع الفئات والطبقات، مما جعلهم خائفين باستمرار على مناصبهم الإدارية خوفا من عزلهم أو البطش بهم[1]، إلا أن الأمر أختلف نسبيا لمدينة القدس إذ احتفظت لنفسها ببعض المزايا السابقة ولذا ظلت مدينة القدس تتصرف وكأنها ما زالت ماثلة تحت الحكم العثماني، ومن هنا حرص القضاة علي الحفاظ على علاقاتهم الودية الجيدة مع السلطان العثماني، إلا أن الحكومة المصرية لم تعط للقضاة في القدس كافة الصلاحيات؛ ولذا كانت تقوم بالتدخل في تعيين وظيفة قاضي القدس، فضلًا عن قيامها بتعيين الموظفين الدينيين والمفتيين في المدن الفلسطينية، بالتالي فقد أعطي قاض القدس بعض الصلاحيات التي كانت موكله له ، كما حد النظام القضائي الجديد من قوة وسلطة المحاكم الشرعية، فكان لابد من الرجوع إلى السلطات المصرية ولاسيما في عمليات الشراء والبيع، وأخذ إقرار الموافقة منها علي البيع أو البدل أو الاستبدال [2].

ومن هنا يلاحظ أوجه التشابه بين النظام العثماني الذي كان متبعا في السابق والنظام الإداري الذي أدخله إبراهيم باشا مع اختلاف التسميات وقواعد التقسيم الجغرافي الذي اقتضته الإدارة العسكرية للبلاد حينذاك لتغيرها، ولعل ذلك يبرهن عدم وجود خطة مُحكمة سابقة لإبراهيم باشا في إدارة البلاد، مما أتاح هذا الأمر فرصة لإبقاء السيطرة الإدارية في أيدي أبنائها، والفصل بين الإدارة العسكرية التي تمسك بها إبراهيم باشا وتنازله عن الإدارة المدنية لأصحاب البلاد من ذوي العائلات والمكانة الاجتماعية الرفيعة[3]، وعلى الرغم من الاصلاحات التي حاول إبراهيم باشا إدخالها علي البلاد، إلا أن أثارها كان محدود جدا، ولعل ذلك يرجع بسبب قصر المدة الزمنية لحكمه، والمعارضة الشديدة التي واجهها من الزعماء المحليين وضغطت الدولة العثمانية والدول الأوروبية عليه، وعصيان الفلاحين الذي انتهي في نهاية الأمر إلي قيام أكثر من ثورة ضد حكمه، الأمر الذي لم يمهل الحكم المصري فرصة لتطبيق إصلاحات وسياسات مشابهة في مصر[4].

وبذلك يتضح بأن محمد على باشا لم يقدم على التفكير في ضم بلاد الشام إلا بعد دراسة عميقة لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل ذلك كان من خلال إرسال بعض العيون لاستقصاء الأخبار وتدوين المعلومات العسكرية الكافية لسن حملة عسكرية عليها، ولعل ذلك يؤكد بأن لمحمد علي

1 سالم ،محمد لطيفة ، **الحكم المصري ببلاد الشام ،** 88 .

2 دوماني، بشارة، **سجلات المحاكم الشرعية في فلسطين**، نشرة أبحاث بيزريت، غ 2، 6 ؛ صلاح الدين ، صابرين ، **القدس بين ثورتين ،** 94

3 الطراونة، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري 1831- 1840م**، 230.

4 مناع، عادل، **إعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800 – 1917م) ، 14 .**

الجواسيس والعيون التي اعتمد عليها هي بعث رسالة لأبنه إبراهيم باشا يؤكد له توافر الجمال والمؤن لدي عرب عنزة وبني صخر، ولابد من الحصول عليها من خلالهم بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة.

كما أن الجدير بالذكر هنا؛ أن أهل بلاد الشام كانوا قد استقبلوا العهد الجديد الذي يتمثل في إبراهيم باشا بالفرح والسرور حيث كانوا يتخيلون بأنه سيعالج جميع مشاكلهم التي كانوا يتذمرون منها في العهد السابق، ويشبع كافة رغباتهم، ولكنهم سرعان ما يشعرون بخيبة الأمل، إذ لم يكن ليمض على الحكم المصري سوي مدة قصيرة حتى بدأت بوادر النقمة والتذمر بالظهور بين طبقات المجتمع السوري.

"القيادات المحلية والقبائل العشائرية إبان حكم إبراهيم باشا"

لم تكن أطماع محمد علي باشا (والي مصر 1805-1849) [1] في بلاد الشام خافية عن الدولة العثمانية بل كان حلم الاستيلاء عليها شغله الشاغل منذ توليه الحكم في مصر، إذ حاول محمد علي باشا أن يستولي على بلاد الشام بالوسائل السلمية، فطلب من السلطان محمود الثاني (1808-1839م.) منحه إياها تعويضاً له عن وقوفه مع السلطان العثماني في محاربة الدعوة الإصلاحية بقيادة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحجاز ونجد (1811-1818م)، وتعويضاً له أيضاً عن خسائره التي خسرها في حرب اليونان (حرب المورة 1824-1827م) إذ خسر أسطوله البحري في معركة نفارينو (1826م).

ولإقناع السلطان بإصدار فرمان منحه بلاد الشام أنفق أكثر من نصف مليون فرنك كرشاوي لرجال القصر السلطاني، إلا أن جميع محاولات محمد علي باشا باءت بالفشل، وعندما أيقن السلطان بنية محمد علي باشا بنزع بلاد الشام من الدولة العثمانية بالقوة، حاول حينذاك إرجاء انفجار الحرب وعرض على محمد علي باشا إعطاءه جزيرة كريت، إلا أنه رفض[2]، ولذا كان لمحمد علي باشا العديد من الدوافع المباشرة وغير المباشرة التي اتخذ بعضها كذريعة للاستيلاء على بلاد الشام بالقوة، ولاسيما بعد أن أدرك ضعف السلطان العثماني[3].

[1] محمد علي باشا ولد في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان عام 1769م من أسرة ألبانية، وتوفى والده وهو في سن صغير، فتميز محمد علي باشا بأنه كان شاباً يانعاً، وسيماً، بهي الطلعة، يعشق المغامرة، ولا يهاب الأخطار وعلى الرغم من أنه كان أمياً فقد تميز بذكائه الفطري ونبوغه الفطري بين أصدقائه، وتزوج محمد علي من أمينة هانم ابنة علي أغا شهير وكانت تعيش في مدينة نصرتلي، وكانت تمتاز بجمالها، وأنجب خمسة أطفال ثلاثة منهم أولاد وبنتان وهما إبراهيم وطوسون باشا وإسماعيل باشا ونازلي وتفيده هانم، وتولى حكم مصر في مايو 1805م، وكان موفقاً في حكمه فقد تحلت مصر بولايته واستقام أمرها بعدالته، وصارت مصر في عهده من أرفع درجات الانتظام ، وأخصبت أرجاؤها وجللها النفع العام ، وتوفى محمد علي باشا عام 1849م، للمزيد مبارك باشا، على، **الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، ج1، ، 149 .

[2] الروقي، عايض خزام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1247 – 1255هـ / 1831 – 1839 م)**، 78

[3] لوتسكي، **تاريخ لأقطار العربية الحديثة**، 117.

تمحضت عن تلك الظروف السياسية مع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما فقد محمد علي باشا الثقة في السلطان العثماني، وأدرك بأن السلطان العثماني يريد الإطاحة به من ولايته على مصر؛ الأمر الذي دفع محمد علي باشا للتفكير في الاستيلاء على بلاد الشام لتأمين بقاء مصر في قبضته وتأمين أكبر قدر من الاستقلال لدولته التي أسسها بكل جهد، ولأنه كان يدرك بأن الاستقلال لا يأتي إلا بوصول القوات المصرية إلى أطراف بلاد الشام حتى يقطع أي محاولة للسلطان العثماني للإطاحة به من ولايته على مصر وسلبها منه لوالي آخر يكون عوناً له وليس ندا له[1].

رابعا: موقف القيادات المحلية والسكان من سيطرة إبراهيم باشا على فلسطين.:

حظيت حملة إبراهيم باشا * على بلاد الشام في تشرين الأول 1831م في بداية الأمر بالترحيب من أهل فلسطين، إذ تسلم إبراهيم باشا وهو في طريقه إلى حصار عكا جميع المدن التابعة لها دون مقاومة ومنها غزة والرملة ويافا وحيفا والخليل والقدس ونابلس[2]، وأعلن متسلم القدس وسائر مشايخ وأعيان تلك النواحي ومنهم الشيخ إبراهيم أبو غوش*، والشيخ ملحم اللحام، والشيخ إسماعيل سمحان*، ولاءهم للحكم المصري

---

[1] عطا الله، مرفت أسعد، **العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي**، ص 164؛ عمرو، عبد الرؤف أحمد، **تاريخ مصر الحديث 1517 –1900**، ص 179.

*إبراهيم باشا هو نجل محمد علي باشا ولد في مقدونيا عام 1797م وتوفى في عام 1848م وتميز بكونه قائد عسكري فقد قاد الجيش المصري في حملاته ضد الوهابيين وحقق انتصارات كبيرة في فتح مدن الحجاز والأناضول والشام وكان على وشك أن يفتح استانبول عاصمة الدولة العثمانية، وكان إبراهيم باشا عضد أبيه القوي وساعده الأشد في جميع مشروعاته، كان باسلاً مقداماً في الحرب ولا يتهيب الموت، وقائداً محنكاً لا تفوته صغيرة ولا كبيرة من فنون القتال، وقام بإنشاء التكية المصرية عام 1816م ، وكان يدرك اللغة الفارسية والتركية والعربية ، وله إطلاع واسع في تاريخ البلاد الشرقية، وتزوج إبراهيم باشا من خديجة برنجي قادين وأنجب منها الأمير محمد بك، والأميرة شيوه كار قادين وأنجب منها الأمير مصطفى فاضل، والأميرة كلزارقادين ولم يزق منها بأولاد، والأميرة سارة قادين وأنجب منها الأميرة أمينة هانم والأميرة فاطمة، أنظر **محافظ الأبحاث**: محفظة 135، **تراجم أسرة محمد علي باشا**؛ زاخورة، إلياس ، **مرأة العصر في تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر**، ج1، ص25 –28 ؛ فهمي، زكي، **صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر**39 ، 40

[2] رستم أسد، **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**، 14.

* أحد زعماء آل غوش في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تولى زعامة بني مالك مع أخيه جبر ويرتبط أسم العائلة بقرية العنب، وقد برز في أواخر القرن الثامن عشر اسم الشيخ عيسي أبو غوش الذي يعتبر مؤسس العائلة، وخلف أربعة من الأبناء (عثمان، إبراهيم، جبر، عبد الرحمن)، ولقب هو وأخيه بمشايخ جبل القدس، فسكنوا قرية العنب، وبعد وفاة عثمان البكر ورث إبراهيم الزعامة ومشيخة بني مالك، ووطد إبراهيم زعامته على المنطقة بالتعاون مع أخواته وأقاربه، وعلى الرغم من ذلك اصطدام مع العائلات الإقطاعية، وعلى رأسها عائلة آل سمحان (زعماء صف القيس في جبل القدس) وشارك في ثورة 1834م ضد الحكم المصري، وسجنه إبراهيم باشا في عكا، وأتفق مع أخيه لإطلاق سراحه عقد إبراهيم باشا مع أخيه صفقة بموجبها عين أخاه جير متسلم (سنجق القدس) في مقابل انسحابهما من صفوف الثوار، للمزيد ينظر مناع، عادل، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800 – 1918م)**، 31؛ أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا**، ج3، 121.

وقاموا بتقديم فروض الطاعة للحاكم الجديد وذلك في مقابل الأمان، كما أقدم كل من شيوخ آل السعيد، وآل عبد الهادي* وآل الأحمد بإعلان ولائهم للجيش المصري، وأبدوا استعدادهم التام للوقوف بجانهم ضد حاكم عكا عبدالله باشا* لأنهم كانوا يأملون فيه نهجاً نحو التغيير والتطور، حيث أعلن محمد علي باشا ووالده إبراهيم باشا بأن الغاية من الحملة على بلاد الشام هو إقرار الأمن وتأمين الطرق والمواصلات وتخفيف الضرائب التي كانت بيد الأقوياء،[1] كما أعطى الزعماء المحليين الأمان على النفس والأمان على البقاء في حكمهم[2].

وفي نفس الوقت حاول السلطان العثماني قطع الطريق على إبراهيم باشا وإفشال مخططه هو ووالده في السيطرة على بلاد الشام، حيث بعث والي الشام عثمان باشا رسالة إلى الأمير بشير الشهابي يخبره فيها بأن السلطان العثماني كان قد عينه على إيالة طرابلس بدلاً من رؤوف باشا لاستمالته إلى جانبه والتصدي لقوات إبراهيم باشا ونص كتابته للأمير بشير **"لقد أصبح موجوداً عندنا باللاذقية جملة عسكر لا تحصى، وأننا ننصح في هذا الأمر ترك صف إبراهيم باشا والانضمام إلى العثمانيين، وتم إرسال ما ينوف عن ألفي جندي من اللاذقية إلى طرطوس وبصحبته نحو ألف عسكري"**[3]، إلا أن مخطط السلطان فشل، حيث انحاز

---

* الشيخ إسماعيل السمحان هو زعيم الجزء الشمالي من جبل القدس الذي كان يضم بني حارث، وبني زيد، وبني مرة، وبني حمار، وزعيم صف القيس في المنطقة، واشترك الشيخ إسماعيل السمحان في التمرد على الحكم المصري في فلسطين عام 1834م، فأعدمه إبراهيم باشا بعد أن نجح في إخماد ذلك التمرد، وللمزيد ينظر عادل مناع، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800 – 1918م)**، 216.

* آل عبد الهادي ينسبون إلى الشقران وهم من الأسر التي برزت في مجال الحكم والزعامة المحلية في جبل نابلس، وأول البارزين فيهم جدهم عبد الهادي في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، وكان ثاني البارزين حسين بن عبد الهادي فكان من مشايخ جبل نابلس البارزين، وكان أول مستقبلي إبراهيم باشا حين جاء إلى الشام، وهو أول المنضمين إليه، فولاة إيالة صيدا وعين عدد من أخواته وأولاده حكامًا علي غزة ويافا، فسادوا في سورية الجنوبية طيلة الحكم المصري على بلاد الشام وتوفي الشيخ عبد الهادي في عكا 1837م ، الدباغ، مصطفى ، **بلادنا فلسطين**، ج 2، ق 2 ، 75 – 78 ؛ نبال خماش، **تراجم مدينة نابلس** ، 124 .

*هو عبد الله باشا بن علي آغا الخزندار أحد مماليك أحمد باشا الجزار، ونشأ عبد الله في كنف والده وجري تدريبه وتحضيره مهمات الحكم من بعده وقد أضطر إلي الفرار من عكا أيام ثورة سليم باشا علي الجزار عام 1789م، واختفي في جبلة عدة أشهر، وبعد مدة عاد إلي الخدمة في عكا، وعين خزندار لها، وعقب وفاة الجزار عام 1804م التزم عبد الله بالحياد في الصراع علي السلطة، واستهل عبد الله ولايته بدعم مركزه العسكري ووضعه المالي وكانت علاقة عبد الله في بداية الأمر حسنة مع محمد علي باشا، ولكن اضطرمت نيران العداوة بين الخزندار ووالي مصر عندما امتنع عن تأدية ديون محمد علي، ومنع تجارة الشام عن مصر، ورفض إعادة الفلاحين المصريين اللاجئتين إلي بلاد الشام، وللمزيد ينظر **جريدة الاتحاد**، العدد 53، 31 تشرين الأول 1996م، ص 13؛ البيطار، عبد الرازق بن حسن بن إبراهيم، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق، محمد بهجة، ص 948–949.

1 رستم أسد، حروب **إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**، 14؛ صافي، خالد، **الحكم المصري**، 81.

2 مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، 40.

3 ففي عام 1829م عينه السلطان العثماني واليًا على الشام بدلا من رؤوف باشا الذي عين أميرًا لقافلة الحج الشامي خلال تلك الفترة، ونتيجة لإخلاصه والحد في العمل للدولة العثمانية أنعم عليه السلطان العثماني بتربية مير ميران (أي أمير الأمراء)، وعقب قدوم إبراهيم باشا إلى بلاد الشام ألحق به إيالة طرابلس، وللمزيد النواصرة، قاسم، **الموقف البريطاني والفرنسي**، 27–28.

الأمير بشير الشهابي إلى صفوف إبراهيم باشا ومعه ألف مقاتل من أهل الجبل إلى معسكر المصريين بعكا وهناك اشتبك القتال بين الفريقين وهزم عساكر عثمان باشا ورجع إلى حمص[1].

انضم حسين عبد الهادي2 لقوات إبراهيم باشا الذي عهد إليه بمتسلمية جنين وبلادها، كما عهد لأخيه الشيخ محمود عبد الهادي بإدارة البلاد الشعراوية ثم بمستلمية يافا3، وقد برر ذلك إبراهيم باشا بأن إبراهيم آغا (متسلم يافا السابق) قد اعتدى على حقوق الرعايا وسلب أموالهم، إلا أنه من الواضح أن هذا الإجراء تم في سياق حركة التغييرات التي قام بها إبراهيم باشا والعمل على إرضاء ل عبد الهادي ومكافأتهم على الوقوف بجانبه4.

وفي نابلس وجبالها كانت قد تضررت عائلة طوقان من سياسة عبد الله باشا، ولذا قامت بإرسال أحد أبنائها لاستقبال إبراهيم والتعاون معه ومع جيشه، أما في القدس ونواحيها اختلفت الصورة عما كانت عليها في نابلس وقد وردت في البداية بتقدم مشايخ القدس وأعيانها (عائلة آل غوش- عائلة السمحان – عائلة اللحام) بطلب الخضوع والولاء لإبراهيم باشا، إلا أن علماء القدس وأعيانها لم يردوا حينذاك على المرسوم المرسل إليهم من قبل إبراهيم باشا، وكانت تلك العائلات هم أصحاب النفوذ والسلطة فيها، وكان لهم مع الدولة العثمانية مصالح وعلاقات ودية ولاسيما أنها كانت تهتم بالأماكن المقدسة ورعايتها، وتقوم بتوفير رواتب كثير من الموظفين الذين يقومون برعاية تلك الأماكن، وليس هذا فقط؛ بل كان لبعد القدس وقدسية المدينة ميزة جعلت أهالي المدينة بعيدين كل البعد عن تعسف وبطش عبد الله باشا الجزار خلال سنوات حكمه، ولعل هذه

1 هشي، سليم حسن، **تاريخ الأمراء الشهابيين** (بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم)، 202.

2 تنتسب عائلة عبد الهادي إلى جدها عبد الهادي بن أبي بكر، وكان مركز العائلة في قرية عرابة، وعقب وفاة الشيخ عبد الهادي وكان له من الذكور أربعة من الأبناء (حسين ومحمود وعبد القادر وعبد الهادي) ورثة المشيخة ابنه حسين عبد الهادي، وقد تزامن ذلك مع وفاة أحمد باشا الجزار (والي صيدا)، ويبدو أن علاقة حسين عبد الهادي لم تكن حسنة بعبد الله باشا الجزار الذي كان هو وأبوه قبل توليته الحكم يميلون إلى آل طوقان وآل عيسى البرقان، ولذلك تعرضت قرية عرابة في النصف الثاني من عشرينات القرن التاسع عشر بأوامر من عبد الله باشا بالسلب والنهب عليها بسبب امتناعهم عن دفع الضرائب على يد قوة من جند آل طوقان لكي يقدمان له ولاء الطاعة ، ولقد توسط آل عبد الهادي إلى محمد أغا (أحد قواد عبد الله باشا) لكي يتوسط له للحصول على رضا الوالي إلا أن عبد الله باشا لم يقبل طلبه ، بل وأمر بإرساله إلى سجن عكا حيث سجن أخاه ووالده من قبل فيه، وظل فيه هو وشيوخ آخرين حتى سقطت قلعة صانور 1829م وأعيد إلى قريته مرة آخرى لتصريف أمورها ، فضلاً عن وعده عبد الله باشا بتعويضه عما خسر من غلات وأموال، وللمزيد ينظر ميخائيل ، مشاقة ، **مشهد الأعيان**، 110-111 .

3 جرار، حسني أدهم، **جبل النار التاريخ**، 34.

4 رستم، أسد، **الأصول العربية**، ج 2، 104 – 105.

الأسباب جعلت أهالي مدينة القدس ولاسيما علمائها غير مرحبين في بداية الأمر بالحملة المصرية على الأقل قبل سقوط عكا[1].

وعقب وصول القوات المصرية البحرية إلى يافا وقد تزامن وقت وصولها مع وصول القوات البرية ومن ثم تمت محاصرة المدينة وكان في استقبالهم أهالي يافا الذين رأوا في القوات المصرية المنقذ لهم من جراء السلطات الطاغية، ولذا قرر زعماء المدينة ومتسلمها الاستسلام وعدم المقاومة، وخرج الوجهاء إلى سفينة القيادة الخاصة بإبراهيم باشا، وفي غضون ساعات محدودة نزلت إلى الشاطئ قوة حراسة صغيرة وغدت المدينة تحت الحكم المصري، ولقد استولى المصريون على 47 مدفعاً ثقيلاً، ونتيجة لاستسلام المدينة بدون أي مقاومة تذكر لم يلحق بإبراهيم باشا أي أذي، وأبقى مستلميها كما هم، كما أرسل إبراهيم باشا رسالة إلى باقي وجهاء المدينة وأعيانها وهو في طريقه إلى حيفا يؤكد فيها بأن يافا استسلمت من دون قتال، ولذلك فإنه ملتزم بحمايتها والدفاع عنها وعن أهلها، وأبقى إبراهيم آغا متسلماً عليها على أن يكون تابعاً للسلطات المصرية[2].

استقبل أهالي غزة الحملة المصرية بالترحاب وبدون أي مقاومة تذكر، وأعلن متسلم غزة استسلامه، ولذلك لم يعين إبراهيم باشا زعامة محلية من لواء غزة كما حدث في نواحي سنجق القدس ونابلس التي أقر فيها الزعماء المحليين في مناصبهم حتى صلح كوتاهية 1833م، حيث عين متسلم جديد عليها من خارج المنطقة وهو صالح بوشناق في الفترة 1831 – 1833م بدلا من مسعود الماضي[3]، الذي كان على علاقة

---

1 مناع، عادل، **لواء القدس في أواسط العهد العثماني**، 48.

2 سعيد، حسن إبراهيم، **يافا من الغزو النابليوني إلى حملة إبراهيم باشا (1799 – 1831م)**، 119.

3بلغت عائلة آل ماضي نفوذها في عهد عبد الله باشا حيث أصبح مسعود الماضي من أصحاب المشورة والتأثير عليه والدليل على ذلك عندما استعان به الأمير بشير الشهابي للتوسط لدي عبد الله باشا لاستعطافه من أجل نيل رضى الأخير بعد خلاف دب بين الطرفين عام 1819م، وبالفعل نجح مسعود الماضي في حل الخلاف فيما بينهم وأعاد العلاقات بينهما كما كانت في السابق، وازدادت ثقة عبد الله باشا عليه واعتمد عليه في كثير من الشئون بحيث أصبح عام 1831م متسلمًا على لواء غزة واللد والرملة، وكان يعرف عنه حبه للمال، إذ كان يقوم بفرض الضرائب الباهظة على الأهالي، حيث وصف قاضي أوضاع غزة قبيل الحملة المصرية على بلاد الشام بأنه كان كالمطرقة الثقيلة على رؤوس الغزيين ولا يهمه أمر الشعب سوي سلب أموالهم، ولكن لم يطل حكم عيسى الماضي على متسلمية غزة حيث تم عزله في 22 تشرين أول 1831م وكان نصه كالتالي" بحسب الاقتضاء فكينا متسلمية يافا من عهده الشيخ عيسى الماضي المتسلم السابق ووجهناها لعهده الحاج عمر آغا"، ويتضح من ذلك بأن آل ماضي كانوا قد دفعوا ثمن ولائهما لعبد الله باشا حيث نظر لهما إبر اهيم باشا بأنهم أعداء له ولذا تم تجريد العائلة من معقلها وعين أحمد عبد الحليم شيخ مشايخ الساحل بدلا من مسعود الماضي ، وذلك بناءًا على توصية الشيخ حسين عبد الهادي، وقد بقي آل ماضي بعيدًا عن دائرة الرضا والنفوذ حتى عام 1833م حتى قام إبراهيم باشا برد الاعتبار لهم بتعيين عيسى الماضي متسلمًا على لواء صفد، ويبدو أن الحكم المصري لجأ إلى ذلك لتعويض العائلة عن خسارتها وكسب تعاونها بعد استتاب الأمر للحكم الجديد وللمزيد ينظر صافي ، خالد ، **دراسات في الزعمات المحلية**، 139 ؛ رستم، أسد، **الأصول العربية** ، م2/

ودية مع والي عكا، ولكنه لم يستمر طويلاً ولعل ذلك يرجع إلى عدم تأمين السلطات المصرية موقفها منه بسبب أصوله البوسنية، فضلاً عن كونه من حاشية النظام المصري الجديد، ومن ثم عين سعيد المصطفى متسلماً على غزة في الفترة 1833 – 1839م. وهو من أسرة محلية في يافا الذي ما لبث وتحالف مع الحكم المصري الجديد للحفاظ على زعامته ومصالحه، ونتيجه لكسب ثقة محمد علي باشا وجهوده مع إبراهيم باشا عين ابنه مصطفى المصطفى متسلم على يافا في الفترة 1834 حتى 1836م، كما عين نجله متسلماً على القدس في 24 كانون 1836م. إلى أن امتد نفوذ عائلة سعيد المصطفى على جنوب فلسطين بكاملها.[1] ولقد منح محمد علي باشا سعيد المصطفى[2] هو وعائلته ألقاب أغوات وبكوات وهي ألقاب كانت تعطي لرجال الحكم والأعيان في المدينة لتميزهم عن باقي مشايخ الريف[3]، ومن ثم حاولت عائلة سعيد المصطفى تعزيز نفوذها ومكانتها الاقتصادية فيها مقتدياً بعائلة آل عبد الهادي التي حازت على ثقة كبيرة من محمد علي باشا وعلى شأنها، ولذا جمع الشيخ سعيد المصطفى ثروة كبيرة بالإضافة إلى امتلاكه العقارات في القدس ويافا وغزة[4]،

---

51 ؛ الدباغ، مصطفى، **بلادنا فلسطين**، ج7، 51 ؛ الشهابي، حيدر، **تاريخ الأمير حيدر الشهابي المسمى نزهة الزمان في تاريخ جبل لبنان** ، ج2، 59 ؛ ابو العز، سليمان، **ابراهيم باشا في سوريا** ، 69.

1 مناع، عادل، **أعلام فلسطين**، 203.

2 ولقد اختلفت المصادر حول أصل عائلة آل السعيد مصطفى إذ ذكر إحسان نمر في كتابة تاريخ نابلس والبلقاء بأنهم يعودون إلى ذرية ابن دهبس (شيخ حامولة جبارة في نابلس)، وأصبح لتلك العشيرة شأن في أواخر عهد الإقطاع ، ولقد تفرغ من تلك الأسرة آل بيدس وآل السعيد في يافا، كما ذكر مصطفى الدباغ بأن عائلة آل السعيد كانت قد تركت منازلها في جبال نابلس لتستقر في يافا عام 1776م، ولقد برز دور الشيخ السعيد مصطفى مؤسس العائلة في الثلث الأول من القرن التاسع عشر خلال فترة عبد الله الجزار الذي استعان به كحاكمًا لردع البدو وقطاع الطرق الذين انتشروا في سنجق غزة خلال تلك الفترة، ولذا كلفه عبد الله باشا بإعادة الأمن والأمان في سنجق غزة، ومنع القتال بين القبائل البدوية وخصوصًا قبيلتي عرب التياها والترابين وإجراء الحكم والقضاء فيما بينهم، وقد ورد في كتاب تعيين سعيد المصطفى "أنه ابقينا وقررنا متسلمية سنجق القدس وتوابعها لعهد الشيخ سعيد المصطفي المومي إليه " كما جاء في قرار التعيين أن يكون مطابق في كافة الأمور إلى أحكام الشرع والقانون، ورعاية أهالي بيت المقدس، بالإضافة إلى بذل جهده للسعي على راحتهم ورفاهيتهم، والسعي في أعمار القرايا وأحوال البربر، وضبط الأمور والعمل على رد المظالم ، ولكن لم تطل مدة حكمه إذ تم عزله من منصبه في 21 جمادي الأول 1247هـ / 1831م إذ جاء في قرار عزله " ورد لنا تحرير من سعادة أخينا منلا أفندي (محمد طاهر أفندي الحسيني) يتضمن سوء حال متسلمنا في القدس سعيد المصطفى، وارتكابه الأطوال والأحوال المغايرة رضانا بمخالفته الشريعة المطهرة واهانته إلى العلماء واستماعه للمفسدين ومطاولته وتعديه على الأشراف وطمعه في الرعايا واذيه المخلوقات وتسليطه السارقين على بيوت الرعية" ولذا أصدرت الأوامر بعزله من منصبه وتعين بدل منه محمد آغا شاهين وسجن سعيد مصطفى وللمزيد ينظر النمر، إحسان، **تاريخ نابلس والبلقاء**، 388 ؛ الدباغ، مصطفي، **بلادنا فلسطين**، ج4، 183؛ مناع ، عادل، **أعلام فلسطين**، 202 – 203؛ صافي، خالد، **دراسات في الزعامات المحلية**، 243.

3 مناع، عادل، **أعلام فلسطين**، 203.

4 مناع، عادل، **أعلام فلسطين**، 203.؛ صافي، خالد، **دراسات في الزعامات المحلية**، 33

ولم تتأثر عائلة سعيد المصطفي بتبديل الحكم بل ضاعفت قوتها ونفوذها وثروتها على حساب أعيان الريف[1].

وفي 21 تشرين الأول 1831م أصدر إبراهيم باشا مرسوما أكد فيه على بقاء الشيخ محمد بن قاسم متسلما على نابلس وبلاد المشاريق التابعة لها، كما أبقى على جبل نابلس بعهده المشايخ السابقين وهم محمود عبد الهادى ويوسف بن قاسم الأحمد وعبد الله الجزار وعبد الوهاب الجيوسي لكى يتعاطوا أمور الأحكام وكيفية جبايه الأموال وإنصاف المظلوم من الظلم وصيانة الأموال الأميرية ومنع المعتدين وزجرهم وإعمار البلاد وتأمين العباد،[2] ولقد أثار تسلم الشيخ قاسم الأحمد متسلمية نابلس غيرة آل عبد الهادي وحسدهم عليه لأنهم كانوا يطمحون بتسلم متسلمية نابلس لهم بهدف توطيد نفوذهم ومركزهم فيها، فأخذ الشيخ حسين عبد الهادي يسعي لإقصائهم من المناصب التي تولوها وتحريض إبراهيم باشا عليهم، وقد تمكن في نهاية الأمر من إقناع إبراهيم باشا بذلك، وأصدر مرسوماً من محمد شريف باشا (حكمدار الشام) في 7 تشرين الأول 1833م. وينص على تنحية الشيخ محمد القاسم من منصبه بحجة تقدمه في العمر، وعين بدلاً منه الشيخ سليمان بن حسين عبد الهادي، فضلاً عن توليه منصب وكيل لأبيه في ولاية صيدا[3].

كما دخلت نابلس في عهد جديد من الحكم والتبعية لإبراهيم باشا والي مصر، إذ قام متسلم نابلس بتقديم ولاء الطاعة للفاتح الجديد ويتضح ذلك من خلال رسالة إبراهيم باشا إلى محمد بن قاسم الأحمد التي كانت تنص على "**من سعادة الدستور الوقور الحاج إبراهيم سرعسكر مصر القاهرة إلى عمدة المشايخ والوجوه بها حالا تحيطون علمًا أنه من حيث قدمتم لنا الطاعة ودخلت بلادكم في حوزة حكومتنا، فقد صار واجب علينا حفظها وصيانتها**"[4]، وفي 23 كانون الثاني 1832م. أرسل إبراهيم باشا رسالة لوالده محمد علي باشا يوضح فيها بأنهم لم يقوموا بإخضاع زعماء نابلس كباقي الزعماء الآخرين واختيار المتسلمين وفقاً لما يتماشى مع مصالح القوات المصرية ببلاد الشام، ويستطلع رأيه في الحذو حذو ملوك أوروبا فينشئ في بر الشام ألايا مؤلفاً من أبناء العائلات الكبيرة في جبل الدروز ونابلس وعكا وجبال النصيرية، ويجعل هذا الآلاي تحت قيادته الشخصية فيلجم بذلك البلاد العربية حتى تصبح في قبضة يده، وحكم آل الشافعي وآل النمر القسم الجنوبي من بر الشام، وكفلوا قلاع القسم الشرقي وحكموا نابلس والقدس واللد وعجلون وغزة واللجون (جنين) وحكم آل طوقان يافا.

---

1 مناع، عادل، **أعلام فلسطين**، 206

2 النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس**، ج1، 251.

3 رستم، أسد، **الأصول العربية**، مج 2/ 106؛ الحزماوي محمد ماجد، **الملكية العقارية لأسرة آل عبد الهادي**، 88

4 الراميني، أكرم أحمد سليمان، نابلس في القرن التاسع عشر: **دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في نابلس**، 25

وأبان الحكم المصري على بلاد الشام أقتصر تعيين الحكام الإداريين على آل القاسم وآل الجرار، ولم يقتصر التعيين على نابلس فقط بل امتداد إلى القدس وغزة وبعلبك، وقد اكتسبت مدينة نابلس شهرة كبيرة خلال تلك الفترة[1]، ومن خلال الوثائق يتضح بأن عدد المتسلمين الذين تولوا متسلمية نابلس خمسة متسلمين خلال العهد المصري وهما الشيخ محمد القاسم من 22 أيلول 1831م. إلى 21 نيسان 1834م، الشيخ سليمان عبد الهادي من 21 نيسان 1834م الى14 أيلول 1834م، والشيخ حسين عبد الهادي 14 أيلول إلى، سليمان عبد الهادئ، والشيخ صادق الجماعيني في 26 تشرين أول 1840م حتى نهاية الحكم المصري ببلاد الشام[2].

أما بالنسبة لموقف أهالي رام الله من الحكم المصري فنجدهم رحبوا بإبراهيم باشا، واستقبلوه بعد أن قضي على مجموعة من المشاركين في ثورة 1834م فيما بين البيرة وقريتهم، ولم يؤدوا دوراً في الثورة الفلسطينية، ودخل إبراهيم باشا رام الله دون أي مقاومة وأورد قدورة الأناشيد والزغاريد ومنها:

إبراهيم باشا هلغندور **لبس الحجر طنطور**

كل بلادنا طاعت له **ما عدا قلعة صانور**[3]

إلا أن كثرة الاضطرابات والنزاعات والصراعات بين القبائل واتساع دائرة الأعمال الزراعية والتجارية فيها أوجبت مراقبة الأمور الإدارية والسياسية عن كثب شديد حرصاً منه على سير الأمور بشكل صحيح، ولذا رأى إبراهيم باشا بإعادة تشكيل إيالة صيدا من جديد وقام بفصل عكا عنها وعين سليمان باشا الفرنساوي والياً على (صيدا) نظراً لخبرته الدبلوماسية في كيفية التعامل مع التجار الأجانب، كما فصلت حلب عن إيالة الشام وعين إسماعيل بك (أحد أبناء عم إبراهيم باشا) والياً عليها حتى عام 1834م، كما عين خورشيد باشا والياً على أضنة، وأبقى محمد شريف باشا على ولاية الشام والبلاد الفلسطينية بما فيها عكا، وبذلك أصبحت بلاد الشام مكونة من الوحدات الإدارية (حلب، وطرابلس، وصيدا،وأضنة) وأوجد في المدن الرئيسة ببلاد الشام حكاما عسكريين بجانب الحكام المدنيين لإقرار الأمن وإحكام النظام فيها[4].

---

1 النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس**، 2/ 403؛ سعادة، علاء كامل، **متسلمية نابلس في العهد المصري**،94- 95.

2 مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 20

3 حمودة، سميح، **رام الله العثمانية**، دراسة في تاريخنا الاجتماعي، 153 – 154.

4 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 73.

وهناك بعض الشيوخ الذين ارتقت مكانتهم وعلى شأنهم خلال العهد المصري على بلاد الشام ومنهم: الشيخ السعيد مصطفى بك*، وكما ارتقت مكانة آل السعيد وعزز نفوذها ومكانتها، فعين والده متسلماً في لواء غزة، وعينه متسلماً في يافا، وأبدى الأبن مقدرة وكفاءة في القيام بوظيفته فعين في رمضان 1252هـ / كانون الأول 1836م متسلماً في بيت المقدس، وساهم ابنه في تعزيز مكانة آل السعيد في المنطقة في فترة الحكم المصري على بلاد الشام، كما ساندت عائلة الشيخ عبد الحليم أفندي العدوي قوات إبراهيم باشا ولاسيما بعد أن قام عبد الله باشا الجزار مجلساً للتشاور في كيفية الرد على تحركات محمد علي باشا في عكا، فعارض الشيخ عبد الحليم العدوي فكرة الحرب، وأشار بالمصالحة مع قوات إبراهيم، وأخذ يبين الفرق بين القوات المنتظمة والجنود غير المنتظمين، ولذا نصح بعدم الاستخفاف بقوة الجيش المصري، ومحاولة حل النزاع سلمياً، إلا أن المشورة لم تلق استحسان في المجلس الحربي وطردوه منه[1]، كما انضم الشيخ أحمد آغا النمر[2](ميرالاي قائد فرقة جنود الاقطاع السباهية في لواء نابلس) إلى صفوف قوات إبراهيم باشا، إلا أنه عاد إلى التعاون مع السلطان العثماني، ومن ثم أرسل إبراهيم باشا فرقة عسكرية قامت بالقبض عليه ونفيه إلى مصر، ومن هناك أرسل إلى سنار في السودان وفقد بصره هناك بسبب شدة الحر[3].

وعلى الصعيد الآخر تسلم إبراهيم باشا الخليل دون حرب حيث أعلنت خضوعها له، وعين لها متسلماً يدير أمورها ويهتم بالإشراف عليها وجمع الضرائب ومتابعة تطورات الوضع القائم والتنسيق والاتصال مع القيادة العسكرية المصرية في فلسطين[4].

---

*الشيخ مصطفي بك السعيد تولي المناصب الإدارية في ألوية جنوب فلسطين، وقد دربه والده على معرفة أمور الحكم وجعله يساعده في وظائفه، وينوب عنه أحيانا حتى يتدرب علي المهام، ويبدو أن سعيد مصطفي حاول الاتصال بالسلطات العثمانية محاولة منه لكسب ودهم في أواخر الحكم المصري، ولذلك تعرض للتنكيل والاعتقال من قبل إبراهيم باشا، ولذلك حافظ علي مكانته عقب خروج إبراهيم باشا من فلسطين، وليس هذا فقط بل اقترح سعيد المصطفي على الدولة العثمانية بالتزام أموال اللوائين (القدس وغزة) لمدة ثلاثة أعوام متتالية لأن الدخل فيهم كان أقل من المصروفات، وفي مقابل ذلك أعطت له الدولة العثمانية 1400 كيس، كما فوضه دفتردار الولايات الشامية في مهمة تحصيل سائر الضرائب والجمارك برا وبحرا وللمزيد، ينظر مناع، عادل، **اعلام فلسطين**، 205.

1 مناع، عادل، **اعلام فلسطين**، 283.

2 أحمد آغا بن علي بن عمر آغا انمر وأمه الست صالحه بنت صالح بك الشافعي، كان أحمد آغا يمتاز بالفروسية والشجاعة، وتولي إدارة قطاع آل النمر في عهد حسين آغا النمر، وعقب خروجه أصبح أحمد آغا وكيلا للميرالاي أبو بكر بك، وبعد موت موسي آغا أنتخبه الزعماء المحليين والسياهية ليكون وكيلا للمتسلمية نابلس، وقد نمكن أغا من إنقاذ نابلس من بطش عبد الله باشا الجزار وإبراهيم باشا، كما كان له الفضل في تخفيف الدسائس والقضاء في مدينة نابلس، وللمزيد ينظر النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس**، ج1، 235

3 مناع، عادل، **اعلام فلسطين**، 364.

4 الدباغ، مصطفى، **بلادنا فلسطين**، ج 5/ ق 2، 123.

ويصف الراهب القبرصي الموقف العام للفلسطينيين من خلال ما دونه، موضحاً خروج أهالي القدس إلى الشوارع ورقصوا فرحاً عقب وصول نبأ سقوط عكا في أيدي الجيش المصري، أما المسيحيون واليهود فقد فرحوا ابتهاجاً بسبب السياسة الجديدة التي تبعها محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا من محاولتهم لكسب ود الدول الأوروبية، وتطبيق سياسة تمنع التميز ضد أهل الذمة في كافة المجالات[1].

ومع كل ذلك، فقد كانت قوات إبراهيم تراقب المتسلمين ولاسيما الذين بقوا منذ أيام عبد الله باشا، فإذا ثبت على أحدهم التجسس والعمل ضد المصريين كان مصيره العزل والنفي إلى مصر، بالإضافة إلى عدم مراعاة الشروط التي وضعها المصريون من الإنصاف وإحقاق الحق سبباً في العزل كما حدث مع متسلم حماه، فضلًا عن مصطفي آغا بربر الذي عزل من منصبه من متسلمية طرابلس بسبب إرهاقه لأهلها بفرض ضرائب غير رسمية على أهلها، كما تعددت الشكاوي والمظالم لاحتكاره[2].

خامسا: بداية اواجه صراع مع الحكومة المصرية:

ظهر في بلاد الشام إبان الحكم العثماني عائلات كبيرة استطاعت بسط سيطرتها على مناطق واسعة من فلسطين التاريخية، شكلت بوجودها جزءاً مهماً من الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت من القيام بدور الوسيط بين الدولة العثمانية ورعاياها في فلسطين، الأمر الذي دعا السلطات العثمانية الحاكمة إلى احتواء تلك الزعامات المحلية ضمن هيكلها الإداري من خلال منحهم الألقاب والمناصب الإدارية التي تتناسب مع الدور السياسي والإداري الذي تقوم به، إلا أن العلاقة مع ولاة الدولة لم تكن في انسجام تام، ولذا لم تكن تسير الأحوال بين القبائل والعشائر والسلطة الحاكمة على منوال واحد، بل اتسمت بالشدة تارةً واللين تارةً أخرى، فكانوا يخضعون لهم ويقومون بتأدية الضرائب المفروضة عليهم، وأحياناً يتمردون ويمتنعوا عن دفع الضرائب.

واعتمدت تلك الزعامات على تحصينات من القلاع والقصور والأسوار، للدفاع عن نفسها ضد خصومها المحليين أو جنود الدولة، ولذا لم تكن سلطة الزعماء المحليين ورؤساء القبائل ترتكز فقط على رابطة الدم والروابط العائلية فحسب، بل أيضاً على استخدام القوة، حيث استطاع هؤلاء عبر استخدامهم مليشيات الفلاحين ممارسة القوة في منطقهم وعلى الطرق المؤدية إلى نابلس، ولقد كان لهذه القوى المحلية أثر واضح

1 مناع، عادل، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**، 135 – 136.

2 سالم، لطيفة، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 68.

على جميع الفئات، إذ عملت على إدخالهم في النزاعات الدائرية فيما بينهم، وضرب الفئات الاجتماعية بعضها ببعض، وخلق النعرات بينهم[1].

ففي مدينة غزة لم تتمكن القبائل البدوية من تولي مواقع ضمن السلطات المحلية، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكانها، إلا أنهم لم ينجحوا في تشكيل سلالة حاكمة محلية، تفرض حضورها على ولاة الدولة، فبقيت القبائل البدوية في دائرة الاتهام والملاحقة من قبل السلطات العثمانية في بلاد الشام، ولم يتم الاستعانة بها في حكم غزة، على اعتبار أنها تشكل مصدر التهديد للأمن، كما أن الزعامات القبلية لم تكن بدورها مستعدة لأن تكون جزءاً من السلطة الحاكمة، على اعتبار أن تراثها وحياتها الاقتصادية تعتمد على الغزو والنهب، وهو ما يتعارض مع وجود الأمن والنظام، ثم إن مصالح الطرفين لم تلتق بين سلطات تريد فرض الأمن والنظام، وتؤمن القوافل التجارية والحج الشامي، وبين قبائل همها النهب؛ لذلك بقيت القبائل البدوية مصدراً رئيساً لتهديد الأمن، والنظام للدولة العثمانية[2].

كما كانت عائلة الشيخ آل عبد الهادي تسعي لبسط وزيادة نفوذها وذلك من خلال التنافس بين الزعماء المحليين في بعض الأوقات أو الصلح والتحالف معهم في البعض الآخر، وكانوا يستمدوا نفوذهم من قوتها وكثرة عدد أفرادها مثل: عائلة طوقان والجزار والقاسم، وعقب قدوم الحملة المصرية لبلاد الشام 1831م. استغل الشيخ عبد الهادي هذا الأمر لصالحه ورحب بهم ودعمهم وتعاون معهم بدون شرط، ولذا كان على رأس مستقبليه من الزعماء المحليين لدي وصوله إلى مدينة عكا وأعلن تأييده له وانضمامه لحملته[3]، كما أرسل رسالة إلى الأمير بشير الشهابي لكي يحثه على الانضمام إلى إبراهيم باشا[4] والوقوف بجانبه بدلاً من التصدي له، ومن أبرز الأدوار التي قام الشيخ حسين عبد الهادي قيامه بنقل معلومات عن القبائل وما يقع من أحداث في جبل نابلس، بالإضافة إلى إرسال التقارير التي كان يرسلها العثمانيون إلى الزعماء المحليين الذين تلقوا أوامر بإطاعة الولاة العثمانيين وعدم الاصطفاف إلى جانب المصريين[5].

ولهذا استعان به إبراهيم باشا في العديد من القضايا المتعلقة بالإدارة والأوضاع المالية والدينية الخاصة بفلسطين مثل تعيين الزعماء المحليين ولاسيما في نابلس والقدس وساحل عكا، كما كان يكلفه بمتابعة أخبار

1 الدباغ، مراد، **بلادنا فلسطين**، ج3، 79-80.

2 صافي، خالد، **دراسات في الزعامات المحلية**، 21.

3 النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس**، 320.

4ميخائيل، مشاقة، **مشهد الأعيان**، 110-111.

5 رستم، أسد، **المحفوظات الملكية**، ج1، 220.

الكنائس والكنس في القدس، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل طلب منه تقديم العون في تجنيد الأيدي العاملة المحلية لبناء الحصون في عكا وترميمات الحصون والقلاع[1]، ولكي يثبت حسين عبد الهادي ولاءه للقوات المصرية، أرسل بعض من أنصار عائلته في جبل نابلس لمساعدة القوات المصرية في طرابلس بالقرب من جسر المجامع على الطريق المؤدي إلى دمشق[2]، وعلى الرغم من ولاء حسين عبد الهادي لإبراهيم باشا إلا أنه لم يحصل في بداية الآمر على مناصب إدارية حكومية في المناطق الخاضعة لإمرتها، وفي ربيع الأول 1249هـ /27 تموز 1833م. قبل محمد علي باشا توصية بتقليد حسين عبد الهادي منصباً ومنحه مخصصاً سنوياً، ولذا يمكن القول أنه حصل أخيراً على الاعتراف الرسمي من محمد علي باشا، وعين في صف الإداريين المصريين دوي المقام العالي[3].

ومن هنا أصبح الشيخ حسين عبد الهادي حليفاً أساسياً لإبراهيم باشا، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في إقناع بعض الزعماء المحليين الآخرين في فلسطين للانضمام إلى صفوف إبراهيم باشا، ومن خلال تلك العلاقة التي اكتسبها الشيخ حسين عبد الهادي من علاقته بإبراهيم باشا نجده حاول الاستفادة منها لكي يعلو بشأنه بين الزعماء والشيوخ فطلب من إبراهيم باشا تعيين عدد من أفراد العائلات الكبيرة فى مراكز إدارية مهمة، وقد بررت هذه السياسية للزعماء المحليين بالتعاون مع المصريين، ثم تم الإبقاء على عبد الله الصالح (الآي بك قوات السباهية في حيفا) قبل الغزو المصري متسلما أربع مقاطعات: (الشاغور، والجبل، وساحل عكا، وساحل عتليت) وكان ذلك كمكافاة على خيانته لعبد الله باشا الجزار وتزويد القوات المصرية بمعلومات عن حصن عكا وحيفا وعن كيفية الأوضاع في دمشق[4]، وكان حسين عبد الهادي صادقا في خدماته في مشورته لإبراهيم باشا مما دعا محمد علي باشا بأن يوافق على اقتراح إبراهيم باشا بالإنعام عليه بوسام الافتخار ومرتب سنوي، ولما عزل إبراهيم باشا منيب أفندي من إدارة شؤون الحكومة في عكا 1833م عين الشيخ حسين مكانه مديراً لإيالة عكا ملقباً بصاحب العطوفة[5]، كما تعاون محمد بن مصطفى درويش (أحد أعضاء مجلس الإدارة أبان العهد المصري) هو وأخوته في مساندة ودعم الجيش المصري ووعدهم إبراهيم باشا بالمناصب الحكومية الإدارية[6].

---

1 رستم، أسد، **المحفوظات الملكية**، ج1، 130-131

2 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 95.

3 رستم، أسد، **المحفوظات الملكية**، ج2، 345؛ صافي، خالد، **الحكم المصري**، 96.

4 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 82

5 جرار، حسني أدهم، **جبل النار والتاريخ**، 34.

6 جرار، حسني أدهم، **جبل النار والتاريخ**، 34.

ونتيجة لازدياد علو شأن آل عبد الهادي وزيادة سلطتهم وقوتهم تخوف محمد علي باشا وإبراهيم باشا من هذا العلو، إلا أنهما حاولا تجنب القضاء عليهم علناً خشية قيام ثورة ضدهم، ولاسيما بعد أن أصبح الشيخ سليمان عبد الهادي لا يراعي أوامر إبراهيم باشا ولا يكثر لها، الأمر الذي أزعج إبراهيم باشا مما جعله يبعث له كتاباً شديد اللهجة يوضح له العلاقة التي كانت قائمة بينه وبين والده بأنها كانت (صداقة خدمة)، وعقب فترة قصيرة توفى الشيخ حسين عبد الهادي في عام 1837م. فشك ابنه سليمان في موته وأرسل إلى إبراهيم باشا كتاباً يوضح فيه بأنه كان سبباً في وفاته، إذ قيل أن وفاته ناتجة عن تسمم، فعطف إبراهيم باشا على أبنائه الصغار[1].

إلا أن سياسة إبراهيم باشا في سوريا تعارضت مع مصالح عائلة أبو غوش[2] ووقفت عقبة أمامهم، لأنهم كانوا يجمعون ثرواتهم من خلال جمع الضرائب في منطقتهم التي دعمت وقوت مركزهم الاقتصادي والاجتماعي أبان ضعف الدولة العثمانية في كيفية إدارتها، فقبل فتح عكا أصدر إبراهيم باشا أوامره إلى قاضي ومفتي ونقيب الأشراف وكافة علماء القدس وأعيانها في رجب 1247هـ / 16 ديسمبر 1831م بإبطال ضريبة الغفر المفروضة على الطرقات، والعوائد المفروضة على الكنائس والأديرة، وكانت أسرة آل غوش من الأسر التي تفرض الإتاوة على أديرة الرهبان وعلى الحجاج المسلمين، وكل من يمر بمنطقتها من أصحاب المواشي، إلا أن إبراهيم باشا أمر بمنع وإلغاء هذه الضرائب، الأمر الذي أدى إلى سياسة التذمر والسخط بين عائلات العلماء والأعيان في مستلمية القدس لأنها كانت مصدر ثرائهم، فتخوف إبراهيم باشا من قيام ثورة ضده في هذه المنطقة نتيجة لهذه الأمر، ولهذا دعا إبراهيم باشا إلى إصدار أوامر جديدة في 19 ذي الحجة 1247هـ 1831م بصرف مرتبات لهم بدلاً من الأغفار والعوائد التي تؤخذ من الحجاج والأديرة والكنائس بوجه العموم[3]، كما طلب إبراهيم باشا من محمد علي باشا تعيين متسلمين أقوياء في سناجق

---

1 سعادة، علاء كامل، **متسلمية نابلس**، 118

2 ولقد برزت عائلة آل غوش كزعامة محلية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في ظروف عسكرية ومحلية أفرزتها المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، ونجحت الأسرة في تثبيت مكانتها ونفوذها حتى اعترفت بها الدولة العثمانية كزعامة محلية تعتمد عليها في حكم سناجق ونواحي فلسطين وبلاد الشام، ولتعزيز مكانتها كانت تدخل في بعض الأوقات في صراعات محلية أو تحالف مع الولاة العثمانيين، ويتضح ذلك عندما قام تمرد علي الدولة العثمانية قبل الثوار عام 1824 / 1826م وعجز الدولة العثمانية عن طريق واليها عبد الله باشا الجزار في صدم الثوار إلا بعد استمالة إبراهيم باشا وجماعته، وبالفعل تقدم الجيش إلى القدس بعد حصار دام لفترة قصيرة وعاد الحكم فيها إلى والي الشام مرة أخرى، وللمزيد ينظر مناع، عادل، **إعلام الدولة الفلسطينية**، 32 .

3 صافي، خالد محمد، **آل أبو غوش شيوخ ناحة بني مالك في سنجق القدس في العهد العثماني**، مج 18، ع 1، 42؛ أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا في سوريا**، 110؛ بركات، داود، **البطل إبراهيم باشا**، 125

فلسطين ومن ضمنها القدس وإرسال تعزيزات عسكرية له نظرا لاختلال الأمن في سنجق القدس، والسبب في ذلك إلغاء الضرائب والعوائد التي كانت تؤخذ من رؤوس النصارى واليهود وكان نصه كالتالي: "**وقد شاهدنا إذا لم يعين في نابلس والقدس وجنين متسلمون أقوياء من قبلنا فإن أمور الجهات لا تستقيم**"، وقد تبين أن أهالي سنجقي(نابلس والقدس) لم يكونوا مخلصين وأنهم على جانب كبير من النفاق والمكر[1].

فمع صمود حصون عكا في بداية الأمر وكثرة الأقاويل بين الأهالي عن فشل الجيش المصري في احتلالها عكا، أدى الأمر إلى عدم احترام الزعماء المحليين ومن بينهم آل غوش وزعماء سنجق القدس قرار إبراهيم باشا بمنع الأغفار وأخذ العوائد، مما دفع إبراهيم باشا إلى إرسال أوامر جديدة بوجوب احترام القرار السابق، إلا أن إبراهيم باشا أضاف عليه في كتابه الصادر عام 1832م. الأسماء والجهات الموجه إليهم وكان من ضمنهم عائلة الشيخ إبراهيم وآل غوش التي لم تسارع إلى معسكر إبراهيم باشا لتقديم فروض الولاء والطاعة له مثلما فعل الزعماء الآخرين، وبنجاح إبراهيم باشا في فتح عكا اضطرت عائلة آل غوش التماشي مع السياسة المصرية الجديدة في المرحلة الأولى لحكمهم، لذلك أبقى إبراهيم باشا كثيرا من المتسلمين في مناصبهم حتى يكسب ولاءهم والاستفادة من نفوذهم في بسط الأمن والنظام داخل مناطقهم، ولذلك بقيت الزعامة في ناحية بني مالك في يد آل غوش الذين تمتعوا بنوع من الاستقلالية الذاتية في إدارة مناطقهم مثل باقي الشيوخ، ولذلك أقام إبراهيم باشا حكماً قوياً عقب احتلال الشام مما ضيق الخناق علي نفوذ مشايخ الإقطاع في المناطق الريفية[2].

ولكن عقب عودة إبراهيم باشا وجيشه من الأناضول في منتصف عام 1833م وانتهاء القتال مع الدولة العثمانية، وتوقيع صلح كوتاهية تغيرت الأوضاع فقد عقد إبراهيم باشا اجتماعيا مع مجموعة من حلفائه بقيادة الأمير بشير حاكم جبل لبنان وحسين عبد الهادي حاكم جنين (الحليف الأقوى للمصريين في فلسطين)، وأبلغهم عن عزمه على دمج القادة المحليين وقواتهم بالإدارة المصرية والجهاز العسكري فيها، وليس هذا فقط، بل طلب منهم دفع كل المستحقات الضريبية السابقة عن منطقتهم حسب أوامر محمد شريف باشا[3]؛ ولذا حين قامت الثورة على الحكم المصري في فلسطين عام 1834م اشترك فيها آل غوش ووقف جميع الشيوخ بصف واحد وانضموا إلى آل أبي غوش بسبب قيام الحكومة المصرية بإلغاء ضريبة الغفر التي

---

1 رستم، أسد، **المحفوظات الملكية**،ج1، 187.

2 صافي، خالد، **دراسات في الزعمات المحلية**، 173

3 رستم، أسد، **الأصول العربية**، 55.

كانوا يحصلون عليها من السياح أثناء مرورهم من طريق القدس[1]، وبمقضتى هذا المرسوم ألغيت رسوم الخفر التي كانت تجبي من المسيحيين عند زيارة كنيسة القيامة، وعند نهر الشريعة وكل رسم غير قانوني، ومنعت كل معاملة يقصد بها تحقير النصارى واليهود[2].

كما تحالفت عائلة مصطفى السعيد مع إبراهيم باشا عقب إخراجه من السجن، ونجحت تلك العائلة في بناء قاعدة إدارية وسياسية لها في يافا أبان تحالفهم مع الحكم المصري عام 1831م، وبموجب هذا التحالف حصلوا على مناصب إدارية هامة في سناجق غزة والقدس مما زاد من بسط نفوذهم وسلطتهم، ومن خلال ذلك حصلوا على ثروات طائلة من خلال مناصبهم الإدارية[3]، ولقد حصلت عائلة آل السعيد على بعض الألقاب ومنها لقب آغا وبيك (وهي ألقاب كانت تعطى للرجال الحكم والأعيان لتميزهم عن مشايخ وأعيان الريف)، ولذلك انخرطت العائلة في التنظيمات العثمانية، وتحالفت مع الدولة العثمانية ضد الزعامات المحلية الأخرى[4] إلا أن الأحوال لم تسير على هذا المنوال إذ سادت العلاقات بين زعيم العائلة وبين إبراهيم باشا مما عرضه للاعتقال والتعذيب، إذ ورد في تقرير من قنصل بريطانيا في يافا في الفترة من بين 18 حزيران 1839م. حتى نيسان 1840م. يتضمن تقديم أهالي القرى بشكوى يتبين منها بأنه قام بتحصيل أموال أميرية منهم لتحويلها لخزينة الحكم ولكنه لم يكن يحولها إلى الخزينة بل إلى حسابه الشخصي، وأنهم مطالبون الآن في متسلمات فلسطين بتوريد هذه الأموال للخزينة على العلم بأنهم قاموا بالفعل بتسديدها، مما أدي إلى اعتقاله بسبب تعديه على الأموال الأميرية خاصة وأن السلطات المصرية كانت قد شددت على الأموال الأميرية [5]، وفي عام 1839م. تم فصله عن متسلمية غزة، واتهمه إبراهيم باشا باختلاس أكثر من ألفي كيس وصادرت كل أمواله وأملاكه وتم الإلقاء به في سجن عكا[6].

---

1 مناع، عادل، **أعلام فلسطين في العهد العثماني**، 32؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 103

2 ابو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا في سوريا**، 110

3صافي، خالد، **دراسات في الزعامات المحلية**، 241

4 صافي، خالد، **المرجع نفسه**، 242

5 رستم، أسد، **الأصول العربية**، 3/ 262/

6 مناع، عادل، ا **أعلام فلسطين في العهد العثماني** ،205.

الفصل الأول.

أسباب الثورة.

منذ أن وطئت الدولة المصرية أقدامها في بلاد الشام أعلنت للأهالي بأنها لم تأت إلا من أجل تخفيف المعاناة التي مروا بها خلال الحكم العثماني السابق، وبدأ إبراهيم باشا ينسج للسكان وعودا من سراب، ولكن ما أن ثبت أقدامه في بلاد الشام حتى تراجع عن وعوده وبدأ بتطبيق سياسة صارمة تجاه السكان أدت في نهاية المطاف إلى إشعال فتيل ثورة 1834م، وفي هذا الفصيل نوضح هذه السياسة وعلاقتها بإعلان الثورة:

أولاً: نهب الممتلكات والمحاصيل:

شكّلت السياسة الاقتصادية التي انتهجها محمد علي باشا في بلاد الشام أحد أهم أسباب السخط الشعبي ضد الحكم المصري، إذ لم تقتصر ممارسات الإدارة الجديدة على فرض الضرائب الباهظة فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى مصادرة محاصيل الفلاحين وممتلكاتهم بحجة تموين الجيش وتأمين النفقات الحربية، وقد تحوّل الجباة والجنود المصريون إلى أداة قهر في الريف الفلسطيني، فانتشرت أعمال النهب والمصادرة في القرى والمدن على حد سواء، مما ولّد نقمة عارمة مهّدت لاحقاً لانفجار الثورة ضد إبراهيم باشا.

- **نهب المحاصيل:**

كان الجنود المصريون يجوبون القرى ويجبرون الفلاحين على تسليم محاصيلهم من الحبوب والزيتون والقمح، ومصادرتها باسم الضرائب، وكل من يعترض أو يرفض يُعاقب بالضرب أو بالسجن أو بمصادرة ما تبقى لديه من مؤونة، كما جرى نقل كميات كبيرة من الغلال والزيت إلى مخازن الدولة في المدن الرئيسة، خاصة القدس ويافا وغزة، في حين عانى الأهالي من نقصٍ حادٍ في الغذاء، واضطر كثيرون إلى بيع ما لديهم من ماشية أو أدوات زراعية لتسديد ما فُرض عليهم من جبايات، وسادت حالة من الخوف والاضطراب بين الفلاحين، إذ كان مرور الجنود في القرى يُعد نذيراً بالنهب والتنكيل، الأمر الذي ترك أثراً عميقاً في نفوس الأهالي ودفع بعضهم إلى الهجرة أو الاحتماء في الجبال [1].

- **إجبار القبائل على تسخير مواردها وخدماتها:**

حاولت قوات محمد على باشا بشتى الطرق الممكنة تنفيذ أوامره في تحصيل وسائل النقل من القبائل البدوية بالطرق السلمية عن طريق محاولتهم في استمالة مشايخهم ومنحهم الأمان ودفع الأجور لهم مقدماً، وبالإنعام

---

1 صافي، خالد محمد. **الحكم المصري في فلسطين 1831-1840**، ص212-213، Rood, Judith Mendelsohn. S**acred Law in the Holy City: The Khedival Period (1831-1841)** p66.67

عليهم بالهدايا[1]، وكان لهذا الأمر نتائج إيجابية إذ استجاب مشايخ عرب عنزة الأردنية لمطالب إبراهيم باشا في تقديم الجمال للجيش المصري، وتعهدوا بإحضار ألفي جمل مقابل الأجرة في أقرب وقت ممكن، ولكن على ما يبدو لم يكونوا جادين كثيراً فيما تعهدوا به لإبراهيم باشا، وأخذوا سياسة المماطلة في تقديم الجمال للقوات المصرية، الأمر الذي استدعى محمد علي باشا بإرسال كتاب إلى أحمد بك (محافظ الشام بدمشق) بأن يتولى أمر قبيلة العنزة واستدعاء شيخها (دوخي السمير)، وأرسل كتاباً يقول له: "**الذي تعهد بنقل الذخائر اللازمة للجيش واستلم نصف الأجرة مقدما دينه عليه، بأن يعتني بنقل الذخائر بسرعة حسب ما تعهدوه وإلا سيجرد عليهم قوة عظيمة من الفرسان وتخريب قراهم ومصادرة أموالهم وأملاكهم**" [2].

- **الحملات العسكرية والنهب ضد القبائل والقرى:**

تعتبر قبيلة بني صخر الاردنية من أكثر القبائل ملكية للجمال ومن أكثرها تعرضاً لبطش إبراهيم باشا، بسبب امتناعهم وعصيانهم وعدم الانصياع للاتفاقيات التي عقدت معهم من أجل نقل الأسلحة وأحمال الجيش الأخرى من يافا إلى داخل دمشق، الأمر الذي كان سيؤثر على تحركاتهم في نقل الأسلحة والمؤونة، فعندما زحف إبراهيم باشا إلى بلاد الشام كان في حاجة ماسة لاستئجار الجمال؛ ولذا لجأ في البداية إلى بني صخر وعنزة[3]، وفي8 إيار 1832م أرسل يوحنا بحري (المشرف العام ببلاد الشام) رسالة إلى محمد علي باشا يوضح فيها عدم إمكانية الحصول على الجمال التي تشكل ركناً أساسياً في الجيش سواء أكان عن طريق استئجارها أو شرائها خاصة، وأن ثمن الجمل الواحد بلغ خمسين قرشاً، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة وأعبائها، مما دفع محمد علي باشا في التفكير في استخدام القوة ضد العربان لإجبارهم على تقديم الجمال للجيش المصري لتقل الذخائر والمؤن إلى المناطق الشمالية لبلاد الشام[4].

أرسل محمد علي باشا كتاباً لابنه إبراهيم باشا يحثه علي تجهيز حملة على بني صخر لتمردهم عليه وذلك في 18 ذي الحجة 1247هـ. / 20 إيار 1832م. كما أرسل محمد علي أوامره إلى متسلم آغا السلحدار لضرب عربان بني صخر في الأجزاء الجنوبية الشرقية لبلاد الشام، والعمل على محو آثارهم ويتضح ذلك من كتابه: " **وأن من يدخل بيدك منهم على قيد الحياة ترسله إلى منيب أفندي كاتب الديوان في عكا، وهناك يسلمون إلى الصاغ سليم يضعهم بمراكب القرصان والسقط، ويضع الحديد بأرجلهم وتشغيلهم**

---

1 أبو صيني، عبد الحميد، **الأردن في ظل الحكم المصري**، ص 23.

2 أبو صيني، عبد الحميد محمد، **محمد علي باشا والقبائل البدوية**،75،23

3 رستم، أسد، **المحفوظات الملكية**، ج2، 295؛ خريسات، محمد عبد القادر، **القبائل العربية على الأرض الأردنية**، 153

4 أبو صيني، عبد الحميد، **محمد علي باشا والقبائل البدوية في جنوبي بلاد الشام**، 75.

بالطوب والتراب في قلعة عكا"[1]، ومن يقع منهم في قبضة إبراهيم باشا كان يستخدمه في الأعمال الصعبة لأجل هذه الغاية، وتم إلقاء القبض علي حوالي 200 شخص بالقرب من يافا، واستخدم بعضهم للعمل بالسجون، وأرسل البعض الآخر إلى الإسكندرية لاستخدامهم في الجيش والأسطول [2].

وعلي أثر سقوط عكا، حاول شيوخ بني صخر أن يصلحوا ما بدا منهم سابقاً نحو إبراهيم ووعدوه بالنزول عند رغباته والسير بحسب أوامره في المستقبل، فصفح عنهم ونقدهم 150 كيساً من أصل كلفة لكي يقوموا بنقل الذخائر والمؤون، ولكن ما لبثوا ونقضوا عهدهم معه مرة أخرى،[3] وعندما جاء بني صخر يطلبون المنحة على ما قدموه لجردة طرابلس، وافق حنا البحري على طلبهم، إلا أن إبراهيم باشا اعترض وصمم على الانتقام من بني صخر في (منطقة المزيريب)[4] وصادر أغنامهم ومواشيهم واستعد للزحف عليهم حتى في الكرك بالرغم من وعورة المسالك، ولاسيما فيما يتعلق بالجند والمشاة[5]، واستجاب سليم آغا السلحدار[6]لأوامر محمد علي علي باشا وابنه إبراهيم باشا وقام بتجهز حملة عسكرية كبيرة لإخضاع قبائل بني صخر لنفوذ الدولة المصرية، والحصول على وسائل النقل اللازمة للحملة المصرية عن طريق منطقة وادي الشلالة[7]، وبالفعل تمكن سليم آغا السلحدار من بسط نفوذ الدولة المصرية على الأجزاء الشمالية من جنوب شرق بلاد الشام[8].

وعلى أثر ذلك؛ استدعي السلحدار الشيخ مصطفى الشريدة (شيخ قرية الشجرة) وطلب منه إخباره عن أماكن تواجد بني صخر، فأعلمه الشريدة أنهم توجهوا إلى العين الزرقا، وما أن وصلت القوات المصرية إلى أماكن تجمعهم ورؤيتهم، وبدأت المواجهات فيما بينهم في 26 أب 1832م. لم يكن أمام قبيلة بني صخر

1ا لخريسات، محمد عبد القادر محمد، **القبائل العربية على الأرض الأرنية**، 153؛ أبو صيني، عبد الحميد محمد، **محمد علي باشا والقبائل البدوية في جنوبي بلاد الشام**، 76.

2 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في سوريا**، 221.

3 الخوري بولس قرالي، **فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا**، 24؛ الخريسات، محمد عبد القادر محمد، **القبائل العربية علي الأرض الأردنية منذ الفترة العثمانية**، 153.

4 المزيريب: هي قرية من قري حوران تبعد نحو مائة كيلو متر إلي الجنوب الغربي من دمشق، وكانت محطة هامة تنزل بها قوافل الحج الشامي قبل أن تبدأ الرحلة الأولي في طريقها إلي الحجاز، وقد جرت العادة ن يمكث بها الحجاج بضعة أيام ليتخذوا الترتيبات النهائية للتموين وغيره، وينظم الجند المرافقون لأمير الحاج ـ ولهذا كانت المزيريب في موسم الحج سوقًا تجاريًة نافقة، وكان الحجاج المسلون يأتون من الأقطار الإسلامية إلي دمشق ويجتمعون فيها انتظار لسفر موكب الحج، وكان يتألف هذا الموكب في دمشق ويجتاز الركب من المزيريب إلي المفرق وعين الزرقا والبلقاء والقطرانة ، وكانت تشتد صعوبة الدرب ويدب الرعب والخوف في قلوب الحجاج، بسبب المضايق غاصة بعصابات من اللصوص، وللمزيد ينظر الحلاق، أحمد البديري، **حوادث دمشق اليومية (1154-1175هـ / 1741 – 1762م)** ، 10؛ كرد ، محمد، **خطط الشام**، مج 2 ، 406

5 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 219.

6 سليم آغا السلحدارهو من أصلي ألباني جاء إلى مصر مع محمد علي باشا كجندي ضمن العسكر الذين جاءوا إلي مصر لمحاربة الفرنسيين وإجلائهم عنها، ولقد لعب دوراً هامًا في الحياة السياسية بمصر في عهد محمد علي باشا، فقد كان واحدًا من أربعة أشخاص الذين دبروا مذبحة القلعة، وظل يترقى في المناصب خلال عهد محمد علي باشا ليصل إلي منصب السلحدار أي مسئول عن السلاح، وتوفي عام 1845م؛ حمدي، منه الله، **حكاية مسجد السلحدار** ... تحفة أثرية بالمعز، مقال منشور باليوم السابع، بتاريخ 11 إبريل 2022م

7 وادي الشلالة يقع بين قريتي بشري وسال من قري أريد، وتمتد إلي الشمال الغربي حتى تصل بنهر اليرموك شرقي قرية سمر، عبد القادر، حسن وآخرون، **أسماء المواقع الجغرافية في لأردن وفلسطين**، 205

8 أبو صيني، عبد الحميد محمد، **محمد علي باشا والقبائل البدوية في جنوبي بلاد الشام**، 76

التي لم تكن ترى جيش مسلح بأسلحة فما كان من مناص من الفرار، تاركين وراءهم أمتعتهم ومواشيهم غنائم للمصريين، وقتل من بني صخر ما لا يقل عن سبعون شخصاً ولاذ الباقون بالفرار، وغنم منهم المصريون حوالي 5000 شاة و405 جمل، وتم تسليمها إلى مصطفي آغا محافظ حوران، وأقام سليم السلحدار مدة يومين في الزرقاء، وهناك قدم عليه شيوخ عشائر البلقاء وعلى رأسهم الشيخ ذياب العدوان (شيخ عرب البلقاء) [1]، وأعلنوا الطاعة والولاء للجيش المصري[2].

لم يتوقف الأمر عند هذ الحد؛ بل تابعهم سليم آغا السلحدار إلى منطقة ماء عمان ليتبين له بأن قبائل بني صخر غادروه إلى منطقة وادي الوالة، فتتبعهم إلى هناك وحقق نصرا كبيراً عليهم وخسروا ثلاثين فارساً وجرح أثنين ومات من الآغوات آغا يدعي حسين[3]، وحققت القوات المصرية انتصاراً كبيرا، واستولوا على ألف حمل شعير وحنطة ودقيق وغلال من مخازن الفلاحين و331 جملاً وألف شاة، وما بقي منهم لاذ بالفرار إلى وادي الموجب بالقرب من مناطق عرب (قبائل العباد في السلط) ومعهم أغنامهم وأمتعتهم إلا أن سليم أغا السلحدار تتبعهم هناك أيضا، وتسلم كتاباً من الشيخ محمد بن الخطيب (أحد شيوخ قبائل بني صخر)، بأنهم تحت طاعة الله وإبراهيم باشا، فرد عليه السلحدار " **إنه أتاه أمان من مولانا ولي النعم وإنه مطيع ، نعم أنه قد أعطي البيورلدي ، إلا أنه لم يراع قيمته بعد إذ تلقاه لا عصي فأمرنا بالزخف عليه**"، ما أن وصلت الأخبار إلى قبائل العباد وقبائل بني صخر بتجهيز سليم آغا السلحدار حملة عسكرية لإخضاعهم، أجمعوا أمرهم على إرسال الشيخ (سليمان الشلبي) مندوب عنهم لإعلان ولائهم وطاعتهم للدولة المصرية، إلا إن الشيخ سليمان الشلبي لم يحظ بحسن الاستقبال عند سليم آغا السلحدار، الذي أوضح له بأنهم لابد أن يأتوا بأنفسهم ويأخذوا أوامر الأمان، وأن لم يأتوا فيتبين له بأنهم سيكونون مصريين على العصيان وسوف يتتبعهم ويستولي على أملاكهم وأمتعتهم وأغنامهم، وكان قد وصل لعلم سليم آغا السلحدار خبر من طرف مصطفى أغا (متسلم حوران) بوجود 500 من فرسان بني صخر وقبيلة السرحان وبعض الخارجين عن الحكم المصري، فأرسل لهم جنوده وحققوا النصر عليهم[4].

---

1 تعد قبيلة العدوان من القبائل الكبيرة بعمان، ولقد أشادوا بعض الرحالة الذين مروا بالمنطقة بشيوخ هذه القبيلة وعقدوا صداقات وثيقة معهم، وذكروا المستوي الاجتماعي والاقتصادي المتميز الذي يتمتعون به، ووصفة خيامهم وأثاثهم الفاخر، نوفان رجا، **عمان وجوارها**، 148

2 الخريسات، محمد عبد القادر محمد، **القبائل العربية على الأرض الأردنية**، 153؛ أبو صيني، عبد الحميد محمد، **محمد علي باشا والقبائل البدوية فى جنوبي بلاد الشام**، 76

3 الخريسات، محمد عبد القادر محمد، **القبائل العربية على الأرض الأردنية**، 155

4 أبوصيني، عبد الحميد محمد، **محمد علي باشا والقبائل البدوية في جنوبي بلاد الشام**، 79

ونظرا لانشغال سليم أغا السلحدار في الأجزاء الشمالية لبلاد الشام لملاحقة قبائل بني صخر لإخضاعهم تحت الحكم المصري، وانشغاله في تأديب شيخي قبيلة عنزة: (الشيخ حمد المهنا والشيخ دوخي السمير لاعتدائهما على المسافرين والمارة بالسلب والنهب، كان ذلك سببا في غض الطرف عن إخضاع الشيخ حميدي الخرشان لفترة استمرت بضعة أشهر، ومن ثم تمكن سليم أغا السلحدار من إخضاع معظم الأجزاء الجنوبية الشرقية لبلاد الشام[1].

ومن بين القبائل التي عارضت سياسة إبراهيم باشا وتعرضت أيضاً لبطشه كانت قبائل العطاونة[2](النتوش) وشكلت تهديداً لمصالحهم واستقلاليتهم، كما كانت تحتفظ قبيلة بعلاقاتها الودية مع الدولة العثمانية، ولذلك أقدمت قبائل العطاونة أو(النتوش) بمنطقة غزة على مهاجمة الجيش المصري أثناء فطورهم، ولم يستمر الأمر إلا فترة وجيزة وتمكنت القوات المصرية من إلحاق الخسائر بهم وصد هجماتهم وقتل زعيمهم سالم العطاونة[3]، عقب مقاومة عنيفة ودفن فى بيت جبرين[4].

كما تعرضت قبيلة الجبارات في فلسطين بتهديد حقيقي لمصالحهم واستقلاليتهم بسبب قيام إبراهيم باشا بفرض الأمن والنظام وهو ما يتناقض مع مصالح القبائل البدوية الذي اعتمدوا في حياتهم على عمليات السلب والنهب والإغارة على القرى الضعيفة المجاورة لهم، وكانت تلك القبائل تتمتع بشبه استقلال ذاتي يمارسون فيه حياتهم ويقومون بحروبهم دون أي تدخل من الدولة العثمانية أو المتسلمين، ومن ثم كانوا يقومون بالإغارة علي القرى المجاورة لفرض سيطرتهم عليها ووضعها تحت سلطتها وتوفير الحماية والأمن لهم، وكانوا يدفعون في مقابل ذلك مبالغا معينة كانت تسمي (الغفر، الخوة)[5].

ولهذا قادت قبائل الجبارات من بئر السبع واحدة من أهم المعارك الشرسة بينها وبين قوات إبراهيم باشا وهي (معركة تل النجيلة [6]عام 1832م.)، وذلك يوم دعاهم إبراهيم باشا لطاعته فأبوا، ولم يطيعوه فعزم

---

1 نفسه، 80

2 أول من عين شيخا لهذه العشيرة (سليم بن عطية) ومن بعده ولده الشيخ سالم العطاونة، ومن بعده الأخوين عودة وعامر المذكورين والمشهورين بحروبها الطويلة

3 سواعد، محمد يوسف، **البدو في فلسطين في الحقبة العثمانية**،

4 العارف، عارف، **بير السبع وقبائلها**، 112

5صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 236 – 237؛ صافي، خالد، **الزعمات المحلية**، 34

6 معركة تل النجيلة عام 1832م التي قام لها رجال الجبارات بشراسة غزو إبراهيم باشا علي القبيلة، لعد أن حرض ابراهيم باشا لبقري القريبة من أراضي الجبارات عليهم، مما ممكن ابراهيم باشا من تشتيت لبقبيلة وأسر رجالها وترحيلهم من أراضيهم على دفعتين وأبقي الكهول والنساء والأطفال من

على إنزال أشد العقوبات عليهم، كما حرض إبراهيم باشا العربان الموجودين في القرى القريبة من أراضي الجبارات على نهبهم وسرقة أموالهم، وساق عليهم حملة كبيرة تمكن فيها إبراهيم باشا من تشتيت القبيلة، اضطرتهم في نهاية الأمر إلى الخضوع له، وأسر إبراهيم باشا في بادئ الأمر نحو 400 شخصا أرسلهم إلى سجن عكا، ثم أسر 300 آخرين وألحقهم بالأولين، وفي المرة الثالثة أسر ما تبقي من رجالهم، حتى قيل لم يبقي رجلاً واحداً في أوطانهم، وأبقي الكهول والنساء والأطفال من أهل القبيلة في بئر السبع[1]، وعلى ذلك رحلت القبيلتان بعائلاتهم وأموالهم ونزلوا في المناطق الواقعة شرقي بئر السبع[2].

وعلى أي حال فقد؛ أخلصوا قبائل الدندشيون* وبعض الأسر الإقطاعية الكبيرة قبل دخول القوات المصرية تحت قيادة إبراهيم باشا للدولة العثمانية والتصدي لقوات إبراهيم باشا، الأمر الذي أزعج إبراهيم باشا فثأر منهم وأعدم رئيسهم الشيخ (عبد الله آغا الحمود)، الأمر الذي جعلهم يخافوا ونزحوا من تلك المناطق إلى براري حمص الشرقية، وظلوا هناك طوال فترة حكم إبراهيم باشا (1247 / 1831م – 1256هـ / 1840م) مشردين، وذلك بعد أن قاموا بتسليم أسلحتهم ومالهم عند أحمد المهنا (شيخ عشيرة الأحسنة)، وفي رواية آخرى تشير بأن إبراهيم باشا طلب من هذا الشيخ بأن يسلمه هذه الودائع، ولكنه أبى ورفض مما أثار غضب إبراهيم باشا عليه وصلبه، وعقب خروج الجيش المصري من بلاد الشام رجع الدندشيون إلى أوطانهم مرة أخرى، وعاودوا مرة أخرى إلى أعمالهم في حفظ السابلة وإظهار السطوة، إلى أن استفزوا نقمة إسماعيل خير بك الهواش (رئيس عشيرة الكلبيين من العلويين)[3].

أهل القبيلة في بئر السبع ، وعقب المعركة التي دارت فيما بينهم هجر قسم منم بمن فيهم فخذ القبيلة الرئيس إلي عشيرة المكاحلة إلي السودان، وتناسل أبناؤها هناك، وشكلوا قبيلة كبيرة أصبحت من أكبر القبائل في السودان، وحكموا السودان لفترة طويلة تزي عن العشر سنوات في ظل الفترة المهدية، وللمزيد ينظر المكاحلة، سمير علي، **عشيرة المكاحلة في الأردن:** تاريخ وتنظيم اجتماعي، 31،61

1 العارف، عارف، بير السبع وقبائلها، 112– 142؛ المكاحلة، سمير علي، **عشيرة المكاحلة في الأردن**.. تنظيم اجتماعي، 31

2 سواعد، محمد يوسف، **البدو في فلسطين في الخقبة العثمانية**، ص

* يرجع سبب تسميتهم بهذا الاسم ، هو أن التركمان السابقين عندما رأوا إسماعيل آغا وأقاربه لقبوه بالدندشلي أصحاب الدنادش ، لأنهم كانوا يزينون سروج خيالهم بعذبات مرسلة تسمى (دنادش) ، وكانوا يلبسون قميصان واسعة ذات أردن كبقية البدو ، ومن ثم صار اسمهم دندشلية ، وكانوا بين عشائر التركمان ، ويبلغ عدد بيوتهم إلي 500 بيت ، كما تشير بعض الوثائق بأن الدنادشة موجودة في قضاء تلكلخ من قبل سنة 1184 هـ ، ولقد أوكلت الدولة العثمانية إلي عشائر الدناشيون بحفظ الطرق المؤدية إلي حمص ، الأمر الذي أعطاهم السلطة والنفوذ ، الأمر الذي زادهم قسوة على قرويي هذه الأنحاء، زكريا . أحمد وصفي ، **عشائر الشام** ،ص 483

3 زكريا . أحمد وصفي، **عشائر الشام**، ص. ص 483 – 484.

كما أقدم الشيخ موسى أفندي الخالدي * (الذي تولي القضاء في القدس وكان موسى الخالدي من المقربين للدولة العثمانية وعلى رأسهم السلطان العثماني محمود الثاني)، بالاتصال بعلماء القدس وأعيانها وحرضهم على التصدي لحملة إبراهيم باشا حينما كان قاضي عسكر الأناضول في الآستانة، وأمام صمود أسوار عكا خاف إبراهيم باشا من عواقب الموقف في القدس، وكان عمر النقيب الحسيني (أحد أبرز أعيان القدس وأوسعهم نفوذاً في المنطقة) فكان نقيب الأشراف وكان صهر الشيخ موسى الخالدي من ابنته رقية، فأعلنت هاتان العائلتان (الخالدي والحسين) مع غيرهما من العائلات في القدس وهم من ارتبطت مصالحهم بالأوقاف والوظائف الدينية وغيرها من المصالح والتي ترتبط بالنظام العثماني أعلنوا موقفهم المعادي لحملة إبراهيم باشا وتأييدهم للسلطان العثماني[1]، ولم يكن هذا الوضع خافياً على إبراهيم باشا ورجاله خلال حصارهم لعكا، إلا أن قائد الحملة المصرية فضل استعمال الحكمة والسياسة مع أهالي القدس بدلاً من القوة والقمع[2]، كما حرص إبراهيم باشا من عدم نشوب ثورة في جبل القدس يشترك فيها أعيان المدينة ومشايخ أهل الريف[3]، ولذا قبل اختيار أهالي القدس في تعيين يحيى بك عقل خلفاً للمتسلم شاهين آغا، وتجاهل استمرار علماء القدس وأعيانها في تسير أمور اللواء حينذاك وفق النظام القديم بما في ذلك جباية الضرائب والفروض والهدايا المعتادة من الطوائف المسيحية واليهودية، ولتأكيد سيطرة إبراهيم باشا على القدس وعدم التصدي له أرسل فرقتين عسكريتين من يافا إلى القدس، وفي نفس الوقت طلب من محمد علي باشا إرسال التعزيزات له من مصر[4].

حاولت بعض القبائل الأخرى التزام الحياد مثلما فعل الأمير بشير الثاني الذي التزم الحياد في بداية الأمر على الرغم من نداءات محمد علي باشا له وحثه على مساندة إبراهيم باشا ودعمه ضد والي عكا، فقد التزم وكأنه يلتم الحياد، إلى أن تتضح له الرؤية في حسم الصراع بين كلا الجانبين، إلا أن محمد علي أرسل له كتاباً متوعداً له بأنه إذ أحجم عن الانضمام للجيش المصري في عكا فسيخرب عليه مسكنه ...، وسيدك

---

* هو موسي بن محمد بن صنع الله الخالدي، ولد في 16 آب 1767م، وترغرغ في بيت مشهور بالعلم، وتلقي تعليمه الأولية على أيدي والده، وأخذ العلوم من أيدي كثير من علماء القدس أمثال الشيخ محمد البديري، كما أجازه في الطريقة الخلوتية والقادرية، وعين محمد موسي كاتبًا في المحكمة الشرعية ونائب الحاكم الشرعي فيها، وللمزيد ينظر مناع، عادل، **أعلام فلسطين** ص، 137

1مناع، عادل، **إعلام فلسطين في العهد العثماني،** 138

2 مناع . عادل، **لواء القدس،** 49

3 مناع، عادل، **إعلام فلسطين في العهد العثماني،** 138

4 مناع . عادل، **لواء القدس،** 50

دياره دكا، ويقطع دابر الدروز قطعا، مما دفع الأمير بشير إلى السير نحو عكا ومعه مائة فارس متخطياً ضغوط الدولة العثمانية عليه للبقاء في ولائه للسلطان العثماني [1].

ومن هنا يتضح؛ بأن إبراهيم باشا حاول إحكام السيطرة علي بلاد الشام من خلال مراقبة للأجزاء الشمالية خوفاً من اجتياح القوات العثمانية للبلاد الواقعة تحت سيطرته، ولذا انتهج سياسة الفصل بين الإدارة المدنية والعسكرية، وسعي إلى الاستعانة بالموالين السابقين، وعمل على طمأنة الأهالي بإشراكهم في الإدارة وتصريف الشؤون العامة لتهدئة النفوس وإشاعة الأمن والاستقرار في نفوسهم، وعلى الرغم من ذلك؛ وقعت عدة نزاعات محلية بين هذه العائلات نتيجة تنافسهم على المناصب الإدارية العليا في المتسلمية مما أضعف صف هذه العائلات أمام الإدارة المصرية، بل كان التنافس بينهم شديداً على السلطة، ولاسيما في نابلس بين آل جرار وآل طوقان، ثم بين آل عبد الهادي وآل طوقان[2]، لذلك بدأت الحكومة المصرية باستغلال تلك النزاعات وقامت بسحب الامتيازات شيئا فشيئا، حتى فقدوا أكثر هذه المناصب، الأمر الذي سهل علي الحكومة المصرية السيطرة بقوة علي نابلس.

أصدر محمد علي باشا بعض الأوامر التي كانت لصالح زوجات بعض الزعماء المحليين، فعقب وفاة الشيخ محمد أبو نبوت الذي اشتهر بذكائه، وباهتمامه بالبناء والإعمار، وكان يقضي بين الناس بالعدل، ولكنه تميز مثل الكثيرين من الزعماء المحلين بالشدة والقسوة ونهب الأموال مع اهتمامه بتأمين الطرق والقضاء على السرقات والقلاقل، ففي عهده نمت يافا وازدهرت بعد عهد طويل من القلاقل والدمار وعدم الاستقرار منذ أواخر القرن الثامن عشر، وعقب وفاته أصدر أمراً إلى ابنه إبراهيم باشا بأن يعيَن لزوجته مرتباً شهرياً من خزينة الدولة قدره ألف قرش لأنها محتاجة للمال وليس لها من يأخذ بيدها ويساعدها[3].

---

1 يبدو أن الأمير بشير الشهابي لم يكن يهتم في بادئ الأمر بمساندة قوات إبراهيم باشا التي حاصرت عكا لذلك احتج محمد علي باشا لدي الأمير وتوعده بدك دياره أن لم يساند إبراهيم باشا وجاء نصه كالتالي " من محمد علي باشا إلي الأمير بشير الشهابي " يأسف على ما بلغه على أن الأمير لم يأت إلي معونة إبراهيم ويستنتج من ذلك أنه إنما ينبغي الانضمام إليه بعد الانتهاء من مسألة عكا. ثم أنه ينبه إلي أن هذا الأمر لا يحتاج إلي كثير الملاحظة وعميق التفكير وينذره بأن يتحول ما يكنه له من عظيم المحبة إلي ضده ويأمل أن كتابه هذا لا يصل إلي الأمير بشير إلا ومسألة عكا تكون قد تمت على أنه يتوعهده بأنه إذا احجم بعد وصول هذا الكتاب إليه عن الانضمام إلي إبراهيم باشا فالجناب العالي يجرد عليه خمسة إيالات أو ستة تدك دياره دكا وتقطع دابر الدروز قطعاً " وللمزيد هشي ، سليم حسن ، تاريخ الأمراء الشهابيين (بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم) ، 202 ؛ غنام ، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري 1832 – 1840م** ، 48

2 الراميني، أكرم أحمد سليمان، **نابلس في القرن التاسع عشر:** دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في نابلس، 69.

3 مناع، عادل، **أعلام فلسطين**، 49.

ثانياً: عزل الزعماء المحليين:

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن إبراهيم باشا عندما دخل إلى فلسطين عمل على ضم الزعماء المحليين إلى جانبه لضم بلاد الشام إلى حكم محمد علي باشا، ولقد واجه واقعاً سياسياً تقليدياً لتوزع منه السلطة الفعلية بين زعماء محليين ورؤساء العشائر وأسر اقطاعية نافذة مثل آل طوقان في نابلس وآل عبد الهادي في جنين وآل الخالدي في القدس، هؤلاء الزعماء الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسعة في المجالات الإدارية والقضاء وجمع الضرائب، وكانوا يرتبطون بعلاقات مصلحية مع السلطة العثمانية، مما اعتبره إبراهيم باشا تحدياً مباشراً لسطلته المركزية الجديدة، ولذا سعي إبراهيم باشا إلى تفكيك هذه السلطة التقليدية كجزء من مشروعاته لبناء دولة مركزية حديثة تقوم على النموذج المصري؛ ولذلك بدأ بسياسة منهجية لعزل الزعماء المحليين وتضمنت إلغاء الامتيازات الإقطاعية التي كان يتمتع بها الزعماء مثل حق جباة الضرائب، وقيادة المقاتلين المحليين، واعتقال أو نفي العديد منهم كما حدث بالفعل مع بعض الزعماء في نابلس وصفد والخليل الذين عارضوا التجنيد الإجباري أو رفضوا تسليم الضرائب، واستبدال الزعامات التقليدية بحاكم عسكري مصري أو تعيين موالين له، مما أثار غضب السكان الذين فقدوا زعامتهم التاريخية، ولقد كان لهذه السياسة نتائج عكسية إذ ساهمت في تأجج المشاعر الشعبية، وافتقار الحكم المصري إلى الغطاء الاجتماعي الذي وفره الزعماء المحليين السابقين للإدارة العثمانية، والذي بلغ في نهاية المطاف إلى الاحتقان الذي أشعل نيران ثورة 1834م التي اتحد فيها الفلاحون مع الزعماء المحليين ضد الحكم المصري.

شهدت السياسة الإدارية عدد من التغيرات والتطورات عما كانت عليه في فترات سابقة ولاسيما بعد أن عين محمد علي باشا محمد شريف بك على سوريا سنة 1833م، وخلال تلك الفترة تبلور الحكم المصري بشكل جدي في كل من فلسطين وسوريا وقد كان إبراهيم باشا في تلك الفترة يسعى إلى أن يتخلص من المسؤوليات الكبيرة التي كانت تلقى على كاهله في إدارة بلاد الشام؛ ولذلك وضع إبراهيم نصب عينيه إقامة دولتين، عسكرية في فلسطين ومدنية في سوريا، لذلك جاء إصراره في طلبه من والده بضرورة وضع محمد شريف بك على سوريا [1] الذي كان يتمتع بمؤهلات مميزة لشغل هذا المنصب فقد كان له خبرة بالإدارة كحاكم لصعيد مصر وثانيهما قدرته المميزة على تجنيد الرجال للخدمة العسكرية[2]، وبعد وصول شريف باشا إلى سورية قرر إعادة تنظيم حكومتها وحاول بناء إدارة مركزية قوية على نمط السياسة المصرية، وكان إلغاء ولايات

---

[1]صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 1840-1831م.80

[2] Hofman. Yitzhak. **The administration of Syria and Palestine under Egyptian rule**. 322

سورية المتعددة أول أعماله فوجدها في وحدة إدارية واحدة[1]، وأصبحت دمشق بصفتها مركزاً لهذا الكيان الجديد ومقراً للمسؤولين المصريين ومعاونيهم، وأطلق اسم بر الشام أو عربستان على هذه الوحدة[2].

ومن ثم قسمت إلى ثلاث ولايات، هي دمشق وحلب وصيدا واشتملت الولاية الأخيرة على فلسطين وخضعت لحكم حسين عبد الهادي الذي كان مديراً حينذاك، كما قسم الولاية لوحدات أصغر أطلق عليها اسم متسلميات قسمت بدورها إلى وحدات أصغر أطلق عليها اسم نواحي، اشتملت الناحية على قرى أوكلت إدارتها إلى شيخ القرية[3]، أما التغيير الأهم الذي طبقه شريف باشا إدارياً فهو أن الولايات أصبحت تعتمد مباشرة على شريف بك الذي يخضع مباشرة لإمرة محمد علي في مصر، وكانت كل ولاية في السابق تخضع مباشرة للباب العالي في استانبول أما المتسلميات والنواحي فقد بقيت على حالها[4].

بالإضافة إلى الإصلاحات التي بدأها محمد شريف باشا التي أصبحت محط قلق وخوف من قبل الزعماء المحليين والشيوخ في القرى والنواحي الفلسطينية المختلفة، فضلاً عن قيام إبراهيم باشا بالتوضيح للشيوخ والزعماء المحليين بأنه عقب عودته من الأناضول إلى سورية 1833م سوف يقوم بدمجهم جميعاً تحت إشراف الحكومة المصرية كموظفين لديها وفي جيشها وجهازها العسكري، كل هذه الأمور كانت محط سخط هؤلاء الزعماء والشيوخ؛ لعدم اعتيادهم على فكرة إطاعة أحد (يقصد هنا شريف بك) غير السلطان العثماني[5].

وأمام استمرار العصيان والمعارضة للإصلاحات التي طبقتها الحكومة المصرية من قبل الزعامات المحلية والشيوخ كانت الحكومة المصرية قد خصصت قوة عسكرية مناسبة لمثل تلك الحالة، وقد تم بالفعل إقصاؤهم عن مناصبهم بالقوة وتم الاستغناء عنهم بالتدريج وعوقبوا أيضاً ومن بينهم قاسم الأحمد ومن رضخ للأمر الواقع فقد عمل لصالح الحكومة المصرية وبأجور زهيدة جداً عما كان يتقاضاه سابقاً، وتلقى هؤلاء

[1] أبو فخر، فندي، بعض **مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا 1831-1840م**، أرشيف التاريخ للمجلات الأدبية والثقافية والعربية. 1

[2]عوض، عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914م)**، 63

[3] ريجنكوف، م، **سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مذكرات رحالة، تقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية. 293

[4]سالم، لطيفة، **الحكم المصري في الشام** (1831-1841م). 17

[5]مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا إلى سوريا**. 16

القادة أوامرا شديدة اللهجة بجمع الضرائب وأخيراً كان على الشيوخ المحليين أن يدركوا خطأ اعتقادهم بأفضلية الحكومة المركزية المصرية على السلطات العثمانية غير المركزية نسبياً [1].

على الرغم من أن إبراهيم باشا قد سبق وعين أسعد طوقان متسلماً لصيدا في كانون الثاني 1832م.، إلا أنه أثناء وجود أسعد طوقان في القاهرة أقنع خصوم آل طوقان إبراهيم باشا بأنه سبب الاضطرابات في البلاد وأنه هو وجماعته وراء التحريض والقلاقل في جبل نابلس[2]، ولذا رأى أن يبعد رئيسهم عن جبل نابلس بتعيينه متسلماً، واستحسن هذا الرأي الأمير بشير الشهابي، إلا أن أسعد طوقان رفض ذلك وأصر على أن يكون حاكماً على نابلس، وعقب تشدده في الرفض خافت السلطات المصرية من إثارة الفتن فتم القبض عليه وإرساله إلى مصر[3]، وخلال فترة وجيزة أمر إبراهيم باشا بنقل الشيخ محمد القاسم من مستلمية نابلس إلى مستلمية القدس بعد عزل والده الشيخ قاسم الأحمد عنها بحجة تقدمه في السن وحاجته للراحة والرفاهية[4]، وأحال متسلمية نابلس للشيخ حسين عبد الهادي وذلك في عام 1832م[5]، فتأثرت آل القاسم وشعروا بأن كرامتهم قد مست بنزع مستلمية نابلس منهم، وأخذ آل القاسم يبثون روح التمرد والعصيان ضد حكم إبراهيم باشا[6].

وفى الوقت نفسه؛ لم يحصلوا بعض الأشخاص أو شيوخ القبائل على ثقة إبراهيم باشا أمثال الشيخ مسعود الماضي (شيخ ساحل عتليت) الذي عينه عبد الله باشا الجزار متسلماً على غزة، وفي العامين الأولين لحملة إبراهيم باشا على بلاد الشام أبعد آل الماضي عن مهمات جامعي الضرائب في ساحل عتليت، وبقيت عائلة آل ماضي بعيدة عن الحكم والسلطة حتى عام 1833م. ، حينما تم إعادة الاعتبار لتلك العائلة بتعيين عيسى الماضي متسلماً على لواء صفد في محاولة منه لاكتساب الزعماء المحليين[7]، ولتعويض تلك العائلة عن خسارتها وكسب تعاونها بعد استتباب الأمر للحكم المصري، إلا أن نقمة عائلة آل ماضي على الحكم

---

[1] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا الى سوريا** 170

2 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 81

[3]. الراميني، أكرم أحمد سليمان، نابلس في القرن التاسع عشر: دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في نابلس، 90؛ مناع، عادل، تاريخ فلسطين فى أواخر العهد العثماني،129؛ صافي، خالد، الحكم المصري، 81

[3]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 318، 1249هـ/ 1834م، ص35.

5 الراميني، أكرم أحمد سليمان، **نابلس في القرن التاسع عشر**: دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في نابلس، 90؛ مناع، عادل، **تاريخ فلسطين فى أواخر العهد العثماني**،129؛ صافي، خالد، **الحكم المصري**، 81

6 العارف . عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ج1، 276.

7 مناع، عادل، **إعلام فلسطين**، 240 – 338

المصري بفلسطين الذي أبعدهم عن مركز قاعدتهم ونفوذهم في حيفا وساحل عتليت دفعهم للاشتراك في العصيان علي إبراهيم عام 1834م [1].

شدد إبراهيم باشا على كافة المستلمين في إداء مهامهم وكان يتابعهم بكل دقة وصرامة وجدية ولم يكن يتهاون في حكمه علي المتسلمين الذين يسيئون التصرف من خلال مناصبهم، وإذ قام أحد المستلمين بالتهاون والتخاذل في أداء مهامه كان يقوم بعزلهم، ويتضح ذلك من خلال إصدار إبراهيم باشا قرار عزل الحاج محمد سعيد آغا عن القدس الذي كانت ولايته من (19 شباط 1832م. / 22 أيلول 1832م.) وذلك بسبب تقصيره في عمله فضلاً عن ضعفه وتراخيه في أداء المهام المنسوبة إليه، وجاء في قرار عزله " **أنه بحسب رخاه متسلم القدس الحاج محمد سعيد آغا قد أمرنا بعزله ونصب الشيخ قاسم الأحمد بدلً منه** "، كما قام إبراهيم باشا بعزل الشيخ قاسم الأحمد (تولي ولايته في 22 أيلول 1832م. / 8 نشرين الأول 1833م.) وذلك لتعاظم تأثير قوته بين الأهالي والزعماء المحليين، ولقد برر إبراهيم سبب عزل الشيخ قاسم الأحمد لكبر سنه وعجزه عن مواصلة عمله وجاء في قرار عزله "**الشيخ قاسم الأحمد نبدي لحضرتكم أنه بحسب تقدمكم بالسن وبسبب شيخوختكم فعاد يلزم لكم الراحة والرفاهية وملازمة الدعوات الخيرية...ومن كون الولد سر أبية، فقد حولنا متسلمية سنجاق القدس إلى ولدكم محمد القاسم**" الذي كان تولي ولايته في 8 تشرين أول 1833م. / 1 شباط 1834م. [2].

لم يستمر ولاية جبر آل غوش طويلًا على لواء القدس إذ أصدر إبراهيم باشا أوامره بعزل المتسلم الشيخ جبر أبو غوش (وهو من قرية أبو غوش(العنب)) الواقعة غربي القدس لأخذه أموالاً من الأهالي بغير حق لمصلحته الشخصية التي لم ترض الحكومة المصرية، الأمر الذي استدعى أن يقوم محمد شريف باشا بإرسال العرائض والشكاوي إلى محمد علي باشا وطلب عزله من الحكم وتعيين حسين آغا بدلاً منه، إلا أن محمد علي باشا لم يوافق في بداية الأمر على قرار العزل، مبررا ذلك: بأن الوقت غير ملائم لهذا الإجراء، كما طلب محمد علي باشا من رجال الإدارة في الشام غض الطرف لأنه رجل ذو تأثير قوي بين الزعامات المحلية ببلاد الشام، ولكن لم يمض وقت طويل حتى أصدر إبراهيم باشا أوامره بعزله عن منصبه في 27 تموز 1835م. وتعين بدلاً منه الشيخ علي محسن أفندي (متسلم بالوكالة)(من آل درويش) حاكما مؤقتا، استمرت ولايته من 27 تموز 1835م. إلى 2 أيلول 1835م.، ولم يستسلم جبر آل غوش لهذا القرار وقام بإرسال

1صافي، خالد، **دراسات في الزعامات المحلية**، 241

2 الطراونة، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس فى فترة الحكم المصري (1831- 1840م)**، 231 .

الالتماسات والعرائض لمحمد على باشا لكي يعيده مرة آخرى على لواء القدس، ولكنه رفض طلبه، وأصدر أوامره بتخصيص مرتبً من خزينة الدولة يرزق منه، وذلك بعد أن قام بإجراء فحص وتدقيق على دخل أبي غوش من الإتاوات وضريبة الغفر التي كان يجنيها من ضريبة الغفر من أديرة القدس والحجاج النصارى المارين بقرية العنب، وقد بلغت أربعين كيساً سنوياً، ومن ثم قرر محمد علي صرف ماهية شهرية له في 15 تشرين 1835م. قدرها ألف قرش ابتداء من شهر شعبان [1].

كما عزل الشيخ حسين بك من منصبه لقيامه ببيع خيول البدو وإساءة التصرف في الأموال العامة، وعقب ثبوت التهمة عليه تم عزله من منصبه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وأرسله إلى سجن أبي قير بالإسكندرية، كما قام إبراهيم باشا بنفي الشيخ عبد الله الفلهوم، وذلك بسب التأخر في الرد في المسألة الموجهة إليه من محمد علي باشا بشأن أراضيه في قرية نين (في الجليل الأسفل) التي كانت معفاة من الضرائب، وعقب احتلال إبراهيم باشا الشام تأخرت حال الشيخ لعلاقاته الودية السابقة بوالي عكا، ومن هنا نفاه ضمن مجموعة من العلماء والأعيان كعمل وقائي لمنع التمرد ولإضعاف فئة الأعيان المحليين [2].

حاول إبراهيم باشا كسب ود أهالي بلاد الشام والعمل على مصالحهم، فقد استجاب لمطالب كبار المسؤولين والأهالي في مستلمية القدس بعزل المتسلم محمد شاهين نظراً لارتكابه عدة مخالفات تستوجب عزله من منصبه، ومن ثم أرادوا أن يحل محله وكيله يحيى بك ليكون متسلماً على القدس، فأصدر إبراهيم باشا أوامره بتوليه المنصب، ولكن بشرط إقامته العدل والإنصاف بين جميع الطبقات والحق والاستقامة والبعد عن الجور والظلم[3].

ومن هنا يتضح بأن الحكومة المصرية عمدت في أوائل 1834م إلى عزل المشايخ من وظائفهم الإدارية والمدنية والدينية بالإضافة إلى الحد من سلطتهم شيئا فشيئا، إذ قام في بدء الأمر بالقضاء على الحكم الاقطاعي، وتحول أصحاب الاقطاعيات إلى موظفين إداريين يتقاضون رواتب مقررة لهم من قبل الحكومة المصرية لم تكن تتجاوز عشر ما كانوا يحصلون عليه من اقطاعاتهم، وليس هذا فقط، بل كان يتم

---

1 متاع، عادل . **اعلام فلسطين**، 34

2 مناع، عادل، **اعلام فلسطين**، 314

3 الطراونة، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس**،233.

عزلهم وتولية موظفين غيرهم، الأمر الذي استغله السلطان محمود ضد إبراهيم باشا، ليقوى نفوذه مرة أخرى في بلاد الشام ووعدهم بإعادتهم مرة أخرى إلى مناصبهم[1].

ومن خلال ما سبق يتضح بأن محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا قد انتهجا سلوكاً معتدلاً في بداية حكمهم مع أهل الشام، وأبديا حرصاً شديداً علي اكتساب ودهم وعدم إلحاق الأذى لهم، بالإضافة إلى سعيهم لتقويض أسس البنيان الاقطاعي، وإضفاء الطابع البيروقراطي على وظائف الزعماء المحليين والاقطاعيين ودمجهم ضمن نظام إداري مركزي قوي، ولكن لم تمض فترة طويلة حتي تحققت المخاوف التي خاف منها الزعماء والأعيان والعشائر، إذ أن الإدارة المصرية أضرت بمصالح النخبة المحلية التي كانت شريكا فعالا مع الدولة العثمانية في السيطرة على البلاد، حتى أن مشايخ نابلس وأعيانها الذين تعانوا مع إبراهيم باشا في بداية الأمر اكتشفوا بأن النظام والإدارة الجديدة التي فرضها إبراهيم باشا عل بلاد الشام لم يترك لهم مجالاً للمحافظة علي نفوذهم وسلطتهم ومكانتهم، ومن هنا بدأ يطرأ علي أعيانها وأبناء النخب في بلاد الشام تغييراً في موقفهم تجاه الحكومة المصرية ولم يجدوا حلاً إلا أن يتزعموا ثورة ضد الحكم المصري كما سيتضح لنا في الفصل القادم.

ثالثاً: التجنيد الإجباري:

شهدت فلسطين خلال حكم إبراهيم باشا تغييرات إدارية عسكرية عميقة كانت جزءاً من سياسة التحديث والإصلاح الذي انتهجها الحكم المصري في بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، وعلى الرغم من إصلاحات إبراهيم باشا في بلاد الشام ومحاولته عدم المساس بالتقاليد القائمة في البلاد، واعتمد في ترسيخ حكمه على طبقة ملاك الأراضي المحليين وعائلاتهم المسيطرة[2]، إلا أنه سرعان ما تبدلت الأحوال ولاسيما عقب إدراك إبراهيم باشا بأن السلطان العثماني لم يسلم بضياع سوريا إلا مؤقتا وأنه سيحاول استرجاعها بشتي الطرق الممكنة[3]، ولذا رأى إبراهيم باشا بضرورة تحصين سوريا عسكرياً، واتخاذ بعض التدابير العسكرية التي تحمل الفلاحون أعبائها كافة ، واتخذ التجنيد الإجباري حجة ليوفر بها الجنود التي تتيح له الوصول لغايته التي كان

1 مناع، عادل، **أعلام فلسطين في العهد العثماني**، 32.

2 الأتاسي، نشوان، **تطور المجتمع السوري**، 25.

3 لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، 124

يطمح إليها، وبخاصة عند سماعه عن بسالة وشجاعة الجنود الفلسطينيين بالإضافة إلى مشاهدتهم في ساحة المعركة [1].

فحين دخل إبراهيم باشا بلاد الشام 1831م. كان هدفه المعلن طرد الإدارة العثمانية وإحلال نظام مركزي حديث يحاكي النفوذ الأوروبي الذي بدأ محمد علي باشا تنفيذه في مصر، وقد شكلت القوة العسكرية الحديثة ركيزة أساسية في هذا المشروع مما استدعي توسيع نطاق التجنيد الإجباري ليشمل سكان المناطق التي خضعت للسيطرة المصرية بما فيها فلسطين، ومن هنا تبدلت سياسة إبراهيم باشا الداخلية ونقض الوعود التي قطعها للسكان، ومن ثم بدأ إبراهيم باشا بتنفيذ تعليمات والده باحتكار الحرير وتحصيل الفردة على الرؤوس، وتجنيد الشباب وجمع السلاح من الأهالي ليؤكد على إتباع إبراهيم باشا سياسة جديدة للحكومة المصرية ببلاد الشام[2]، وبالفعل بدأ تنفيذ سياسة التجنيد في فلسطين تدريجياً، ولاسيما بعد أن أتم ترسيخ السيطرة الإدارية وتعيين حكام موالين للإدارة المصرية، ثم اجتمع المسؤولين بأعيان القدس ونابلس وأظهروا الامتثال لأوامر الحكومة المصرية إلا أنهم لم يرسلوا أبناءهم للتجنيد[3].

وليس هذا فقط بل ورد في كتاب خطط الشام عن مسألة التجنيد " **أن تنجيد الشعب في الشام أدى إلى هجرة عدد عظيم من أهلها إلى آسيا والعراق / ووضع اليد على الحيوانات للأعمال العسكرية نتج منه انحطاط الزراعة بسبب في سبب استخدام والصناعة، ولئن كان الأمن قد استتب في الأرجاء؛ فإن الغضب لم يكن أقل منه**"[4]، وفي حديث آخر للتجنيد ذكر محمد كرد في خطط الشام " **فمسألة التجنيد قللت من أنصار الحكومة في القطر لقلة اعتياد الناس الجندية في ذلك العصر، وقد أصبح القوم يعدون التنجيد من باب إلقاء النفس في التهلكة وزالت الأفكار بمعني الدفاع عن الوطن والذب عن مقصد شريف ....**" [5].

ومن ثم جاء التجنيد الإلزامي ليمثل أكبر عوامل التنافر بين السلطات المصرية وسكان بلاد الشام نظراً لأن هذه المشكلة بالذات كانت على رأس المشاكل التي برر بها أهل البلاد ثورتهم على الحكم المصري، ولذا فإننا سوف نحاول الإلمام بالمهم منها، فما أن استطاع محمد علي باشا ضبط الأوضاع في بلاد الشام حتى بدأ يفكر في تنفيذ فكرة التجنيد في بلاد الشام، ولذا كتب إلى إبراهيم باشا رسالة يستطلع فيه عن رأيه في مسألة التجنيد ولاسيما عقب ظهور بوادر ثورة قد بدأت تظهر في البلاد، ولم تكن السلطات المصرية غافلة عنها،

1 مشاقة، ميخائيل، **مشهد العيان**، 116؛ صافي، خالد، **الحكم المصري ببلاد الشام**، 120

2 غنام، رياض، **المقطعات اللبنانية**، 61.

3 الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج 10، ق 2، ص22

4 كرد، محمد علي، **خطط الشام**، ج3، 60

5 كرد، محمد علي، **خطط الشام**، ج3، 60

إلا أن إبراهيم باشا رأي عدم الموافقة على إنشاء جيش جديد من أبناء بر الشام لأنهم لم يدخلوا في طاعة محمد علي باشا من تلقاء أنفسهم إلا بعد توغل الجنود المصريين في بلدتهم وجنائيتها أمثال: أهالي صيدا ودمشق وحمص وحماة وحلب الذين لم ينحازوا إلى جانب مصر إلا بعد انهزام الجيش العثماني، ولذا رأي إبراهيم باشا بضرورة تأجيل هذا الأمر لضمان استمرار المصالح المصرية في بلاد الشام وأخبره: " **مصر ملكنا وأهلها بما ثبت مماليكنا، لكن هذه سورية مناطق محتلة حديثاً كيف يمكنني منعهم من الهرب حين يهرب جنودنا نحن ولا نستطيع أن نجندهم**" لذلك وافق محمد علي على تأجيل ذلك إلى العام التالي لكنه اقترح التجنيد في غزة إن أمكن[1].

ولكن سرعان ما عاد محمد علي وتمسك برأيه بوجوب التجنيد وإكمال نقص الإيالات أو إنشاء الآين من الفرسان ولاين من المشاة من البلدان المحتلة، وطلب من إبراهيم باشا في أيلول 1832م. إحالة هذا الأمر إلى حكمدار الشام والأمير بشير الشهابي وحنا بحري موضحاً بأنه لا مبرر للتردد في أمر البلدان المحتلة[2]، وعاد مرة أخرى وقرر أن يؤجل موضوع التجنيد، فبعث رسالة إلى إبراهيم باشا يبلغه فيه قراراه بتأجيل التجنيد في بر الشام حتى السنة المقبلة على أن يتم تحسين الإدارة في بر الشام وإقامة العدل فيها ورد الأعداء علي أعقابهم، [3] فتشير بعض المصادر عن رأي محمد علي باشا عن التجنيد فيقول: "**وعلمنا أننا لو طلبنا أفرادًا من أي جهة، فلا يبعد عن العقل أن يظهر الناس لنا صورة التردد والامتناع بسبب نفورهم من التجنيد النظامي**".

ومن ثم أرسل محمد شريف باشا كتاباً إلى محمد علي باشا يوضح فيها بأنه التقي بالأمير بشير الشهابي لدراسة وبحث الموضوع مع الأمير، موضحاً استعداد الأمير لتنفيذ الأوامر السنية، ولكن في نفس الوقت لم يكن الأمير بشير الشهابي موافقا عليه فعلياً، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها استمرار الحرب مع الدولة العثمانية، بالإضافة إلى نفور الأهالي من التجنيد المصري[4]، الذي يرسلهم إلى الخدمة العسكرية في جيوش منظمة لفترات طويلة، وليس لها فترة انتهاء محددة، الأمر الذي ترتب عليه معارضة الشعب في بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة؛ ولعل ذلك يرجع إلى العبء الاجتماعي الذي فرضه التجنيد على الشباب حيث كان الشباب المجندين ينتزعون من عائلاتهم للعمل في الخدمة العسكرية التي لم يكن لها نظام محدد أو وقت معين، ولا يستثني منه أحدا، مما يحرم على الفرد من الإشراف على شؤون حياته اليومية ولا سيما المزارعين

---

[1]صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**122.

2 سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 313.

3سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 313-314.

4 سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 314.

الذين يضطرون إلى توكيل غيرهم للإشراف على أراضيهم الزراعية التي هي مصدر رزقهم الوحيد بحيث يتم إرسالهم بعيداً عن أوطانهم[1]، وكان محمد علي باشا قد اتخذ قرارا بتجنيد سكان بلاد الشام مثلما فعل في مصر عام 1832م.، إلا أن استمرار الحروب مع السكان والخوف من عصيان الأهالي والتمرد على الإدارة المصرية من قبل زعمائهم أدى إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطوة فترة قصيرة[2]، وما قد ينتج عن هذا من عدم الاطمئنان، ولذا رأى أن يؤجل التجنيد إلى بعد الحرب[3].

وفي تشرين الأول 1833م. اقترح إبراهيم باشا على محمد علي باشا بإنشاء الآي خاص من أبناء البلدان المحتلة، فوافق محمد علي باشا على هذا الاقتراح، وقام بإنشاء الآي خاص من أولاد الأعيان في جبل الدروز ونابلس وعكا وبلاد النصيرية، ثم اقترح بعدها بتشكيل أورط البلطجية من نصاري جبل الدروز في لبنان، وذلك حين أقدم الباب العالي على تشكيل أورط البلطجية من الأرمن في تشرين 1833م [4]، ومع بداية عام 1834م أصدر محمد علي أوامره لإبراهيم باشا بتجنيد نحو 15 ألف شاب للجندية ببلاد الشام، وقد خص أنحاء فلسطين بأكثر من 6000 شاب معظمهم من أولوية نابلس والقدس[5]، ومن ثم بدأت الأمور تسير في البلاد على غير ما يشتهي إبراهيم بسبب إجراء التجنيد هذا، ومن ثم أصدر إبراهيم باشا أوامره بتجنيد كل من يقدر على حمل السلاح، فكانت العساكر تدور في المدن وتنتشر في الطرقات والأحياء أثناء اشتغال الأفراد بأعمالهم اليومية أو وهم في الأسواق الموسمية ثم يقومون بإلقاء القبض على كل ما تراه يستطيع حمل السلاح وتسوقه إلى النظام ومن ثم يرسلونهم إلى الثكنات العسكرية لإجراء الفحوص الطبية لهم، فمن أقر الطبيب بقوة بنيته الجسدية وخلو جسده من الأمراض فكان يؤخذ على الفور للتجنيد، أما من كان يعاني من الأمراض فكان يتم إطلاق سراحه، والجدير بالذكر هنا بأنه لم يكن يراعي في التجنيد في بلاد الشام إذ كان المجند له أخ آخر مجند، أو هو المعيل الوحيد لأسرته، وهذا مناف للأسس التي أقرها المصريون علي أنفسهم في عملية التجنيد الإجباري[6]، بحيث لم يؤخذ من له أخ مجند، أو كونه المعيل الوحيد لأسرته، وكان لهذا الأسلوب المتشدد الذي اتبعه إبراهيم باشا في التجنيد ببلاد الشام جعل بعض الأفراد يلجأون لأحداث

---

1 الدمشقي، مسح الشهاب، **مدينة دمشق وعلماؤها**، 134.

2 مناع، عادل، **تاريخ فلسطين**، 142.

3 سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 314.

4سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 314.

5مناع، عادل، **تاريخ فلسطين**، 142.

6 مشاقة، ميخائيل، **منتخبات من الجواب**، 122 – 123.

عاهات دائمة في أجسامهم أو الهروب إلى أماكن بعيدة لا تطولهم فيها أيدي الحكومة المصرية للتخلص من الجندية [1].

كانت حملات التجنيد في بلاد الشام تجري بطريقة عشوائية وقاسية؛ إذ كان الجنود يداهمون المدن والقرى ليلاً، فيغلقون المنافذ والشوارع ويفتشون البيوت بيتا بيتا، فيُسحب الرجال من فراشهم بلا تمييز في الأعمار أو المهن، ويُقتادون إلى القلاع حيث يُفحصون لتحديد لياقتهم، فيما يتعرض كثيرون للإنهاك أو الموت بسبب قسوة المعاملة، وكانت هذه الحملات تتم دون نظام أو قرعة محددة، الأمر الذي أثار الذعر بين الأهالي ودفع المتاجر إلى الإغلاق والشوارع إلى الخلو من المارة[2].

بدأ تنفيذ إجراءات التجنيد الإجباري في المدن الفلسطينية الكبرى مثل: نابلس والقدس والخليل ويافا، الأمر الذي تسبب في توتر العلاقة بين الأهالي والسلطة المصرية، ودفع كثيرون إلى الهرب والاختباء خوفاً من الملاحقة، وخلت الأسواق من روادها وتعطلت الحوانيت، كما امتنع الفلاحون عن العودة إلى قراهم، واتسعت هذه الإجراءات لتشمل مناطق أخرى من بلاد الشام، حيث نُفّذت حملات مفاجئة في المدن والقرى وطوقت أماكن العبادة والتجمعات العامة، واقتيد الرجال على اختلاف أعمارهم إلى مراكز الفحص والتجنيد، مما ولّد حالة من الذعر العام، وجعل الأعياد والمناسبات الدينية مصدر خوف دائم، وقد خلّفت هذه السياسة آثارا اجتماعية قاسية، إذ فقدت كثير من الأسر أبناءها، فمنهم: من أُخذ قسراً ومنهم لجأ إلى الفرار تجنباً للخدمة العسكرية[3].

كان من ثاني سبل ومحاولات مقاومة السياسة المصرية الجديدة هو أن عمد البعض إلى قلع عيونهم أو قطع أصابعهم أملاً في الخلاص من التجنيد العسكري وعدم جدواهم لتلك المهمة، لكن إبراهيم باشا كان لهم بالمرصاد وعلم بما يحاولون القيام به من خديعة فعقابهم بأن كون فوجاً للعوز في منطقة يافا، وفي تقرير

---

1 مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 73.

2 نوفل، نوفل، **كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام**. 29، Cunningham. A. b. **the early correspondence of Richard wood**. **1831**-181. 69

3 سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 315، غنز، هنري، **بيروت ولبنان في قرن ونصف القرن**، 169، M **BaptistinPoujoulat**,Voyage **Constantinopie,DansL'asieMineueure,enMe`sopotami** ,A Palmyre , en Syrin 23-24

لمحمد علي عن التطورات الخاصة بهذه المسألة وضح إبراهيم لوالده الصعوبة التي كان قد لاقاها في تنفيذ سياسته بالتجنيد الإجباري[1].

لم يكن التجنيد حكراً وقصراً على سكان المدن والقرى الفلسطينية فحسب، بل طال البدو الذين كانوا يتوزعون حول يافا أيضاً، وكانت الغاية الهامة من تجنيدهم هو قدرتهم وكفاءتهم على مراقبة وحماية المدن الفلسطينية من غارات بدو الصحاري[2]، وأدت إجراءات التجنيد الإجباري التي طُبقت في المدن الفلسطينية الكبرى إلى اضطراب الحياة العامة وتوتر العلاقة بين الأهالي والسلطة المصرية[3].

إلا أن هناك بعض الوثائق تشير على إقدام بعض الأهالي على الجندية بمحض إرادتهم، ففي يافا طلب حاكمها الموافقة على إلحاق الراغبين في التجنيد بالمعسكرات، وأمر سليمان أفندي بإرسال الجهاديين تحت قيادة صاغقول آغا مع مؤنتهم، وفي كوتاهية أقبل أيضاً بعض من شبابها على الالتحاق بالجندية، فالتحقوا بالآي الرابع الفرسان، كما أيضاً تشير بعض الوثائق إلى قيام إبراهيم باشا ببعث رسالة إلى محمد علي باشا يوضح فيها برغبة بعض سكان الشام ووجوهها للالتحاق بسلاح الفرسان ومنهم نجل أحمد بك متسلم الشام، وتم إلحاقه بالآي الفرسان كملازم ثاني[4].

يذكر أنطوان كتافاكو (قنصل النمسا في عكا وصيدا) في أحد تقاريره عن التجنيد: بأن إبراهيم باشا نجح في حلب إلى حد محدود بتجنيد ألف شاب منهم أولاد أسر وجيهة، وهم بمثابة ضمان لخضوع هذه المدينة للحكومة الحديثة، وتروي إحدى القصص وهي أنه بعد أن سافر أحد هؤلاء المجندين من حلب لم تطق والدته صبراً على فراقه، فقصدت طرسوس وواجهت إبراهيم باشا بنفسه، وفي يدها بعض أكياس من المال، فلم يلب إبراهيم باشا بطلبها، وحاول أن يهدئ من روعها ويقنعها بأن ابنها في أفضل حال مما كان عليه في السابق[5].

ولم تقتصر عمليات التجنيد على منطقة معينة في سوريا بل شملت جميع الطوائف خلافا لكل الوعود التي قطعها إبراهيم باشا، إذ تعدى أمر التجنيد النصارى خاصة بعد أن أطاح إبراهيم باشا بنظام الملل العثماني

---

[1] رستم، أسد **المحفوظات الملكية المصرية**، وثيقة 5307. ج3/ 336-337

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين** .126.

[3] Rood, Judith , The time the Peasants Entered ؛ Spyri don. S.n . **annals of Palestine**. **1821-1841**.89-90.
Jerusalem,the revolt against Ibrahim Pasha in the Islamic court sources ,31

4غازي، علي عفيفي، **الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد على**، 157 - 158

5 كتافاكو، أننطوان، **فتوحات إبراهيم باشا المصري**، 40

وأعلن المساواة بين جميع الفئات والطبقات، فأقبل هؤلاء على الانخراط في فرق قدمت العون لجيشه [1]، ولقد بلغ عدد مجندي القدس ويافا وأريحا إلى 4000 مجند، ومن ثم تم إرسال المجندين إلى مصر والجزيرة العربية وأضنة لكي يتدبروا ويخدموا هناك، ومن بينهم محمد بن الشيخ نصر من قرية بدو التابعة لمتسلمية القدس، وأحمد بن سالم الخليلي من سكان حارة المشارفة بالقدس.

واجهت سياسة التجنيد الإجباري مقاومة شديدة لدي مختلف فئات السكان، وكانت تتحول بسهولة إلى ثورة واضطرابات دموية، ويقال أن سكان جبل لبنان اتحدوا من أجل مقاومة هذا القرار[2]، وذلك عقب صدور قرار الحكومة المصرية بتجريد اللبنانيين من سلاحهم وتجنيدهم بعد أن أخرجت التلاميذ اللبنانيين في مصر من مدارسهم وأدخلتهم في النظام المصري، ولقد سبب هذا الأمر قدح زناد الثورة، وزاد الطين بلة عدم تحديد فترة محددة للتجنيد لتنتهي فيه،[3] كما كان لتجنيد العمال بالغ الأثر على العمل إذ كان له تأثير سيئ على اقتصاد الفلاحين وأعمالهم الحرفية، وكان الرجال الذين بلغوا السن القانونية يهربون إلى الجبال والصحاري في كل مرة يجري فيها السوق إلى الجندية، وأغلقت الورشات والدكاكين وافقرت أسواق البيع والشراء، وكانت فصائل إبراهيم باشا تضرب الحصار على الناس في الشوارع والأسواق وحتى في المساجد، وانقلب التجنيد إلى كارثة دموية مفزعة لدى الأهالي وأصبحوا يسمونه " سفح الدم " لقلة عدد الذين كانوا يعودون من الجيش إلى منازلهم، وليس هذا فقط، بل كان عبء الاتاوات والتجنيد يرهق كاهل الفلاحين والفئات الدنيا، الذي أدى في نهاية المطاف إلى قيامهم بعصيان مدني ضد إبراهيم باشا وسياسته [4].

وعلى ما يبدو بأن الحكم المصري في بلاد الشام كان قد ميز في بادئ الأمر بين الدروز والنصارى في مجالي التجنيد والسخرة، فنجده كان قد أكتفى بطلب المجندين من الدروز، وطلب السخرة من النصارى، على الرغم من أن مصير الرجال الذين يؤخذون كسخرة أكثر شقاء من مصير أولئك الذين يجندون، ولكن اضطرابات أهل الجبل بشأن التجنيد والسخرة وصلت إلى مسامع إبراهيم باشا فأقلقته، مما جعلته يتخلى عن الأمر فترة قصيرة، الأمر الذي أثار تكهنات أتاحت للدروز والنصارى بعض الأمل للخروج من المأزق الذي هم فيه[5]، ولذا واجه إبراهيم باشا مشكلة معضلة أخرى، وذلك عندما سرت إشاعة في الجبل فحواها أن السر عسكر قرر تجنيد 1500 من المسيحيين، ومن ثم عزم البطريرك الماروني على الاستعانة بفرنسا للتدخل في

---

1 عنا م، رياض، **ابراهيم باشا**،63

2كتافاكو، أنطوان، **فتوحات إبراهيم باشا المصري**، 52

3 رستم أسد، **بشير بين السلطان**، ج2، 173.

4 نسكايا، أ. سميليا، **الحركات الفلاحية في لبنان**،74 – 75؛ سعادة ، علاء كامل ، **متسلمية نابلس في العهد المصري** ، 172

5سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 332

هذا الأمر وإعفاء الموارنة من الخدمة، فكتب إلى والده يطلعه بهذا الأمر، فكان جواب محمد علي باشا عليه بأن يعلن على الناس نفي هذه الإشاعة وأنه لم يأخذ من النصاري غير المائتين والخمسين الذين أرسلوا إلى ورشة عكا، وأن استخدام النصاري بهذا الشكل يسهل تجنيد المسلمين كما ذكر محمد علي باشا في جوابه "**أطلع على رسالة يوحنا بحري بك التي تتضمن امتناع الدروز عن تقديم الجنود، وأنه يأمل أن يتمكن الأمير بشير من حل هذه المشكلة**"، ومن ثم أرسل إبراهيم باشا إلى الأمير بشير رسالة مع رسوله فيها كثير من الليونة حيث يقول فيها أنه إذا كان بحاجة لجنودي لكي يقوم بعملية التطويع التي طلبتها منه، فأنا مستعد لأن أرسل إليه جنداً، ولكن إذا رأى أن وجودهم يمكن أن يثير بعض الصعوبات فباستطاعته أن يقوم هو نفسه بعملية التطويع هذه دون أن يكره أحدا ويحلل سبب التغير في رد فعل إبراهيم باشا بأن إبراهيم كان لديه مشاغل أكثر أهمية،[1] ولكن انتشر الأمر بسرعة البرق ولاسيما عندما أعلن النصارى صريحاً عدم موافقتهم على الخدمة العسكرية الإجبارية، وقد برر عقلاؤهم هذا الرفض للتجنيد، بأن اختلاط شبان الدروز بغيرهم من المسلمين ربما يؤدي إلى ابتعادهم عن دين أجدادهم، إلا أن إبراهيم باشا قد رفض هذا الأمر جملة وتفصيلًا في الرسالة الموجهة منه لوالده، وأرفق مع رفضه هذا تقرير كان كتبه يوحنا بحري، بالإضافة إلى رسالة وردت من الأمير بشير تتعلق بتجنيد الدروز، وأهم ما جاء بها: "**وهذا العبد منتظر ما يصدر به الأمر الكريم ليسعي به على أثبت قدم كما هو محقق لدي عنايتكم من صدق عبودية هذا الرقيق، وأيد الله تعالى صولتكم**" [2].

إلا أن الأمير بشير الشهابي لم ييأس من رفض الدروز للتجنيد بناء على تكليف محمد علي باشا وإبراهيم باشا، ولكنه وجد رفضاً قاطعاً من عامة الدروز للتجنيد، ولاسيما بعد أن تسلم من مشايخ الدروز كأمثال: (الشيخ حسين وحمد تلحوق وآخرين من آل عبد الملك) رسائل يلتمسون فيها منه بعدم تجنيد أبناء الدروز، وألا يكونوا هم أول البادئين لتأدية الخدمة العسكرية الإجبارية، ومن ثم أرسل الأمير بشير الشهابي هذه الرسائل إلى يوحنا بحري لاتخاذ اللازم وإرسالها إلى إبراهيم باشا، الذي قام بدوره بإرسال رسالة إلى محمد علي باشا يطلعه علي الأمر، الأمر الذي استدعى محمد علي باشا لإصدار أوامره بتجريد الدروز من سلاحهم مبرراً هذا الأمر بأن الدروز قد خالفوا الأوامر[3].

---

1 غنز، هنري، **بيروت ولبنان في قرن ونصف قرن**، 167

2 سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 318.

3سويد، ياسين، **المرجع السابق**، 318

اتبعت السلطة المصرية في بلاد الشام أسلوباً قهرياً في تنفيذ التجنيد، واتسم بالعنف وغياب التنظيم القانوني، مما أثار خوف السكان ونقمتهم، فقد كان الرجال يُساقون قسراً ودون ضوابط محددة، الأمر الذي ألحق بالأسر أضرارًا كبيرة نتيجة فقدان معيلها، كما أثار التجنيد خلافات بين الزعامات المحلية في جبل لبنان، إذ أيّد بعضهم التعاون مع المصريين، بينما رفض آخرون تجنيد الأهالي لانشغالهم بالزراعة، مما كشف عن عمق رفض السكان لسياسة التجنيد وابتعادهم عن المشاركة العسكرية [1].

ومن هذا المنطلق يتبين لنا بأن اتخاذ إبراهيم باشا سياسة التجنيد الإجباري كان بمثابة سلاح ذو حدين، فكان مصدراً مهماً لإبراهيم باشا لزيادة عدد رجاله ومضاعفة جيشه وقدراته العسكرية، ولكنه كان من جهة أخرى سبباً من أسباب الثورة ومصدر نقمة السكان عليه، إذ لم يكن السكان الأصليون يعتادون على هذا النمط من التنظيم والتعبئة لتعارضه عما كانوا يعرفونه أثناء حروبهم تحت أولوية زعمائهم، إذ أنهم كانوا يعادون إلى بيوتهم وعائلاتهم عقب انتهاء المعارك، ولكن اختلف الأمر معهم أبان حكم إبراهيم باشا، إضافة إلى ذلك استغل إبراهيم باشا أهالي فلسطين في أعمال السخرة وبناء الثكنات العسكرية، وما رافق ذلك من إهانة وجبروت في تنفيذ هذه القرارات، الأمر الذي ترتب عليه بأن أصحاب المكانة والجاه من أبناء القبائل والمشايخ في نابلس والقدس ويافا وغيرها أصبحوا مستائين وناقمين على هذا الاستبداد الذي لم يعتادوه في ظل الولاة العثمانيين.

رابعاً: نزع السلاح:

ارتبطت سياسة إبراهيم باشا في فلسطين في سعيه إلى بسط السيطرة المركزية الكاملة على مختلف أنحاء البلاد، وكان نزع السلاح أحد أبرز أدوات هذه السياسة، حيث شكل امتلاك السلاح عند الزعماء القرويين والعشائر تحدياً مباشراً للنفوذ المصري ببلاد الشام الذي سعي جاهداً إلى تقليص سلطات الزعماء المحليين، وبناء إدارة حديثة ثابتة للسلطة المركزية في دمشق والقاهرة، ومن هنا لم يكن نزع السلاح مجرد إجراء أمني فقط، بل خطوة سياسية وإدارية في صلب مشروع الحكم المصري، ولذلك فمنذ دخول القوات المصرية إلى فلسطين عمل إبراهيم باشا على سياسة مزدوجة أولهما تقوم على استماله الوجهاء المحليين لضمان ولائهم له، ثانيهما فرض السلطة المركزية من خلال الإجراءات الصادرة بعد ترسيخ الحكم.

1سويد، ياسين، **المرجع السابق**، 332

لذلك أصدر محمد علي باشا أوامره إلى إبراهيم باشا الذي كان حينذاك في يافا بنزع السلاح من سكان بلاد الشام، لأن حمل السلاح أصبح مضرا بالدولة المصرية لعدم الاحتياج إليه في الدفاع عن المال والنفس، واستعماله حينئذ لا يكون إلا في المخاصمات بين أفراد الطوائف المختلفة، ولذا كان نزع السلاح أمراً ضرورياً من وجهه نظر محمد علي باشا لانتشار الأمن والأمان والعمل على توطيد أركانه بين هذه الأمم المختلفة في الجنسيات والمذاهب والطوائف، وليس هذا فقط، بل وجد محمد علي باشا أن عملية نزع السلاح يعد أمراً ضرورياً في المرحلة الثانية؛ لبسط دعائم حكمه في البلاد، ولاسيما المجتمع الفلسطيني الذي كان يشتهر في المناطق الجبلية مثل: نابلس والخليل وصفد باعتمادهم الكلي على السلاح في كافة المناسبات كأداة لنفوذهم، ومصدراً من مصادر القوة الاجتماعية والعائلية بل وحتى الاقتصادية، إلا أن إبراهيم باشا اعترض في بداية الأمر على ذلك فكان يريد نزع السلاح أولاً: من الأهالي قبل تطبيق التجنيد الإجباري ببلاد الشام تخوفاً من مقاومة الأهالي لسياسات التجنيد واستعمال السلاح فيها، إلا أن محمد علي باشا تمسك برأيه وأصر على البدء في عملية التجنيد الإجباري أولاً[1].

تعد سياسة نزع السلاح من الأهالي الخطوة الثانية التي اتبعها محمد علي باشا والتي أثارت غضب الأهالي بعد الضرائب والتجنيد الإجباري، حيث كان أهالي البلاد معتادين على حمل السلاح وتوفير السلاح بين أيديهم وفي منازلهم وفقاً لتقاليديهم؛ لحماية بيتهم وأنفسهم، والمشاركة في الحروب لحماية بلادهم من عدو داخلي أو خارجي مثل حملة نابليون، أو المشاركة في الصراعات المحلية بين المشايخ والزعماء من صفي القيسي واليمني، ولاسيما في المناطق الجبلية[2]، أو نظراً لما اعتادوا عليه من سوء تصرفات الجنود العثمانيين، أو لحماية أنفسهم من أعمال السلب في أي وقت تحدث فيه الاضطرابات التي كانت كثير ما تقع، ولذا غدا السلاح مظهر من مظاهر القوة والعظمة لدي سكان بلاد الشام[3]، ومن ثم غدا الموقف المتعنت الذي وقفه القادة المصريون من قضية تجنيد الدروز أمراً ضرورياً من وجهه نظر إبراهيم باشا لجمع السلاح منهم[4]، وذلك بعد الانتهاء من جباية ضريبة الفردة، فلم يكن يجرؤ أحد على القول بأنه لا يملك السلاح سواء أكان من الدروز أو اليهود أو بعض المسيحيين، فمن لا يملك سلاحا، كان يضطر إلى شرائه وتقديمه للدولة ليبرهنوا للسلطة بأنها لم تخطئ في رأيها[5].

---

1 **صافي، خالد**، الحكم المصري في بلاد الشام، 122.

2 **مناع، عادل**، تاريخ فلسطين، 142

3 **الدمشقي، مسح شهاب**، تاريخ دمشق وعلماؤها، 132

4 **سويد، ياسين**، موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري، 319.

5 **غنز، هنري**، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، 167.

اجتمع إبراهيم باشا مع الأعيان والمشايخ في القدس وغيرها من المدن الشامية، وأصدر عدة إجراءات تضمنت إصدار أوامر مركزية تجبر السكان على تسليم أسلحتهم وتجريد الزعماء المحليين من قوتهم العسكرية عبر حصار القدس أو من خلال نفييهم، ومصادرة الأسلحة الجماعية في الأسواق والمخازن الريفية، وفرض غرامات أو عقوبات على المخالفين.

ومن هنا أدركوا بأن إبراهيم باشا قد هدف إلى القضاء على نفوذهم وسلطتهم من خلال نزع السلاح منهم وبالتالي فقدانهم أهم مظاهر القوة والعظمة التي اعتادوا على امتلاكها منذ قرون طويلة، فقد اعتاد السكان على حمل السلاح، ولاسيما أعيان البلاد والمشايخ وزعماء القبائل الذين كانوا يتفاخرون بوجود مجموعة كبيرة من الفرسان لديهم يحملون السلاح [1]، وجاء جمع السلاح بعد أن منع حمله، فكان ذلك منافياً لما اعتادوا عليه حيث تم في البدء منع حمل السلاح بغض النظر عن نوعه حتى لو كان سكينا، فغدا له أثر سلبي في نفوسهم الذين اعتبروا الحكومة المصرية تحرمهم من وسيلة الدفاع عن أنفسهم في حال تعرض أحدهم للخطر[2]، الأمر الذي أضعف نفوذ الزعماء المحليين، مما زاد من حالة الاستياء العامة[3]، لأنهم بذلك أصبحوا هدفاً سهلاً لتعتدي الغير عليهم وهم عزل[4]، فحدث ما توقعه إبراهيم باشا واندلعت الانتفاضات الفلسطينية[5].

ومن هنا أتخذوا السكان من هذا الأمر ذريعة للتصدي للقرارات الإدارة المصرية[6]، حيث كانت سياسة نزع نزع السلاح جديدة على السكان الفلسطينيين في القدس وغيرها من المدن، لذلك فكر محمد علي في ترهيبهم لتسهيل تطبيق تلك السياسة ومعاقبة من تسول له نفسه معارضة الحكومة المصرية، وأصدر أوامره بذلك في 21 جمادى الأولى 1250هـ./26 أيلول 1834م. كما تقدم إبراهيم باشا بفكرة نزع سلاح المسيحيين كغيرهم من الفئات المحلية[7].

استدلت الحكومة المصرية بالأمير بشير الشهابي وابنه الأمير أمين الشهابي المشهور بمسيحيته بجمع الأسلحة، الأمر الذي آلمهم واعتبروه جناية لا تغفر في حقهم، مع ذلك لم يكن هذا التصرف أسوأ ما حدث

---

1 سعادة، علاء عبد الجابر ، **متسلمية نابلس**، 297

2 مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 52

3 اليسوعي، صلاح أبو جودة، **هوية لبنان الوطنية: نشأتها وإشكالياتها الطائفية**، 33

4 فريد، محمد، **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية**، 105 – 106

5 صافي، خالد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 122.

6 فريد، محمد، **البطحة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية**، 105 – 106

7 رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، الوثيقة 3702. 455/2

معهم[1]، مما أدي إلى اتفاق الدروز والنصارى على مقاومة الحكم المصري والتمرد عليه، وما أن وصلت أخبار هذا الاتفاق إلى إبراهيم باشا حتى كتب إلى والده يخبره بها ويبدي رأيه في أن المصلحة تقضي بالتيقظ واتخاذ الاحتياط اللازم لتجريد قوة كاملة العدد على الجبل عند إطلاق أول عيار ناري[2]، ففي دمشق قام محمد شريف باشا بجمع 3300 بندقية من أيدي سكان دمشق مستخدما الضرب والحبس إذ أضر الأمر إلى ذلك، إلا أن إبراهيم باشا لم يكن راضيا لهذا العدد الذي تم جمعه من سكان دمشق مشيرا بأن هذا العدد غير كافي، ولذا أرسل إبراهيم باشا لشريف باشا أوامره يخبره بأنه يوجد في دمشق أضعاف ذلك العدد من البنادق، ولابد من الحصول عليه، مما أدى إلى قيام الأفراد الذين لم يكن لديهم بنادق الاضطرار للحصول عليها عن طريق الشراء بأثمان مرتفعة، ومن ثم قام إبراهيم باشا بجمعها ومن ثم صهرها وبيعها للحدادين[3]، ولعل هذا الأسلوب الأسلوب المتشدد الذي اتبعه إبراهيم باشا كان هدفه حرمانهم من السلاح الذي من الممكن أن يقوموا به بأعمال شغب ضد السلطات المصرية، ولاسيما وأن المصريين كانوا قد لقوا معارضة شديدة من جراء إبقاء السلاح في أيدهم مثل مدن:(الخليل ونابلس والقدس وأهل حوران وغيرها من المناطق)[4].

كان هناك عدة عوامل أدت إلى عدم نجاح الحكومة المصرية بتطبيق سياسة نزع السلاح بشكل كلي على السكان الفلسطينيين، وذلك بسبب اعتياد هؤلاء على حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم ضد البدو الذين كانوا يغيرون على محاصيلهم الزراعية[5]، ولقد ذكر الرحالة الأمريكي ستيفنز" **أن رعايا إبراهيم في الخليل الخاضعة لولايته كانوا يحملون السلاح سراً فيها، الرغبة تتملك الفلاحين في العودة إلى اقتناء السلاح**[6]" فكتب روبنسون بعد أن سرق أحد الفلاحين المحليين أحد مسدساته من خادمه في سنجق الخليل " **أن هؤلاء الفلاحين لا يشتهون شيئاً مثلما يشتهون السلاح، وخصوصاً بعد أن تم نزع أسلحتهم**"[7].

ومن هنا يتضح للباحث بأن تعنت محمد علي باشا في تطبيق سياسة جمع السلاح من جميع أهالي بلاد الشام وتسليمه للسلطات المختصة دون تأخير ومعاقبة المخالفين بأقسى العقوبات وكان سببا من أسباب

---

1 غنز، هنري، **بيروت ولبنان في قرن نصف قرن**، 167.

2سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان التاريخ السياسي والعسكري**، 319.

3مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 79

4 الدمشقي، مسح الشهاب، **مدينة دمشق وعلماؤها**، 133

5 Divine. Donna . **invasion and occupation egyption rule1831-1840. In politics and society in ottoman Palestine . the Arab struggle for survival and powe**r. 69

6 Stephens. Jhon. **Incidents of travel in Egypt . arbia petraea and the holy land**.96.

7 Robinson's . **biblical researches in Palestine and in the adjacent regions** . 218

الثورة على إبراهيم باشا والسياسة المصرية في بلاد الشام، حيث اعتاد محمد علي باشا على إصدار مثل هذه الأوامر لأهالي مصر ذوي الطبيعة الفلاحية ما دام كان يشعر بأن الأوامر سوف تنفذ.

خامسا: فرض الضرائب:

في عهد الدولة العثمانية شكلت الضرائب ثقلًا هاماً في مالية الدولة العثمانية إذ مثلت مورداً أساسياً في إيراداتها، بينما كانت ذات عائق وتأثير كبير على أوضاع فلاحي بلاد الشام الاقتصادية، مما أثر في مختلف شؤون البلاد، فقوانين الضرائب كانت مرتبطة بقوانين الأراضي ولاسيما القوانين الزراعية المرتبطة بالأراضي،[1] ونتيجة لضعف الدولة العثمانية تفنن الولاة والملتزمون في كيفية وأساليب ووسائل جمع الضرائب، فكان منها: ضريبة الميري، والعشور، ورسم الأعياد، والخميس، وضريبة طواحين الماء، وضرائب أخرى متفرقة أوجدها الحكام والمتسلمون، ولذا كانت تتراكم عليهم الديون، وكانوا إذ طالبوا قروضاً من التقاوي أو سلفا حتى الحصاد كانوا يرفعون عليهم الفوائد لدرجة أنها كانت تصل 100%، كما فرض على ملاك الاقطاعات ضرائب التجارة والصناعة، وضرائب شخصية على غير المسلم، بالإضافة إلى تحكم آل غوش في الطريق بين غزة والقدس، وفرضوا الإتاوات على التجار والزوار القادمين إلى بيت المقدس، ولقد بلغوا من صرامتهم بأن من كان يمتنع عن الدفع يسجن حتى يقوم أهله بتسديد ما عليه من ديون حتى يفرج عنه[2]، كما كان معظم الأراضي في الريف الفلسطيني قبل القانون الزراعي العثماني عام 1858م. أرض ميرية تخص السلطان العثماني، بينما يتمتع الفلاحين بحق الانتفاع بها من خلال حراثتها، ودفع ضريبة الأرض، وقبل تنفيذ القانون خضعت جميع الأراضي لقانون الالتزام حيث ترتب على ملتزم الضريبة جباية ضريبة محددة على الفلاح وفق تقدير الأرض لإنتاجها ومحصولها[3].

حاول إبراهيم باشا في بداية حكمه لبلاد الشام النهوض بها، وبدأ مرحلة جديدة في النظام الضريبي من أجل إيقاف التدهور الزراعي ونقلها من عهد البؤس إلى التقدم والازدهار في جميع الميادين، وقد بدأت إصلاحات الحكومة المصرية بالتخفيف عن الرعايا وتحديد بدقة الضرائب التي كانت تجبي من الفلاحين،

---

1 عوض، **الإدارة العثمانية**،226؛ سالم، لطيفة، **الحكم المصري**، 14؛ أبو عياش، عائدة، **الحكم المصري في فلسطين** 151

2 رافق، عبد الكريم، **بحوث فى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث**، 165؛ أبو عياش، عائدة، **متسلمية غزة تحت الحكم المصري**، 178.

3 الزاملي، إبراهيم سالم، **أوضاع الفلاحين في فلسطين قبل عام 1917م**، 94؛ أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا فى سوريا**، 145؛ صافي، خالد، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 144؛ سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 111؛ سعادة، علاء عبد الجاب، **متسلمية نابلس**، 220

كما أصدر مرسوم إلى متسلمي جميع مناطق بلاد الشام يشرح فيه النظام الضريبي الجديد مبيناً أنه سيراعي راحة الأهالي، وكان ينص المرسوم الذي أصدره إبراهيم باشا في 18 آب 1832م على المتسلمين كالتالي:

"قد تحقق لدينا أنواع المشقات التي تكبدوها الرعايا في أيام الولاة السابقين من كثرة التوزيعات التي ستحصل منهم من مصارف الحكام وعوائد وغيره عدا عن الأموال الأميرية، ومن حيث أن الله سبحانه وتعالي قد أنقذهم بإدخالهم تحت ظل الحكومة المصرية، فصار واجبا وفرضا عليها التشبث باستحصال أسباب راحتهم وعدم غدرهم بمنع هذه التشريعات عنهم وإبطالها بالكلية فيلزم منكم بوصول مرسومنا هذا إليكم يتلوه جهارا بمحكمة القدس الشريف بحضور كافة الأعيان والوجوه، ويكون معلوما عندكم أنه عدا عن الأموال الأميرية والمقتنيات العائدة إلى الخزينة العامرة من الآن وصاعد لا تسمح إيراداتنا بأن يتوزع الصليان على الأهالي مثل: عوائد متسلمين ووجوه وخدم ومصرفات" [1]

فقام بإلغاء ضريبة الصليان، وكانت تعرف أيضاً باسم (الساليانية) وكانت تفرض على المقاطعات لتغطية مرتب الوالي[2]، وحرم الابتزازات الإقطاعية التعسفية، وعفا الأرض البكر من دفع أي نوع من أنواع الضرائب لمدة طويلة، وأحل البدو في الأراضي الصحراوية المهجورة ودفعهم إلى الانتقال إلى حياة الاستقرار، وساعد إلغاء جبابة الضرائب بصورة متعسفة إلى تطوير الزراعة والصناعة والتجارة، وساعد في توسيع التجار والحرفيين للاطمئنان على أموالهم وتجارتهم، ومن ثم أصبحوا يعرفون بدقة ما يتوجب عليهم دفعه من الضرائب، كما حدد الرسوم الجمركية واسترجعت من أيدي الملتزمين[3].

ومن خلال ذلك يتضح بأن إبراهيم باشا أدرك المشقات والصعوبات التي عاني منها الأهالي على يد الحكام السابقين والضرائب التي ابتدعها الولاة والمتسلمون، ولذا حاول التقرب منهم من خلال الإعفاء من هذه الضرائب[4]، وقد هدد إبراهيم باشا كل من يخالف هذه الأوامر بالعقوبات الصارمة قائلاً: **"وكل من تجاسر ووزع شيئا مثل هذا على الرعايا فيكون خالف أمرنا ووقع تحت الملام"**[5]، ولذا وجد سكان بلاد الشام الخلاص والأمان في الحكم المصري تحت قيادة إبراهيم باشا الذي وعدهم بالتغيير وإرساء الأمن وتأمين الطرق والمواصلات وتخليصهم من الضرائب التي كان يفرضها الأقطاعيون عليهم، فعقد الأهالي الآمال على حكم إبراهيم باشا لتخليصهم من السياسة القاسية التي كان يتبعها الحكام المتقدون[6].

---

1. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 317، 22 ربيع الأول 1248هـ/ 18 آب 1832م، ص31.

2 حمودة، سميح، **رام الله العثمانية**، دراسة في تاريخنا الاجتماعي، 150؛ بازيلي، **سورية وفلسطين ولبنان**، 180؛ أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا في سوريا**، 145.

3. لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، 12؛ مشاقة، ميخائيل، **مشهد الأعيان**، 112؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 95.

4. سالم، لطيفة، **الحكم المصري**، 111؛ أبو عياش، **الحكم المصري في فلسطين**، 179؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 144.

5 رستم، أسد، **الأصول**، ج1، 31، 32.

6سعادة، علاء عبد الجابر، **متسلمية نابلس**، 291 –292؛ أبو عز الدين .، سليمان، **الحكم المصري**، 151

وعين إبراهيم باشا موظفين من الدولة لجمع الضرائب مباشرة من السكان، واتبع سياسة تقوم على مبدأ المساواة بين جميع الطوائف السكانية من مسلمين ومسيحيين ويهود، وأعفى المسيحيون من الضرائب التي كانت تفرض علي الراغبين بالزواج، وألغيت الضرائب التي كانت مفروضة على ضريبة الزيتون وأصحاب الحرف والبائعين، وصناعة الأواني الفخارية، والضرائب المفروضة على المطاحن كما ألغيت الضرائب المفروضة على الأديرة والكنائس كضريبة السامانية[1]، ومن ثم ألغي الضرائب والأتاوى غير شرعية التي كانت تفرض علي المسيحيين واليهود والكنائس، فمثلاً ألغى ضريبة كانت تقدر 10 ألاف قرشً سنوياً يدفعها دير الفرنسيسكان في الناصرة إلى والي صيدا[2]، كما كان الدير اليوناني يدفع لباشا دمشق ضريبة سنوية تقدر ألف كيس، وكان يضيف عليه 500 كيس كان ينقفها الدير هدايا وحاجيات لحاشية وحرم الباشا عقب وصوله إلى القدس، أما بالنسبة لحصة ملاك القدس التي كان يأخذها من الدير عند زيارته فكانت 200 كيس[3]، وقد أصدر إبراهيم باشا فرماناً يلغي ضريبة الغفر التي كانت تأخذ من النصارى:

"تحيطون علما أنه قبل الآن صدرت أوامرنا برفع كافة العوايد المرتبة على ادريت طائفة العيساوية وطائفة الموسادية والأغفار الموضوعة على الزوار وأبطالهم، والآن لأجل تأكيد مرسومنا السابق نأمر بالحتم بأن لا أحد يمد يده لأخذ نصف فضة واحدة من المرتبات والأغفار المذكورة"[4].

لم يمض على الحكم المصري سوى مدة قصيرة حتى عانت الإدارة المصرية عجزاً مستمراً في ميزانيتها، ولم تستطع تقديم الضريبة السنوية المفروضة عليها من قبل الدولة العثمانية، بالإضافة إلى التأخير في دفع رواتب العساكر والموظفين[5]، ولعل هذا التساهل في بداية الأمر في جمع الضرائب يرجع لانشغاله في محاربة الدولة العثمانية، مع تأكيد الإعفاء من الضرائب باستثناء الميري والتحصيلات الاعتيادية إلى الحزينة المصرية، ولكن ما أن تزايدت الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الحكومة المصرية حتى أضطر إبراهيم باشا إلى تغيير سياسته في 8 أيلول 1832م. إذ وجه كاتب ديوان إبراهيم باشا أمراً إلى شيوخ النواحي والقرى يوضح لهم بأن ضريبة الميري لم تلغ، ويجب جمع عوائد الميري لعامي 1832 / 1833م. وتحويل جميع العوائد إلى الخزينة المصرية [6]، وكان ينص المرسوم على: " **وأن صورة المرسوم الشريف الذي**

1صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 147؛ الدويك، المعتصم **ماجد، مدينة خلال الحكم المصري**، 133

2 غنايم، زهير غنايم عبد اللطيف، **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية**، 34

3 بازيلي، **سورية وفلسطين ولبنان**، 141

[3]. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 317، 3محرم 1248هـ/ 1حزيران 1823م، ص6.

5 بركات، داود، **البطل الفاتح إبراهيم باشا**، 119؛ سعادة، علاء عبد الجابر، **متسلمية نابلس**، 220.

6 صافي، خالد، **الحكم المصري ببلاد الشام**، 145.

توجهت لما حصل تلاوتها علنا فسر والي زوالهم بحسب قصر عقولهم أن السماح حصل في الأموال الميرية وجميع المشايخ النواحي ومشايخ قرايا والعموم تنشئوا بذلك وتوقفوا من دفع الأموال..." [1]، ومن هنا بدأت بوادر التذمر ضد الحكم المصري في الظهور: نتيجة الضرائب الباهظة التي بدأ إبراهيم باشا بفرضها على السكان.

عندما تأخرت القدس ونواحيها عن دفع أموال الميري، اتهمت الحكومة المصرية المتسلمين بعدم سعيهم وغيرتهم في جمع الأموال المطلوبة من القدس ونواحيها، وأشارت بأن مشايخ النواحي هم السبب وراء ذلك العصيان والتمرد في جمع الأموال المطلوبة منهم، "**وبالحقيقة أن هذا الاهتمام الحاصل يؤخر المطالب الميرية على الجميع بين مشايخ النواحي الناقلين عن طريق الصواب (وليس محتسبين) عواقب ذلك أنه يكون أكبر سبب لوقوعهم في هذه نزع الراحة والاستراحة**"[2]، وطلب منهم الإسراع بجمعها كاملة لا تنقص قرشاً واحدة بمدة لا تتجاوز خمسين إلى ستين يوماً وإرسالها إلي خزينة الدولة المصرية[3]، ولاسيما عقب توقيع اتفاقية كوتاهية[4]عام 1832م. مع الدولة العثمانية ولقد حدد محمد علي باشا قيمة الضرائب التي تجنى على الفلاحين بكل عناية ودقة فقد تمثل أبرزها:

1-ضريبة الفردة:

والفردة ضريبة فرضت على الذكور البالغين من عمر خمس عشر عاماً إلى ستين عاماً، وقد استثني منها رجال الدين والعلماء والأجانب والوكلاء المحليين للقناصل والأشخاص المشمولين بالرعاية الأوروبية، والموظفين المدنيين والعسكريين، وكانت الدولة العثمانية تفرض هذه الضريبة وقت الحرب سابقاً، كما كانت تستوفيها من غير المسلمين مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية على شكل ضريبة الإعانة[5]، وكانت ضريبة الفردة من أهم مصادر الدخل للخزينة المصرية في بلاد الشام، وفرضت هذه الضريبة في 19 تموز 1833م.

---

1 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 317، 13 ربيع الثاني 1248هـ/ 8 أيلول 1832م، ص37.

[1]. **سجل محمة القدس الشرعية**، رقم 317، 21 رجب 1248هـ/ 13 كانون الأول 1832م، ص67.

3 صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 97

4 اتفاقية كوتاهية ، اتفقت الدولة العثمانية مع محمد علي باشا عام 1248هـ على صلح معاهدة كوتاهية في النقاط الأتية وهي 1 . أن ترجع جيوش محمد علي عن إقليم الأناضول إلي ما بعد جبال طوروس ، 2 . يعطي محمد علي ولاية مصر مدة حياته ، 3 . يعين محمد علي باشا واليا من قبله على وليات الشام الأربع (عكا – طرابلس– دمشق – حلب) وعلى جزيرة كريت ، 4 . يعين إبراهيم باشا بن محمد علي واليًا على إقليم أضنه ، وهو الإقليم المتاخم للأناضول ، ويبدو أن السلطان وافق مرحليًا على هذه النقاط ليستعد للحرب ثانية ، وينقذ موقعه من تعديلات واليه على مصر ، وكذلك كانت موافقة محمد علي مرحلية خوفًا من تدخل الدول وإجباره على التراجع وهو يريد الانفصال التام ، وفي هذه الأثناء أصدر الخليفة بعض التعليمات الإصلاحية وهو ما عرف باسم (خط شريف كولخانة) ، وللمزيد ينظر شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي** ،ج8، 170 ؛ فريد ، محمد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، 416

5 أبو عياش، **الحكم المصري في فلسطين**، 183؛ الدويك، المعتصم ماجد حسن، **مدينة خلال الحكم المصري**، 137

1248هـ وكان يقوم ديوان الشورى بتقديرها وتوزيعها على المكلفين[1]، الأمر الذي أحدث استياء عاما لدي الأهليين، إذ لم يغفر المسلمون لنائب الملك خطيئة المساواة بينهم وبين المسيحيين، ولم تجرح ضريبة الفردة كبرياء مشايخ الإسلام وعاطفتهم فحسب، بل ألحقت بهم أضرار بالغة من جراء كيفية جبايتها، إذ كانت تلك الضريبة ثقيلة الوطأة عل العمال والفقراء بل على الأغنياء أيضاً [2].

قدرت ضريبة الفردة بنسبة 12% من دخل المكلفين، وكانت تختلف من دخل شخص لآخر، وكان الحد الأدنى لضريبة الفردة خمسة عشر قرشا على المكلف الفقير، وبحد أقصى خمسمائة قرش على المكلف الغني، إلا أن الحكومة المصرية قامت بتضعيف ضريبة الفردة أثناء الحرب مع الدولة العثمانية إلى الضعف، ففي أواخر عام 1833م دفع متسلمة القدس وحدها بنحو 7319 فرداً للضريبة[3]، إذ كان على المستطيعين أن يسدوا الرصيد المطلوب، إذ ما نقص منه شيء، أحصوا الناس جميعا وجعلوهم فئات، فقضى هذا الأسلوب على العمال بدفع أكثر مما يستطيعون لأنه لابد من جباية الكمية المطلوبة منهم، ولقد عمت هذه الضريبة على جميع الطبقات، فكان يدفع الفقير من أربعين إلى خمسين قرشا[4].

1مناع . عادل، **تاريخ فلسطين**، 141؛

2 غنز ، هنري، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، 165

3 عنايم، زهير غنايم عبد اللطيف، **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية**، 35؛ صافي، **الحكم المصري ببلاد الشام**، 156.

4غنز ، هنري، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، 165

ولتقسيم الفردة على جميع سكان بلاد الشام أعد المصريون إحصاء عاما بعدد الرجال في سورية بين سنتي 1833 / 1835م. لحصر عددهم، وتبين من خلال هذا الحصر بأن عدد القرى وعدد دافعي الضرائب المؤهلين (ذكور فوق 14عاما) في وسط فلسطين وجنوبها كالتالي:

عدد القرى	الذكور فوق 14 عام
121	7319
62	6916
14	1466
11	1041
42	2043
14	1855
202	15795
466	36435 [1]

ولذا كانت ضريبة الفردة من أهم مصادر الدخل لخزينة محمد علي باشا إذ ارتفع ضريبة الفردة في مدينة دمشق من ستة آلاف كيس إلى أحد عشر كيساً[2]، ويتضح ذلك من خلال تقرير القنصل البريطاني ويري (Werry) الذي قام بنقله عن تقرير بورينغ (Bowring) في حلب عن قيام 47434 شخصا من أهالي مدينة يافا والقدس ونابلس بدفع ضريبة الفردة، وفي تقرير آخر لويري يوضح بان: عدد الذين قاموا بدفع ضريبة الفردة لعام 1833/ 1834م.قد بلغ 45319 شخصا بقيمة 2,615,079 أي بمعدل 32 قرشا عن كل فلاح[3].

ولقد ازدادت الشكوى من هذه الضريبة لسببين، أولهما: كونها تجمع من المسلمين والذميين بالتساوي، ثانياً: بسبب المحاباة في التوزيع، وازدياد عبء الضرائب على الأهالي الذين تجند أولادهم أو هربوا من وجه الحكومة[4]، وكان يتولى جبايتها ناظر الإعانة ومعه مجموعة من الكتبة الذين يقومون بإعداد إحصاء النفوس المكلفة بهذه الضريبة، والطواف بين جميع المحلات لتسجيل أسماء الأفراد وألقابهم ومهنتهم وعليه يحددون الضريبة المفروضة عليهم، وعقب انتهائهم من حصر النفوس يتم إحالة هذه القوائم إلى مجلس الشورى، وقد

1 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 156

2 جراد، عدنان، **الحكم المصري في سورية**، 68

2 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 157.

4 مناع، عادل، **تاريخ فلسطين**، 141.

بلغ عدد المكلفين بدفع هذه الضريبة نحو 237,737 نسمة، وهناك إحصائية أخرى قدرت عددهم بنحو 295,957، وكانت ضريبة الفردة بمثابة النواة للمالية التي أقامت الخزينة الحكومية[1]، الأمر الذي أغضب الأهالي وجعلهم في حالة استياء وشعورهم بالعجز والكراهية، ولاسيما المسلمين الذين اعتبروا أن الفردة جزية فرضت عليهم، وازداد استياء الناس عندما قام الملتزمون بجبايتها عن سنتين دفعة واحدة لتجديد الحرب مع الدولة العثمانية وحاجة الدولة المصرية للمال، ورصد لضريبة الفردة صرافون ومباشرون بالإضافة إلى الكتبة[2].

في هذا الصدد ذكر السيد بوجولا معضلة أخرى واجهت محمد علي باشا في بلاد الشام آلا وهي: نقص الموارد الاقتصادية للبلاد فيقول في هذا الأمر " **إذ أصبحت لا تستطيع البلاد أن تقوم بدفع الضرائب بسبب جفاف الموسم، وانتشار وباء الطاعون، والتجنيد الذي يستأثر بالأيادي العاملة، فعلى القرية المجاورة لها أن تؤدي تلك الضرائب عنها، إذ عجزت هذه الأخيرة بدورها، فعلى جارتها الأخرى، وأن عجزت القرى جميعا فالمدينة، وأخيرا فالولاية، إن هذا التضامن بين الشعوب في سبيل انتعاش الخزينة هو اختراع مخيف كان يصعب علينا تصديقه لو لم نشاهد بأم أعيننا هذه الحقيقة المؤلمة**"، كما حدث في ولاية حلب عندما ترك الفلاحون مواشيهم وتخلوا عن مزروعاتهم، حيث اضطر بعض الأشخاص في اللاذقية إلى بيع بناتهم[3]، ولهذا استثقل الأهالي هذه الضريبة ولاسيما سكان القرى الذين يدفعون عن أراضيهم وأغراسهم ومواشيهم[4].

تفاقمت معاناة الفلاحين في بلاد الشام بسبب الضرائب الباهظة التي فرضتها الإدارة المصرية دون مراعاة تناقص السكان أو أوضاعهم المعيشية، فاضطر الأهالي لتحمل أعباء إضافية أثقلت كواهلهم، كما فُرضت على جبل لبنان مبالغ مرتفعة، وأُجرى إحصاء صارما للسكان، مما زاد من السخط العام وأدى إلى أزمة مالية دفعت محمد علي باشا إلى الاستعانة بخزينة مصر لسد العجز[5].

---

1 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 157.

2سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 115

3عنز، هنري، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، 166

4 مشاقة، ميخائيل، **مشهد الأعيان**، 243

5جراد، عدنان، **الحكم المصري في سورية**، 68، أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا**، 149، 150

2-رسم التسريح:

كانت تفرض على المحصولات الزراعية المحلية والسلع الاستهلاكية مثل: الدقيق واللحوم والأسماك والبيض والدواجن عند إرسالها إلى بلد آخر، وذلك من أجل المقطوعة الخصوصية أو للإيجار بها، وكانت تستوفى على أبواب المدن[1]، إلا أن محمد علي باشا أصدر أوامره بإعفاء الأجانب منها، وكذلك بعض موظفي القنصليات الأجنبية إلا أنهم أساءوا استعمال هذه الامتيازات التي حصلوا عليها من خلال متطلباتهم بكميات كبيرة من المحصولات الزراعية لسد حاجتهم[2].

3-رسم الدخولية على الحيوانات:

كانت الضرائب المفروضة على الأشجار أو الحيوانات سواء أكانت من أجل الحراثة أو النقل أو أي شيء آخر ضرائب جديدة لم تفرض إلا في عهد الحكومة المصرية، وعلى الرغم من أن الضرائب التي حددتها السلطات المصرية كانت محددة إلا أنها كانت ترفعها باستمرار[3]، فرضت هذه الضريبة على الحيوانات عند دخولها إلى المدن، وكانت تقدر بنحو 13 إلى 21 قرشًا على الرأس الواحدة للبقر إذ كان دخولها لغرض التربية، بينما إذا كان الغرض من دخولها الذبح فكان يفرض عليها بنحو 60 إلى 70 قرشا، أما النسبة للأغنام والجمال فكانت تستوفي عنها الرسوم السنوية[4]، وكانت تجبي الضرائب كالتالي:

الضرائب المفروضة على الاشجار والحيوانات عهد الحكم المصري	
عن كل شجرة زيتون	قرش واحد
ثوران لأرض صالحة للزراعة	150 قرشًا
ثوران لأرض الكروم	30 قرشًا
ثوران للحدائق والأغراض العامة	50 قرشًا

1 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 123؛ أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا**، 149؛ الدويك، معتصم، **مدينة عكا**، 141

2 بركات، داود، **البطل الفاتح إبراهيم باشا** ، 120

3 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 151.

4 ابو العز الدين، **إبراهيم باشا في سوريا**، 149؛ العارف، عارف: **المفصل في تاريخ القدس**، 431

أغنام	قرشًا للرأس الواحد
بغال	20 قرشًا للرأس الواحد
جمال	40 قرشًا للرأس الواحد

أجبر الحكم المصري الفلاحين في فلسطين على دفع ضرائب عينية من الغنم والزيت، وعندما امتنعوا عن السداد أرسل إبراهيم باشا قوة عسكرية لجمعها بالقوة، فاستولى الجنود على الماشية والمحاصيل وأثقلوا كاهل الأهالي بالجباية القسرية[1].

4- ضريبة صنفا أو الشونة:

استحدث محمد علي باشا هذه الضريبة وفرضها على كل متسلم أن يكلف أهالي البلدة بتقديم المؤن اللازمة للجيش سواء أكان من الحبوب والسمن والزيت والحنطة والشعير والزبيب والرمان والتين وغيرها، ذلك من الأشجار، ونقلها إلى أقرب شونة عسكرية تابعة لهم[2] لبلدتهم، على دوابهم أو على دواب يقومون بتأجيرها بمالهم الخاص، وذلك لتأمين حاجة الجيش عندما يكون بعيداً عن مصر، فنجد أن السلطات المصرية كانت تجمع 80 % من الضرائب نقداً، إلا أنهم كانا في بعض الأحيان يجمعوه سلعاً، وكان جمع الضرائب سلعاً سياسة مصرية يتم اتباعها حين تكون أسعار الحبوب مرتفعة فبذلك تستفيد السلطات من فارق السلع بالإضافة إلى توفيرها، ويتضح ذلك عندما قامت السلطات من أخذ الزيتون من قرية بيت لحم وفي حالة أخرى أخذت جمالاً من قبيلة الجهالين إلى دمشق، واعتبرت ذلك جزءا من الضريبة[3].

ومن المآخذ على الحكومة المصرية أيضا في هذا الأمر، هو قيام الموظفين الذين كانوا يستخدمون موازين ومكاييل كبيرة لاستيفاء هذه الضريبة من المحاصيل في حين كانوا يستخدمون موازين ومكاييل صغيرة

1سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 116

2 العارف، عارف: **المفصل في تاريخ القدس**، 430؛ بركات، **البطل الفاتح إبراهيم باشا**، 120

3 أبو عز الدين سليمان، **إبراهيم باشا في سوريا**، 149؛ سعادة، **متسلمية نابلس**، 237؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 150؛ الدويك، معتصم ماجد، **مدينة عكا خلال الحكم المصري**، 136.

عندما كانوا يسلمون المحاصيل الزراعية إلى الأهالي، مما يحدث فرقاً ما يساوي الربع، وكان الأهالي يسددوا هذا الفرق بين المكيالين أما حبوبا أو نقدا[1].

5-ضريبة الميري:

سميت بذلك الاسم نسبة إلى الأراضي الأميرية (أي أرض الحاكم)، وأشار بعض المؤرخين بأن الأموال الميرية التي كانت تؤخذ ببلاد الشام قد خصصت للإنفاق على قافلة الحج السنوية إلى مكة[2]، وكان الفلاحون يقومون بزراعة الأراضي الميرية مقابل دفع نسبة معينة من إنتاجها التي كانت تقدر بالعشر، وكانت تقسم إلى عوائد أي يقسم ناتج المزروعات إلى عشرة ويؤخذ العشر منها للدولة، وكانت النواحي المجاورة للقدس تدفع ضريبة الميري لقاضي القدس، وقد خصصت الحكومة المصرية ميري لواء نابلس ولواء القدس لموكب الحج الشامي[3].

ومهما يكن من أمر، فمنذ استيلاء الحملة المصرية على بلاد الشام وافقت على إبقاء بعض الملتزمين في مناصبهم في سناجق الولايات، غير أن الوضع اختلف في غزة، ما أن تمكنت قوات إبراهيم باشا من فتح عطا وتم إلقاء القبض علي مسعود الماضي* وعين مكانه الشيخ عبد الحليم إلا أن الأهالي والشيوخ تراخوا عند دفع الضريبة ولعل ذلك يرجع بسبب انشغال إبراهيم باشا في الحروب مع الدولة العثمانية، ولذا لم يتم تحصيل الضريبة مما أدى الى قيام إبراهيم بإصدار أوامره الى كافة شيوخ وزعماء القرى في13 ربيع 1248هـ. / 9 أيلول 1832م. بضرورة جمع ضربيه الميري لأنها لم تلغ، ويجب عليهم دفع العوائد المتراكمة لعامي 1823 / 1833م وتحويلها الى خزينة الدولة[4]، وبناء على ذلك شدد إبراهيم باشا الرقابة على المتسلمين فنجده في 26 ربيع الثاني 1248هـ / 22 أيلول 1832م. قد أصدر أوامره بفصل متسلم القدس محمد سعيد آغا بسبب إهماله في مراقبة تحصيل ضريبة الميري[5]، كما وجه لشريف أغا أمراً إلى متسلم القدس الشيخ قاسم الأحمد بضرورة دفع ضريبة الميري المتأخرة في مستلمية القدس، وقد اعتبر أن شيوخ القرى أو

---

1 أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا في سوريا،** 150؛ سعادة، علاء عبد الجواد، **متسلمية نابلس،** 237؛ الدويك، معتصم، **مدينة عكا خلال الحكم المصري،** 136.

2 أبو عياش، **متسلمية عزة في الحكم المصري،** 180

3العارف، عارف: **المفصل في تاريخ القدس،** 428؛ بركات، **البطل الفاتح إبراهيم باشا،** 120.

* يرجع أصول آل ماضي من عرب الوحيدات الذين نزلوا في منطقة حيفا وسكنوا قرية إجزم ، وصار كبار العائلة ومشايخها ، ولكن لا يعرف بالضبط تاريخ نزولهم ، ومع بداية القرن الثامن عشر زادت قوة ونفوذ العائلة وبسطت سيطرتها حتى شملت حيفا والمناطق الساحلية جنوب الكرمل ، وامتد نفوذهم إلي الناصرة ومنطقة مرج عامر ، ولقد ذكر أسد رستم بأن آل ماضي كانوا من أقوي الزعامات الإقطاعية في السهل الساحلي ، بينما ذكر محمد عزة دروزة بأن آل ماضي كان لها دور قوي وفعال في مجال الحكم والزعامة الاقطاعية في فلسطين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين وللمزيد ينظر: البرغوثي ، عمر صالح ، **تاريخ فلسطين** ، 12 ؛ صافي ، خالد ، **دراسات في الزعمات المحلية** ، 121

4 صافي، خالد، **الحكم المصري،** 145.

5الطراونة، عبد الرحمن عبد الله سليمان، **مدينة القدس في الفترة 1831 – 1840م،** 157

النواحي هم المسؤولون عن تأخير الدفع لكونهم تأخروا في إهمال واجباتهم في تحصيل ضريبة الميري، ولذلك حذرهم شريف باشا وأمرهم بمعاونة المتسلم في تحصيل الضريبة وكل المتأخرات خلال خمسين إلى ستين يوماً، وأضاف أن أي تأخير لقرش واحد سيكون سببا للعقاب والانتقام السريع [1].

كانت الحكومة المصرية تصر على ضرورة دفع القيمة كاملة، في حين طالب الفلاحون أحيانا ببعض التأخير، غير أن الحكومة المصرية كانت ترفض هذا الأمر، وتصر على دفع المبلغ كاملا، وكان الامتناع لدى الفلاحين تقليداً مهما جدا لديهم، ولكنهم كانوا دائما غير قادرين على دفعها حتى لو أرادوا ذلك، وفي حالة عدم تمكن الفلاحين من الدفع، كان يقوم موظفو الحكومة بمصادرة أملاكهم أو حيواناتهم، مما أدت هذه السياسية التعسفية إلى هروب الفلاحين والتخلي عن أراضيهم وأملاكهم بسبب عدم مقدرتهم على تلبية مطالب الحكومة المصرية[2]، وعلاوة على ذلك قدم الفلاحون كثيرا من الشكاوي احتجاجاً عما يقوم به موظفو الضرائب ومبالغتهم في جمع الضرائب، ووصف ويلسون مشاعر السكان نحو الاحتلال المصري لبلاد الشام فقالوا " **إنهم الآن أكثر إرهاقًا علي يد المصريين من أي وقت مضى**" [3] .

6- ضريبة المزروعات:

فرضت هذه الضريبة على الأشجار عامة كشجر: التوت والزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة، وقدرت هذه الضريبة بنسبة 5 % من دخلها السنوي في سنة معتدلة، بحيث كانوا يحسبون على كل قطعة أرض مشجرة مسطحها خمسون قدما قرشين ونصف من ثم يضاف بارتان عن كل قرش من مجموع الضريبة، وليس هذا فقط، بل فرضت ضرائب على الأشجار والمغروسات الجديدة، فالشجرة الصغيرة كان يفرض عليها بارة، والأكبر منها قليلاً كان يؤخذ عليها بارتين، والأغلظ منها فقد كان يؤخذ عليها من بارتين إلى ست بارات، ويؤخذ على كل عشر أشجار عنب بارة، على كل شجرة جوز عشر بارات، وعلى كل شجرة زيتون قرش أو قرشين[4]، كما قدر ميري الحرير وفقاً لإنتاج الشرانق، فأوقية البيض تعطي رطل حرير، إلا أنه اختلف تقدير ضريبة الحرير من منطقة لأخرى، ففي بيروت كانت 33 قرشاً، وفي لبنان 100 قرش، وقد

---

1 الطراونة، **المرجع السابق**، 157؛ صافي، خالد، **الحكم المصري**، 146.

2 بازيلي، **سورية وفلسطين ولبنان**، 161.

3 صافي، خالد، **الحكم المصري**، 151.

4 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 113؛ سعادة، علاء عبد الجابر، **متسلمية نابلس**،241؛ صافي، خالد، **الحكم المصري** ، 149

امتصت الضريبة من ثمن عائد الإنتاج، بينما بلغت المصروفات إلى خمس أثمان ذلك لارتفاع أجور الأيدي العاملة[1].

7-ضريبة الويركو (العقارات):

فرضت الحكومة المصرية على الأملاك والعقارات ضرائب قدرت بنسبة 5% في مختلف البلدان الشامية، ويضاف إليها ضريبة نقل الملكية التى تقدرت نسبها ما بين 5 إلى 15% من قيمتها المالية، وليس هذا فقط بل فرضت على عوائد أملاك المنازل والحوانيت والمبيعات ضرائب أخرى[2].

8-ضريبة الجردة[3]:

هي المؤونة التي كانت تحمل من دمشق الى الحجاج أثناء عودتهم من الحجاز، إذ كان يخرج أمير الحج بالقافلة من دمشق ويدور على الألوية الغربية: نابلس والقدس والخليل ومن ثم إلى وادي القلت بحيث تلتقي وفود الخجاج مع بعضهم ، وأثناء دورته هذه يقوم بمحاسبة المتسلمين علي ضريبة الجردة، ولقد أطلق عليها ضريبة الجردة بسبب غارات البدو علي أماكن الجردة (ويقصد بها أيضا بمال الدورة)، ولذا أطلق عليها المسؤولون هذا اللقب لحماية القافلة التي كانت تخرج من دمشق لتمويل وحماية الحجاج العائدين، ولقد انحصرت إمارة الحج في ولاية الشام في حين انحصرت باشاوية ضريبة الخردة بولايتي طرابلس وصيدا وذلك بحكم قربهما من دمشق، فضلًا عن ارتباط أغلب أمرائهم بصلة قرابة مع والي الشام [4].

9-ضريبة الإعانة:

فرضت هذه الضريبة على غير المسلمين لإعفائهم من الخدمة العسكرية وذلك خلال العهد العثماني، ولكن خلال الحكم المصري فرضت هذه الضريبة على الموظفين أصحاب الرواتب الكبيرة التي يزيد مرتبهم عن خمسمائة قرش شهري، وفي مقابل ذلك كانوا يعفون من ضريبة الفردة[5].

1سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 113

2سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 116؛ سعادة، علاء عبد الجابر، **متسلمية نابلس**، الدويك، المعتصم ماجد، **مدينة عكا خلال الحكم المصري**، 244؛ 137

3 الجردة كلمة تركية تعني الكعك أو البقسمة أو غيرها من المأكولات الجافة التي كانت ترسل مع الحجاج. الخطيب، **معجم المصطلحات**، 122

4 الراميني، **نابلس في القرن التاسع عشر**،125؛ سعادة، علاء، **متسلمية نابلس**،241؛ الديك، المعتصم ماجد، **مدينة عكا خلال الحكم المصري**، 137

5 سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري**، 115 – 116؛ الديك، المعتصم ماجد، **مدينة عكا خلال الحكم المصري**، 137.

10-ضريبة الكمارك (الجمارك) أو الدخوليات:

خضعت بلاد الشام لعديد من الضرائب ومنها هذه الضريبة التى كانت تجبي عند إرسال البضائع من مدينة إلى أخرى داخل البلاد، ومما يؤخذ على هذه الرسوم أنها كانت تستوفي من الأجانب بأقل من أهل المدن المحليين وذلك بمقتضي الامتيازات التي أعطتها الدولة العثمانية للأجانب، وفرضت عليهم رسوم قيمتها 0,05% على الأصناف الواردة في التعريفة الجمركية، و3% على الأصناف غير الواردة في التعريفات الجمركية، بينما كان المحليون يدفعون أضعاف ذلك في عهد الدولة العثمانية، ليصل جملة ما يدفعونه للدولة العثمانية حينذاك ما بين 6% ، 10% ، 12 % ، إلا أن الأوضاع تغيرت نسبياً في عهد الحكومة المصرية فخفضت الرسوم الجمركية على التجار المحليين إلى نسبة 3% عن جميع البضائع، مع إضافة ما يدفعه من الرسوم الأخرى، فبلغ قيمة ما يدفعه التجار المحليين من 18% الى 21 % ولعل ذلك يوضح سبب عجز التجار المحليين من منافسة التجار الأجانب، الأمر الذي دفعهم إلى إيجاد حل للتخلص من تلك الرسوم المفروضة عليهم ونسبته مقارنة بما يدفعه التجار الأجانب[1].

11-ضريبة العشور:

كانت تفرض على الأراضي الزراعية التي تمتلكها الدولة والتي كان الملاك يستغلونها في مقابل ما نسبته 10% على الإنتاج الزراعي إلا أن قيمتها زادت إلى 15 % ثم إلى 20%، وكانت تجبي هذه الضريبة بواسطة الملتزمين الذين يقومون بشراء أعشار القرى من الحكومة بمبلغ معلوم عقب إجراء المزايدة على تلك الأراضي، وعلى المستثمر لتلك الأراضي تجهيز ما يلزمه من بذور ومواشي وآلات، وعند جني المحصول يسدد الضرائب للحكومة[2]، ولذا نظمت الحكومة المصرية جباية العشور عن طريق توكيل موظفين من قبل الحكومة وكانت تستوفي الضريبة من الأهالي بثلاث طرق، الأولى: عينية بحيث يقسم المحصول إلى أقسام متساوية ومن ثم تؤخذ مقادير معينة بدل العشر يقدرها الخبراء فيحمل الأهالي محاصيلهم إلى الشونة، الطريقة الثانية: تكون نقدية بحيث أن بعض القرى يستوفي منها مبلغ من المال معلوم القدر المستطاع باسم مقطوع، الطريقة الثالثة: تكون عينية ونقدية حيث يؤدي الأهالي العشور من محاصيلهم ويكملون الباقي نقداً، وكان يؤخذ علي المحاصيل السنوية على كل فدان خمسون قرشا وأربعة شنابل شعير، بينما المحاصيل التي تزرع صيفية فكان يؤخذ عليها خمسة وعشرين قرشا وشنبلتي شعير[3].

---

1 أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا**، 148؛ الدويك، معتصم، **مدينة عكا خلال الحكم المصري**، 142

2سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 113

3 الدويك، معتصم، **مدينة عكا خلال الحكم المصري**، 142

12-ضريبة الصابون:

ولم يستوف إبراهيم باشا عن الصابون إلا ضريبة واحدة، وهي ضريبة الميري، فكان قد وزع على مصابن نابلس مقدار الضريبة بحسب طبخاتها فارضا 600 قرشا علي كل طبخه، أما في بيروت فبقيت ضريبة الصابون بنسبة 7% أي كل قنطار يدفع عليه حوالي 50 قرشاً، بينما كان يباع بمعدل 700 قرشًا[1]، كما فرضت الحكومة المصرية العديد من الضرائب التي أثقلت كاهل الفلاحين والتجار المحليين: كالضرائب على الصناعات المحلية: كرسم الإنتاج، والضرائب على الصابون والملح والطباق والزيت والنبيذ والمشروبات الروحية، والحدائق والمنافع العامة، والضرائب على الطواحين بحيث فرض عليها خمسة وأربعين قرشاً على كل ألف قرش[2].

سادساً: انشاء الخمارات:

أجازت حكومة محمد علي باشا إنشاء الخمارات، وحصرت فيها حق بيع الخمور للأفراد ولأصحاب المقاهي، فكان من ذلك إباحة شرب الخمر جهاراً، كما غالى بعض العمال بالجهد في استعمال الخمر، وفي أثناء أحد الزينات التي أقيمت في دمشق، ركب رجل مسلم جملاً ووضع على جانبيه مسودتين من العرق وسار في موكب عظيم متنقل في أحياء المدينة، وكان الرجل يتناول العرق من حين لآخر وهو على ظهر الجمل على مرأى من ألوف المسلمين الذين كانوا يتميزون غيظاً مما شاهدوا، فإنشاء الخمارات أثار في نفوس المسلمين ثائرة الغيرة الدينية، كما أن محمد علي باشا حرم عدداً كبيراً من المسيحيين من الأرباح التي كانوا يكسبونها من المتاجرة بها، كما استولت الحكومة على ما كان مخزوناً لديهم من النبيذ والعرق ليبعه لصالح الحكومة، ولم تدفع لهم إلا ربع ثمنه، كما قامت الحكومة المصرية أيضاً بالاستيلاء على الآلات المستعملة لمصنع الخمور وعلى الأواني المخصصة لحفظ الخمر في بيوت النصارى واليهود، ومن هنا يتضح بأن إجازة محمد علي باشا لإنشاء الخمارات في سورية أوجبت استياء وغضب جميع الطوائف الدينية السورية[3].

سابعاً: السخرة:

أزداد الأمر سوءاً بسبب تسخير حيوانات النقل بالحمير والجمال والحصان والبعير لأشغال الحكومة المصرية، فيوضح نوفل نوفل في كتابه كشف اللثام: "**فلا يقدر أحد من أيه رتبه كانت من ألاها في المدن فضلا عن القري أن يحمي دابته، ويحافظ عليها ولو جعل معلفها داخل دابره، فإن الضابط المسمي**

1 أبو العز، سليمان، **إبراهيم باشا**، 144.

2سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في فلسطين**، 113

3 أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا**، 134 – 135؛ جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية** ، 115 .

بالتفكجي له سلطان أن يخلع الابواب ويكسر الأقفال ويفوت هاجما الى الدار ويمحوها قهرا وحبرا ويركبها لأي عسكري أو ضابط أراده، ويكون صاحبها مجبورًا بأن يستأجر لها رجلا يرسله لأجل عليقها وليحضرها له عند انتهاء عملها، وإلا لا دعوي له إذا ضاعت عليه وفي أكثر أيام السنة كانت تمتنع طائفة الفلاحين عن النزول إلى المدينة لأنه لا يمكن أن ينزل إليها فلاح إلا ويتسخر هو ودابته أو هو وحده، فيجبره الضابط إلى حيث أراد، وإذا تعند معهم أصابه من الضرب الأليم والعذاب المفرط ما يجعله أن يخضع لإرادته وغما أنفه"[1]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل فرض على العمال من الالتزامات، إذ استخدموا في الثكنات العسكرية في بعلبك وزحلة ودمشق وانطاكية وحلب وبيروت وحماة، وأقاموا التحصينات في عكا وبوغاز جولك وعنتاب[2] وغيرها من الأماكن التي تبعد عن أوطانهم مسيرة يوم إلى ثلاثة أيام، وكانوا مجبرين عن العمل بربع الأجر، وكانت تلك الأجور غير متوازية مع أسعار السوق[3]، حيث كان يحصل العامل على قرشين ونصف يومياً، ومن تصحبه دابته يرتفع أجره إلى ثلاثة قروش ونصف القرش ، وكانوا يقوموا بقطع الأشجار وتقطيع الأخشاب وجمعها للتصدير وكان يستمر هذا العمل منذ شهر مارس إلى منتصف نوفمبر، وكان يجمع فيه قرابة 14 ألف طن من الأخشاب، كما كان يجبر العمال على العمل فى مناجم الفحم الحجري من معدن قرنايل، وكان الفحم المحفور حديثاً تكون فيه رطوبة تتبخر عند تعرضه للشمس والهواء، وفي أثناء نقله كان يجفف مما يعرضه لنقص في وزنه، فكانوا يلزموهم بدفع ثمن الفرق من الوزن الناشئ عنده فصله عن الطبيعة، ولذا كانوا يفقدون جزءاً من أجرتهم، وفي البعض الأخر كلها ظلماً وعدواناً[4]، هذا بالإضافة إلى التلاعب في الميزان الذي كان يختلف عند التسليم والتسلم، مما أثقل العبء على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين[5].

وأخيراً وقع إسكان القوات على عاتق الأهالي ولاسيما في المدن الساحلية، ولذا أمروا الأهالي بإخلاء بيوتهم لاستعمالها كمخازن للسلاح والغلال، ولقد وصف بعض المؤرخين هذا الوضع بأن الجوامع والمدارس تحولت إلى ثكنات عسكرية وسكن للقوات، فيقول نوفل نوفل: بأن الأعظم من ذلك قيامهم بإخراج الأهالي من بيوتهم من أجل إسكان العساكر التي لا تفقر من الجولان في البلاد، ومن ثم لم تجد النساء والأرامل والمتزوجات من

1 نوفل ، نوفل ، **كشف اللثام** ، 489؛ جراد ، عدنان ، **الحكم المصري في سورية** ، 116

2 سالم، لطيفة ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 286

3 جراد ، عدنان ، **الحملة المصرية على سورية** ، 117

4 نوفل ، نوفل ، **كشف اللثام** ، 490

5سالم ، لطيفة ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 286

المسلمين والنصاري بيوتا يسكنون فيها، ولذا اتجهوا إلى الأسواق وبعد عناء شديد يجدن محلا، لكنهن لا يستقرن فيه برهه إلا وتأتي العساكر وتخرجهن منه أيضاً، ولا يعفي من ذلك أحد لا كبيرا ولا صغيرا إلا من كان ذو رتبة معروفة بين خدام الميري[1].

ثامناً: الاحتكار والمصادرة:

قامت حكومة محمد علي باشا بمصادرة بعض المحاصيل الزراعية منها الحرير والقطن وغيرها، فقد أرسل محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا رسالة في 15 حريزان 1833م. بوجوب ابتياع محصول الحرير كله من سورية، إلا أنه عدل عن رأيه واكتفى بعشرين ألف أقة منه وذلك خوفاً من إزعاج الفلاحين والتجار، ولاسيما التجار اللبنانيين منهم، ولكنه اكتفي بتحديد سعره 120 قرشاً للأقة الواحدة، ليبتاع ما يلزم لمصانع الحكومة[2]، ويوضح القنصل كتافاكو قنصل فرنسا في صيدا وعكا في 14 كانون أول 1833م. في رسالة إلى الكافاليرا شربي قنصل النمسا في الاسكندرية عن محاولة محمد علي باشا لاحتكار القطن قال: " **وكان قد أثار خوفنا على القطن وأمر بإدخال كل محصول صفد ونابلس منه إلى مخازنه ومع أنه أصدر الأوامر المشددة بذلك بهذا الخصوص وتهدد باللومان للمخالف لو اشترى بدرهم واحد، فقد عاد الآن، وسحب هذه الأوامر عن القطن والحرير، كأنه خاف هياج الأفكار، فللمزارع الآن الحرية أن يبيع في أقطابهم لمن شاء، ولكن إلى الآن لم يتجاسر تاجر واحد أن يتقدم لشراء هذا الصنف لتمسك ثمنه. ولعدم تأكدهم من الحصول على الأذن بتصديره الى أوروبا**"[3].

كما فرض إبراهيم باشا ضريبة قرش واحد على كل أقة من القطن في منطقة أدنه فقط، ولم يحصل مثل هذا الأمر في أي منطقة أخرى وكان مسموح الاتجار به[4]، كما أشار إبراهيم في 15 آب 1833م. على موافقته لاحتكار تجارة البن بوجوب رفع سعره من قرشين إلى سبعة عشر قرشاً في الآقة الواحدة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل طلب إبراهيم باشا في 28 آذار 1833م بمصادرة المحاصيل في صيدا التي لا يجوز بيعها إلا بمعرفة الميري: كالكتان وبذوره والعصفر والنيلة والحناء والخيط والأفيون، وأن يلقي القبض علي أصحابها، فأفاد محمد منيب أفندي برسالة إلى إبراهيم باشا بعد خمسة عشر يوما من صدور أوامره

---

1 نوفل ، نوفل ، **كشف اللثام** ، 494

2جراد، عدنان، **الحملة المصرية على سورية**، 76.

3 جراد، عدنان، **المرجع السابق**، 77

4 غانم، أبو السمرا، **المصريون في لبنان في مائة سنة**، 364

موضحاً" **أنه أرسل الخطابات شديدة اللهجة إلى بعض المتسلمين يختم فيها إيقاف تهريب الكتان والعصفر والنيلة والحناء والسمسم وغيره من الحبوب التي تباع لحساب الميري"[1].**

ومن خلال ما سبق يتبين لنا بأن فرحة سكان الشام بما فيهم سكان فلسطين بالعهد الجديد كان ظناً منهم بأن الضرائب ستزول عنهم أو تخفف عنهم، إلا أنه حدث العكس، إذ زادت الضرائب ثلاثة أضعاف أثناء الحكم المصري إلى ثلاثة أضعاف الأمر الذي أدى فيما بعد للثورة، ولذلك فإن السياسة التي اتبعها إبراهيم باشا في فرض الضرائب والأعباء المالية جعلت أهالي الشام يتذمرون منه، بحيث لم تكن إيرادات فلسطين التقليدية تكفي للإنفاق على إدارة الأقاليم والوفاء بتكاليف نفقات الجيش المتزايدة يوماً بعد يوم، كما أن الفردة كان لها تأثير سيء في نفوس المسلمين بنوع خاص؛ لأنهم لم يعتادوا دفعها من قبل، وكانت ثقيلة الوطأة بوجه عام، كما زادت الحكومة المصرية على هذه الضرائب بتقدير الأموال الأميرية على الأملاك بطريقة جعلتها أشد وطأه على الملاكين مما كانت عليه فى العهد السابق، حيث لم يقتصر تحصيل مال الميري فقط، بل أضافوا إليه كل ما كان يبتزه الملتزم والعمال والمحليون واعتبروه مالاً أميرياً، وأشد وأكثر ما يكره الشعب من الحكومة هي فرض الضرائب التي ترهق كاهله.

تاسعاً: التحريض العثماني والاجنبي على الحكم المصري ببلاد الشام:

ارتبكت الدولة العثمانية من الانتصارات المتكررة للقوات المصرية ببلاد الشام على الجيش العثماني الذي كان لا يزال في طور البناء، ولاسيما عقب إلغاء نظام الانكشارية[2]، وكانت انتصارات قوات إبراهيم باشا مخالفة تمام لجميع التوقعات العسكرية للباب العالي الذي كان يعتقد بأن النصرحليفه، وأظهرت الخطط العسكرية والاستراتيجية والقيادات المدنية والعسكرية مدى براعة إبراهيم باشا وكفاءته العسكرية التي وضعت السلطان العثماني في موقف حرج، ولاسيما بعد النجاحات التي حققها الجيش المصري في بلاد الشام وتمكنه من السيطرة على مدينة كوتاهية في 2 شباط 1833م.، ولم يبق أمام القوات المصرية إلا مساحة قليلة قدرت

---

1 غانم، أبو السمرا، **المرجع السابق**، 364؛ جراد، عدنان، **الحملة المصرية على سورية**، 77.

2 شوفاني، الياس، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، 261.

حوالي خمسين كيلو متر للوصول إلى القسطنطينية العاصمة العثمانية[1]، ولذا اضطرت الدولة العثمانية إلى اللجوء للدول الأوروبية التي تربطها بها علاقات ودية لمساندتها ضد ازدياد التغلغل المصري ببلاد الشام[2].

كانت الدولة العثمانية بمساندة ودعم الدولة البريطانية لا تفوت فرصة واحدة إلا ويلجأوا إليها من أجل تحريض الأهالي ضد السلطات المصرية ببلاد الشام، فمنذ استيلائهم علي بلاد الشام، كانت تدس لهم الدسائس في القطر السوري من خلال زعماء القبائل ورؤساء العشائر وأرباب الزعماء والأعيان بالمال تارة وبالوعود الخلابة تارة أخرى[3]، فعندما كانت القوات المصرية تحاصر عكا أصدر السلطان العثماني محمود الثاني عفوه عن الدمشقيين عن قيامهم بقتل متسلم دمشق سليم باشا، بالإضافة إلى إعلان تمردهم علي أوامر السلطان العثماني؛ مما جعلهم يظهرون الولاء له كوسيلة لتكفيرهم عن قتل متسلم دمشق، ويتضح من قرار العفو السلطاني عنهم إلى محاولة السلطان العثماني كسبهم إلى صفه وجعلهم يشاركون معه في الاستعدادات العثمانية لمواجهه محمد علي باشا وقواته، ثانيا: إصدار السلطان العثماني أوامره إلى شيخ الإسلام بإصدار فتوى بإلغاء الحج (الذي هو ركن من أركان الإسلام الخمسة) مبررا ذلك: بأن محمد علي باشا السبب في ذلك؛ لإظهار أن محمد علي باشا أصبح خارج عن الإسلام، ويعرضهم إلى الخسائر المادية بكون مدينتهم مركز تجمع لقافلة الحج الشامي، بالإضافة إلى حرمان بعض العلماء من الأعطيات المالية التي كانوا يحصلون عليها كل سنة في موسم الحج[4].

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد؛ بل أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا آخر ينص على تجريد محمد علي باشا وإبراهيم باشا وعباس باشا من كافة المناصب والألقاب الممنوحة لهم من الآستانة، والإعلان أنهم خرجوا عن الطاعة والإسلام، كما حاول العثمانيون استغلال العرض الذي كان قد عرضه محمد علي باشا على السلطان محمود الثاني بمنحه ولاية الشام، وذلك بإرسال صورة من هذا العرض إلى الدمشقيين، ورفض السلطان هذا العرض، على الرغم من استعداد محمد علي باشا لدفع كل الأموال المتوجبة عليها، إضافة إلى أنه

---

1 قاسم، نوال، **تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي باشا ''إلي عهد جمال عبد الناصر**، 333؛ المدني، علي عبد المطلب حمود، **الموقف الفرنسي من الأزمة المصرية العثمانية** ، 205 .

2 شوفاني، الياس، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، 261، المدني، علي عبد المطلب حمود، **الموقف الفرنسي من الأزمة المصرية العثمانية**، 205.

3 أبو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا**، 153.

4 الدمشقي، مسح الشهاب، **مدينة دمشق وعلماؤها**، 138.

يحمل التوبيخ بالدمشقيين لقيامهم بقتل سليم باشا، مما يوضح استعداد محمد علي باشا للانتقام من الذين قاموا بقتله، ولقد نجح ذلك السلطان العثماني في جذب الدمشقيين إلى صفوفه[1].

لم تتوقف محاولات التحريض العثماني عند هذا الحد؛ بل اتبعت الدولة العثمانية سياسية جديدة ومنها عمليات التنفير بين أهالي بلاد الشام وبين محمد علي باشا، فنجدهم قد قاموا بإرسال الدعاة إلى أهالي دمشق وذلك عندما شرعت السلطات المصرية في إتباع سياسة المساواة الدينية بين المسلمين وغيرهم مما أدى إلى تذمر الدمشقيين من هذا الأمر، ولاسيما الذين لديهم تعصب ديني، فضلاً عن تحريضهم عندما أمر محمد علي باشا بنزع السلاح وفرض التجنيد الإلزامي وفرض الضرائب[2]، كما قامت السلطات العثمانية بتحريض الدمشقيين على مغادرة مدينتهم والحضور إلى الأماكن الخاضعة لسلطات العثمانية، بالإضافة إلى إكرام كل من فر إليهم من المجندين من التجنيد الإجباري، وليس هذا فقط، بل كانوا يعطوهم رتباً عسكرية أعلى من الرتب السابقة لهم في الجيش المصري، كما عمد العثمانيون إلى إعادة من فروا إليهم من بر الشام بعد أن منحوهم مناصب أعلى من مناصبهم السابقة في الجيش المصري، بالإضافة إلى منحهم الاقطاعات العسكرية ويتضح ذلك من خلال ذلك النص "**النفر الذي يدعي محمد الذي كان من جنود الالاي الأول غادريا والذي هرب إلى الاستانة، وسجل نفسه في عساكر السباهي، عاد في هذه الفترة ومعه براءة تيمار**" وربما لجأ العثمانيون إلى تطبيق هذه السياسة، من أجل زيادة عمليات فرار الجنود والمدنيين إلى المناطق الخاضعة لهم، وربما يعود عليهم ذلك بالفوائد المباشرة ومنها: إضعاف الجيش المصري من خلال زيادة أعداد الفارين من المجندين، وتقوية الجيش العثماني، ومعرفة أخبار الجيش المصري من خلال استطلاع أخبارهم من المجندين الفارين[3].

كما عمد العثمانيون على اتباع وسيلة أخرى وهي جذب العلماء عن طريق تقديم الأموال لهم (وهي من أموال السلطان الخاصة) كواجب على المصريين تقديمها إليه، حيث أن أي طلب يقدم من أي عالم من العلماء موجه إلى السلطان، وكان يلقي بالترحيب والموافقة، ومنهم الطلب المقدم من الحاج عمر (أحد مدرسي الجامع الأموي) الذي طلب من السلطان أن يمنحه مبلغاً من المال ليكفي به عيشه، فوافق السلطان علي طلبه وأمر بصرف مبلغ 250 قرشا شهريا من مال الجمارك الخاص بالسلطان عن إيالة الشام ليخصم

1الدمشقي، مسح الشهاب، **مدينة دمشق وعلماؤها**، 138.

2 كربيتس، **ابراهيم باشا**، 213.

3 الدمشقي، مسح الشهاب، **مدينة دمشق وعلماؤها**، 141.

منه حسب الأصول[1]، أما الدسائس الإنكليزية فقد كان هدفها التغلغل الاقتصادي في البلاد فقد دخل أول قنصل إنكليزي إلى دمشق في 21 رمضان 1249هـ/1832م[2].

ومن هنا يتضح لنا بأن الدعايات السيئة والمشينة التي قام بها السلطان العثماني وقناصل الدول الأوروبية ووكلاؤها من التجاريين ورجال الكنائس كانت لها نتائج وخيمة في مقاومة الحكم المصري والعمل على تقليصه، ولاسيما في نابلس وبيت المقدس ثم في حلب ودمشق، وتفشى التذمر وعدم الرضى بين الزعماء والمشايخ وأتباع عبد الله الجزار، الذين حرموا من مناصبهم وفقدانهم لوظائفهم ومكانتهم الاجتماعية إلى التحريض بعدم الانصياع لأوامر إبراهيم باشا، والتمرد عليه وعدم التحاقهم بالجيش، وسوف يتضح أكثر في الفصول القادمة الدور الأوروبي للتمرد علي إبراهيم باشا والحد من بسط سيطرته وتوسعاته في بلاد الشام والشرق الأوسط والجزيرة العربية.

من خلال أحداث الفصل الأول: يتبين بأن السياسة المصرية التي اتبعتها الحكومة المصرية منذ قدومها مع أهل الذمة من يهود ومسيحيين وهي تثبيت المساواة فيما بينهم وبين المسلمين، جعلهم ينظرون إليهم بنظرة حسد بسبب ما حصلوا عليه خاصة الطوائف المسيحية وكنائسهم وأديرتهم من امتيازات، جعلتهم على نفس الدرجة من المساواة مع المسلمين، الأمر الذي كان سبباً في التمرد على الحكومة المصرية بسبب فقدانهم لمراكزهم التقليدية، في الوقت الذي شعرت به النخب المحلية من المسلمين بقوتهم، كما أن السياسة المالية التي طبقها إبراهيم باشا في بلاد الشام وفلسطين والمتمثلة في الضرائب الفادحة التي فرضت على الأراضي بعد إصلاحها والجمارك، وما فرضه من الاحتكار، والتدخل في إلزام بعض أصحاب الحرف والصناعات اليدوية بالعمل طبقاً للسياسة الاقتصادية المصرية، كانت من الأسباب الهامة التي أدت إلى اشتعال الثورة.

كما يتضح للباحث بأن التجنيد الإجباري الذي فرضه إبراهيم باشا على نحو صارم بدون مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية والنفسية للسكان كان من أبرز العوامل التي قادت الفلسطينيين إلى قيامهم بعصيان مدني، وتمردهم على الحكم المصري والثورة ضده، كما أيقن سكان بلاد الشام بأن هدف الحكومة المصرية من بسط سيطرتها على فلسطين لم تكن لخدمة مصالح السكان، وإنما لصالح الحكومة المصرية وخزينتها.

حاول إبراهيم باشا استمالة كبار الشيوخ ورؤساء القبائل ونخب العائلات المحلية في بلاد الشام وبالفعل نجح في استمالة بعضهم سواء أكان بالترغيب أو الترهيب أو بالمنح، إلا أن سياسته التي اتبعها من فرض

1 الدمشقي، مسح الشهاب، **مدينة دمشق وعلماؤها**، 141.

2 كرد علي، محمد، **خطط الشام**. 63/3.

الضرائب وتعددها واحتكار تجارة العديد من البضائع وفرض التجنيد الإجباري على السكان، ونزع السلاح منهم، واستغلالهم في أعمال السخرة والبناء، وبناء الثكنات العسكرية وما رافق ذلك من إهانة وإذلال، والأدهى من ذلك أصدر أوامره بفرض ضريبة الفردة على جميع السكان المسلمين، وهي تشبه الجزية المفروضة على أهل الكتاب، أدي إلى تفاقم الظلم والقهر اللذين تعرضوا له، الأمر الذي تسبب في ظهور بوادر التمرد على الحكم والثورة ضد إبراهيم باشا كما سيتضح لنا في الفصول القادمة.

الفصل الثاني.

وقائع ثورة 1834م " مجريات وأحداث".

اولاً: بداية الثورة:

من الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة في بلاد الشام، قيام إبراهيم باشا بتقليص نفوذ ودور مشايخ وزعماء نابلس والقدس وغيرهم من الزعماء المحليين أمثال عائلة آل طوقان وآل جرار وآل القاسم[1]، كما كان لنقل السلطة من الشيخ محمد القاسم إلى عائلة آل عبد الهادي في متسلمية نابلس والذين طمعوا في توطيد مركزهم وسلطتهم بدلاً من عائلة محمد القاسم، كان له بالغ الأثر في نفوس عائلة آل القاسم وعشيرتهم وأبنائهم، مما دفعهم إلى إقرار الثورة ضد الحكم المصري وبث روح التمرد والثورة والعصيان ضد الحكم المصري بين القبائل والعشائر،[2] ولاسيما عقب سفر إبراهيم باشا إلى يافا خوفاً من إصابة جيشه بالطاعون الذي بدأ ينتشر في بعض القرى حول القدس، ولم يكن معه إلا عدد قليل من الجنود، فترك القدس وترك وراءه ألف جندي لحماية المدينة والقلعة لأنه أحس بوجود مخطط للتمرد[3].

بمجرد أن سمع أعيان القدس ووجهاؤها والفلاحون مغادرة إبراهيم باشا القدس[4]، وتلازم ذلك مع عودة الشيخ محمد القاسم من الحج في أوائل عام 1250هـ. \ 1834م. الذي ما لبث وأن قام بعقد اجتماع في منزله بقريته بيت وزن وحضره أكثر الساخطين على الحكم المصري الذين طفحت قلوبهم بالغيظ من آل عبد الهادي ومنهم: الشيخ عبد الله الجزار، والشيخ ناصر المنصور، الشيخ عيسي البرقاوي، والشيخ عيسى القدوم والشيخ قاسم الأحمد وولداه: الشيخ محمد والشيخ يوسف الذين ما لبثوا أن وافقوا على بث روح التمرد والعصيان[5]، ولذلك قرر بعضهم أن يثوروا ضد الحكم المصري في فلسطين مبررين ذلك: "**من الأفضل أن نموت وسلاحنا بأيدينا على أن نعطي أبناءنا لعبودية دائمة من دون أي أمل برؤيتهم ثانية**"، كما برر وجهاء مدينة صفد رفضهم القاطع للتجنيد الإجباري موضحين ذلك بقولهم "**الولد هو فلذه الكبد والطبيعي ألا يتخلى أحد عن ابنه إلا بالتخلي عن الحياة نفسها**".

أما بالنسبة لقادة الثورة الشيخ قاسم الأحمد الذي أرسل رسائل إلى الزعماء المحليين في القدس والخليل يحثهم على القتال والشجاعة والتمرد ضد الحكم المصري قائلا: "**قاتلوا بشجاعة من أجل بيوتكم وشرفكم، من أجل**

---

[1] كلبونه، عبد الله، **تاريخ مدينة نابلس**، 88.

[2] صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 103.

[3] صافي، خالد، **الحكم المري في فلسطين**، 241

[4] Spyridon .S.N, Annals of Palestine 1821 – 1841 ,91

[5] Spyridon .S.N ,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,91

حقوقكم، خصوصا من أجل فلذات أكبادكم الذين يفكر (إبراهيم باشا) بحرمانكم منهم من أجل الخدمة العسكرية"[1]، وليس هذا فقط بل قاموا بتحريض زعماء القدس والخليل على عدم الاستجابة لمطالب إبراهيم باشا بخصوص تجنيد الأهالي، فقاموا بإرسال الرسائل التي تحرضهم على الثورة والقتال ضد الحكم المصري الذي يحاول أن يحرم الآباء من أبنائهم[2]، وذلك عند سفر إبراهيم باشا إلى يافا ليتفقد أحوالها[3].

إلا أن الشيخان: عيسى القدومي وأحمد أغا النمر كانا قد نصحهم بعدم التمرد على إبراهيم باشا وعدم اللجوء إلى العنف[4]، وعندما أيقن أحمد أغا النمر تصميم هؤلاء الشيوخ على الثورة، أرسل لجميع عشائر جبل نابلس ينصحهم بالهدوء وعدم الاشتراك في الثورة، فقبلوا نصحه جميعاً[5]، واضطر المشايخ إعلان العصيان والقيام بالثورة في جبل القدس فأحس الشيوخ المتآمرون ضد إبراهيم باشا المعارضة في جبل نابلس ومن ثم قاموا إلى القدس لإعلان الثورة من هناك مستغلين استياء الفلاحين والأهالي من التجنيد والضرائب وغيرها، فدارت المفاوضات فيما بينهم وغيرهم من زعماء فلسطين لأجل توحيد الكلمة وإعلان التمرد والعصيان ضد الحكم المصري، ورفضهم لمطالب الحكومة المصرية[6]، ولخوفهم من الخدمة العسكرية ولذلك قرروا المقاومة، إلا أن تجريد الفلاحين من السلاح كان أشد من رفضهم للخدمة العسكرية لكونه لا يقتصر على تجريدهم من القوة التقليدية فحسب، بل تجريدهم من كبريائهم وكرامتهم أيضاً، ويوضح كتافاكو: **"أنه كان أسهل عليهم أن يتنازلوا عن زوجاتهم من التنازل عن سلاحهم"**[7]، ويوضح إحسان النمر بأنه كان بإمكان هؤلاء الشيوخ أن يكتبوا لمحمد علي باشا ولإبراهيم باشا اعتراضهم على توسع نفوذ عائلة آل عبد الهادي واستغلال نفوذهم وسلطتهم في البلاد دون الالتفاف إلى غيرهم من زعماء القبائل والعشائر، إلا أن الغيظ أعمى قلوبهم قبل أبصارهم فثاروا فخسروا[8]، فحمل الأهالي السلاح وأخذوا يستعدون للثورة، وانعدم الأمان وسادت الفوضى واختفى النصارى خلالها في أديرتهم واليهود في كنائسهم[9].

---

[1] Bear ,Gabriel ,Fellah and Towsman in the East Middle , 264

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 241.

[3] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 433؛ رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز**، القسم 2، 121.

[4] جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية**، 110؛ خماش، نبال، **تراجم مدينة نابلس**، 124.

[5] النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، ج 1، 253

[6] النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، ج 1، 253؛ Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,91

[7] كتافاكو، انطوان، **فتوحات ابراهيم باشا**، 41

[8] النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، ج 1، 253

[9] كتافاكو، انطوان، **فتوحات ابراهيم باشا**، 45.

ثانياً: القدس:

أعلن الثوار في 28 نيسان 1834م. الثورة ضد الحكم المصري وحاصروا مدينة القدس في 20 آيار، وبها ألف جندي كان قد تركهم إبراهيم باشا لحراسة القلعة، وفي اليوم التالي وصل لنجدتهم عشرة آلاف ثائر مسلح من نابلس والخليل، وأنذروا رؤساء الجند المرابطين في القلعة أن يغادروا القلعة دون قتال، إلا أن الجنود المرابطين في القلعة رفضوا الاستسلام وقرروا الثبات حتى الموت، فبدأ القتال بين الطرفين، ودام القتال بينهم لبضعة أيام[1]، وقف جميع المشايخ والأعيان في مدينة القدس إلى جانب الثوار، كما انضم إليهم عائلة أبو غوش، ولعل ذلك يرجع إلى إلغاء إبراهيم باشا لضريبة الغفر التي كانوا يحصلون عليها من السياح أثناء مرورهم من طريق القدس[2].

في نفس الوقت تظاهر بعض أعيان القدس بأنهم ضد الثوار[3]، ولذا وعدهم قائد الحامية بأن لا يجند أحد من المقادسة إذ هم ظلوا مخلصين لإبراهيم باشا، إلا أنهم كانوا متحدين الرأي على المقاومة سواء أكانوا من الأعيان أو الفلاحين، فاشتد القتال بينهم ولكن بدون جدوى إذ ظل الجند متحدين ومترابطين في أماكنهم، وكاد اليأس يدخل قلوب الثوار من بسالة الجنود وترابطهم، لولا قيام أهل سلوان (هي القرية المحاذية للسور من الجنوب، وتبعد عنها بعض أمتار) بإرشاد الثوار إلى مجرى قديم من الناحية القبلية للسور عند باب المغاربة[4]، فمن خلاله تمكنوا من الدخول إلى القدس وظلوا يسيرون إلى أن خرجوا منه عند طاحون في حارة اليهود بداخل المدينة، ثم رجعوا إلى باب المغاربة وقاموا بفتحه على مصرعيه، ودخل الثوار منه والتحق بهم الأهالي بأسلحتهم الكاملة، وبدأوا بعملية نهب للبيوت والحوانيت؛ فنهبوا مخازن الحكومة التي تحتفظ فيها بالمؤن: كالأرز والعدس والفاصوليا وغيرها، كما قاموا بفتح مخازن الحبوب الحكومي وأخذوا منها كل ما وجد من حبوب القمح والشعير وأخذوا ما يلزمهم من المؤن الموجودة، كما استولى الفلاحون على المنازل المرتفعة المحيطة بالقلعة[5].

وأثناء المواجهات التي حدثت ظهرا في مدينة القدس من قبل مجموعة من السكان المتسلحين وكانوا سابقاً قد ادعوا بأن أسلحتهم قد سبق وأن سلموها إلى إبراهيم باشا، وتعرضت بيوت القادة المسؤولين للنهب والسرقة

---

[1] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 433؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245؛ Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,91

[2] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 431.

[3] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 92

[4] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245

[5] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,96

على أيدي الثوار مما أدى إلى خروج 500 جندي من القلعة للانتقام من المواطنين الذين شاركوا بعمليات النهب والسرقة[1].

وباتوا يبحثون عن الثوار في الشوارع، وكانوا مدججين بالسيوف والبنادق والخناجر والحراب، وإذ التقوا بالثوار دار بينهم صدام عنيف، وسالت الدماء في الطرقات، وانتهت المعركة بانتصار الجند وهزيمة الثوار تاركين وراءهم ستة وستين قتيلا: خمسون من الفلاحين، وستة عشر من القدس، ولم يفقد الجند في تلك المعركة إلا خمسة قتلى فقط، بينما يذكر عارف العارف في كتاب (تاريخ فلسطين) بأن الجند فقدوا ما يقرب من واحد وخمسين جنديا[2]، وظل الجند في الشوارع يهدمون الدكاكين والمحلات وينهبون كل ما تقع أعينهم عليه[3].

رجع الفلاحون والثوار في اليوم التالي إلى مقاومة الجند في 21 أيار 1834م وكانوا مسلحين بالرماح والبنادق فقط، وبدأت الأوضاع في مدينة القدس تتدهور من سيء إلى أسوء، حيث سعى الفلاحون إلى فرض سيطرتهم الكاملة على المدينة[4]، وفي نفس الوقت أيقن البكباشي رشيد بك بأن سكان المدينة كانوا متحالفين مع الفلاحين، واشتد الصراع بين الطرفان لفترة قصيرة وانسحب رشيد بك لداخل القلعة[5]، وتمكن البكباشي رشيد بك من القبض على بعض أعيان القدس ومنهم: نقيب الأشراف عمر أفندي الحسيني، والمفتي طاهر الحسيني، والباشكاتب محمد علي الخالدي وأخرون من الوجهاء والأعيان، واقتادوهم إلى السجن لتحالفهم مع الفلاحين إلا أنهم أنكروا ذلك موضحين ذلك على حد قولهم: "**أنضم عدد قليل من الشبان الأقل انضباطا إلى الفلاحين، وأنضم أخرون لإنقاذ منازلهم ومتاجرهم من النهب علي يد الفلاحين**"، فما كان رد الجنود إلا أن انضموا إليهم لكي يثبتوا ولاءهم لإبراهيم باشا قائلين: " **أنا لا أصدقك لكن إذا كنت على حق بجانب الباشا أعطني تعهدا بإخلاصك وأنضم إلينا في القلعة**"[6]، وكانت الأسوار معززة بعدد من المدافع التي مكنت المدينة المدينة من الصمود أمام الهجمات[7].

---

[1] صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 106.

[2] متاع، عادل، **قراءة جديدة تاريخ فلسطين**، 145؛ رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3469، محفظة 249، رقم 57، 3 صفر 1250هـ/ 1834م، 404 –405

[3] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 433؛ . 93–92, Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841**

[4] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245.

[5] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** ,96 :

[6] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** ,94

[7] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245.

وما أن وصلت الأخبار إلى الثوار في نابلس إلا وانضم إليهم ألف فارس مسلح، وعندما شاهد الجنود كثرة عدد الثوار رجعوا إلى القلعة مرة أخرى وتمركزا فيها وأغلقوا جميع أبوابها، ولكنه لم يتسن لهم غلق المجرى القديم الذي زحف من خلاله 26 فلاحا وقاطنا من أهالي القدس، وتمكنوا من الدخول مرة آخرى تحت قيادة زعيمهم ابراهيم أبو غوش، ومن ثم دار صدام عنيف بين الطرفين دام لثلاثة أيام نهبت خلالهم منازل الأتراك واليهود ومخازن الحكومة، وسادت الفوضى في كافة المدينة، وزاد خلال تلك الفترة عدد الثوار الذين قاموا يمطرون الجند بالنيران من خلال السراديب التي حفرها داخل المنازل، وازداد عدد الثوار حتى صاروا أكثر من عشرين ألف مقاتل شجاع، إذ ظلوا يمطرون الجند المرابطين بالقلعة بالنيران حتى أنهم كادوا أقرب إلى النصر والاستيلاء على القلعة لولا نيران المدفعية، تلك النيران الحامية التي كانت تمطرها عليهم حامية القلعة وردعتهم عن القلعة[1].

ولم يكتف ثوار نابلس بتحرير الرجال المسجونين بالقلعة، بل استولوا على القلعة بجميع جنودها، وعبروا عن غضبهم باجتياح المدينة، واقتحام بعض المنازل الخاصة باليهود والنصارى، وقاموا بنهبها على الرغم من أنهم لم يميزوا بين المسلمين وغير المسلمين إلى حد كبير ونهبوا المتاجر والدكاكين والمواطنين المسالمين[2].

ويذكر Spyridon ما فعله الثوار الفلاحون من خراب وتدمير للقرى التي يدخلونها، فكانوا إذ دخلوا قرية ما، لا يحدثون فيها إلا الخراب والدمار والنهب والسرقة والقتل والاعتداء علي الزوجات والنساء، فيصف Spyridon ذلك بقوله " **ثم اتجه الكبار والصغار إلى النهب بدءا ببيوت الميرالايات حيث أزالوا الأشياء الثقيلة التي تركت وراءهم مثل: الوسائد والبطانيات والطاولات الخشبية، ثم نهبوا بيوت اليهود بنفس الطريقة، وفي الليلة التالية أخذ الفلاحون ومعهم بعض لصوص القدس الوضعاء ينهبون متاجر ودكاكين اليهود والمسحيين والأجانب ثم المسلمين، وعانى البقالون وصانعو الأحذية وكل تاجر في المدينة على حد سواء، وخلال يومين أو ثلاثة لم يعد هناك أي دكان سليم في السوق، لأنهم كسروا الأقفال والأبواب واستولوا على كل شيء ذي قيمة، وأصبحت السوق في حالة مزرية، ومنظرها يحزن وبدت كأنها مهجورة منذ خمس سنوات، واحتج المواطنون على ذلك، لكن أحدا لم يستمع إليهم لأنهم كانوا قليلي العدد مقارنة بالفلاحين .. في الأيام التالية بدأوا ينهبون بيوت الأورثوذكس والأجانب والأرمن، غير أن الفلاحين والشيوخ منعوهم من ذلك قائلين إنهم إذا آذوا الرعايا، فستغضب القرى الملكية ومع ذلك واصلوا نهب البيوت غير الآهلة كل ليلة**"[3]، ولقد ذكر المستر تومس في 24 أيار 1834م. بأن التقارير التي كانت ترسل

---

[1] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 433؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245.

[2] Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700-1948 , 71

[3] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** ,95

ترسل من مدينة القدس كانت أكثر قلقًا، حيث كانت البلاد في فوضي عارمة بالإضافة إلى حالة الطوارئ التي شهدتها البلاد[1].

إلا أن قوات الثوار الفلاحين كانوا على يقين بأنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام القوات المصرية، كما بدأت الشكوك تظهر على الثوار ولاسيما الشيخ طاهر الحسيني وعمر أفندي النقيب السابق بسبب شخصية الشيخ قاسم الأحمد غير المستقرة، ولاسيما بعد أن أصبح صديقا مقربا لإبراهيم أبو غوش الذي سجن والده عثمان في سجن عكا، ولذلك شعر عمر أفندي بأن هؤلاء لم يكونوا حلفاء سهلين ولا جديرين بالثقة[2].

ثالثاً: غزة:

أما في مدينة غزة فقد استولى البدو الضاربون خيامهم على الأمور كلها، وأصبحوا الآمرين الناهيين فيها، وانتشر رجالهم في متسلمية غزة، يفعلون ما يشاءون، وانضم إليهم الأهالي في القرى المجاورة لهم، وكان تجاسر الثوار فوق الوصف، وأوصلهم تجاسرهم إلى أبواب يافا للنهب والسلب، واستولوا على اللد والرملة، وانسدت الطرق والمسالك المؤدية إلى المدينة، ولم يستطيع أحد أن يدخل القدس[3]، وهكذا انتشر التمرد والعصيان في كافة أنحاء فلسطين ليمتد إلى القرى المحيطة بغزة لكي يقوموا بالانضمام إلى صفوق الثوار الفلاحين المقيمين في غزة ليصلوا إلى تل الحاسي، واستطاع الثوار خلال تلك الفترة أن ينضموا إلى بدو غزة ليستولوا على المنطقة الشمالية الساحلية شمالي غزة وقاموا بقطع الامدادات عن يافا والهجوم على نقطة بريد إشدود[4]، وكان على رأس الثوار في غزة القاضي محمد علي الخالدي ومحمد باشا بومرق، وعندما فتحت الثورة أبوابها في غزة كتب اللواء علي بك القائمقام إلى محمد علي باشا كتابا يوضح فيه " **أن الشيخ قاسم الأحمد استمال جميع أهالي نابلس إلى جانبه، وزحف بهم إلى القدس، فصده السر عسكر في قرية لفته، وكبده بعض الخسائر، كما انضم إلى الثوار أبو غوش انتقاما من إبراهيم باشا؛لأنه سجن زعيمهم في عكا، وكان لانضمام هؤلاء الثوار تأثير عظيم نظراً لشدة بأسهم وزعامتهم في البلاد الواقعة بين القدس وغزة**"، فتخرج الحامية المصرية وأجبروا على الانسحاب الى داخل غزة ، وضيقوا الخناق عليهم وبات الجنود محاصرين من كافة الاتجاهات ما عدا جهة البحر (حي الرمال)، وقلت المؤن لديهم لصعوبة التنقل بسبب

---

[1] نقلا عن صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245.

[2] Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700-1948 , 71

[3] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3467، محفظة 249، رقم 56، غرة صفر 1250هـ/ 1834م، 404.

[4] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3467، محفظة 249، رقم 56، غرة صفر 1250هـ/ 1834م، 404؛ سواعد، محمد، البدو في فلسطين، 95

محاصرة الفلاحين لها، الأمر الذي استدعي قيام أحمد بك قائد الفرسان الخامس المرابط في عكا بإرسال نداء الاستغاثة إلى محمد علي باشا مباشرة [1].

كما كتب جيرمانوس بحري من يافا إلى سامي بيك في مصر يقول: " **الأمور كل يوم تتجسم، وجميع أهالي القرايا حد بوابة يافا أظهروا العصاوة**"[2]، وما أن وصلت تلك الأخبار إلى مسامع محمد علي باشا حول تضيق الثوار على إبراهيم باشا وقطعهم الطريق بين القدس ويافا واستيلائهم علي الرملة واللد، الأمر الذي أقلق محمد علي باشا وجعله يقوم بمراسلة حسن حسني أفندي أحد أعوانه في مصر إلى غزة للوقوف والاطلاع على حقيقة الأمر، ثم اجتمع مع البكوات علي بك وقوجه أحمد أغا، وبعد ذلك قام بنقل إفادتهم عن الموقف في فلسطين إلى محمد علي باشا، ولذا تداول معهم حول الإجراءات اللازمة لقمع الثورة وفي كيفية إنزال العساكر على شواطئ غزة[3].

وبناءً عليه أرسل محمد علي باشا إلى الديوان الخديوي أوامره تقضي بتحضير 400 جمل غير التي تم وعدادها 1200 جمل ، وعهد بذلك إلى اللواء أحمد بك المنكلي وألاي الفرسان التاسع إلى يافا[4]، وبذلك أرسل محمد علي باشا لنجدة إبراهيم باشا في القدس ثلاث كتائب مكونه من المشاة، وكتيبتين من الفرسان، وألف من البدو، يترأسهم أكفأ قائدين لمحمد علي باشا وهما أحمد باشا المنكبلي ومحمد سالم باشا[5].

ومن الجدير بالذكر هنا؛ أن الإجراءات والتخطيطات نجحت في هزيمة البدو المتمردين على أيدي بدو نظاميين تابعين للقوات المصرية، حيث عزز قوات أحمد آغا المرابطة في غزة في حزيران 750 فارسا من فرسان بدو مصريين من قبائل أولاد علي والجمعيات وعرب الوسطانية الجهمة والفياض وغيرهم من القبائل إلى غزة لمطاردة البدو المتمردين[6]، وذلك بناءً على الأوامر الصادرة من إبراهيم باشا إلى الشيخ هنداوي والشيخ حمد والشيخ مقدجي من عربان أولاد علي والجمعيات بإعداد 250 فارسا، ومن عرب الهنادي 250 فارسا ، بالإضافة إلى 250 فارسا من الجهمة والفياض أيضا، ولقد تعهد الشيوخ بقيادة فرسانهم إلى غزة لمطاردة البدو المتمردين، وفي المقابل أمر إبراهيم باشا بإعطاء كل فارس 500 قرشاً[7]، ولقد أرسل محمد علي

---

[1] سواعد، محمد، البدو في فلسطين، 95

[2] أبو عياش، عائدة فائق، **متسلمية غزة تحت الحكم المصري**،226؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 249.

[3] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3468، محفظة 249، رقم 57، 2 صفر 1250هـ/ 1834م، 404.؛ أبو عياش، عائدة فائق، **متسلميه غزة تحت الحكم المصري**، 216، صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 249.

[4] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3489، دفتر 778، رقم 356، 10 صفر 1250هـ / 1834م، 408.

[5] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 437.

[6] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2**، رقم 3499، دفتر تركي 56، رقم 154، 12 صفر 1250هـ / 1834م ،410

[7] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2**، رقم 3507، دفتر تركي 56، رقم 158، 14 صفر 1250هـ / 1834م ،412

باشا رسالة إلى إبراهيم باشا تفيد: بأنه قام بتعين إبراهيم أغا المعجونجي قائدا على عرب الهنادي وحسن بك الشماشيري قائدا عاما على الفرسان العرب، والذي ما لبث أن ذهب إلى يافا لدراسة الموقف العام في غزة مع علي بك وقوجه أحمد أغا في كيفية إخماد الثورة في فلسطين[1]، كما يتضح من الرسالة التي وردت من محمد علي باشا إلى حسن بك الشماشيري: بأن فرسان العرب قد تمكنوا من تأديب المتمردين في فلسطين على أكمل وجه، وقاموا بتخريب القرى وتدمير بيوتهم، ولقد خسر البدو نحو سبعين رجلًا كان من بينهم شيخهم سالم العطاونة، وتم أسر عدد كبير منهم، وأنه لم يعد هناك أي حاجة للفرسان العرب في يافا، ولذلك يأمره بالعودة بهم إلى مصر[2]، وفي رسالة أخرى من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا تفيد: بأن العربان قاموا بإلقاء القبض على كل ساع كان يحمل بريد إليه، وأن المصلحة تفضي بإرسال بريد يافا عن طريق غزة في الوقت الحالي[3].

رابعاً: نماذج أخرى

بيت لحم:

حاول الثوار جمع شملهم مرة أخرى في حين أحكم إبراهيم باشا سيطرته على القدس وبدأ التصدي للفلاحين في القرى القريبة من القدس، ففي قرية مخماس شمال القدس تحصن الثوار في الجبال وبين الأشجار في المنطقة الواقعة بين القدس وبيت لحم وبيت جالا، وعندما علم الثوار أخذوا يستعدون للمقاومة وأخذوا يتربصون للجند وأوقعوا فيهم خسائر فادحة، ودخل إبراهيم باشا ومن بقي معه القدس، وفر الثوار ومناصروهم إلى رام الله شمالا والعيزرية شرقاً، وأعلن إبراهيم باشا العفو العام بشرط تسليم السلاح، إلا أن الثوار رفضوا طلبه فلاحقهم إبراهيم باشا في قرية مخماس شمال القدس وطاردهم ودخل القرية ودحرهم في20 آيار 1834م. وقام الجند بنهب المنازل وسرقتها وقتلوا 33 رجلا من سكان بيت جالا في أعمال النهب كما يشار إليه في بعض المصادر[4]، وتمكنت فرقة منهم من الهرب وتجمعوا بين القدس وبيت لحم وبيت جالا في في 21 آيار 1834م. فاقتفي أثرهم الجنود المصريون فتراجعوا نحو الجنوب، ودخل الجيش المصري بيت جالا ووجد بعض المعدات والمؤن التي نهبها الثوار في القدس، مما أغضب الجنود من سكان بيت جالا لأنهم وجدوا ممتلكاتهم التي سرقها الثوار الفلاحون، وقاموا بإخفائها لديهم، ولعل ذلك يرجع لاعتقادهم بأن إبراهيم باشا لن يزعجهم لكونهم مسيحيين، ولذلك قتل الجند كل من رأوه منهم، وكان من الممكن أن يزداد

[1] رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، **ج 2** ، رقم 3516 ، دفتر 211، رقم 202 ،16 صفر 1250هـ / 1834م ،415.

[2] رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، **ج 2** ، رقم 3499 ، دفتر عابدين 211 رقم 239 ، 11 ربيع الأول 1250هـ / 1834م ،422

[3] رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، **ج 2** ، رقم 3499 ، دفتر نركي 56 ، رقم 154 ، 12 صفر 1250هـ / 1834م ،410

[4] بنوره ، توما ، **تاريخ بيت لحم** ، **بيت جالا** ، **بيت ساحور** ، 67؛ Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 100

عدد القتلى لولا تدخل إبراهيم باشا الذي علم بهذا الأمر، فما لبث وأصدر أوامره للقادة بمنع السلب والنهب ووقف القتال، ولقد فقد معظم سكان بيت جالا ممتلكاتهم وحيواناتهم وباتوا في الفقر والعوز [1].

حاول الثوار مرة أخرى أن يجتمعوا بالقرب من دير القديس مار إلياس الذي يقترب من طريق بيت لحم في 4 حزيران 1834م.[2]، فطلب الثوار الفلاحون من سكان بيت لحم وبيت جالا المسيحيين أن يحاربوا ويثوروا معهم ضد إبراهيم باشا، ولكنهم رفضوا طلبهم ، ولذا قرر الفلاحون مهاجمة الأديرة وسرقة معبد بيت لحم، إلا أن السامريون أقسموا بألا يمس أحد أديرة بيت لحم وهم على قيد الحياة، وأخذوا يقومون بعمل دوريات حراسة للأديرة ليلاً ونهارا، ولكن لم ييأس الفلاحون من هذا وعقدوا اجتماعا في نفس اليوم لمهاجمة الجند في جبل صهيون، إلا أن مدافع إبراهيم باشا جعلتهم في تردد من أمرهم وتخلوا عن الفكرة، ومن ثم قرروا أن يقوموا باستدراج الجند بحيلة أخرى إلى مكان يستطيعوا فيه تحقيق النصر، ولذا تجمعوا بالقرب من دير القديس مار إلياس فطاردهم إبراهيم باشا بتهور بجيش مؤلف من أربعة آلاف جندي مزودين بمدفع كبير فارتد الثوار إلى الجنوب الغربي من بيت لحم متحصنين في الجبال وخلف الصخور والأشجار والمتاريس التي أقامها الرجال والنساء مستغلين معرفتهم بالطبيعية الجبلية للبلاد[3]، وكانت النساء في مأمن من الجنود المصريين، ولأنه من العار أن يطلق الجند النيران على النساء، ونشبت معركة قصيرة دهش فيها جنود ابراهيم باشا من كثرة الأشجار فيها، وقالوا عنها (دي هيسه) ومن هنا عرفت هذه المنطقة باسم دهيشد[4]، و لذا قام الجند بمقاومة عنيفة، وفر الفلاحون تماما بعيد عن أنظار الجند[5].

اندحر الثوار أمام القوات المصرية وتابع سيره باتجاه أرطاس (معسكر إبراهيم باشا) مع حاشيته عند برك سليمان، بينما جاء القائد رشيد بك مع ألف وخمسمائة جندي مع ميرالاتهم إلى عين أرطاس في الوادي الضيق مع خيولهم، وفي نفس الوقت كان قد بدأ بدو التعامرة الذين كانوا مسلحين بألف بندقية للدفاع عن أنفسهم وعن المسحيين في منطقة بيت لحم في وجه أعمال النهب والسلب التي قامت بها القوات المصرية، ولكنهم لم يشاركوا في الهجوم على القوات المصرية، وبعد فترة قصيرة من المداهمة بين الطرفين، هرب الفلاحون[6]، ثم فجأة داهم الثوار مجموعة من الجند (وكانت مؤلفة تلك الفرقة من حوالي ألف وخمسمائة

---

[1] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 436؛ بنوره، توما، **تاريخ بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور**، 67؛ Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 100

[2] بنوره، توما، **تاريخ بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور**، 67.

[3] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,102

[4] بنوره، توما، **تاريخ بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور**، 67.

[5] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 436، Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 100

[6] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 248؛ Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,102

جندي حينذاك) وذلك عندما حاول الجند الاسترخاء لشعورهم بالتعب والعطش فشربوا وسقوا خيولهم تاركين أسلحتهم جانبا لاعتقادهم بأن الثوار فروا وتلاشوا[1]، فداهمهم الثوار وتمكنوا من قتل وأسر ثمانية ومنهم الضابط رشيد بك صديق الباشا الذي دافع في المعارك السابقة عن القلعة[2]، وهزم المصريون، ومثل الفلاحون بالجثث، وقادوا الأسرى إلى الخليل وسجنوهم هناك[3].

حاول إبراهيم باشا نجدتهم إلا أنه رجع إلى القدس مدحوراً، وعقب عودة إبراهيم باشا إلى القدس حاصره الفلاحون في دير الإفرنج بالقدس وجاءت إمدادات للثوار من نابلس مما عزز موقف الثوار المحاصرين لإبراهيم باشا، ومن جهة أخرى هاجم عربان البحر الميت جيوش إبراهيم باشا، ومن جهة ثالثة قطع آل غوش الطريق على جيوش إبراهيم باشا مع يافا، فوجد نفسه محاصرا من جميع المناطق، بالإضافة إلى نقص المياه والمؤن الغذائية؛ مما أدي إلى تذمر جيش إبراهيم باشا[4]، ولذلك اختبأ إبراهيم باشا في جبل صهيون ينتظر النجدة من والده محمد علي باشا الذي أخبره بأنه سوف يأتي بجيش كبير لإخضاع البلاد، ونفى زعماء القدس إلى مصر، واحتل الخليل وأسر شبابها وأدخلهم جيشه عنوه، وطلب تسليم السلاح وشدد التعسف والانتقام فهدم حارة الفواغرة في بيت لحم مجبرا المسيحيين على هدم بيوت المسلمين بالفأس، وقطع الأعداد الكبيرة من الأشجار: كأشجار الزيتون والتين والعنب في المنطقة ليوقد بها نار المخابز[5].

وبعد مرور عدة أيام على وصول إبراهيم باشا إلى القدس، خرج في 10 حزيران لمقاتلة نصر المنصور الحاج محمد، شيخ قرى تلفيت والمجدل وربع جالود في منطقة نابلس، والذي تزعم نحو ألفي فلاح. وقد وصلت هذه المجموعة إلى قرية شعفاط بالقرب من القدس، حيث حاولوا التصدي لقوات إبراهيم باشا، إلا أنهم انهزموا بعد اشتباكات عنيفة، وخلّف الفلاحون وراءهم عددًا كبيرًا من المصابين[6]. وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الإصابات بلغ ما يقارب 500 مصابا، في حين يذكر سبيريدون (Spyridon) أن عدد المصابين تراوح بين 300 و500.[7]

---

[1] بنوره ، توما ، **تاريخ بيت لحم** ، **بيت جالا** ، بيت ساحور ، 67.

[2] العارف ، عارف ، **المفصل في تاريخ القدس** ، 436

[3] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 248؛ 102, Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841

[4] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم3471، محفظة 249، رقم 61، 12 حزيران 1834، 405؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 109.

[5] بنوره، توما، **تاريخ بيت لحم، بيت جالا**، بيت ساحور، 67؛ 11 , Migdal , Joel .S. The Palestinian People , A history

[6] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3473، محفظة 249، رقم 63، د.ن، 405

[7] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841,100

كما وصلت مجموعات من ثوار الخليل لمساندة الفلاحين في قرية بيت جالا بهدف التصدي لقوات إبراهيم باشا، غير أن المواجهات أسفرت عن مقتل ما يقارب ثمانين شخصًا من الثوار [1]، وتعرضت بيوتهم للنهب من قبل الجيوش المصرية. وفي السياق ذاته، تعاون ثوار القدس مع ثوار نابلس بقيادة الشيخ قاسم الأحمد، الذي تولّى قيادة الثوار وزحف بهم نحو القدس للتصدي لقوات إبراهيم باشا في قرية لفتا، إلا أن قوات إبراهيم باشا تمكنت من هزيمتهم وإلحاق خسائر بشرية بالثوار. [2]

كما أُلقي القبض على إبراهيم أبو غوش، أحد كبار أفراد عائلة آل غوش ومن متزعمي الثورة، حيث جرى اعتقاله وإيداعه السجن. [3]

خامساً: الخليل:

أشارت المحفوظات الملكية المصرية بشكل خاص إلى دور الشيخ عبد الرحمن عمرو "شيخ مشايخ جبل الخليل" في مساندة الثوار ضد الحكم المصري بعد عام 1834م. وذلك بدعم من الدولة العثمانية، وكان هذا الشيخ يتمتع بنفوذ واسع في جبل الخليل، وله دور واضح في توجيه المدينة وجبلها ضد الحكم المصري، والاتصال مع الدولة العثمانية لمقاومة جيوش إبراهيم باشا، وعدم تقديم آية مساعدات له[4]، إذ وردت إليه رسالة من السلطان العثماني يوضح فيها بقطع المدد عن إبراهيم باشا وعدم ترك أي ذخائر أو مهمات ولا عساكر وجباخانات (أي موقع العتاد الحربي) ومقاومة إبراهيم باشا، وجاء نص الرسالة كالتالي " **وقد تقرر لدينا صداقتكم واستقامتكم من قديم الزمان بخدامة الدولة العلية، وأنه لأجل زيادة صدقكم كنتم آملين على النظر من أسلافنا الوزة العظام وقوى انحظينا في ذلك بزيادة، واقتضى إصدار مرسومنا هذا إليكم تخبيرًا بالواقع، فيلزم إجابته أولا نكونوا مسروري القلوب والخواطر من هذه العناية الملوكية، ثم يلزم حالا تنهضوا لإظهار الصداقة الملحوظة بكم بخاصة حضرة مولانا الشوكتلي نصرة العزيز الرحمان، وبالحال تعلنوا هذه البشرى على كامل بلادكم ورجالكم وتكونوا جميعا يدا واحدة للاستعداد التام لخدمة الدين والدولة، وتقطعوا المدد بالكلية عن إبراهيم باشا ولا تدعو إليه في نواحيكم شي من ذخائر ومهمات ولا في عساكر وجباخانات، ولا تدعو الطير الطاير يمر نواحيكم عليه، ولا من عنده لنواحيكم، وكل ما تجدوه من العسكر**

---

[1] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3473، محفظة 249، رقم 63، د.ن، 405؛ صافي، خالد، الحكم المصري في فلسطين، 248.

[2] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3506، محفظة 249، رقم 78، 13حزيران 1250هـ / 20 خزيران 1250هـ، 411.

[3] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 248.

[4]PorathYehoshua , The Palestinian Arab National Movement, 1929-1939: From Riots to Rebellion (Routledge Library Editions: Israel and Palestine,

المصري بالحال تحرصوا القبض عليه وتبقوه عندكم تحت النظر، واعملوا وتحققوا بأنه إذا فعلتم ذلك ونجح فإن الدولة العلية صديقتكم، فتنالون مراتب الشرف بزيادة عن الأيام السابقة، وبزيادة عما تأملون، فاغتنموا هذه الفرصة ...."[1].

في ذلك الوقت أرعبت قوة القوات المصرية وقبضتهم المحكمة والقاسية على سكان أهالي الشام خاصة الثوار، ولقد أثارت قوة جيش إبراهيم باشا البدو أيضا الذين يرفضون أي حاكم، وكانوا يتمردون على كل من يحاول أن يفرض سيطرته عليهم والتضيق عليهم، ولذا كان من الطبيعي أن يتمرد ويثور البدو ضد القوات المصرية، ففي 21 أيار 1834م. أعلن حاكم الخليل (إبراهيم أغا) وقائد قوات المشاة الثانية عشر (مصطفي أغا) عن أعمال الشغب في منطقة الخليل، وكشفوا عن أعمال عدائية قام بها الفلاحون في منطقة سعير (شمال شرق الخليل) بالإضافة إلى تعاونهم مع بدو التعامرة المجاورين لهم بمهاجمة القوات المصرية المخيمين على مقربه من منطقة الخليل[2]، وكانت القوات المصرية قد اتجهت من القدس ومنها إلى الخليل في 14 آب 1834م. حيث نصبت القوات المصرية خيامهم عند برك (برك سليمان) في بيت لحم[3]، وكان الثوار متربصين للجنود في الطريق على مسيرة ساعتين من المدينة [4].

لذا قام إبراهيم باشا بإرسال رسالة إلى أهالي الخليل ويوضح فيها موقفهم من الثورة، هل هم من الطائعين أم من العاصبن؟، فكان جوابهم عليه بأنهم ليسوا من الطائعين ولا يوجد لديهم غير البارود والرصاص، فعاد عليهم السؤال مرة أخرى فبقوا على موقفهم، فما كان من إبراهيم باشا إلا أن توجه في اليوم التالي بقواته إلى الخليل إذ كان يعسكر بالقرب منها (أي بحوالي مسيرة ساعتين سيرا على الأقدام) فتواجه الطرفان واشتد الضرب بين الطرفين نحو ثلاث ساعات، وانهزمت جموع الثوار في الخليل وفروا إلى مدينة الخليل نفسها، فلاحقتهم قوات إبراهيم باشا وصار الحرب بينهم، فهجمت القوات المصرية بشراسة على الخليل وقاموا بنهب الأموال والإمدادات والذخائر والسلاح الموجودة فيها، ثم قاموا بالسبي والذبح نهارا كاملا، فكان ما نهب من الأموال والأرزاق شيئًا لا يحصى[5].

---

[1] مغربي، عبد الرحمن محمد، وعمرو، نعمان عاطف، **الخليل خلال الحكم المصري على بلاد الشام 1831-1840م**، مج 1، ع 1، 70

[2] سواعد، محمد، **البدو في فلسطين (الحقبة العثمانية)**، 92

[3] مغربي، عبد الرحمن محمد، **الخليل خلال فترة حكم محمد علي باشا على بلاد الشام 1831- 1840م**، 62.

[4] ابو العز، سليمان، **إبراهيم باشا**، 177.

[5] أو العز، سليمان، **إبراهيم باشا**، 177.

قتل خلال تلك المعركة ستمائة شخص من الثوار، وأسروا أكثر من ستمائة شخص، وأرسل جزءا منهم إلى عكا والآخر إلى مصر، كما قامت قوات إبراهيم باشا بحجز مائة وعشرين ولدا لم يتجاوز سنهم ما بين الثماني سنوات إلى اثنتي عشر عاما وقاموا بإدخالهم بالإكراه في التجنيد الإجباري، ولذا لم يتبقى في الخليل غير العجزة وغير القادرين، ودخلإ إبراهيم باشا الخليل منتصرا وضرب المدينة بالمدفعية مستعرضا قوته العسكرية، ومن ثم غادر إبراهيم باشا المدينة إلى شرق الأردن للقبض على المشايخ والأعيان[1]، فأقام إبراهيم باشا سليمان الفرنساوي على إدارة الخليل وتولي بنفسه تعقب الثائرين إلى الكرك[2].

انضم سكان الساحل بين الكرمل وعتليت إلى التمرد وفي مقدمتهم قبيلة آل ماضي التي رأت أن إبراهيم باشا قد ظلمهم وقلل من مكانتهم الاجتماعية، ولذا رأوا أن من واجبهم أن ينضموا إلى الثوار للقضاء على الحكم المصري في فلسطين، وبدخول هذه القبائل قطعت الطرق الممتدة بين يافا وعكا، ولم يكن في استطاعة القوات المصرية التواصل فيما بينها إلا من خلال البحر، كما سارعت قبائل النقب –وتعتبر من أخطر القبائل المتمردة لكونهم يتحركون بحرية بين شطري الأردن– للانضمام إلى المتمردين على الحكم المصري من خلال مد الفلاحين في منطقة الخليل بالعون بالمدد والمؤن ليصمدوا في تمردهم[3].

ولكن سرعان ما بدأت الثورة مرة أخرى في منطقة الخليل وذلك بعد توارد الأنباء عن قيام الدولة العثمانية بتجهيز حملة برية وبحرية للقضاء على الحكم المصري في بلاد الشام، وذلك عقب سماع الدولة العثمانية بثورة الخليل ونابلس والقدس، إلا أن قوات إبراهيم باشا كانت قد استغلت هذا الأمر لصالحها لمعاقبة المتمردين والفارين من الأهالي عقب عودتهم، فتوجه إلى الكرك ونصب عرضيه عليها فخرج أهلها المسيحيون للقائه معلنين الطاعة والولاء له مستأمنين، فأمنهم ووضعوا المحارم في رقابهم وقالوا له " **نحن نصاري دم (ذميمين) ولا ذنب لنا في الذي صار بوقت ذبح العساكر بالكرك وغيره، فأمهلهم ثلاث ساعات ليخرجوا منها وينقلوا منها ما يشاءون**"[4]، فنقلوا ما استطاعوا نقله، وهاجمت قوات إبراهيم باشا الثوار بعد ذلك فقتلوا كل من وجدوه ونهبوا جميع الذي بقي، وأمر إبراهيم باشا قواته بأن يهدموا الكرك ويعملوها أرض سمهدانه، وبالفعل فعلوا ما أمروا به، وأعطى إبراهيم باشا النصارى الذين خرجوا من الكرك قريتين في حوران

---

[1] مغربي، عبد الرحمن محمد، **الخليل خلال فترة حكم محمد علي باشا على بلاد الشام 1831– 1840م**، 62.

[2] قسطنطين الباشا، الخوري، **مذكرات تاريخية**، 111؛ جراد، عدنان، **الحملة المصرية على سورية**، 143.

[3] سواعد، محمد، **البدو في فلسطين**، 94.

[4] قسطنطين الباشا، الخوري، **مذكرات تاريخية**، 113؛ جراد، عدنان، **الحملة المصرية على سورية**، 143.

لأجل مسكنهم[1]، وتم أسر 433 شخصا من أهالي الخليل وجندوهم للخدمة في الأسطول البحري المصري، كما طلب محمد علي باشا من إبراهيم باشا نزع السلاح منهم، ولكن انتصار إبراهيم باشا في القضاء على الثورة وقيامة بجمع الأسلحة من الأهالي أسهم في إلغاء تدابير الحملة العثمانية[2]، ومن ثم توجه إبراهيم باشا من الكرك إلى السلط وبيوت السلط وعملها فلاحة بعد خرابها[3].

وعلى الجانب الآخر كانت قبائل الهوارة في منطقة الخليل في الشمال تعامل بكل احترام، حيث كانت تتلقي المعاشات مباشرة من السلطات العثمانية، ولهذا آثر إبراهيم باشا على أن يتعامل معهم بكل احترام وليونة، فتقرب زعماؤهم من إبراهيم باشا ولاسيما منطقني عكا والناصرة، إلا أن إبراهيم بدأ يقبض يده ويشدد قبضته عليهم من خلال فرض الضرائب الباهظة عليهم، مما أدى إلى انضمامهم إلى صفوف الثوار، ولذا سارع إبراهيم باشا إلى إصدار أوامره إلى حاكم عكا بقطع رواتب كبار رجال الهوارة وطردهم من عكا وقضائها[4]، إلا أنهم لم يستسلموا لمعاقبة إبراهيم باشا لهم، فقاموا بالتعاون مع الفلاحين في جبل الخليل مما دفع إبراهيم باشا للاستعانة بلواء الفرسان الخامس بقيادة أحمد بك في بعلبك لمعاقبة الثوار ولإنقاذ المدينة منهم، إلا أنهم تمكنوا قبل وصول الإمدادات إليهم من الدخول إلى المدينة ونهبها وتدميرها[5].

فمن خلال ما سبق يتضح للباحث إلى أي مدى شهدت مدينة الخليل معارك عنيفة بين الفلاحين والقوات المصرية، وحاول الثوار خلالها السيطرة على زمام الأمور إلا أن القوة العسكرية التي يمتلكها إبراهيم باشا جعلتهم يفقدون سيطرتهم على زمام الأمور، واستخدمت خلالها قوات إبراهيم باشا أقصى درجات القمع الشديد والمجازر لإخماد التمرد واغتصبت النساء، كما اعتقل الآلاف وأجبر كثير من الشباب على الانضمام إلى الجيش المصري.

---

[1] ولقد أوضح إبراهيم باشا في رسالته إلي عارف أغا متسلم صيدا ما حدث من خراب لأهل قرية الكرك من القوات المصرية " **قدوة الأماجد عارف أغا متسلم صيدا حالا أنه في يوم الاربعاء 14 الحاضر حمل ركابنا السعيد بالإرادة المنصورة الي الكرك وأهالي الكرك تجمعوا فيها ولم طاقة الوقوف قدام العساكر المنصورة وقالوا اين المفر وكلا منهم فر هاربًا على راس الجبل وتوجهنا وراهم بعساكرنا المظفرة ضبطنا حيواناتهم وذخيرتهم والذي انقتل منهم والذي انضبط منهم بالحين الحقناه بالعسكرية وحرقنا قرية الكرك بالنار وقطعنا أشجارها حتى لا يعود احد يسكنها وكذلك القرايا الذي في أطراف الكرك أعطيناهم تربيتهم** ....." قسطنطين الباشا، الخوري، **مذكرات تاريخية**، 113 , رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية، 129.

[2] الدباغ، مصطفي، **بلادنا فلسطين، ج 5**، 124؛ مغربي، عبد الرحمن محمد، **الخليل خلال فترة حكم محمد علي باشا على بلاد الشام 1831– 1840م**، 62.

[3] قسطنطين الباشا، الخوري، **مذكرات تاريخية**، 113؛ غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 107.

[4] القس منصور، أسعد، **تاريخ الناصرية من أقدم أزمانها إلى أيامنا الحاضرة**، 93؛ سواعد، محمد، **البدو في فلسطين، الحقبة العثمانية**، 72

[5] سواعد، **محمد، البدو في فلسطين**، 35.

سادساً: الكرك:

أما بالنسبة لمشايخ نابلس الذين كانوا موجودين بالخليل أمثال: الشيخ قاسم الأحمد والشيخ عيسى البرقاوي وغيرهم، فعندما وقعت الحرب لاذوا بالفرار إلى السلط والكرك، وكان الجو حارا شديدا حيثما تقدمت قوات إبراهيم باشا، إلا أن القوات المصرية عانت معاناة شديدة بسبب درجات الحرارة العالية، إذ عانى جنوده الشدائد من الحر والعطش، وسقط نحو ثلاثمائة جندي متأثرين بضربة الشمس حتى اضطر إبراهيم باشا لنصب خيمته في منطقة الغور (في الأردن) للإقامة فيه هو وجنده حتى يستعيد القوات قوتهم وجمع شملهم والتعافي مرة أخرى[1]، ثم استأنف السير نحو الكرك، فهرب الثوار نحو الكرك وتحصنوا بقلعة الكرك؛ فمن شدة غيظ إبراهيم باشا وما كان يجيش في صدره من الزعيم قاسم الأحمد ورفاقه، حيث حجب ذلك الصواب عن بصيرته، وجعله يرمي القلعة بفرقة الفرسان محاولاً فتحها عنوة، فأدت هذه الغلطة الشنيعة إلى إصابة المهاجمين بخسائر جسيمة كان في جملتها أميرالاي وقائمقام وبكباشي وهم الذين تعاقبوا في قيادة الفرقة إلى الموت الأكيد[2]، وبالرغم من استبسال الجنود في الهجوم على القلعة إلا أن قوات إبراهيم باشا تعرضت لخسائر كثيرة، فأمر جنوده بالانسحاب وانتظار وصول المدفعية ليستأنف القتال مرة أخرى، فاغتنم قاسم الأحمد هذه الفرصة لينسحب هو ورجاله من القلعة ليلا دون أن يشعر بهم قوات إبراهيم باشا، وبذلك توجهوا إلى السلط، وعقب وصول المدفعية استأنف إبراهيم باشا القتال وسقطت نيران المدفعية نحو القلعة، ولكنهم لم يجدوا أي رد فعل ولا أي طلق ناري نحوهم، وكانت المدفعية قد فتحت ثغرة في جدارها فدخل الجنود من خلالها فلم يجدوا فيها أحدا غيرهم، ولكنهم وجدوا فيها مؤن وذخائر كثيرة فاستولوا عليها[3].

أعطى إبراهيم باشا لجنوده قسطاً من الراحة حتى يستطيعوا مواصلة المطاردة لقاسم الأحمد وأولاده وبعض أعوانه الذين فروا من الكرك إلى عجلون عن طريق أريجه[4]، فلحق به إبراهيم باشا وفي طريقه خرج عليه قبائل بني صخر فدحرهم وحاصرهم في زيزياء، ولكنهم لم يلبثوا وأن استسلموا له لقلة الماء فدخل القرية ودمرها، وبعد ذلك تابع سيره إلى السلط فدخلها دون مقاومة، ولكن وجد قاسم الأحمد قد هرب مرة أخرى منها إلى البادية حيث احتموا بعرب العنزة كملتجأ له[5]، فطارده إبراهيم وعندما علم أن زعماء الثائرين قد لجأوا إلى

---

[1] رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز، ق 2**، 125.

[2] قسطنطين الباشا، الخوري، **مذكرات تاريخية**، 113؛ رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز، ق 2**، 125؛ ابو العز الدين، ابراهيم باشا، 178؛ فريد بك، **تاريخ شرق الأردن وقبائلها**، تعريب بهاء الدين طوقان، 179.

[3] جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية**،143؛ ابو العز، سليمان، **ابراهيم باشا**، 178؛ غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 107.

[4] رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز، ق 2**، 125.

[5] فريد بك، **تاريخ شرق الأردن وقبائلها**، تعريب بهاء الدين طوقان، 179.

قبائل العرب انتقل بجيشه إلى المزيريب ووزع رسله بين العربان وكتب إلى مشايخهم يهددهم فيها بالعقاب في حالة السماح للثوار بالاحتماء لديهم، وطلب منهم القبض على الزعماء التأثرين وتسليمهم له، مما أدى إلى إلقاء الرعب في داخلهم[1]، ولذلك أقدم شيخ القبيلة الشيخ ابن الدوخي بالقبض على الزعماء الذين لجوا إليه وسلمهم الى الشيخ عامر الهنادي ومنه إلى إبراهيم باشا، فأمر إبراهيم باشا بقتلهم ومنهم قاسم الأحمد وعيسي البرقاوي، ومن ثم قام إبراهيم باشا بتنفيذ حكم الاعدام فيهم في دمشق[2]، وقطعت رؤوس أولادهم في عكا والقدس[3]، كما قام بنفي علماء فلسطين إلى مصر ومنهم: الشيخ عبد الله البديري المقدسي، والشيخ عبد الله الفاهوم، والشيخ سعيد السعدي العكاوي، كما أمر بإعدام كل من الشيخ مسعود الماضي شيخ مشايخ حيفا وأسعد بك الخضر متسلم يافا[4]، وتعيين مصطفى سعيد متسلم علي يافا[5].

في ضوء ما سبق يتضح بأن القوات المصرية قامت بمحاصرة مدينة الكرك لمدة سبعة عشر يوماً مما أدى إلى تدمير البلاد ونهبها ومقتل عدد كبير من المدنيين والمتمردين، وقتل حوالي 500 مدني ومتمرد، بينما قتل 260 مجندا من القوات المصرية، واتضح للباحث أيضاً أنه بمجرد دخول إبراهيم باشا القدس تقدم أهلها طالبين السماح لهم والغفران وأنهم سيكونون في طاعته، وأرسل ثوار الخليل يطلبون الأمان ليدخلوا في الطاعة؛ لكن إبراهيم باشا اشترط عليهم تسليم زعماء الثورة أحياء؛ فرفض الثوار مطلبه؛ فتحرك إليهم بقواته في 8/5 وهزمهم عند بيت جالا، وأصرت الخليل على المقاومة؛ فهاجمها واحتلها بعد بضع ساعات من المقاومة، وأباح فيها النهب والقتل والأسر، وخسرت الخليل مالا يحصى من الأموال واعتقل علماءها ودراويشها وأبعدهم إلى مصر؛ وأما مشايخ نابلس؛ فقد فروا إلى الكرك شرقي الأردن، ولما هاجمها إبراهيم

---

[1] جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية** 143؛ غانم، ابراهيم ابو سمرا، **المصرية في سورية ولبنان قبل مائة سنة**، 45؛ ابو العز، سليمان، **ابراهيم باشا**، 179.

[2] ابو العز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا**، 178 – 179؛ غنام، رياض، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، 107.

[3] مناع، عادل، **أعلام فلسطين**، 310؛ فريد بك، **تاريخ شرق الأردن وقبائلها**، تعريب بهاء الدين طوقان، 175

[4] رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية، 125 – 126؛ رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز**، **ق 2**، 125؛ رستم، أسد، الأصول العربية، ج 2، 123 – 124، كرد، محمد، **خطط الشام**، **ج 3**، 59؛ زيدان، جورج، **تراجم مشاهير الشرق**، 225

[5] صورة تعيين مصطفي سعيد متسلم على يافا " **إلي عمدة النواب المتشرعين نايب افندي مدينة يافا زيد فضله وعمدة العلماء الاعلام مفتي بها حالا حالا زيد علمه وفرع الشجرة الزكية قائمقام نقيب الأشراف زيد شرفه وقدوة المشايخ المكرمين الشيخ مصطفي سعيد المنصوب متسلمًا من طرفنا الآن قد فوضنا متسلمية يافا لعهده الشيخ مصطفي سعيد فالمراد بوصوله إليكم تكونوا معه يد واحدة وحال واحد ويكون فيما بينكم مسموع الكلام مرفوع المقام وتعرفوه أنه متسلما من طرفنا يتعاطي أمور احكام بلدتكم كما يوافق الأصول بالأمور العرفية مطابقًا للشرع الشريف بالأمور الشريعة، وأنت ايها المتسلم يقتضي أن تبذل جهدك براحة الأهالي والرعايا وديعة الله تعالي وتحصيل أسباب رفاهيتهم وتعتني بؤرية دعاويهم وانصاف المظلوم من الظالم داخلا وخارجا مع تسليك الطرقات وتأمين أبناء السبيل وتحصيل الأموال المطلوبة والمطاليب الميرية من دون تكاسل ولا اهمال** ...." وللمزيد ينظر رستم، أسد، الأصول **العربية لتاريخ سورية**، 126 – 127.

باشا فر النابلسيون إلى غزة لكنهم وقعوا في الأسر لملاحقة إبراهيم باشا إياهم، وقتل قاسم الأحمد والبرقاوي وقطع رؤوس أولادهما.

خامسا: الاتفاقيات والمفاوضات بين إبراهيم باشا والثوار:

وصلت الأخبار إلى إبراهيم باشا من خلال اللواء إبراهيم بك قائد الآي المشاة الثالث عشر المرابطة في القدس ومتسلم القدس برجوع الزعماء في وعدهم في تقديم أولادهم وأولاد الفلاحين في الخدمة العسكرية، وأنهم يرفضون تسليم سلاحهم، وكان آنذاك في يافا[1]، وأشاروا في كتابهم إلى أول حادثة وقعت بين الفلاحين والبدو معاً وكانت في مدينة السلط في شرق الأردن التي شكلت مركز نفوذ عائلة طوقان[2]، وأخذ الفلاحون يسلحون أنفسهم استعدادا للمقاومة وتمت هزيمة القوات المصرية وخلفوا وراءهم 25 قتيلاً [3]، ثم أرسل جرمانوس بحري إلى سامي بك بعض الرسائل التي وردت إلى مقر القيادة العليا من أحمد أغا وكيل متسلم نابلس إلى الشيخ حسين عبد الهادي، ورسالة أخرى من إبراهيم أغا متسلم الخليل ومصطفى أغا بكباشي الأورطة الرابعة من الآي المرابطة في القدس تتضمن حدوث اشتباك في السلط وهجوم بعض الفلاحين على القرية، إلا أن القوات المصرية استطاعت ردعهم عنها وفرار زعيم الثورة قاسم الأحمد، وإلقاء القبض على أولاده وأقاربه، ويتضح من الرسالة الثانية بدء الاشتباك والاضطرابات بين الجند والفلاحين في وادي فاتح صدره بالقرب من قرية سعير في جبل الخليل،(معركة سعير) بين رجال الأورطة الرابعة هذه وبين عرب التعامرة الذين انضموا إلى أهالي سعير[4]، وبعد مرور ثلاثة أيام وردت رسالة أخرى من اللواء إبراهيم بك قائد الآي المشاة الثالث عشر للمرابطة في القدس تفيد بأن الوضع أصبح أخطر في القدس إذ قام الفلاحون بمحاصرة المدينة من كافة الاتجاهات وتجمع الفلاحون يوم الأربعاء في قرية البيرة وتوجهوا منها إلى قرية العنب (قرية أبي غوش) غرب القدس لمحاصرة حامية القدس ومنع المدد عنها من يافا مقر السر عسكر (إبراهيم باشا)، وليس هذا فقط، بل قاموا يدققون في مواد الطعام والمياه، كما لجأوا إلى أعمال النهب وقطع الطرق، والاستيلاء على مواشي أهالي القدس في ناحية باب العمود[5].

---

[1] بركات، داود، **ذكرى البطل الفاتح**،121؛ Rustum.**the Distur pances**, p 56-58

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244.

[3] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244.

[4] جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية**، 135؛ رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2، محفظة 249، رقم** 18-19، بتاريخ 9 محرم 1250هـ، 398.

[5] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2، محفظة 249، رقم** 18-19، بتاريخ 9 محرم 1250هـ، 399

؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244

أشار قائد الجند إبراهيم بك إلى تجمع الفلاحين في قرية الشيخ بدر لمقاتلة الجيش المصري إلا أن قائد العساكر المصرية رشيد بك تمكن من هزيمتهم، كما تمكن اللواء إبراهيم من صد هجوم ابن سمحان وابي غوش وبني حسن على مواشي القدس في محلة باب العمود، ولكنه شعر بالحاجة الماسة إلى المزيد من المقاتلين، الأمر الذي استدعى منه إرسال تقرير إلى محمد علي باشا من أجل إرسال الأخير تعزيزات عسكرية لكي يتمكن من مطاردة الثوار ومعاقبتهم والتغلب عليهم[1]، ومن ثم أمر إبراهيم باشا القائمقام يعقوب أغا أن يقوم بالآي الفرسان الثاني عشر من الرملة في الساحل إلى القدس[2].

ولذلك أمر إبراهيم باشا قائد الفرقة العسكرية الثانية عقب تلقيه نداء الاستغاثة من قائد الجند بسرعة التوجه من مدينة الرملة إلى مدينة القدس، وحين غادرت الفرقة مدينة الرملة في أواسط أيار 1834م التقوا بالفلاحين أول مرة عند مضيق واد وهاجموهم، وتمكن الفلاحون حينذاك من مراقبة تحركات إبراهيم باشا، وقاموا بالتجمع في جميع الجهات الأكثر صعوبة في الطرقات التي يعرفونها جيداً، وبعد مناوشات صغيرة بين الطرفين تراجع الفلاحون نحو المنطقة الصخرية في قرية ساريس غربي القدس وتمكن الثوار من إلحاق بعض الخسائر في القوات المصرية ومن بعدها تحركوا إلى قرية عين شمس، وخلال ذلك أقدموا على رسم خطة استراتيجية للوقوع بالقوات المصرية، فنجدهم أقدموا على السماح لإبراهيم باشا بالمرور من وديان الجبال بسبب وعورتها وشدة انحدارها، وقاموا بالاختباء أسفل الصخور الضخمة من قمم الجبال المرتفعة، مما أدى إلى عرقلة الجيش المصري وعرقلة سير الفرسان والحيوانات، ومن ثم أقدموا على إطلاق وابل من الرصاص والحجارة على القوات المصرية، مما أذهل إبراهيم باشا من هذا الحشد غير المتوقع، بالإضافة إلى تخطيطهم العسكري المحنك الذي أوقعهم في الفخ.

ولعل هزيمة القوات المصرية في تلك المصيدة نتيجة لعدم معرفة القوات المصرية بتلك الطبيعة وفقدانهم الدليل، وأضاعوا الطريق مما جعلهم يضطروا إلى العودة إلى مدينة الرملة مخلفين وراءهم عددا من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى فقدانهم بعض الخيول والمعدات والمؤن[3]، ولقد قدر عدد القتلى 52 فارسا منهم 16

---

[1] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3438، محفظة 249، رقم 23، 23 آيار 1834م، 399؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين** ،105؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244؛ جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية**، 135.

[3] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3439، محفظة 249، رقم 23، 23 أيار 1834م، 399؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244؛ 97, Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841

ضابطا وجرح 18 فارساً، كما استولي الثوار على 80 من خيول العساكر المصرية[1]، ولقد عقب إبراهيم باشا على تلك الهزيمة لسامي بك التي لحقت بقواته بتفوق عدد الفلاحين الثوار[2].

ولكن يتضح من رسالة يعقوب آغا إلى إبراهيم باشا مساندة ومساعدة بعض الأهالي في قرية ساريس للجرحى الموجودين لديهم، كما أن أهالي القرى المجاورة لهم قاموا بإخلاء القرية ونقلوا عائلاتهم إلى المرتفعات ولا يوجد في القرى غير أهالي القرية التابعين لقرية أبي غوش[3]، الأمر الذي جعل إبراهيم باشا في 24 أيار 1834م. يرسل إلى محمد علي باشا لإمداده قوة من العساكر المقيمين بمصر للقضاء على الثورة[4]، وفي 26 أيار1834م. وصل الرد من محمد علي باشا لإبراهيم باشا بشأن إرسال المدد والمؤن المطلوبة لمساعدته لقمع الثورة، وقد عانت قوات إبراهيم باشا من نقص المياه أثناء مواجهتهم للثوار في منطقة جبل القدس، الأمر الذي ساهم في تأخر الجيوش المصرية في القضاء على الثورة، واشتد هذا النقص في شهر حزيران[5]، ولم تصل هذه التعزيزات إلا في نهاية شهر حزيزان[6].

لذا قرر إبراهيم باشا حينذاك في 5 حزيران 1834م. الذهاب إلى القدس مع جيشه لمعاقبة الثوار والانتقام منهم على ما أقدموا عليه من أفعال أضرت بسياسته العسكرية والإدارية للبلاد، ومن ثم طلب إبراهيم باشا النجدة من بيروت وعكا وطرابلس الشام، فأتته نجدة مؤلفة من تسعة آلاف مقاتل من مصر سار بهم إلى القدس ومعه سليمان باشا الفرنساوي، ووصلت قوات إبراهيم باشا قرية العنب التي تقيم بها عائلة آل أبو غوش الواقعة على الطريق بين يافا والقدس[7]، وفي ذلك الوقت وصلت الأنباء إلى الثوار فأخذوا يرسمون الخطط لمقاومة إبراهيم باشا فوضعوا الحواجز لإعاقة الفرسان والخيول من المرور عبر الطرقات، وقام الفلاحون بعمل الكمائن في الكهوف العالية المطلة على الأودية التي سيمر عليها وعند مرور إبراهيم باشا وجيشه قابلوهم بالحجارة والنيران وألقوا عليهم الصخور لإعاقة تقدمهم، فوقع إبراهيم وجيشه في هذا المأزق وتقهقر الجيش المصري بسبب عدم توقعه قيام الفلاحين بمثل هذا الأمر، إلا أنه سيطر على زمام الأمور وراح يدفع هجمات الثائرين بنيران مدافعه الثلاثية الضخمة ، ودرات بين الطرفان معارك دامية استمرت ثلاثة

---

[1] مناع، عادل، **تاريخ فلسطين**، 144؛ Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841,,97

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 244-245.

[3] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3443، محفظة 249، رقم 29، 17 محرم 1250 هـ / 1834م، 400.

[4] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3440، محفظة 249، رقم 26، 24آيار 1834م، 399؛ Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700-1948 , 72

[5] صافي، خالد، الحكم المصري في فلسطين، 245.

[6] Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700-1948 , 71

[7] أبو العز، سليمان، **إبراهيم باشا**، 172-173.

أيام، فهرب الفلاحون وتركوا ما يقارب ستمائة أو سبعمائة شخص[1]، كما خسر إبراهيم باشا خلالها 1500 قتيل من جيشه، ومن لم يمت منهم بحد السيف مات من قلة النوم والعطش والتعب، إذ أضطر لقضاء يومين كاملين في قطع المسافة، إذ كان الأمر لا يستغرق أكثر من خمس ساعات[2].

ومن الجدير بالذكر هنا؛ هو إدراك إبراهيم باشا بأن قواته لم تكن على استعداد للهجوم على المتمردين من الفلاحين والثوار بسبب قلة المياه في معاقلهم، بالإضافة إلى أن معظم جنوده كانت تنقصهم معدات الشرب (الزمزميات)، ولذلك أصدر أوامره بإعدادها موضحا أنه بمجرد الانتهاء سيقضي على الفتنة في وقت قصير[3]، كما أن شهر حزيران يعتبر من أشد شهور السنة حرارة صيفاً[4].

في نهاية الأمر تمكن إبراهيم باشا من هزيمة الثوار، رغم العوائق التي وُضعت أمامه والتي حالت دون وصوله السهل إلى القدس. إلا أن إبراهيم باشا تمركز خارج المدينة، وتحديدًا في جبل صهيون عند باب النبي داود، بدلًا من مكانه المعتاد تحت الشجرة الكبيرة. ويمكن تفسير هذا التغيير بدلالتين: أولهما: إتاحة الفرصة للجند للاستراحة بعد عناء السفر ومشقاته، وثانيهما: جسّ نبض الأهالي واختبار مدى ميلهم إلى الثورة، أما المسلمون الذين كانوا يؤيدون الثورة، فقد فرّوا هم وعائلاتهم عبر الطرق الشرقية المؤدية إلى العيزرية، بينما سلك آخرون الطرق الشمالية باتجاه رام الله. وفي المقابل، خرج اللاتين والأرمن واليهود، إضافة إلى فريق من الأرثوذكس، لاستقباله، في حين لم يتقدّم أحد من المسلمين للقائه. [5].

وفي 13أبريل 1834م. تمكن إبراهيم باشا من دخول القلعة من باب النبي داود، وقبل أن يدخل المدينة أرسل إلى مساعديه في يافا بأن يقوموا بإرسال الإمدادات والتعزيزات إلى القدس، وطلب منهم أن يسلكوا طريق غير طريق غزة والخليل وذلك بسبب صعوبة الوضع هناك[6]، وما أن دخل القدس أطلقت الحامية 33 33 طلقة لتحيته لعودته بالسلامة، وقاموا بعزف الموسيقي، ثم خرجوا من القلعة وسيوفهم في أيديهم

---

[1] صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 107؛ 71 , Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700–1948

[2] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 434–435؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245؛ أسد، رستم، أسد، **الأصول التاريخ لتاريخ سورية** ، 110 – 111 ؛ وكان نص الكتاب المرسل من إبراهيم باشا إلي محمد علي باشا كالتالي " **يشير إلي ما نقله إليه أحمد بك أمير الاي الفرسان الخامس عن القلق الذي يساور الحضرة الخديوية من جراء حوادث فلسطين وجبل الدروز ، فيؤكد أن ما جري هو لمجرد التخلص من التجنيد ، وأن جبل القدس خرقة بالية لا أهمية له، وأن الداعي لتأخير السرعسكر عن ضرب الاشقياء هو قلة المياه في بعض معاقل الثوار وقلة الزمزميات لدي العساكر وأنه أمر بإعداد الزمزميات اللازمة ولدي اكتمال عددها سيقضي على الفتنة في وقت قصير**" وللمزيد ينظر رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3457 ، محفظة 249، رقم 56 ، 25 محرم 1250 هـ / 1834م ، 402 .

[3] جراد، عدنان، **الحملة المصرية في سورية**، 135.

[4] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 245

[5] العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 434–435؛ أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا**، 172 – 173.

[6] مناع، عادل، **تاريخ فلسطين (قراءة جديدة)**، 145– 146؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**،108

لاستقباله، إلا أن إبراهيم باشا رفض دخول القلعة ووقف أمام بوابة داود تحت أشعة الشمس، ولم يسمح للجنود بالدخول إلى القلعة بل أرسلهم إلى المعسكر على جبل صهيون[1].

وعقب وصول إبراهيم باشا إلى القدس كان متعبا وعطشا للغاية من عناء السفر، فطلب بعض الماء من جنوده الموجودين في القلعة، فأحضروا له إبريقا صغيرا من الماء شرب منه ثم أعطى الماء لقادة الجيش ليشربوا منه، ثم جاء بعض المسيحيين حاملين له ولقواته الماء ليشربوا، وخرج الأهالي من الأرمن والمسيحيين حتى اليهود لملاقاة الباشا الذي وجدوا فيه منقذهم من الثوار الفلاحين، ولم يجد إبراهيم باشا شخصا واحدا من المسلمين في انتظاره، ومن ثم سألهم إبراهيم باشا عن حالهم، وكيف تصرف معهم الثوار؟ وهل عانوا من الثوار؟، وثم جاءه الأرمن ومعهم القهوة والعصائر وقاموا بتقديمها إلى إبراهيم باشا، واستقبلهم إبراهيم باشا بكل لطف واحترام وتناول من ضيافتهم بعض الشيء ثم أعطى الباقي لمن حوله من القادة والجنود، وسألهم عن أوضاعهم، وهل تأذوا من الثوار، فأجابوه بأن عددا قليلا من بيوتهم دمرت من قبل الثوار، وظل الحديث بين إبراهيم باشا والمدنيين أكثر من نصف ساعة، ومن ثم ذهب إلى خيم الجنود على جبل صهيون[2].

وفي اليوم التالي ذهب إبراهيم باشا لصلاة الجمعة في المسجد الأقصى وعقب الصلاة أعلن إبراهيم باشا العفو العام عن الثوار، وطلب منهم العودة إلى منازلهم، ونادي المنادي في المدائن بأنه يترتب على المسلمين والنصارى واليهود أن يفتحوا دكاكينهم وأن يعودوا إلى أشغالهم السابقة[3]، وقبل عودته إلى جبل صهيون قام بزيارة كنيسة القيامة وشاهد قبر المسيح، ومن ثم دعا إبراهيم باشا شيوخ القبائل المجاورة إلى التحاور والاجتماع معه، إلا أنهم لم يلبوا النداء، كما لم يقدم أحد من المسلمين للاجتماع مع إبراهيم باشا، وأعلنوا هؤلاء رفضهم تسليم سلاحهم، كما أعلنوا رفضهم التجنيد الإجباري، وطالبوا بدفع مقابل مالي نظير الإعفاء، لكن إبراهيم باشا رفض مطالبهم، وأخبرهم أنه ينفذ أوامر والده، فتظاهر الجميع بالانصياع، ولكنهم رفضوا هذه الشروط، ولاسيما بعدما تناهى إلى سمعهم أن الدولة العثمانية تعد جيشا كبيرا لتحرير سورية من محمد علي وابنه إبراهيم، وقاموا يوزعون النشرات التي تدعو للثورة تاركين وراءهم ثلاثة آلاف قتيل وخمسمائة أسير[4].

لعل ذلك يوضح بأن محمد علي باشا لم يكن لديه أي نيه للتخلي عن القدس، ولنفترض بأن القدس لم تعد في حوزة مصر بسبب ردها المتأخر على الثورة، كما كان محمد علي عازما على أن يثبت للأوروبيين بأن

---

[1] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,98

[2] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,99

[3] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,99

[4] العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، 435؛ مناع، عادل، **تاريخ فلسطين**، 145- 146، Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,100

الأماكن المسيحية المقدسة كانت تحكمها مصر وليست الدولة العثمانية، وعلى الرغم من القيمة الاستراتيجية الهامشية للمدينة إلا أن محمد علي باشا كان ينوي تكوين قوة عسكرية كبيرة لهذا الغرض، بالفعل كانت القوى الأوروبية قد بدأت عندما قرر الحسينيون المخاطرة بدعم الثورة، فقرر محمد علي باشا خلالها بأن يأتي إلى يافا للقضاء على الثورة، ولذلك اقترح على إبراهيم باشا حل وسطا حول مسألتي السلاح والتجنيد، ووعد إبراهيم أبو غوش بأنه سوف يطلق سراح والده من السجن، إلا أن قاسم الأحمد تمسك بموقفه في نفس اليوم الذي أعلنت فيه البنادق البحرية من يافا وصول محمد علي باشا[1].

من خلال ما سبق يتبين للباحث بأن ثورة الفلاحين في القدس كانت تمرداً ضد سياسات التجنيد والضرائب التي فرضها إبراهيم باشا على كافة سكان فلسطين، ولذا كان رد فعل جماعي على الإلغاء التدريجي للحقوق والامتيازات غير الرسمية، ومن ثم شكل الفلاحون الجزء الأكبر من المتمردين بينما شكل وجهاء المدن والقبائل البدوية الجزء الأقل، ولكنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من الثورة، ولقد هزمت الثورة في القدس وغيرها من المدن الفلسطينية بعد تدخل الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا الذي قمع التمرد بعنف، وبناء عليه قام إبراهيم باشا بإعدام قادة التمرد، وعاد الحكم المصري، وتم تجنيد العديد من الفلاحين.

سادسا: قدوم محمد علي باشا ومفاوضات الثوار:

في أواخر 1834م كانت فلسطين كلها تقريبا باستثناء مدن غزة والقدس ويافا وعكا قد سقطت في أيدي الثوار الذين احتلوا اليابسة كلها وصولاً إلى أبواب المدن الساحلية، وفي تقرير رفعه جيرمانوس بحري يوضح فيه الخسائر التي لحقت بالقوات المصرية، فيقول في رسالته: "**منذ هزيمة الفرقة التاسعة عشرة نحن نتجه من السيء إلى الأسوأ، لقد ثار كل الفلاحون حتى أبواب يافا، تقع أعمال العنف يومياً على أبواب هذه المدينة ولا يجرؤ أحد على الخروج منها لردعهم**"[2]، بالإضافة إلى الكتاب الذي أرسله اللواء علي بك وقوجه أحمد أغا وفرهاد بك، تبين من خلاله بأن الثوار ضيقوا الخناق حول إبراهيم باشا في القدس[3]، كما أيد بعض زعماء يافا وسكانها الثورة وتبادلوا الرسائل مع الثوار وتعهدوا فيها بتقديم الدعم إليهم إذا دخلوا المدينة[4].

قام الكولونيل علي بك من غزة بتحذير السلطات المركزية مرات عديدة من الأخطار التي تحيط بإبراهيم باشا، ويمكننا القول بأن الثوار خلال تلك الفترة كانوا يتمتعون بالتفوق في عدة مجالات لأنهم كانوا على دراية كاملة بقراهم والقرى المجاورة منهم، وفي المقابل كانت القوات المصرية تعاني من صعوبات كثيرة لعدم

---

[1] Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700-1948 ,73

[2] صافي، خالد، الحكم المصري في فلسطين، 250.

[3] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، رقم 3474، دفتر 211، رقم 181، 6 صفر 1250هـ / 1834م، 406

[4] Spyridon .S.N , **Annals of Palestine 1821 – 1841**, 111, .

معرفتهم بالمناطق الجبلية، كما لم يعتاد الجنود الحرب بين الصخور[1] والأشجار، وفي السابع عشر من نفس الشهر أرسل محمد علي باشا كتاباً إلى إبراهيم باشا تفيد بأنه سوف يأتي إلى القدس، كما أوضح له بأنه أرسل له التعزيزات بسرعة، وفي اليوم التالي أرسل له كتاباً يطلب منه أن يظل محله لحين وصوله لدراسة الأوضاع وإعداد الخطط العسكرية لمعاقبة الثوار[2].

كما طلب محمد علي باشا من ابنه ابراهيم باشا بأن يحاول أن يخدع الفلاحين لكسب الوقت لحين وصول الامدادات إليه، إلا أن الثوار الفلاحين قاموا بإحاطة إبراهيم باشا من جميع الجهات، ولم يتمكن من تلقي أو إرسال أي أخبار عنه، وليس هذا فقط، بل قام الثوار الفلاحون بالاستيلاء على أي رسائل مرسلة وقتل الرسل الوافدة بها، الأمر الذي استدعي القوات في يافا وعكا والقلاع الأخرى بإخطار محمد علي باشا بما يحدث مع إبراهيم باشا وجنوده، ولذا سارع محمد علي باشا بإرسال القوات بالوصول إلى فلسطين في أسرع وقت ممكن سواء أكان عن طريق البر أو البحر.

انتشر الخبر بين الثوار الفلاحين أثناء محاصرتهم لإبراهيم باشا بقدوم إمدادات كبيرة لإبراهيم باشا مما أرعبهم وجعلهم يفكرون في كيفية الخروج من هذا المأزق، الأمر الذي ترتب عليه بأن حاول بعض الأعيان والوجهاء من أهالي القدس المصالحة فيما بينهم من خلال المفتي ظاهر أفندي بكل الطرق والوسائل الممكنة، وإحلال السلام والأمن بين الثوار والجند[3]، كما أرسل فلاحو جبل الخليل رسالة إلى إبراهيم باشا تفيد بأن يستسلموا وأن يمنحهم إبراهيم باشا عفواً عاماً وصفحاً للثوار في مقابل موافقتهم على تجنيد الشباب[4].

من خلال ما سبق يتضح بأن قوات إبراهيم باشا كادت أن تهزم لولا وصول نجدة أبيه الذي نزل في يافا بثلاثة آلآيات التي انضمت إلى جيش إبراهيم باشا، فضايق الثوار وكسرهم في موقعة الدير فتشرد المشايخ وأتوا إلى جبل نابلس[5]، كما ألقت قوات الجند القبض على رسول مسيحي ومعه رسالة من الثوار داخل حذائه وتم شنقه على الفور على شجرة زيتون، وآخر قتل لوجود رسالة في عمامته، كما وجدوا لدي رسول آخر رسالة في بندقيته فقتل هو الآخر بسلاحه[6].

---

[1] Baeker ,Edwaed ,B.B,Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey .v II ,213-214

[2] رستم، أسد، المحفوظات الملكية، ج 2، 409

[3] Spyridon .S.N , **Annals of Palestine 1821 – 1841** ,105- 106 .

[4] Spyridon .S.N**, Annals of Palestine 1821 – 1841** , 106 .

[5] النمر، احسان، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، 254

[6] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 , 106

ورأي إبراهيم باشا أن يتولى سليم بك التعزيزات القادمة من مصر، وأن يقدم بها وبأروطتي الفرسان الباقين في يافا، وثلاثة مدافع الى قرى الشيخ قاسم الأحمد في جبل نابلس، وأن يقوم خفتان أغاسي بمن معه من فرسان العرب إلى جنين للاتصال بسليم بك، وفي ذلك الوقت كان الشيخ قاسم الأحمد قد استمال أهالي نابلس إلى جانبه، ولكن إبراهيم باشا لم يرد بدء المفاوضات نظرا لقلة الذخيرة لديه، ولذا قبل التوسط من قبل الرهبان والأفندية في مقابل رفع ضريبة الفردة وإلغاء التجنيد، ولكنه اشترط الاحتماء في القلعة وتقديم مائة وخمسين غرارة من القمح لها، فوافق الثوار على ذلك، وعين الشيخ قاسم الأحمد متسلما على البلاد، وانتهي الحصار في 26 حزيران 1834م.[1]، ولعل ذلك يوضح سياسة إبراهيم لوقف الثوار لحين قدوم محمد علي باشا.

وفي 6 تموز 1834م وصلت الأخبار إلى إبراهيم باشا بمجيء محمد علي باشا إلى يافا على رأس حملة عسكرية كبيرة مؤلفة من 15000 ألف مقاتل، حاملاً الرجال والامدادات والمؤن لاستئصال نار الثورة من جذورها، ولقد كافأ إبراهيم باشا المرسلين المبشرين بقدوم محمد علي باشا بسخاء، واستشار إبراهيم باشا بعض قواته عما إذا كان سيترك نصف جيشه في القدس ويذهب مع النصف الآخر لمقابله محمد علي باشا، أو ينتظره حتى يأتي إلى القدس ويرسل قوة صغيرة لحماية الطريق، ولكن في مساء اليوم وصلته رسالة محمد علي باشا يطلب من ابنه إبراهيم باشا أن يقابله في يافا[2]، وتضمنت رسالته لإبراهيم باشا "**يا ابني الحبيب، أنا رجل عجوز، ولكن بدافع حبي لك عبرت البحار، وإذا كنت لا تزال على قيد الحياة كما أثق بكم، فتعال لألقي نظرة عليكم ولو ساعة واحدة**" فقرأ إبراهيم باشا هذه الرسالة وبكى من شدة الفرح، وفي 2 حزيران في تمام الساعة الثامنة توجه إبراهيم باشا لمقابلة محمد علي باشا في يافا، وفي منتصف اليوم التالي التقي إبراهيم باشا بالقوات التي أرسلها له والده في الرملة والتي بلغ عددها أكثر من 15000 جندي، ووصل إلى يافا في نفس اليوم، وهناك التقي إبراهيم باشا بمحمد علي باشا وانحنى على يده وقبلها، وكان محمد علي باشا سعيدا جدا بأن إبراهيم باشا ما زال حيا ولاسيما بعد انتشار الإشاعات بأن إبراهيم باشا وجيشه قد قتلوا من قبل الثوار وأن الأديرة والكنائس نهبت من قبل الثوار الفلاحين[3].

طلب بعض الشيوخ والوجهاء في القدس وتوسلوا لإبراهيم باشا أن يأخذهم معه لمقابلة محمد علي باشا خوفًا من أن يتم لومهم لما حدث مع إبراهيم باشا، وبالفعل أخذهم معه على الرغم من علمه بمساعدتهم للثوار من خلال الرسائل الواردة بينهم وبين بعض الفلاحين، كما كان يعرف كل تحركاتهم، إلا أنه تظاهر بعدم

---

[1] ابو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا**، 173 – 174؛ رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز، ج 2**، 123؛ SILVER.M .M ,The History of Galilee 1538-1949, 136

[2] مجلة المقتطف، **تاريخ محمد علي باشا، مج 30**، 904، 107 , Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841

[3] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841**, 107

معرفته بذلك، وأثناء مقابلة محمد علي باشا لإبراهيم باشا سأله عن هؤلاء، فأجابه بأنهم حكام القدس وأعيانها ومن بينهم: عمر أفندي نقيب سابق، والمفتي ظاهر أفندي، ومحمد أبو سعود، فتنهد محمد علي باشا ولم يقل شيئا، ثم ترك إبراهيم باشا ليغير ملابسه[1]، ولم يكن محمد علي باشا مهتما بالهدنة مع الثوار، لأن قبول الهدنة ووقف القتال يعني أنه لا يستطيع تطبيق سياسته، ولذلك أراد أن يقضي على الثورة بالقوة والشدة والإرهاب، ومن أجل ذلك قابل محمد علي باشا وجهاء القدس الذين أتوا مع إبراهيم باشا لمقابلته، وبعد عدة أيام قرر محمد علي باشا أن يعتقلهم وأرسلهم إلى سجن عكا، ومن ثم نفاهم إلى مصر حيث حكم عليهم بالإقامة الجبرية فيها[2].

مارس محمد علي باشا ضغطاً كبيراً على طاهر وعمر الحسيني لسحب دعمهما للتمرد ودعاهما للتفاوض معه في يافا، وعقب استمرار ليلة قضاها الطرفان في التشاور انطلقا برفقة ممثلين عن عائلات بارزة، ولو كانوا على دراية كاملة بالتاريخ المصري لكانوا علموا بأنه أخر اجتماع للتصالح معهم كان قد اقترحه الباشا عليهم، وفي الصباح كان هناك قافلة من الحمير والبغال تنتظرهم أمام منزل الحسيني بالقرب من الحرب، وبعد لحظات قليلة ألقي القبض عليهم وأرسلوا إلى مصر على متن سفينة مصرية، ولحسن حظهم لم يسجنوا في قلعة صلاح الدين بالقاهرة التي لم يخرج منها إلا القليل على قيد الحياة، بل نفوا وحفظوا تحت حراسة مشددة، ولعل ذلك يرجع بسبب صداقة الشيخ طاهر الحسيني بعلماء الأزهر، وسمعة النقيب عمر وبكرم ضيافته للعديد من زوار القدس المصريين الذين أطلعهم على مساجدها ومقابر أوليائها، وبعد فترة وجيز أطلق محمد علي باشا سراحهم فجأة وأرسلهم إلى القدس، ربما كان يأمل محمد علي باشا بأن يكونوا شاكرين له ويدعموه على الفور لصد العصيان والتمرد من قبل الثوار، وهناك رأي آخر: بأن محمد علي باشا كان قد تأثر من رسالة كتبها سبعة عشر أمرأه في حريم المفتي في نيسان 1834م. يوضحوا فيها بأنه منذ نفي سيدهم ولم يعد لديهم من يعولهن[3].

ومن ثم قرر محمد علي باشا هو وإبراهيم باشا عدم ترك أي فرصة أو وقت للفلاحين بل يجب إخضاعهم ومعاقبتهم على ما فعلوه، ولذلك تشاورا في كيفية العمل على قمع الثورة الممتدة في كافة أنحاء فلسطين، وتم الاتفاق على الإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على المتمردين[4]، ومن ثم استعدوا لإطلاق حملة عسكرية

---

[1] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** , 108

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين،** 256؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين،** 111

[3] Pappe ,Ilan , the Husaynis 1700-1948 , 75

[4] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2، رقم 3537، دفتر تركي 56، رقم 172، 27 صفر 1250هـ / 1834م**، 420

كبيرة مكونة من 12000 جندي[1]، كما كلف محمد علي باشا الأمير بشير الشهابي بحكم ومراقبة كل المدن البحرية من اللاذقية حتى يافا بما فيها صفد وطبرية والناصرية وملحقاتها، وأن يحضر لمقابلته في يافا للتداول معه في شئون فلسطين والأمور العسكرية، كما أمره بالتوجه إلى صفد بجيش مؤلف من خمسة ألاف رجل، واعداً إياه أن يعفي بصورة دائمة عن سكان لبنان من دروز ومسيحيين من ضريبة الفردة والتجنيد[2]، فأرسل نجله الأمير أمين معلنا أنه بعد التداول مع يوحنا بحري رأي: أن المصلحة تقضي بأن يظل الأمير في لبنان للمحافظة والملاحظة، وأنه على كل حال متأهب " **للثم الأذيال** "[3].

وعندما علم الشيخ قاسم الأحمد أنباء تحرك القوات المصرية تحت راية محمد علي باشا وإبراهيم باشا من يافا إلى نابلس، كتب على الفور رسائل إلى جميع زعماء وحكام القدس والخليل وكان نصها كالتالي: "**ليعلم الجميع أن السلام الذي عقد بين إبراهيم باشا المخادع وبينك وبيني لم يكن سلاماً حقيقياً، بل كان خدعة ليهرب من الخطر المباشر، لأنه كان حينها تحت رحمتنا، ولكن الآن عندما وصلت إليه التعزيزات تجاهل السلام والإيمان والأمان، وها هو قد شرع بالفعل في تدميرنا، لذا خذوا أسلحتكم بشجاعة ضد الطاغية، وقاتلوا بشجاعة من أجل دياركم وشرفكم، ومن أجل حقوقكم خاصة من أجل أطفالكم الأعزاء الذين يفكر من حرمانكم منهم في الخدمة العسكرية، اضربوا الآن ليس ضد الكافرين بل ضد اخوانكم المسلمين**"، وبالفعل تمكن الشيخ قاسم الأحمد من تكوين جيش كبير من الفلاحين مكون من 30000 فلاح ومقاتل ومن الفرسان، وقام بتقسيمه إلى ثلاث فرق، الفرقة الأولى: كانت مكونة من رجال مختارين تحت قيادة ابنه الشيخ يوسف الأحمد للتمركز حول ممر صعب بين حدود أولاد سمحان وسخيم حيث يوجد هناك نهر يسمي رأس العين (منبع النبع)، وأرسل الفرقة الثانية: إلى جنين وضعف الحراسة عند المدخل الشمالي حتى الخليل، أما الفرقة الثالثة: ظلت لحماية قصوره التي كانت محصنة بأبراج عالية والتي بدت كحصن منيع[4].

وفي 24 حزيران وصل محمد علي باشا ومعه 20000 ألف جندي، وسبعة مدافع وثلاثة كومبارا إلى سفح الجبال العالية ، وعسكرت القوات المصرية هناك، وقضت القوات الليل كله هناك في قتال مع البدو عرب الصحراء، الذين لم يكن مجيئهم لمساعدة الشيخ قاسم الأحمد بل لنهب الخيم، وفي صباح اليوم التالي بدأت القوات المصرية تتسلق جبال نابلس حيث واجهت معارضة شديدة، حيث اختبأ الفلاحون خلف الصخور

---

[1] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** , 108

[2] كتافاكو، انطوان، **فتوحات ابراهيم باشا**، 46.

[3] رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز**، 124

[4] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** , 108

والاشجار مما أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة بالقوات المصرية، واستمر القتال ثلاثة أيام، وفي اليوم الثالث: استولت القوات المصرية على رأس العين ونصبوا خيامهم هناك، ومن ثم أرسل محمد علي باشا قواته لمهاجمة ما تبقي من الفلاحين الموجودين بالقرية ولتدمير وحرق القرى المجاورة لها فمنهم: من لقي حتفه ومننهم من اعتقل وتم إرساله إلى مصر لتعليم فنون القتال الملكية وليس على الطريقة الفلاحية[1].

سابعا: نابلس:

إن سياسة التفريق التي اتبعها إبراهيم باشا مع زعماء فلسطين استمالت إليه آل غوش وآل عبد الهادي فأمن على خط مواصلاته ما بين يافا وداخلية فلسطين، وضاق نطاق الثورة، فبر بالوعد لأبناء أبي غوش بأن أخلى سبيل والدهم الذي كان سجيناً في عكا، وجعل الابن الأكبر زعيماً لقومه والابن الثاني متسلماً على القدس، وجعل الشيخ حسين عبد الهادي من رجاله المقربين، أما الشيخ قاسم الأحمد فرغم انفصال بناء ابي غوش واتباعهم عنه لم يزده إلا إصرارا على مقاومة إبراهيم باشا، فعقب هزيمة الثوار في جبل القدس تمكن الثوار من الذهاب إلى نابلس تحت زعامة الشيخ قاسم الأحمد لإبقاء الثورة فيها، وأعلن مواصلته للثورة ضد القوات المصرية وكان الشيخ قاسم الأحمد أرسل إلى السلطات والقيادات العثمانية طالباً منهم إرسال الدعم والإمدادات لمساعدة الثوار، كما طلب من متسلمين عكا ومدن أخرى بإرسال الجنود والإمدادات، ولكن لا يوجد ما بين الإمدادات التي وصلت إليه إلا إمدادات الدولة العثمانية بما طلبه[2]، الأمر الذي أغضب إبراهيم باشا فحشد رجاله في 8 تموز 1834م. من يافا إلى نابلس لمقاتلتهم ومعه جيش يقدر بعشرين ألف جندي وفارس إلى بلدة الدير وجعله يأتي مسرعا من جبل القدس إلى بني مصعب، وزحف إبراهيم باشا للقائه ونزل بجيشه في قرية زيتا قبالة قرية الدير واشتبك الطرفين في قتال عنيف واستطاع جيش إبراهيم باشا من إحراز النصر على أهل نابلس، وقتل منهم نحو سبعمائة رجل منهم وأسر الكثيرين منهم[3]، وأحرقت قوات إبراهيم باشا ست من القري بما في ذلك القرى التي سيطر عليها قادة المتمردين [4]، كما قطعت الأشجار، فضلاً عن قيام قواته بجمع مال الفريضة وتجريد السكان من السلاح، في حين فر مشايخ نابلس كقاسم الأحمد وعيسي البرقاوي وعبد الله الجزار وغيرهم من الثوار إلى جبل الخليل[5].

---

[1] Spyridon .S.N, **Annals of Palestine 1821 – 1841** , 109

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 259؛ صلاح الدين، صابرين، **القدس بين ثورتين**، 112.

[3] أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا** ، 176 .

4 Migdal , Joel .S. The Palestinian People , A history , 11

[5] غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 107.

ومن زيتا تقدم إلى غيرها من قرى نابلس فكان محمد علي باشا يؤمن من يطلب الأمان، ويحرق القرى التي يفر أهلها منها، وعندما اقترب من نابلس خرج أهالي نابلس لملاقاته طالبين الأمان، فأجاب طلبهم[1]وأرسل محمد علي باشا كتابا إلى الشيخ سليمان عبد الهادي يوضح له رغبة أهالي نابلس ومشايخها في إعطائهم الأمن والأمان، وبناء على ذلك أمره بأن يعطيهم الأمان والطمأنينة[2]، وكان قد اتفق محمد علي باشا مع ثوار جبل نابلس بوساطة مشايخ جبل الخليل والقدس أن يخضعوا له بشرط أن لا يأخذ منهم جنداً في التجنيد ولا ينزع سلاحهم، فسار إلى نابلس بجيشه وجيش إبراهيم باشا لامتحان إخلاصهم، وبالفعل كان الفلاحون وأهالي نابلس مخلصين له في كلامهم،[3] ففر كل من الشيخ قاسم الأحمد وأولاده وعبد الله الجزار وعيسى البرقاوي وناصر المنصوري، ونزل إبراهيم باشا بجيشه خارج نابلس وأمر قواته بالبحث عن الثوار وإلقاء القبض عليهم في أي مكان يجدونهم فيه[4]، وأخذ يقبض على من تصل إليه يده من المشتركين في الثورة ويقتلهم أو يزج بهم إلى سجن عكا، ومن بين الذين قبض عليهم الشيخ مسعود الماضي وولده، فلما فرغ منها توجه إلى القدس في أول آب 1834م. ومنها إلى الخليل[5].

عندما تأكد محمد علي باشا من تحقيق إبراهيم باشا النصر على الثوار، وأن الثورة أوشكت على الانتهاء أرسل إلى الأمير بشير يعلمه بموعد مغادرته إلى الإسكندرية، وذلك بعد أن أطمأن من نجاح إبراهيم باشا وجنوده في إخماد ثورة فلسطين، عاد إلى الإسكندرية فوصلها في29 تموز 1834م.[6] ولضمان إخماد إبراهيم باشا الثورة تفاوض إبراهيم باشا مع أبناء آل غوش بوقف الثورة مقابل إطلاق سراح والدهم إبراهيم أبو غوش وأخيه جبر أبو غوش، وعندما أيقن محمد علي باشا وقوف عائلة آل غوش إلى جانب إبراهيم باشا ضد الثوار قرر إطلاق سراحهم والذين ما لبثوا وأن تعهدوا له بالاستقامة والبعد عن التمرد والوقوف إلى جانب إبراهيم

---

[1] أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا،** 176.

[2] أبو عز الدين، سليمان ، **ابراهيم باشا ،** 177 .

[3] القس منصور، أسعد، **تاريخ الناصرية من أقدم أزمانها إلى أيامنا الحاضرة،** 72

[4] وكان نص الكتاب كالتالي " **فخر المشايخ المكرمين الشيخ سليمان عبد الهادي وكيل مدير ايالة صيدا بمرسومنا المتقدم لكل قبل تاريخه بيومين عرفناكم عن انتصار عساكرنا المنصورة تحت لواء سعادة عسكر المفخم علي اشقيا نابلوس في قرية الدير وعن تشتت جموع الاشقياء والآن بعض اهالي القرايا طلبوا الامان وأرسلنا لكم صورت التحريات الواردة من سعادة ولدنا المشار اليه بهذا الخصوص ، فبتاريخه يوم الاربعاء حادي عشر شهر ربيع الاول حضر لنا تحريات ثانية من سعادة المشار اليه تتضمن حلول ركابه بالعساكر الظافرة في مدينة نابلس وأن الاشقياء قاسم الاحمد وعبد الله الجرار وعيسي البرقاوي وناصر المنصوري بعد حرابة الدير وتشتت الجموع عنهم توجهوا الي نابلوس ومن نابلوس أخذوا أولادهم وفروا هاربين وسعادة ، أوقع عليهم الارصاد لرمس القبض عليهم في أي محل وجدوا فيه وأن كافة مشايخ وأهالي قرايا نابلوس افواجًا افواجا يسترحموا الامان والرأي أعطي لهم ، فاقتضي افادتكم بذلك وحيث من فضله تعالي** " رستم ، اسد ، **الاصول العربية لتاريخ سورية ، مج 2** ، 115

[5] أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا،** 177.

[6] أبو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا ،** 177 ، مناع ، عادل ، **تاريخ فلسطين قراءة جديدة ،** 152 .

باشا[1]، ولذلك أصدر محمد علي باشا قراراً آخر بتعيين جبر أبو غوش متسلماً للقدس، وبالتالي يكون ضمن وقوف آل غوش إلى جانب إبراهيم باشا، وكان هذا العمل خارج المألوف حيث كانت وظيفة متسلمية القدس تتمحور ما بين مشايخ النواحي، وكانت حكرا على الأعيان والأفندية من مدينة القدس وغيرها، إلا أن غرض إبراهيم باشا من هذا القرار هو نزع عائلة آل غوش من صفوف الثوار وكسر وحدتهم واكتسابهم إلى صفوف القوات المصرية بفلسطين[2].

مما كان له بالغ الأثر في قمع الثورة في جبل القدس، ومن جهة إبراهيم باشا كان لتنحي عائلة آل غوش عن الثورة أثر في ضعف الثوار، الأمر الذي سهل على إبراهيم باشا قمع المتمردين، ومن جهة أخرى أصبحت الطريق بين يافا والقدس أمنة مما سهل عليه مرور قواته من يافا إلى القدس والمناطق الجنوبية بكل سهولة، وهنالك قابل مشايخ الخليل الذين جاءوا لإعلان الطاعة، إلا أن إبراهيم باشا كان قد اشترط عليهم تسليم الشيخ قاسم الأحمد وتقديم أولادهم للخدمة العسكرية[3].

من خلال ما سبق يتضح للباحث بأن ثورة نابلس كانت جزءا من ثورة الفلاحين الأوسع في فلسطين ضد الحكم المصري، إذ اندلعت الثورة في نابلس فامتدت في مناطق مختلفة واستولى الفلاحون على بعض المدن لفترة وجيزة، إلا أن إبراهيم باشا تمكن من قمع الثورة بعد معارك عنيفة بين الطرفان في نابلس والقدس والسهل الساحلي قبل أن ينهي الثورة في الخليل والكرك، وتمكن إبراهيم باشا من إعادة فرض سيطرته التامة على البلاد مرة أخرى.

ثامنا: صفد:

وفي نفس الوقت اشتدت الثورة وبدأت تنتشر في كافة أرجاء المدن الشامية في نابلس وعكا وصفد وطبريا وفي اللد ويافا والخليل والكرك[4]، أخذ السلطان العثماني باستغلال تلك الثورات لصالحه، فأوعز إلى محمد رشيد رشيد باشا الصدر الأعظم السابق ووالي سيواس وديار بكر والرقة وأمين المناجم السلطانية أن يتصل بالمعارضة في بر الشام وبغيرها من العناصر الموالية للسلطان العثماني في الشام لإثارة الفتنة بين الثوار وإشغال نار الغيرة على الثورة ضد الحكم المصري، فكتب إلى أمير لبنان يستفزه لمناصرة الثوار، وخص الأمير سليمان الحرفوش في بعلبك والشيوخ الحمادية ومنهم: الشيخ سعد الدين حمادة والشيخ أبو نصر حمادة

---

[1] رستم، اسد، **الاصول العربية لتاريخ سورية، مج 2**، 115 –116؛ رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2، رقم 3548، دفتر 217، 6 ربيع الاول 1250هـ / 1834م**، 423.

[2] مناع، عادل، **لواء القدس**، 63.

[3] مناع، عادل، **تاريخ فلسطين قراءة جديدة**، 152–153

[4] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 248.

والشيخ محمد كنج حمادة، كما اتصل رشيد باشا بكل من آل هارون في اللاذقية وببعض الزعماء في النصيرية في جبالها، وبيونس أغا في قار سايور خان، وبمحمد علي الشاتوري في الدير، وعبد اللطيف أغا في باير، وبعدد من أعيان حلب ومنهم: عبد الرحمن المرعشلي وإبراهيم أغا سياف زاده، بالإضافة إلي عائلة آل الجابري[1].

فما لبث وأن انضم سكان أهالي صفد وما يجاورها إلى الثوار، وحاولوا اقناع الشهابيين بالانضمام إلى الثوار، فكتب زعماء صفد ووجهاؤها (وكان على رأسهم نقيب أشراف المدينة ومفتيها ونائب الشرع فيها، بالإضافة إلى عيسى الماضي متسلم صفد، ومتسلمها السابق، ومشايخ جاراتها، ومصطفى العدوي متسلم ناحية الجبل والشاغور) رسالة إلى الأمير خليل الشهابي بتاريخ 10 صفر 1250هـ. \ 18 حزيران 1834م. يشرحوا ويوضحوا له فيها وجهة نظرهم للانضمام للثوار ضد حكومة إبراهيم باشا التي اثقلت كاهلهم سواء أكان من الضرائب أو التجنيد أو أعمال السخرة التي فرضها الحكم المصري عليهم، كما أوضحوا بأنهم كتبوا نفس الرسالة إلى مشايخ جبل نابلس[2]، فرد عليهم الأمير بشير الشهابي بأن أودع حامل الرسالة في السجن ووعدهم بالتهديد، ثم كتب رسالة إلى يوحنا بحري بك يقول: " **أمس حضر خيال هواري إلى معسكرنا وتقدم إلى عندنا وناولنا كتابا وأسر لنا خفية من الصدر الأعظم السابق، فأخذنا الكتاب، وفتحنا فإذا هو من رجل يدعى أحمد هواري باشي عند محمد رشيد باشا والكتاب المذكور واصل للجناب فمن بعد اطلاعكم عليه ترسلوه لأعتاب سعادة أفندينا ولي النعم السر عسكر المعظم، وتقرير هذا الرسول أن محمد رشيد باشا موجود في ملاطيه، وعنده عساكر وافية، وأنه لأجل عدم القلقلة وخشية من وقوع المكتوب بيد أحد حرروه باسم الهواري**" [3].

فأرسل محمد علي باشا في 25 صفر \ 12 ربيع الأول 1250هـ. رسالة إلى الأمير بشير يأمره فيه بأن يذهب إلى صيدا لصد الثائرين وكان نصها كالتالي " **افتخار المشايخ الشيخ سليمان الحسين وكيل مدير ايالة صيدا حالا زيد ندره أنه قد بلغنا الاختلال الحاصل في أيالة صيدا وشقاوة العربان بأطراف ايالة الشام، ومن ذلك قد صدر أمرنا إلى افتخار الأمر الكرام أخينا الأمير بشير الشهابي أن يجمع عساكر الجبل ويركب نفسه إلى الجهة التي يراها أرفق فربما يستحسن برأيه الركوب إلى أياله صيدا فيقضي كامل ما يلزم له من**

[1] رستم ، أسد ، **بشير بين السلطان والعزيز، ج 2** ، 127 .

[2] رستم ، أسد ، **بشير بين السلطان والعزيز، ج 2** ، 124 ؛ الرافعي ، عبد الرحمن ، **عصر محمد علي** ، 266

[3] رستم ، أسد ، **بشير بين السلطان والعزيز، ج 2** ، 127 ؛ رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية المصرية** ، رقم 3501، محفظة 249، رقم 84- 85 ، 13 صفر 1250هـ / 1834م ، 4111

ذخائر ومهمات وجبه خانه توجهوها له حسبما يعرفكم ويكون اعتمادكم على تعريفه يكون معلومكم ذلك " الختم محمد علي " [1].

عقب عودة الأمير أمين الشهابي من لقائه مع محمد علي باشا قام بتجهيز حملة وقام إلى جسر القعقية ببضعة آلاف من المقاتلين ودعا الصفديين للطاعة وللولاء لمحمد علي باشا، فأوفدوا الشيخ صالح الترشيحي إليه ليتفاوض معه وخلدوا إلى السكينة، فأرسل الأمير أمين قوة إلى صفد لاحتلالها وقام بتعين متسلم عليها، وفعل نفس الشيء مع جميع قوى الشاغور والجبل وساحل عكا، كما ألقي القبض على اثنين وعشرين من وجهاء مدينة صفد ووضعهم في السجن، كما طلب محمد علي باشا من الشيخ سليمان عبد الهادي بأن يلقي القبض علي أسعد بك الخضر متسلم يافا ويبقيه محبوسًا لديه لما ورد عنه من بعض الخيانات لحين التحقيق في خياناته [2].

وعلى الصعيد الآخر أخذ الثوار يجمعون العدد والمؤن وذلك عقب نجاح الثورة في كل من القدس والخليل ونابلس، فبدأ ثوار أهالي صفد بمهاجمتهم اليهود والمسيحيين وقاموا بأعمال السلب والنهب وليس هذا فقط، بل قاموا بسبي حريمهم وقتلوا فريقا كبيرا منهم، وأخذوا يتوعدون كل من النصارى والعساكر بالموت والفتك بهم، وما أن وصلت تلك التهديدات لمحمد شريف باشا الحكمدار، فأمر بتجهيز حملة مكونة من أربعة آلاف جندي وعندما قتلوا واحدا منهم أدى إلى إشعال فتيل الثورة ضد النصارى آلا وهو ابن سقاميني وهو من أهل حارة العقيبة، وتمكنت قوات إبراهيم باشا من إحراز النصر عليهم، كما أمره جنوده بالطواف ليل نهار في المدينة والقبض على أي من الثوار، الأمر الذي أدى إلى تهديد أهالي الشام[3]، وعندما وصلت الأخبار إلى مسامع أهالي صفد جنح زعماؤهم نحو المصالحة، ومالوا لتقديم فروض الطاعة والولاء لإبراهيم باشا، وإعادة ما سلبوه من أموال اليهود إليهم مرة أخرى[4].

ولا بد لنا أن نوضح مبالغة الكتاب الأوروبيين وقناصل بعض الدول الأوروبية في تقدير خسائر اليهود في صفد فنجدهم قد بالغوا كثيرا فمثلاً: نجد أن الكولونيل كامبيل (Campbell) كان قد قدر خسائر اليهود في صفد بنحو 70000 جنيهاً، إلا أن محمد علي باشا كان قد قدرها بمبلغ لا يتجاوز 25000 أو 30000

---

[1] رستم، اسد، **الاصول العربية لتاريخ سورية**، مج 2، 115؛ رياض غنام، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 107.

[2] رستم، اسد، **الاصول العربية لتاريخ سورية**، مج 2، 117

[3] قسطنطيني، الخوري، **مذكرات تاريخية**، 104؛ نفيس، احمد راسم، مصر وآل سعود الحب المستحيل، 126

[4] غنام، رياض، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، 107.

جنيها، ولقد أكد جيرمانوس بحري الذي كلف بالذهاب إلى صفد لدراسة أوضاع اليهود وجود تزوير ومبالغة وقال في تقريره "**إذ طمأن قناصل الدول الكبرى اليهود إلى أن الحكومة المصرية ستعوض خسائرهم من خزينتها فقد شوه كثيرون من اليهود الحقائق أو بالغوا فيها، لقد بذلت أقصى جهودي من أجل إقناع حاخاماتهم بالرجوع إلى الحق، لكن لم أنجح**"[1]، ولقد وافق محمد علي باشا على اقتراح القنصل القاضي ببيع أملاك الثوار لتعويض اليهود، ولكنه لم يوافق على دفع أي شيء من حزينة الحكومة المصرية، واستمرت تلك القضية خلال الحكم المصري في فلسطين، وكلف محمد علي سليمان باشا عام 1837م. بمتابعة هذه القضية، ويتضح من خلال المراسلات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع أن محمد علي باشا واصل التملص من دفع أي تعويضات لليهود من خزينة الحكومة المصرية، وفي الوقت نفسه واصل القناصل الأوروبيون سياستهم للتوسط في هذه القضية حتى أواخر الحكم المصري ببلاد الشام، الأمر الذي أزعج محمد علي باشا كثيرا وفقاً لما كتبه كتافاكو بأنه تم أعادة أكثر من نصف الأشياء إلى أصحابها ولاسيما عقب تدخل قناصل الدول الأوروبية [2].

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث بأن المجتمع اليهودي في مدينة صفد كانوا قد تعرضوا لهجوم ونهب من قبل الثوار بعد انتهاء عيد الشافوعوت اليهودي مما أدى إلى مقتل وتشريد العديد من أهالي وعائلات اليهود الموجودين في صفد، ولقد استمرت الثورة في مدينة صفد لمدة 33 يوما دمرت فيها المنازل والمعابد اليهودية على يد المسلمين والدروز، وفر المئات من اليهود في صفد إلى ملجأ في القرى المجاورة أو في الريف، وتم قمع الثورة في نهاية المطاف، وقام إبراهيم باشا بإلقاء القبض على المحرضين على الثورة وإعدامهم ليكونوا عظة لغيرهم من الثوار .

تاسعا: نهاية الثورة:

من خلال ما سبق يتضح بأن إبراهيم باشا لم يتغلب على جميع أعدائه فحسب، بل تمكن من القبض علي عدد كبير من الثوار ومن بينهم قاسم الأحمد وأولاده وعبد الله الجزار وغيرهم من المشايخ الذين تمكنوا من الإفلات، ولكن عرب العنزة الذين لجأ المشايخ إليهم أملا في أن يكونوا في مأمن لديهم من كل مطاردة، خانوا الضيافة وألقوا القبض على المشايخ وقاموا بإرسالهم إلى إبراهيم باشا، فدفع الثوار برؤوسهم ثمناً لجسارتهم، كما أمسك البدو شيخ الكرك وأخاه وقادوهما إلى القدس حيث قطع إبراهيم رأسيهما هناك، وليس

[1] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 249.

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 250.

هذا فقط، بل أن أغلبية العلماء الذين تمردوا على الأوضاع السياسية في البلاد تم إرسالهم جميعاً إلى عكا ومنها إلى الإسكندرية [1].

مما أدى إلى انتشار الرعب في قلوب الثوار وأهالي البلاد وجعلهم يقومون بتسليم السلاح دون تردد ولم يشذ عنهم سوى الناصرية، فسافر اللواء سليم بك إلى طرابلس لمعاقبة التأثرين، ونظرا لخدمات الأمير بشير الشهابي سمح له اللواء سليم بأن يحتفظ الأمير بشير وجماعته بأسلحتهم ولكن بشرط أن يكونوا على استعداد لمعاقبة الثوار ومساندة القوات المصرية في أي وقت وأي مكان[2].

أرسل الشيخ حسين عبد الهادي بناء على أوامر محمد علي باشا كتابا إلى ولده الشيخ سليمان عبد الهادي يأمره فيه بأن يقوم بترحيل الثوار المستخدمين عند والى عكا السابق (عبد الله باشا) حيث لا يمكنهم من الإقامة بالشام، لا هم ولا أولادهم ولا أقاربهم ولا يبقوا أي أثر لهم بل يتوجهوا لغير مكان خارجها، وإن كانوا راغبين بأن يتجهوا إلى مصر، فيقوم بجمعهم ووضعهم في مركب ويرسلهم إلى الإسكندرية، وأن هذه الأوامر لا تحتمل المراعاة، كما أمره بإلقاء القبض على الشيخ سعيد السعدي المقيم بالزيب وأن يرسله إلى الإسكندرية، كما أمره بتنفيذ حكم الإعدام لأسعد بك الخضر والشيخ عيسي الماضي عند باب البوابة تأديبا لهم وليكون عبرة لغيرهم[3].

وبناءً على أوامر محمد علي باشا أرسل الشيخ حسين عبد الهادي كتابا لولده الشيخ سليمان يوضح له بأن كل من صالح الخليل وولده قرائب عيسى البرقاوي، إن كانوا يصلحوا للتجيد فليرسلهم إلى عكا، وإن لم يصلحوا لذلك فيأمره بقطع رأسه بنابلس[4].

ويتضح من خلال الكتاب الصادر من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا بتنفيذ حكم الإعدام على المدعو يعقوب ووجوب صلبه وابقائه مصلوبا لمدة ثلاثة أشهر لكي يكون عبرة لغيره وذلك لقيامه بتكليف عبدي بك لكتابة الأكاذيب وترويج الإشاعات عن حوادث فلسطين وعن هزيمة القوات المصرية وانتصار الثوار عليهم[5].

وعلي أثر القضاء على معاقل المتمردين والثوار ضرب إبراهيم باشا بيد من حديد قلوب ورؤساء الثوار المتمردين، ففي تشرين 1834م شن إبراهيم باشا حملة انتقام من قبيلة آل مسعود وقتل شيخها، وكذلك فعل

---

[1] كتافاكو، انطوان، **فتوحات ابراهيم باشا** ،49.

[2] كتافاكو، انطوان، **فتوحات ابراهيم باشا**،50

[3] رستم، أسد، **الأصول العربية لتاريخ سورية**، 122 – 123

[4] رستم، أسد، **الأصول العربية لتاريخ سورية**، 123

[5] رستم، أسد، المحفزظات الملكية، ج 2، محفظة 249، رقم 358، جمادي الأولي 1250هـ، 456.

مع قبيلة الجبارات من النقب، أما بدو السامرة الذين كانوا يعرفون بشدتهم وصلابتهم فقد اضطروا بعد مقاومة شديدة الرضوخ والخضوع لقوات حسن عبد الهادي الموالية لإبراهيم باشا وذلك بعد حصار شديد لهم قامت خلاله قوات الشيخ حسين عبد الهادي بقطع المياه والمؤن عنهم مما أضطرهم للتسليم والرضوخ لشروط محمد علي باشا وتسليم السلاح، ودفع الجزية سنوية بمقدار مائة قرش لكل رجل، وليس هذا فقط بل أجبرهم على تقديم رجالهم للخدمة العسكرية، وتشغيل العصاة منهم في الأعمال الشاقة في أحواش بناء السفن[1].

من خلال ما سبق يتضح للباحث بأنه على الرغم من أن الثورة الفعلية قد بدأ شعاعها في نابلس وكانت بمثابة جوهرة قوة الثوار والمتمردين على حكم إبراهيم باشا الذي بسط سيطرته على بلاد الشام بعد انسحاب العثمانيين إلا أن الاشتباك الفعلي الأول كان بين الثوار والقوات المصرية قد وقع في منطقة الخليل وذلك عقب إرسال إبراهيم باشا أوامره لكافة المتسلمين لتنفيذ أوامر التجنيد في القدس وكافة أنحاء فلسطين، ولذلك أنضم المتمردون من الفلاحين من قرية سعير ومقاتلون بدو من قبيلة التعامرة في بيت لحم، وقتل خلالها نحو 25 جنديا، وهزمت القوات المصرية.

جاءت هذه الثورات كرد فعل مباشر على السياسات القمعية التي فرضها إبراهيم باشا وعلى رأسها التجنيد الإجباري للفلاحين، وفرض الضرائب الباهظة، ونزع السلاح من السكان، وقد بدأت شرارة الثورة في مدينة الخليل وسرعان ما انتشرت في نابلس والقدس وغزة ومناطق أخرى حيث التف الفلاحون حول زعمائهم المحليين في مقاومة هذه الإجراءات، وعلى الرغم من شجاعة الثوار ومحاولاتهم السيطرة على بعض المدن إلا أن إبراهيم باشا تمكن من ردعهم بقوة عسكرية كبيرة كما نستنتج من حروب إبراهيم باشا ضد المتمردين من الثوار إلى أي مدى قد أنهكت قوى الجنود المصريين من قبل الثوار وغيرهم من خلال الاشتباك المتلاحق، وإلى أي مدى كانت قوة وبسالة وشجاعة إبراهيم باشا الذي كان يعرض نفسه للمخاطرة بكل جرأة وبلا تهاون ولا تراجع في ملاحقة الثوار الثأثرين والمتمردين في كل مكان.

من خلال ما سبق يتبين للباحث بأن إبراهيم باشا تمكن في نهاية الأمر من قمع الثورات في جميع أنحاء فلسطين خلال فترة لا تتجاوز الأربعين يوما، ولكن هذه الانتصارات حققها إبراهيم بالقوة والتعذيب والعنف والإرهاب عن طريق تدمير القرى المجاورة لمدينة القدس بسبب مشاركة سكانها بالثورة، حيث أمر أثناء الثورة بتدمير قرية صوبا وهي موطن عائلة آل غوش وذلك بمساعدة كل من الأمير بشير الشهابي والشيخ حسين عبد الهادي، ولكن في المقابل يمكن القول بأن ثورة فلسطين كانت بمثابة الشرارة للعديد من الثورات المتتالية في بلاد الشام ضد الحكم المصري، وكانت السياسة القاسية التي مارستها الحكومة المصرية مع السكان قد

[1] سواعد، محمد، البدو في فلسطين، 96

ولدت لديهم البغض والكراهية، فاستغل العثمانيون والأوروبيون أعداء محمد علي باشا حالة التذمر والكره التي سادت بلاد الشام ضد محمد علي باشا، وعملوا على استمالة سكان البلاد وأيدوا الثورة.

انتهت الثورة بالفشل عقب بضعه أشهر من بدايتها، ولكنها شكلت تعبيرا واضحا عن الرفض الشعبي للحكم الأجنبي الجائر على أراضيهم وحريتهم وأملاكهم وأرواحهم وأنفسهم، ولعل ذلك كان أهم أحد العوامل الرئيسة التي دفعت القوى الدولية لاحقا إلى دعم القوات العثمانية لمساعدتهم في خروج الحملة المصرية من بلاد الشام عام 1840م.

الفصل الثالث

من العصيان إلى الإخضاع "نتائج الثورة".

أولاً: النتائج السياسية:

لم تكن ثورة 1834م مجرد انفجار شعبي عارم؛ بل اتخذت شكلًا تنظيمياً امتد إلى كل أنحاء فلسطين، وعمل تواصلا فعالا بين جميع قطاعاتها، إذ استطاع السكان من تحقيق الانتصار في بداية الأمر، إلا أنهم تراجعوا أمام إمدادات محمد علي باشا وقدومه الشخصي لقمع المتمردين سواء أكان من خلال قتلهم أو نفيهم أو تجنيدهم في الجيش أو الأسطول أو تسخيرهم لأعمال السخرة، مما جعلهم يلجأون إلى مواقع جبلية استراتيجية وإلى أسلحة بدائية لم تكن كافية أمام الجيش المصري المدجج بالأسلحة الحديثة، والقوات المنظمة وفق معايير عصرية[1].

وبالفعل تمكن محمد علي باشا من القضاء على الثورة وإضعاف القوة العسكرية للزعامات المحلية، إلا أن القوات المصرية لم تتمكن من القضاء على نتائج ما بعد الثورة، حيث لم يستطع إبراهيم باشا من تطبيق حكم مركزي قوي ومباشر في فلسطين، ولذلك يمكننا القول بأن ثورة فلسطين 1834م كانت أول تمرد اندلع في قلب البلاد، فعمل على توحيد البدو المتشردين في مختلف المناطق مع شيوخ النواحي ووجهاء المدن والفلاحين الجبليين وأشراف القدس ضد الحكم المصري في فلسطين[2].

عقب تمكن القوات المصرية من فرض سيطرتهم على الثوار؛ طلب محمد علي باشا من حسن بك الشماشيري مغادرة فلسطين ولاسيما عقب تأديب العصاة، موضحاً له بأنه لم يعد هناك أي داع لبقاء فرسان العرب في فلسطين، ولذلك يأمره بأن يعود هو ومن معه من الفرسان وكل من يلتقي به من الفرسان المتأخرين[3]، كما وافق محمد علي باشا وأصدر أوامره لإبراهيم باشا بموافقته على تعيين السيد علي راتب قاضياً على القدس، مؤكداً على ولائه وإخلاصه للسلطات المصرية[4]، وفي رسالة من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا

---

[1] مغربي، عبد الرحمن محمد، **الخليل خلال فترة محمد علي باشا 1831 – 1840**، 67 .

[2] أسعد . أحمد عز الدين، **بلاد على أهبه الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور**، 47.

[3] أسد . رستم، **المحظوظات الملكية، ج 2**، 2 ربيع الأول، معية تركي، دفتر 49، رقم 756، 422 .

[4] أسد . رستم ، **المحظوظات الملكية ، ج 2** ، 17 ربيع الأول ، محفظة 249 ، رقم 153 ، 431 .

تفيد بأنه يرى أنه من الحكمة أن يتم صرف مخصصات قاضي القدس من خزينة القدس وليست من خزينتي الشام وصيدا[1]، وأصدر إبراهيم باشا أوامره إلى سامي بك بضرورة ترتيب مرتب مالي لشيخ حسين عبد الهادي أسوة بالشيخ سعيد متسلم غزة[2]، كما طلب محمد علي باشا من محمد شريف باشا أن يشجع مصطفي أفندي شقيق محمد رائف باشا على التقاط الأخبار وجمعها إلى الإدارة المصرية في سورية لمعرفه ما يحدث في البلاد [3].

من خلال ما سبق يتبين لنا بأنه على الرغم من فشل ثورة 1834م. إلا أنها أحدثت تغيرات جذرية عميقة داخل المجتمع الفلسطيني تمثلت في نتائجها السياسية التي أثرت على العلاقة بين الدولة المركزية والسكان، وأعادت تشكيل موازين القوى بين العائلات المحلية والسلطة، كما كشفت حدود المشروع المصري أمام الضغوط الدولية، ويمكن تلخيص أبرز تلك النتائج السياسية في خمس نقاط أساسية وهي: إخفاق الثورة وتثبيت الحكم المصري، وتراجع نفوذ العائلات والقيادات التقليدية،و تعزيز سلطة الدولة المركزية، وتجربة مبكرة للمقاومة الشعبية، وانكشاف هشاشة الحكم المصري أمام القوى الأوروبية.

كما كشفت النتائج السياسية لثورة 1834 أن الثورة لم تكن مجرد عصيان محلي قصير الأمد، بل محطة مفصلية في التاريخ الفلسطيني، فمن جهة رسّخت فشل حكم المصريين مؤقتا، ومن جهة أخرى أضعفت البنى التقليدية للقيادات المحلية، وأدت إلى تعزيز سلطة الدولة المركزية، كما أرست تجربة مبكرة للمقاومة الشعبية، وأخيراً كشفت هشاشة المشروع المصري أمام القوى الدولية؛ ولذلك فإن ثورة 1834 يمكن النظر إليها بداية تاريخ سياسي جديد لفلسطين.

1- فرض التجنيد:

على الرغم من أن العديد من العوامل التي ساهمت في اندلاع ثورة 1834م المناهضة للمصريين، بما في ذلك العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية إلا أن الدافعين الرئيسين بين المتمردين كانا: التنجيد ونزع السلاح، وهما السببان الرئيسان لاندلاع الثورة الفلسطينية عام 1834م، ومن ثم بدأ إبراهيم باشا في فلسطين سياسة مزدوجة للتجنيد ونزع السلاح، حيث كانت خطته هي تطبيق هذه المبادئ وإخضاعهم للتجنيد العسكري في وقت واحد سواء في القدس ودمشق وحلب، حيث أرسل محمد علي باشا كتاباً إلى إبراهيم باشا يفيد

---

[1] أسد . رستم ، **المحظوظات الملكية** ، **ج** 2 ، 28جمادي الأول 1250 هـ ، محفظة 248 ، رقم 44 ، 363

[2] أسد . رستم، **المحظوظات الملكية، ج 2**، 19 ربيع الأول، محفظة 249، رقم 156، 431.

[3] أسد . رستم، **المحظوظات الملكية، ج 2**، 2 رمضان، دفاتر عابدين، دفتر 211، رقم 441، 490.

بقيامه بالاتصال بالسلطات الأوروبية بشكل رسمي معلناً عن رغبته في الاستقلال لهم، وأن عصيان أهل الشام شجع رجال الآستانة على الاستعداد للحرب وأن آمال هؤلاء ذهبت أدراج الرياح، كما طلب محمد علي باشا من إبراهيم باشا بأن يسرع في جمع السلاح من الشام وحلب وتجنيد جنود غير نظاميين[1]، وفي رسالة أخرى من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا توضح بأن مسألة التجنيد في المدن أمر هين، ولكنه صعب للغاية في قرى الخليل والقدس، ولعل ذلك يرجع إلى هروب الفلاحين من وجه السلطة واعتصامهم بالجبال، ولذلك فإنه يرى أن يقوم باستغوائهم من خلال نشر الأخبار حول قيامهم بفتح ترعة في يافا وعند نزولهم إليها يقومون بالقبض عليهم، وينتقي منهم من يراه صالحا للخدمة العسكرية [2].

صعوبات التجنيد: كما تعددت الرسائل بين محمد علي باشا وإبراهيم باشا بشأن مسألة التجنيد، فقد أرسل إبراهيم باشا كتابا إلى محمد علي باشا يوضح له الصعوبات التي واجهته في تجنيد الشباب في جبال نابلس والقدس والخليل، وتتضمن بأن قام بجمعهم في الورش العمومية كورشة جلب المياه إلى يافا، وورشة التعمير في عكا، ومن ثم فأجأ الفلاحين أثناء عملهم وقام بالقبض عليهم، ولكنه رأي بأن هذا الأمر لا يكفي ولذا كان يرى إبراهيم باشا بأن يطالبهم بالسلاح، ويقوم بإلقاء القبض عليهم لأن القرى التي ينتمون إليها لم تقم بتقديم ما طلب منهم[3]، إلا أن محمد علي باشا لم يوافق على خطة التجنيد في فلسطين، وطلب منه أن يتواصل مع بعض الشيوخ المحليين المؤيدين للسلطات المصرية ويتداول معهم الأمر أولاً، ثم الشروع في التجنيد فيما بعد، كما نصحه محمد علي باشا بأن يبتعد عن التهور في تنفيذ السياسة[4].

الإجراءات التعسفية: من الإجراءات التعسفية التي فرضها إبراهيم باشا على الثوار والأهالي؛ فنجده فرض جزاءات باهظة على السكان من أجل تعويض المبالغ التي تكبدها خلال حملاته العسكرية على الثوار، وليس هذا فقط بل طبق التجنيد ونزع السلاح بعد قمع العصيان، وقام بإلقاء القبض على أكثر من تسعة آلاف شاب، وتم إرسالهم الى مصر وأماكن أخرى، وضم بعض الشبان من القدس إلى فوج الفرسان، واستخدم أساليبا قاسية لإخافة السكان من أن يعودوا إلى التمرد مرة أخرى[5].

---

[1] أسد . رستم، **المحظوظات الملكية، ج 2**، 5 جمادي الأول، محفظة 249، رقم 309، دفتر عابدين 211 ، 449

[2] أسد . رستم ، **المحظوظات الملكية ، ج 2** ، 22جمادي الأول 1250 هـ ، محفظة 249 ، رقم 316 ، 456

[3] أسد . رستم ، **المحظوظات الملكية ، ج 2** ، 29 جمادي الأول ، محفظة 249 ، رقم 355 ، 461

[4] أسد . رستم ، **المحظوظات الملكية ، ج 2** ، 30جمادي الأول ، دفاتر عابدين 211 ، 366 ، محفظة 249 ، 461 – 462

[5] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,110 .

أثر الثورة على الزراعه والاقتصاد: وبسبب الإجراءات التعسفية التي فرضها إبراهيم باشا على بلاد الشام في مسألة التجنيد، وفر ما يقارب 100 ألف فرد من الأهالي من قسوة الحكم المصري، وهذا التقلص للسكان أثر بشكل كبير على الزراعة والصناعة أكثر من التجنيد نفسه بما لا يقاس.

لم يستطع إبراهيم مع كل إجراءاته التعسفية وصرامته أن يجند في سورية على مدار خمس السنوات خلال الفترة1833- 1838 أكثر من 35 ألف شخص فقط، وكان هذا الواجب الإلزامي يقع على السكان المسلمين وحدهم الذين يشكلون قرابة 900 ألف نسمة من الجنسين، ومهما كانت هذه النسبة مرهقة للشعب ولاسيما بعد فرار نصف الذين يهددهم التجنيد بحكم سنهم، فإنها كانت تزداد وطأة بفعل القلق الدائم الذي يعيشه السكان بسبب جهلهم فترة التجنيد، وليس هذا فقط بل بسبب العنف وانعدام الوقت للعودة، ولذا كانت القيادات العسكرية والمحلية يتلقون أمورا سرية بتقديم عدد معين من المجندين، ولذا كانوا يقومون بالحيل واختيار الوسائل والأماكن المناسبة: كالأسواق والمساجد والمدائن والادعاءات الكاذبة لكي يقوموا بالقبض على عدد معين منهم للتجنيد، حيث كانت القوات العسكرية تقوم بتطويق المساجد ولا يسمح إلا للشيوخ والصغار بالخروج ويقومون بأخذ كل من يروه يصلح للتجنيد[1].

اعفاء أهل الكتاب: لذلك كانت تفتقر المدينة بالأسواق والشباب، كما كان المسلمون يحسدون النصارى واليهود على الامتيازات التي حصلوا عليها وإعفائهم من التجنيد، إذ أصبح إعفائهم من الخدمة تحت رايات المؤمنين قد أصبح عوضا عن الإذلال ميزة عظيمة لهم، وقد أهين المسلمون سكان المدينة في شعورهم الديني بحيث أخذ الزعماء والوجهاء المحليين يعملون قواسين وخدما وسواسا.

طبق إبراهيم باشا في بلاد الشام نظام الكفالات على المجندين، وذلك من خلال أن يتعهد ويقر أحد أقارب المجند بإحضاره إلى العسكرية مرة أخرى عند هروبه، واستعمال البدل في بعض الأحيان، وأن بعض السكان المقتدرين باعوا واشتروا بدلات عن أولادهم بمال وافر، وكان ذلك بحاجة إلى جهد كبير ليتسنى لهم أخذ أولادهم بالبدلات المذكورة، مما أدي إلى ارتفاع أسعار البدلات [2]، وإذا تم القبض على أحد أبناء الأغنياء كانوا يقوموا ببدلة شخص من الفلاحين المشردين، ولقد وصل سعر البدل الواحدة في بعض الأماكن عن الجندية إلى 10 آلاف جنيها، مما أدي إلى انتشار الرشوة الذي حاول إبراهيم باشا بكافة الطرق الحد منها، ولم يستمر الأمر إذ رفضه إبراهيم باشا، حيث كان رئيس الحي يقوم بتسليم العدد المطلوب منه، وأصبح يقوم

---

[1] باريلي، قسطنطين، **سورية ولبنان تحت الحكم العثماني**، 161

[2] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 73 .

بعملية التبديل بين شخص وآخر وفقا للمبلغ الذي يقدم له، ولم تجد الأسر الفقيرة أو الأرملة ما تعطيه لإنقاذ ابنها الوحيد من هذا المصير المظلم، وهكذا وجد المال طريقه وألقيت الأعباء على غير القادرين[1].

والجدير بالذكر هنا؛ هو أن الحاصلين على الرتب العسكرية من أهل الشام في الجيش كانوا ينتمون إلى طبقات اجتماعية معينة، فمنحوا الرتب وفقا لمراكزهم الاجتماعية، وعلى سبيل المثال: رقي ابن مفتي دمشق إلى رتبة القائمقام، وبذلك خضع لأصحاب المكانة المرموقة للنظام العسكري، وثبت أنهم جندوا بناءً على أوامر إبراهيم باشا، وبالفعل نجحت الإدارة المصرية فيما أرادته وفرضته وحققته، ولكنه كان في نفس الوقت على حساب الحكومة المصرية التي كلفها الكثير والكثير من الخزينة المصرية [2].

ارتأت الإدارة المصرية إتمام عملية حصر أعداد الشباب المطلوبين للجندية على أساس ضريبة الفردة، وأن يجند بنسبة 10% من كل حي من الشباب ولكن باستثناء الأجانب والمسنين وأصحاب الرتب والأفندية والموظفين والقضاة والعاملين في الجمارك والتجار والمشايخ وعلماء الدين وأهل الذمة لأنهم يدفعون الجزية، وهذا بخلاف الوضع في لبنان فكانوا يؤخذون نظير الدروز[3].

لم يستطع سكان فلسطين وبر الشام تحاشي ولا تجنب التجنيد الإجباري، ولكي تضيق الحكومة المصرية الخناق على السكان والمجتمعات عزمت على مراقبة بعضهم لبعض، وأدخلت التضامن والتكافل في نظام الضرائب، فصارت تحمل إتاوات الفارين وضرائبهم المتأخرة من المجتمع الذي ينتسبون إليه [4]، ولهذا؛ استقرت كراهية الجندية في قلوب جميع فئات المجتمع الشامي، حيث كانوا يميلون كل الميل إلى الحياة البسيطة حيث كانوا يرتبطون بالأرض ويكرهون الغربة، مما زادهم كرهاً وغضباً للحكم المصري لأنه لم يكن يجند أو يقاتل في حرب لبلاده أو لفترة معينة، بل لحرب ليس له فيها ناقة ولا جمل ولا مصلحة، وليست دفاعاً عن أرضه أو عرضه أو دينه، ولذلك لم يجدوا مفراً سوى الهروب إلى بلاد بعيدة كبغداد وغيرها أو الهروب إلى الجبال والبراري[5].

---

[1] سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 292.

[2] سالم، لطيفة محمد، **المرجع السابق**، 293.

[3] سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 289.

[4] بازيلي، قسطنطين، **سورية ولبنان**، 160

[5] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 73.

من خلال ما سبق يتبين للباحث بأن الآثار السياسية لإبراهيم باشا في إدارة بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة أدت إلى سلسلة من النتائج الهامة المترتبة على التجنيد ويأتي على رأسها، أولا: التفكك الريفي التقليدي، حيث تعرضت العائلات الريفية والفلاحين لفقدان أبنائهم مما أثر ذلك على الزراعة والصناعة والأوضاع الاقتصادية في القرى، ثانياً: تعزيز النزعة المناهضة للتغريب إذ ارتبط التجنيد في أذهان السكان بمشروع تغريبي دخيل مستخرج من السلطة الحديثة ضد المجتمعات التقليدية، ثالثاً: عودة النفوذ العثماني لاحقاً إذ ساهمت هذه السياسات في رغبة العائلات الريفية والمجتمعية في عودة النفوذ العثماني إلى بلاد الشام ولاسيما بعد تدخل القوى الأوروبية في عام 1840م.

لذلك نستنتج من خلال ما سبق بأن نظام التجنيد الإجباري الذي فرضه إبراهيم باشا في فلسطين كان كجزء لا يتجزأ من مشروع تحديث شامل للبلاد إلا أنه اصطدم بالبنية الاجتماعية التقليدية التي كانت تسير وفقا لنظام محلي قائم على الاعتراف بالتحالفات القروية والدينية والعشائرية، وعلى الرغم من ذلك فإن نظام التجنيد كان يهدف في الأساس إلى بناء دولة قوية قادرة على مجاراة القوى الأوروبية والتصدي لها، إلا أن نتائجها في بلاد الشام كانت عكسية في كثير من الأحيان، إذ أسرعت في تعزيز المقاومة المحلية التي أدت في نهاية المطاف إلى انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام عام 1840م.

2 ـ نزع السلاح:

ترجع أهمية السلاح في أيدي أهالي بلاد الشام عامةً وفلسطين خاصةً لما تعودوا عليه من عدم استقرار خلال فترات عديدة من الحكم العثماني من حدوث الاضطرابات داخل المدن، ولزومه في المناطق المجاورة لصد غارات البدو على الأراضي الزراعية وعلى قوافل الحجاج[1]، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية التي كانوا يعايشونها في الصحراء الممتدة على الحدود، إذ كانت تسكنها القبائل البدوية[2]، وعلاوة على ذلك كان رفض الفلاحين لنزع سلاحهم أقوى من مقاومتهم للتجنيد، فكان الفلاحون مستعدين لتسليم زوجاتهم من تسليم أسلحتهم[3]، ولكن نتيجة لهزيمة الثوار في ثورة الفلاحين عام 1834م. التي لحقت بهم قام إبراهيم باشا بناءً على أوامر محمد علي باشا بإرسال الكتب والمراسيل لجميع المتسلمين والوجهاء بضرورة جمع السلاح من جميع بلدان بلاد الشام؛ ومن بينهم مدينة نابلس (ولعل مدينة نابلس كانت المدينة الوحيدة التي نجت من بطش وغضب إبراهيم باشا بخلاف المدن الشامية الأخرى التي تعرضت للهدم، فقد هدم نجد الوشم، والجبيلة،

[1] بركات، داود، **البطل الفاتح ابراهيم باشا**، 231.

[2] سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في بلاد الشام** ، 295

[3] كتافكوا ، **فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين** ، ص 41 .

والعينية، وأجبر سكان الدرعية على هدمها بأيديهم أو للحرق كمدينة الكرك لإيوائهم قادة الثورة أمثال قاسم الأحمد وأولاده[1]).

ولعل ذلك يرجع لضمان إبراهيم باشا من عدم قيام الثوار بإشعال نيران الفتن والعصيان في البلاد مرة أخرى، وكان نص الكتاب الوارد إلى الشيخ سليمان متسلم سنجق نابلس "**قدوة المشايخ المكرمين الشيخ سليمان متسلم سنجق نابلس حالا بهذا الآن ورد لطرفنا شقة من ميرلوا سليم بك المقيم بالقدس، ومنها استبان أن السلاح لم يزل مختفي في نابلس فراسلين بطرفكم الشقة الواردة من طرفي المومي إليه طيه بعد وقوعكم على مضمونها إذا كان تريدوا المراجعة في هذه الخصوص أرسلوا تحرير إلى لمومي إليه يرسل لكم الناس الذي اشتروا السلاح في نابلوس، وحققوا ذلك بالمواجهة والحمد لله لم بقا برهان خلاف ذلك لإثبات كلامنا لكم بخصوص السلاح، ثانيا مبلغ السلاح الذي قررتوا عينه الى ميرلوا سليم سواري أحمد بك لحد تاريخه ما جمعتموه شيخ سليمان مصلحت السلاح لا يصح فيها لعب فيلزم بحال وصول مرسومنا هذه إليكم لا تغفلوا عن مادة السلاح ولا تناموا بالليل ولا بالنهار لأن المصلحة يحصل لكم ضرر منها فيما بعد فيها قد حذرناكم اعلموا واعتمدوا** "[2].

يوضح قسطنطين الأوامر الصادرة من شريف باشا إلى حكمدار الشام حينذاك بضرورة جمع السلاح من جميع الحارات بالشام، وبالفعل عمل على تنفيذ الأوامر الصادرة إليه بشتى الطرق الممكنة، وقام بجمع السلاح من الأهالي وليس هذا فقط بل قام بكسره وبيعه للحدادين، ومن ثم طلب من السكان تسليم السيوف فيقول: "**وبعدما انجمع السلاح من البلد أمر الحكمدار على جميع الحارات أن يحرروا حجج على أنفسهم بذلك، فلما حضر إبراهيم باشا واستقام على القانون فبعد يومين نزل إلى الشام وعمل ديوان وسال على مادة البارود، فوجد أنه التم من كامل البلد نحو أربعة وخمسمائة بارودة فتخلق غضب من هذا الحال وأمر أنه لازم يوردوا بارود يلتزم يشتري بأغلى ثمن ويقدمها والذين عليهم يطلبوا منهم خمسة بواريد إلى حد العشرة حتى التم جميع البارود في الشام**"[3]، ومن ثم أصدر إبراهيم باشا أوامره إلى جميع البلدان بجمع السلاح من جميع القوى، فتم جمع السلاح، ومن ثم طلب إبراهيم باشا من الأمير بشير جمع السلاح من جبل

---

[1] النمر ، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء** ، 258 .

[2] المخلصي قسطنطين، **مذكرات تاريخية،** 147

[3] المخلصي قسطنطين، **مذكرات تاريخية،** 147

الدروز في لبنان، فتم جمعه من النصارى والدروز ما عدا دروز جبل حوران أبقي لهم سلاحهم لكي يقوموا بحماية أنفسهم من العرب[1].

شرع إبراهيم باشا بجمع الأسلحة من غزة تنفيذاً لأوامر محمد علي باشا الصادر إليه، ولذا مضى بالبحث والتقضي لنزع السلاح من الأهالي، ولذلك نجده استأجر شخصا من كل حي، ودفع له 500 قرشا ليكشف مكان الأسلحة المخبئة، ومن وجد عنده سلاح عوقب بـ 500 جلده، ومن لم يكن لدية اللياقة لحمل السلاح كان يتم إرساله إلى السجن، ومضت الأوامر التي تؤكد على جمع السلاح ونزعه من الأهالي بكافة الطرق والوسائل، وبناءً على ذلك أرسل إبراهيم باشا أوامره إلى محمد شريف باشا قائلا: **"يا شريف شدد على مشايخ الحارات، فإن المطلوب العالي هو أن تعلموا ما يمكن عمله في سبل جمع الأسلحة فتجمعوها كلها "**[2]، ولذلك قامت القوات بجمع السلاح من كافة المناطق، فكانوا يقومون بجمع السلاح من غزة بشكل يومي وكاد يصل إلى 600 بندقية يومياً، إذ نزل المتسلمين بأنفسهم للإشراف على هذا العمل، وأخذت المواثيق على الوجوه والأعيان في غزة بعد أن حملوا المسئولية بتجديد وقت لانتهاء عملية نزع السلاح من الأهالي، كما حرر شيوخ الحارات سندات على أنفسهم: كل من وجد عنده سلاح من الآن إلى بعد سنتين فقصاصه القتل[3]، ونزلت القوات في الشوارع والحارات واستخدمت القوة في هذا العمل، وتحير من لا يقتني السلاح وخاف من العقاب، فاضطر الأهالي لشرائه ليقدمه ويسقط عنه العقاب[4].

صدرت الأوامر إلى إبراهيم باشا باستخدام الإرهاب قائلاً: **"إن إرهاب الأهالي في بر الشام يسهل عليه لم السلاح منهم، وإن المصلحة تقضي بمجازاة من يخفي سلاحه"**[5]، إلا أن الأمر انعكس على السكان فنجد أن معظم السكان ولاسيما الشباب بدأوا بالرحيل من بلادهم إلى مناطق مجاورة لهم، أما فيما يتعلق بالسلاح فكانت الأسلحة التي يتم جمعها كانت ترسل إلى العريش، ما لم يتم كسرها أمام الأهالي بناءً على تعليمات محمد علي باشا[6].

---

[1] المخلصي قسطنطين، **مذكرات تاريخية**، 147

[2] أبو عياش،عائدة فايق، **متسلمية غزة تحت الحكم المصري** ، 219 .

[3] سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 295

[4] سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري**، 295؛ ابو عز الدين، **إبراهيم باشا**، 165

[5] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2**، 448

[6] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2**، 448

كما أمر إبراهيم باشا بتدمير قرية صوبا التي كانت لفترة طويلة معقل عائلة أبو غوش، واستمر بطش إبراهيم باشا للسكان الذين استمروا في رفضهم للتجنيد ونزع السلاح حتى بعد قمع ثورة 1834م[1]، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أجبر ألف رجل مسلم ومسيحي ويهودي من القدس على العمل بالمعاول والجرافات لهدم المنازل وقطع أشجار التين والزيتون والدوالي للذين يرفضون تسليم أسلحتهم وهربوا إلى البادية[2].

من هذا المنطلق؛ أمر محمد علي باشا الأمير بشير الشهابي بضرورة جمع السلاح من منطقة صفد وأوعز إليه باتخاذ كافة الأساليب والجزاءات والعقوبات الممكنة في عمليات جمع السلاح سواء أكانت بلين أو بقسوة، ومن ثم أرسل إبراهيم باشا رسالة إلى والده محمد علي باشا تفيد بأنه قام بجمع 6419 بندقية من نابلس فقط، وأنه يتوقع خلال فترة قصيرة بأنه سيحصل على المزيد من الأسلحة[3]، كما أنه قرر أن يجمع السلاح بنفسه من القدس وأن يرهب الأهالي في كافة النواحي، ثم يفعل بالمثل في حلب، وبعد ذلك يجمع شتات قواته في منطقة معينة ويبقى مستعداً لمجابهة العدو في الشمال[4].

استمرت عملية نزع السلاح من الأهالي على قدم وساق، وفي خلال سته عشر شهراً تم جمع جميع الأسلحة من بلاد الشام، ولم يتم العفو إلا لمدن الحدود؛ إذ كانت لها معاملة خاصة، كما سمح إبراهيم باشا لأدنة وطرسوس باستعادة سلاحهم[5]، كما يمكننا القول هنا أيضاً أن اللبنانيين كانوا بمثابة المجندين الذين يعملون في الخدمة العسكرية المصرية والدليل على ذلك دورهم الذي قاموا به بإخماد ثورة صفد، كما أنهم اشتركوا في تسكين الاضطرابات في طرابلس وعكار وجبال النصرية، كما اشتركوا من قبل في فتح دمشق، وموقعة حمص، وقدموا لإبراهيم باشا مساعدات جمة ذات قيمة حربية، وفي عام 1834م شاركوا في إخماد الثورات في جهات مختلفة[6].

لعلنا نستنتج من خلال ما سبق ما كان يتضح من تجنيد الأهالي ونزع السلاح من أيديهم، وأهمهما أمران يكشفان عن النوايا الحقيقية للحكام الجدد وذلك باستغلال الأهالي كقوة بشرية لزيادة بناء قدرة الحكام العسكرية، وإلى نزع أي قدرة عسكرية عن الأهالي[7]، وعلى أي حال بدأ محمد علي باشا خطته بنزع السلاح من

[1] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 260.

[2] Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841 ,119

[3] مناع، عادل، **قراءة جديدة في تاريخ فلسطين**، 156.

[4] أسد، رستم، **المحظوظات الملكية، ج 2**، 3جمادي الأول 1250 هـ، محفظة 249، رقم 263، 448

[5] سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في بلاد الشام**، 295 ,

[6] ابو العز، سليمان، **ابراهيم باشا**، 50؛ جراد، عدنان، **الحكم المصري في سورية**، 122.

[7] منيب، محمد سمير، **تاريخ الجيش المصري في عصر محمد علي (1801– 1849)**، 170.

من الأهالي، وكان من الصعب عليهم الرضوخ لإدارة القيادة المصرية في هذا الشأن لأنهم اعتادوا على حمل السلاح، واستعماله فضلاً عن التفاخر والمتاجرة به، لأنه كان يعتبر من القوة والعظمة لديهم.

تمركز الثوار في المناطق الشمالية من سورية حيث امتنع سكانها عن نزع السلاح وتقديمه للقوات المصرية، وعمدوا على احتلال مدينة اللاذقية وإهلاك حاميتها العسكرية، وقاموا بنهب المخازن الخاصة بالجنود المصريين[1]، فأصدر إبراهيم باشا أوامره إلى اللواء سليم بتولي قمع الثورة في بلاد النصيرية: فقام اللواء من طرابلس إلى النصيريين في صافيتا[2]، ومعه قوة أخرى تحت قيادة الأمير خليل شهاب وكان يعاونه الأمراء الشهابيين وبعض الوجهاء، وذلك عقب اندلاع لهيب الفتنة في تلال اللاذقية وجبالها وبانياس وطرطوس حيث امتنع أهلها عن تقديم سلاحهم وأخلوا بالأمن والأمان، وقام بعض الثوار بأبشع الحملات في أعمال النهب والحرق والسرقة والإيذاء على مدينة اللاذقية، فأهلكوا كل من فيها من الجنود، وقاموا بقتل المواشي وقاموا بمصادرة الغلال، وأحرقوا القرى، وقطعوا الأشجار، ونهبوا المخازن والشون وأخذوا منها 482 رأساً من خيول السلطة، ونهبوا منازل الضباط وسلبوا حريم الصاغ والبكباشي والقائمقام متاعهن، وحاصروا المتسلم في داره، وسلبوا ألبسة المرضى في المستشفى[3]، ومن خلال ذلك يتضح لنا بأن الفلاحين الثوار قد أوقعوا مختلف أعمال الإيذاء على جميع السكان حتى الثوار الذين كانوا يهربون من الجند[4].

يتضح من خلال تقرير سليم بك الذي أرسله إلى إبراهيم باشا بأنه اتخذ كافة الإجراءات العسكرية لإخماد الفتنة في اللاذقية والنصرية مشيراً بأنه تمكن من قيامه إلى قلعة المرقب لجمع الأسلحة، ووصل عددها إلى ثلاثة آلاف بندقية وعدد من السيوف والطبنجات والخناجر من مقاطعات المرقب وقدموس والحوابي وسلطان ابراهيم والمدن الساحلية، كما قام بإلقاء القبض على بعض أهالي اللاذقية الذين عانى الثوار واشتركوا معهم في نهب أموال الحكومة[5].

---

[1] غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 110؛ عدنان، جراد، **الحملة المصرية على سورية**، 149

[2] رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز**، **ج 2**، 127؛ أسد . رستم، **المحظوظات الملكية**، **ج 2**، 461؛ مؤلف مجهول، **حروب ابراهيم باشا**، 46 – 47.

[3] رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز**، **ج 2**، 128؛ ابو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا**، 185؛ بركات، داود، **البطل الفاتح ابراهيم باشا**، 365

[4] غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 110؛ طنوس، الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، ج 2، 2، 452 – 453.

[5] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية**، **ج 2** ، 12 جماد الآخرة ، محافظ عابدين ، محفظة 250 ، رقم 52 ، 467 .

وعقب انتهاء ثورة الفلاحين عام 1834م واستتبت أمور الأمن لحكومة محمد علي باشا، أرسل محمد علي باشا أوامره إلى إبراهيم باشا بضرورة جمع السلاح من المقاطعات الثائرة، وألحق بهذه الأوامر أمر آخر وهو نزع السلاح من اللبنانيين، ولاسيما عقب مشاركتهم للقوات المصرية في إخماد الثورات في كل من صفد وطرابلس وعكا والنصيرية، الأمر الذي أشغل نيران الكراهية والحقد والثأر في نفوسهم لدى مختلف الطوائف[1].

وتوالت الثورات ضد الحكم المصري نتيجة محاولات إبراهيم باشا رفض التجنيد فنجد أن أهل الدروز رفضوا التجنيد نتيجة للواقع الذي يعيشه سكان أهل جبل حوران وذلك لحاجتهم إلى كل رجل في قبيلتهم للدفاع عن ديارهم ووجودهم، لأنهم كانوا يجدون أنفسهم فى نزاع مصيري دائم مع جيرانهم ومع القبائل الرحالة الذين اعتادوا المرور والرعي في ديارهم، ومع قبائل البادية الذين يعيشون على أعمال السلب والنهب، ولذلك أعفاهم محمد علي باشا في بدء الأمر من التجنيد لحماية بلادهم من اعتداءات العربان المحيطين بهم من كل مكان، فضلاً عن قيامهم بحفظ الأمن ورد الغارات عنهم، كما أن العدد المطلوب منهم للتجنيد لم يكن يحدث فرقا كبيرا في قوات محمد علي باشا، مما أدى إلى إثارة الشكوك في نفوس أهل الدروز، وبدأ يتبادر في الأذهان بأن المسألة تخفي ذريعة أخرى للتحرش بهم للوصول إلى أغراض أكثر أهمية من تجنيد مائة وسبعين مجنداً[2]، مما أدى إلى فشل المفاوضات بين كل من الشيخ يحيى الحمدان شيخ مشايخ دروز حوران وشريف باشا أحد أبرز قادة إبراهيم باشا في دمشق، وتوترت العلاقات بين الفريقين، وغادر دروز حوران أماكن سكنهم[3]، فبعث لهم شريف باشا 450 فارسا من فرسان الهوارة عليهم ظانا منه أنهم يستطيعون النصر عليهم وتأديبهم، ولكنهم تمكنوا منهم وذبحوهم إلا قليلا منهم، وغنموا خيولهم وأسلحتهم، فوصل الخبر إلى شريف باشا فأرسل لهم ستة آلاف من الفرسان والمشاة[4].

وعلى الصعيد الآخر؛ تحالف كل من دروز حوران مع عرب السلوط على مقاومة القوات المصرية ببلاد الشام، ومن هنا بدأوا يشنون الغارات والهجمات عليهم وعلى المصالح والمراكز الحكومية، ولاسيما بعد أن جاء الشيخ شلبي العريان لمساعدة الدروز، وكانت الدواب ترسل من دمشق بالميرة وتعود بالجرحى، الأمر الذي استدعى قيام الحكومة المصرية بالتصدي لتلك الغارات من خلال إرسال الحملات العسكرية الواحدة تلو

---

[1] الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، ج 2، 452 – 453.

[2] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 81، ابو عز الدين، **سليمان**، **ابراهيم باشا**، 195 – 198؛ غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 110.

[3] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 81؛ كرد علي، محمد، **خطط الشام**، **ج 3**، 60 – 61؛ غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 113

[4] مجلة المقتطف، **تاريخ محمد علي باشا**، **مج 30**، 904

الأخرى، ولكن دون التمكن من القضاء عليها، وأخيرا قام شريف باشا بالذهاب إلى اللجاة [1]بنفسه ومعه جيش كبير فانهزم الدروز من أمامه أولاً حتى إذا توسط اللجاة في مكان عسر المسالك فعاودوا الدروز الهجوم عليه، وعلى الرغم من قلة عدد الدروز وقلة الأسلحة إلا أنهم أبلوا بلاء حسنا تمكنوا من خلاله إحراز التقدم عليهم وإلحاق الخسائر الفادحة في الرجال والعتاد، لاتباعهم سياسة استدراج العدو لداخل اللجاة حيث الكمائن في الأماكن الواعرة سهلت عملية الإيقاع بهم ، وفر شريف باشا ولكن قتل وذبح أكثر الذين كانوا معه، واستولى الدروز على أسلحتهم وأمتعتهم واشتدت عزائم الدروز وكثرت جموعهم بمن كان ينضم إليهم، وصاروا يرسلون دوريات سرية للقبض على الميرة الواردة إلى الجيش المصري عن طريق عكا[2]، وبلغت خسائر قوات محمد علي باشا بنحو أربعة آلاف قتيل[3]، حتى دعت الحاجة إلى مجيء الدكتور كلوت بك من مصر ومعه بعض الأطباء لكثرة الجرحى المصريين[4].

عندما علم إبراهيم باشا بما حل بجنوده من الدروز وكان في حلب فقام بتجهيز جيش كبير لمعاقبتهم[5]، ولكنه حاول تغيير سياسته العسكرية والزمنية عن طريق تأجيل العمليات العسكرية ريثما يحل فصل الصيف، فأختار فصل الصيف لمهاجمة الثوار حيث تجف فيه البرك التي تسقي الثوار داخل اللجاة ولا يبقي منها إلا القليل، فتنحصر مهمة الجيش في قتال الثوار عند مواردها المتبقية، ويسهل عليهم عملية مطاردة الثوار والنيل منهم، فضلا عن تعزيز جيشه بفرق غير نظامية معتادين على القتال في الأماكن الجبلية بحيث يتضاعف عدد المقاتلين لديه [6] (وهما الأكراد)، وبالفعل أصدر إبراهيم باشا أوامره في مطلع شهر نيسان 1838م. بتنفيذ خطته لمعاقبة ثوار دروز حوران وذلك بعد تجهيز جيش كبير مؤلف من عشرين ألف مقاتل، وهناك بعض المصادر التي تفيد بأن الجيش كان مؤلف من أربعين ألف مقاتل[7].

---

[1] هي عسرة المسالك جدا طولها عشرون ميلا وعرضها خمسة عشر ميلا كثيرة الصخور والشقوق يتعذر على الغريب العبور والسير فيها دون معرفتها جيد مجلة المقتطف، **تاريخ محمد علي باشا** ، **مج 30** ، 904

[2] مجلة المقتطف، **تاريخ محمد علي باشا، مج** 30، 904

[3] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية** ، 83 – 84 ؛ تشرشل ، تشارلز ، **جبل لبنان عشر سنوات إقامة** ، **مج 2** ، 42 ؛ غنام ، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري** ، 113 ؛ مجلة المقتطف ، **تاريخ محمد علي باشا** ، **مج 30** ، 904

[4] مجلة المقتطف، **تاريخ محمد علي باشا، مج 30**، 904.

[5] مجلة المقتطف، **المرجع السابق**، مج 30 ، 904

[6] رستم، أسد، **بشير بين السلطان والعزيز، ج2**، 140؛ ابو عز الدين، سليمان، **ابراهيم باشا**، 208 .

[7] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية**، 87.

وبناء على تعليمات إبراهيم باشا تمركزت الوقائع حول موارد المياه لحرمان دروز حوران منها، بالإضافة إلى قيام القوات المصرية بإتلاف البرك وأي مصدر آخر للمياه ليسوا بحاجة إليه عن طريق إلقاء الذبائح فيه، وجثث الحيوانات[1]، كما أضافت بعض المصادر الأخرى عن قيام القوات المصرية بإلقاء كميات كبيرة من محلول السليماني السام في الغدران والموارد [2]، فطلب من كلوت بك أن يفعل هذا، ولكنه رفض قائلا "**بأن صناعتي لا تجيز لي ذلك ولاسيما وأن الذين يشربون من الماء ليسوا الرجال فقط بل النساء والأطفال أيضا، فقال إبراهيم باشا أني لا أخدعهم بل أخبرهم بما فعلت، فأصر كلوت بك على أن لا يفعل ذلك**"، وبالفعل وجد إبراهيم باشا في المعسكر من هم على دراية بالتسلل للمكان، فأذابوه في الماء الذي يستقي منه الدروز، فمنهم من مات عطشا واضطروا أن يتركوا اللجاة ويمضوا إلى بلاد راشيا وعرقوب حاصيبا[3].

وعلى الصعيد الآخر قامت ثورة أخرى في جبل عامل بسبب اضطهاد الأمير مجيد[4] (كان شابا متغطرسا شديد الإعجاب بنفسه لم تحنكه التجارب) الشيعة، وقام بإرهاقهم تعسفا وزج كثيرا منهم في السجون حتى بلغ حبسه قرابة الألف شخص، وليس هذا فقط بل اضطهد العلماء والأعيان فثار الشيعة عليه تحت قيادة حسين بك وأخوه محمد علي بك أبناء الشيخ شيب بن الشيخ علي الفارس من آل صعب، كما قادهم في بعلبك جواد الحرفوش، واستمر تمردهم على إبراهيم باشا قرابة ثلاث سنوات حتى عجز الأمير مجيد شهاب أن يسيطر على زمام الأمر، إلا أن الثوار المصريين قاموا بتضييق الخناق عليهم على زعماء الثورة مما دفعهم إلى الفرار إلى حوران وأرباض دمشق بهدف التخفيف من وطأة جند الحكومة على الآهلين [5].

قام حسين شيب في بلاد بشارة بالفساد في البلاد؛ الأمر الذي أزعج محمد شريف باشا وجعله يقوم بإرسال رسالة إلى إبراهيم باشا يوضح فيها مدى الأضرار التي بدأوا يفعلونها في البلاد، ويخبره بأنه طلب من الأمير بشير الشهابي أن يقوم هو ومشايخ إقليم شومر بالقضاء على هؤلاء الثوار، إلا أن الأمر أزعج إبراهيم باشا وجعله يصدر أوامره إلى محمد شريف باشا بالتنكيل بقائد الثورة حسين بك شيب على الرغم من تعهده الآخر بالخضوع والرجوع عن عصيانه مقابل الأمان على دمه وسلاحه الذي يخصه، ومن ثم أصدر بشير الشهابي

---

[1] مؤلف مجهول، **المرجع السابق**، 87 .

[2] هشي، **تاريخ الأمراء الشهابين**، 208؛ كرد علي، محمد، **خطط الشام، ج 3**، 61–62، غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 114.

[3] مجلة المقتطف، **تاريخ محمد علي باشا، مج 30**، 905

[4] ويرجع هذا الأمر منذ تولي الأمير بشير الشهابي مقاليد الحكم، إذ يقول محمد جابر آل صفا في كتابة تاريخ جبل عامل " أن سياسة المصريين في جبل عامل كانت غيرها في البلدان السورية التي رفعت عليها أعلامها "ولعل ذلك يرجع بسبب قيام الأمير بشير الشهابي بتولي حفيده مجيد الشهابي إدارة مقاطعات جبل عامل الأمر الذي استخلف الخلاف بين أبناء لبنان وأهل جبل عامل والأحقاد بين ذوي الاقتطاعات من زعماء البلدين، غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 111.

[5] غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 111؛ آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، 147 –148.

أوامره إلى الأمير مجيد الشهابي بإرسال قوة يكون على رأسها إلى بلاد بشارة للقضاء على الثورة، وبالفعل تمكن من ذلك وأجبر حسين بن شيب على الفرار، ولكن القوات المصرية تمكنت من إلقاء القبض عليه هو وعشرة من أعوانه [1].

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث بأن الحكومة المصرية قد فشلت في احتلال بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، ولم تجن منها سوى فقد الرجال، وضياع الأموال، وإحلال الخراب، ويعلل هذا الفشل محاولة الحكومة المصرية فرض الضرائب الباهظة والتجنيد الإجباري، فضلاً عن نزع السلاح الذي أنشا الكراهية والغضب الشديد للحكومة المصرية، ولقد عبروا عن ذلك في عدة مواقف، لعل أهمها ثورة الفلاحين عام 1834م، إذ أصبحوا الآمرين الناهين في مدينتهم، ولم يتورعوا عن الاستنجاد بالدول الأوروبية مطالبين بعودة الدولة العثمانية وطرد المصريين من بلادهم حتى تم ذلك بانسحاب القوات المصرية في عام 1840م.

يبين الباحث أن هناك عدة نتائج أخرى ترتبت على عملية نزع السلاح من أيدي الشعب الفلسطيني، ومنها: انعدام الثقة بالحكم المصري وهو ما مكن القوى المحلية من إعلان التمرد والعصيان، كما تحولت المقاومة من مقاومة فردية إلى جماعية كما حدث في ثورة 1834م. بالإضافة إلى المطالبة بعودة الحكم العثماني وذلك بعد فشل ترسيخ ثوابت الحكم المصري في بلاد الشام، وفي نهاية الأمر شكل نزع السلاح في فلسطين في عهد إبراهيم باشا أحد المحاور المركزية في سياسة الحكم المصري، وساهم بشكل كبير ومباشر في تآكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية واسعة مثل: اختطاف محاولات التحديث في مجتمعات تقليدية لم تشارك في وضع السياسات ولم تمنح الثقة الكاملة، ويظهر من خلال تحليل هذه التجربة مدى صعوبة العلاقة بين الدولة المركزية والمجتمع الداخلي في فترات التحول التاريخي وأعادت تشكيل موازين القوى بين العائلات المحلية والسلطة، كما كشفت حدود المشروع المصري أمام الضغوط الدولية.

ثانيًا: النتائج الاجتماعية:

يمكن القول أنه خلال فترة حكم إبراهيم باشا فتحت فترة جديدة في تاريخ فلسطين بشكل عام، وفي وضع عائلة أبو غوش بشكل خاص، وعلى الرغم من أن حكم إبراهيم باشا لم يدم طويلاً، إلا أنه تسبب في البداية في تغيير جذري امتد تدريجيا عبر الوقت حتى بعد انتهاء فترة حكمه في فلسطين، حيث تبنى إبراهيم باشا

[1] غنام، رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري**، 110؛ أسد. رستم، المحفوظات الملكية، ج 4، 286 –287؛ مشاقة، ميخائيل، **منتخبات من الجواب**، 138.

خلال تلك الفترة سياسة جديدة تم التعبير عنها في سلسلة طويلة من الخطوات والابتكارات مثل نزع الأسلحة والتجنيد الإجباري في الجيش والعمل في السخرة وفرض الضرائب المتعددة، إلى جانب العديد من التغييرات الأخرى في النظام الإداري كتوزيع المناصب وتغير وضع العائلات الحاكمة في البلاد [1].

في غضون أربعين يوما تمكن إبراهيم باشا من قمع الزعماء المحليين وممثلي الارستقراطية واستخدام أفراد الأسر البارزة وأبناء المتزعمين والمشايخ والملتزمين الأقوياء، من قادة وموظفين في الجيش لتدبير أمر الفلاحين، وإخضاع ممتلكاتهم للنظام الحكومي العام، وعمل على تحطيم ارستقراطية المشايخ والأمراء في سورية[2]، كما قام في نفس الوقت بإثارة نقمتهم بحرمانهم من العوائد المالية التي اعتادوا عليها، ومن مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم الذي كان يمارسونه، ولذلك اتحد الطرفان للتخلص من الحكم المصري.

ومن هنا لم تكن الثورات مجرد انفجار شعبي عفوي فحسب، بل اتخذت الشكل التنظيمي بتسلم الزعامات والوجاهات المحلية قيادتها[3]، ولكن في نفس الوقت أدى ذلك إلى تجزئة القوي المحلية على النحو الذي أحدثه، فلم يعقد الزعماء المحليون سلاما سهلًا مع الأوضاع السياسية الجديدة، إذ نتج عن ثورة 1834م. درجة من الكراهية كان يمكن لجمها مؤقتا بفعل تفوق الجيش المصري، فكل طرف ارتاب بشدة من الطرف الآخر، ولذلك اضطر إبراهيم باشا إلى إعادة تقوية الحاميات العسكرية في المدن الرئيسة التي نشب فيها العصيان والتمرد ضد حكمه مثل صفد ونابلس والخليل، كما وضع حاميات عسكرية أخرى من أجل فرض الأمن والأمان[4]، ولكنه تراجع أمام قوة القبائل ودعم حقوق الاقطاعية في ظل التقييدات القانونية مقلدا السلطة لبعض الشيوخ المنتخبين من الأعيان والوجهاء المحليين، وهكذا تخلص إبراهيم باشا من بعض العائلات كأمثال: عائلات الجزار وطوقان والأحمد بالإعدام والنفي بعد قمع الثورة، ولكنه في نفس الوقت قام بتعيين المتسلمين شيوخ عائلة عبد الهادي على جبل نابلس والتي كانت تنافسهم قديما مع الشيوخ المعزولين لكي يضمن إخلاصهم وولاءهم له[5]. هذه السياسة أدت إلى متغيرات للبنى الاجتماعية في فلسطين بشكل عام و نابلس و الخليل بشكل خاص.

فقدان المكانة الاجتماعية: وعلى هذا الأساس فَقد فُقد كثير من كبار الأعيان والزعماء المحليين الذين أعدموا على يد قوات إبراهيم باشا مثل: الشيخ قاسم الأحمد وولداه، والوالي عبد الله الجزار، والشيخ نصر المنصور

---

[1]) Mustsfa, abase Guardians of the Road , the family during Egyptian Rule 1831-1840 , Shaykhs Ibrahim and Jabir and Jabir Abu Ghush in the Eye of the storm , 46 ,

[2] باريلي، قسطنطين، **سورية ولبنان تحت الحكم العثماني**، 169.

[3] **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام في أربعة مجلدات**، 267.

[4] لفوف، بيتر، **وصف سورية**، 300.

[5] باريلي ، قسطنطين ، **سورية ولبنان تحت الحكم العثماني** ، 170 .

مكانتهم لظهور عدة عائلات أرستقراطية جديدة في ظل الحكم المصري تعتمد على السلطة المركزية[1]، حيث قام إبراهيم باشا بتوزيع نواحيهم ومكانتهم على آخرين موالين له كعائلة الريان التي حلت محل عائلة الشيخ قاسم الأحمد في نابلس، ولاسيما بعد أن فقدت عائلة الشيخ قاسم الأحمد مكانتها الاجتماعية لتمردهم على إبراهيم باشا، وعلى الرغم من أن عائلة آل قاسم كانوا يحكمون سوريا الجنوبية وساحل سوريا الأوسط إلا أنهم لم يكتفوا بذلك، واشتدوا غيظا من علو شأن عائلة آل عبد الهادي الذين زادت مكانتهم في عهد إبراهيم باشا، ولذا قاموا بالثورة ضد الحكم المصري، ولم يتمكنوا منذ ذلك الوقت على البقاء في نابلس وتشردوا في القرى المجاورة لها واختفوا ولاسيما عقب إلقاء القبض عليهم واحد تلو الآخر، وتم إعدامهم جميعا بعد أن فقدوا مكانتهم وأفقدوا البلاد جزءًا كبيرًا من قوتهم، واستولى إبراهيم باشا على معظم سلاحهم[2]، ونستنتج من ذلك بأن عائلة قاسم الأحمد، قد دفعت ثمنا باهظا في قيادتها للثورة وتشجيع الثوار للثورة على السلطات المصرية[3]، ولعل ذلك يوضح بأن التكوين الاقطاعي للقبائل السورية لم يكن نتيجة عابرة للغزو والفوضى، بل يمكن القول أنه كان قانونا أساسيا لتكوين المنطقة الطبيعية وروح سكانها[4].

ولذا يمكن القول بأن الزعماء المحليين كانوا قد قبلوا بالإدارة في الحكومة المصرية؛ لأنه يؤمن بقاءهم ويحفظ جزءًا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم السياسية في البلاد، ولذا نستنتج بأن الحكومة المصرية لم تقض على نظام الزعامة المحلية، وإنما قلصوه، وعملوا على إضعاف الزعماء المحليين الذين شاركوا في الثورة لكونهم خسروا كثيرا من نفوذهم واستقلالهم الذاتي، وهذا ما يطلق عليه العبث بالنسيج الاجتماعي[5].

على الرغم من ذلك؛ يشير خالد صافي بأنه لم يكن لدى السلطات المصرية النية في القضاء على عائلة آل القاسم معللاً ذلك بإرسال أولاد الشيخ الأحمد الثلاثة الصغار: (محمود، وعثمان، وأحمد) إلى المدارس العسكرية المصرية، وعقب انتهائهم من المدة العسكرية عينوا في مراكز الجيش والبحرية وأخذوا لقب (بك)[6]

---

[1] باريلي ، قسطنطين ، **سورية ولبنان تحت الحكم العثماني** ، 170 .

[2] النمر ، إحسان ، **تاريخ نابلس والبلقاء، مج 1** ، 259 – 260 .

[3] صافي ، خالد ، **الحكم المصري في فلسطين** ، 264 .

[4] باريلي ، قسطنطين ، **سورية ولبنان تحت الحكم العثماني** ، 170

[5] مناع ، عادل ، **قراءة جديدة في تاريخ فلسطين** ، 157 .

[6] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 264.

وذلك عقب خروج إبراهيم باشا من بلاد الشام[1]، وعقب عودتهم إلى نابلس، احترمهم الناس وأطلقوا عليهم لقب أيتام الدولة[2].

كما أصدر إبراهيم باشا أوامره إلى السيد علي راتب (القاضي بالقدس) بإرسال الأوامر إلى السيد محمد طاهر أفندي الخالدي والسيد حسن أغا محضر باشا بتحرير تركه الشيخ قاسم الأحمد بالطريقة الشرعية[3] في مدينة نابلس وخارجها، كما أعطى للسيد محمد طاهر الخالدي الأذن بسماع كل دعوة شرعية تتعلق بتركه الشيخ قاسم الأحمد من إثبات ديون أو بيع عقار أو غيره بالطريقة الشرعية[4]، وبذلك يتضح بأن الإدارة المصرية في فلسطين لم تصادر أي من أملاك قاسم الأحمد بل أمرت بحفظ ميراثهم ويدرج في السجل ويوزع على الورثة وفقاً لقوانين الإرث، إلا أنه بعد التحري تبين وجود دين لبعض الدائنين، والشيء الوحيد الذي بقي منه بعد سداد الديون كلها في نابلس كانت مطحنة بيعت لاحقا لسداد دين شخص من الخليل كان أقرض الشيخ قاسم الأحمد مبلغ قدره 5120 قرشا خلال فراره الأخير من القوات المصرية إلى الخليل[5]، ولذلك يتضح بأن زعماء زعماء ثورة فلسطين 1834م. كانوا قد فقدوا مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى فقدانهم حياتهم وثورتهم أيضا.

ويتضح من خلال الأحداث السابقة عدم وجود لجنة قيادية عامة لقيادة الثورة والثوار، وإنما قيادات محلية قادت الثورة في منطقتها، وحاولوا التواصل مع بعضهم من خلال تبادل الرسائل أو من خلال اتصالات جرت بين الزعامة المحلية والجماعية في صفد ونابلس والقدس، في حين اعتبر قاسم الأحمد هو القائد العام للثورة، ولعل ذلك يتبين من خلال بعض الرسائل التي كانت ترسل من صفد إلى نابلس، فهناك إشارات أكدت هذا الأمر ومنها وجود بعض الاتصالات مع إبراهيم باشا تفيد بأن نيران الثورة اشتعلت في بداية الأمر في نابلس وكان محركها قاسم الأحمد، وأيضا رسائل أخرى كانت ترسل من صفد إلى نابلس، ويعني هذا أنهم اعتقدوا أن القادة الرئيسين للثورة كانوا في نابلس، وأن قاسم الأحمد كان الرئيس الأقوى والأكثر نفوذا في الزعماء،

---

[1] النمر، إحسان، **تاريخ نابلس والبلقاء، مج 1**، 259 – 260

[2] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 264.

[3] ولقد ورد إلي السيد علي راتب تركة الشيخ قاسم الأحمد وهي " نبدي إليكم أنه وردت علينا عريضتكم بخصوص نركه محمد القاسم أنه ما وجد سوي الاسباب التي تحت الختم وبلغت أثمانها مقدار ثمانية آلاف غرش وثلاثة ماية غرش، ووجدتم جاريتين سود وجارية بيضة وثلثين دار ودكان وجميع ما شرحنوه وصار معلمونا، وقد استفهمنا من سعادة الحكمدار المعظم عن ديون الخزينة فإجاب سعادته أنه يقتضي تمشية هذه التركة بمقتضي الشرع الشريف ، فالمراد منكم تبيعوا الجوار والدكان وتنظر المجموع ذلك كله وتوزعه بطريقة الشرع الشريف على ديون الخزينة وديون الناس التي ثبتت بالوجه الشرعي ...." كما يشير إليه أيضاً بأن ما ظهرت من متروكات قاسم الأحمد ويوسف الأحمد فاتركوه ولا يلزم التعرض لمصلحتهما، وللمزيد ينظر رستم . أسد، **الأصول العربية، مج 2**، 6 ذي الحجة 1250هـ ،165

[4] رستم . أسد، **الأصول العربية، مج 2**، 6 ذي الحجة 1250هـ ،165

[5] رستم . أسد، **الأصول العربية، مج 2**، 6 ذي الحجة 1250هـ ،165؛ صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 264.

غير أن انتفاضة زعماء نابلس جسدت الجذور التاريخية للقوى في فلسطين، فمثلًا: نابلس كانت تحكمها عائلات محلية بشكل متواصل على مدى معظم فترة الحكم العثماني، لذلك لا عجب في أدائها دورًا مركزيًا في ثورة 1834م[1].

كما ترتب على مشاركة قبيلة الوحيدات في الثورة ضد إبراهيم باشا خسائر كبيرة في صفوفهم، وفقدان زعامتهم وقوتهم بين عربان النقب وجنوب فلسطين، كما أجبروا على الاستقرار في مناطق بئر السبع وغزة، ولم يبق من نفوذهم السابق أي شيء يذكر[2]، وحدث الشيء نفسه مع عائلة الجرار التي فقدت مكانتها الاجتماعية، كما عوقبت عائلة العزازة (العزة) التي شاركت في الثورة ، وتم قطع رأس أحد أفرادها وأجبرت بقية العائلة على الانتقال إلى تل الصافي، حيث أصبح أحد أفراد هذه العائلة وهو محمد سالم العزازة شيخ القرية[3]، وفي تشرين أول 1834م اندمج الشيخ مسعود وابنه مع حركة التمرد والعصيان ضد إبراهيم باشا وانتهى الأمر بإعدامهم، كما تم إلقاء القبض على العديد من أفراد الأسرة ومنهم عبد الرحيم وسعد الدين وعبد الملك وغيرهم من أبناء الأسرة، وهرب كل من سليمان ومحمد الماضي بحرا من الطنطورة إلى الآستانة، ليكونوا في حماية السلطان العثماني الذي كان يرحب بكل من يلجأ إليه خلال تلك الفترة، وتمكنوا من مقابله السلطان العثماني محمود الذي أنعم عليهم بلقب الباكوية، ولم يعودا إلى البلاد إلا مع الجيش العثماني وذلك بعد إجلاء القوات المصرية من البلاد[4].

على أثر القضاء على الثوار وقمع الثورة بيد من حديد تمكنت القوات المصرية من إلحاق العديد من الهزائم بقبائل النقب الذين شاركوا في الثورة، وتمكنوا من قتل كثيرين من أفرادها، وإلقاء القبض على العديد منهم ومن ثم تم إرسال فريق منهم للتجنيد، وفريق أخر منهم أجبروهم على العمل في المناجم والأراضي، إلا أن هناك فئة منهم تمكنت من الهرب، والقليل منهم تمكنوا في الإقامة بخيامهم قرب تل الحسيني، ولقد أشار الباحث الأمريكي روبنسون خلال زيارته لمواقع قبيلة الجبارات عام 1838م. بأن معظم رجال القبيلة قد زج بهم في السجون، ووضعت القوات المصرية يدها على أراضيهم وأرزاقهم[5].

---

[1] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**،269.

[2] العطيات، عبد الله بن عاصي، **قبيلة بني عطية ودورها التاريخي خلال الفترة 1500 – 2022م**، 119

[3] صافي، خالد، **الحكم المصري في فلسطين**، 263

[4] خليل، خليل أحمد، **الكوميديا السياسية: وجوه في مرآتي**، 10

[5] سواعد ، محمد ، **البدو في فلسطين ، الحقبة العثمانية 1516–1914** ، 96 .

أما بالنسبة لبدو السامرة الذين يعرف عنهم الشدة والصلابة فقد اضطروا بعد مقاومة شديدة للإعلان عن خضوعهم لقوات الشيخ حسين عبد الهادي الموالية لإبراهيم باشا، وذلك بعد حصار شديد قامت خلاله قوات حسين عبد الهادي باجتياح أراض البدو وقطع المياه عنهم مما أدى إلى اضطرارهم للتسليم والرضوخ لشروط إبراهيم باشا، وتم نزع السلاح منهم، كما وافقوا على دفع الجزية السنوية بمقدار مائة قرش عن كل رجل[1]، كما تم نفي زعماء الناصرة، وأمر إبراهيم باشا بإعدام كل من علي آغا عون الله وابنه عون وأخوته، بينما قام بتجنيد ولدي عون، وتم نفي الشيخ عبد الله الفاهوم إلى مصر[2]، أما بالنسبة للشيوخ الذين اشتركوا في الثورة ضد القوات المصرية ومن بينهم الشيخ عبد الجبار رباح البرغوثي وعلي رباح البرغوثي شيخا بني زيد اللذان كانت قرية دير غسانة قريتهما الرئيسة، و الشيخ بني حسن شيخ قرية الولجة والمالحة وعين كارم وبيت جالا، وكان إبراهيم باشا قد أمر بجلبهم إلى القدس وقطع رؤوسهم، كما أمر إبراهيم باشا بإعدام الشيخ إسماعيل السمحان رئيس شيوخ بني حارث[3].

أما بالنسبة لدور الفلاحين في ثورة 1834م فنستنتج من خلال الأحداث السابقة بأنهم كانوا هم الدرع الرئيس والفعال في الثورة وليس كما صورته معظم الدراسات بأنهم تقليديون ومتخلفون ومحافظون لاعتبارهم خاضعين تماما لسيطرة الطبقة المحلية الحاكمة، والذي دل على قدرة أكبر على الاستجابة لتحديات الحكم المصري، فلابد من إدخالهم تاريخ فلسطين الخاص بتلك الحقبة، فضلاً عن اشتراك البدو في الثورة الذي أوضح على وجود علاقة دائمة بينهم وبين الفلاحين، ولاسيما في مجال الدفاع عن مصالحهم ضد الحكم المصري، حيث اتفق خالد صافي مع ديفاين أحد المؤرخين في قوله: "**لم يخص الفلاحون الحرب بعزيمة أقوي من عزيمة الأعيان فقط، بل كانوا أيضا غير مستعدين للقبول باتفاقية توفيقية تنقذ القوات المصرية المحاصرة تمديد المساعدة إليهم، وإذ هب الفلاحون لمواجهة المصريين، فقد تأهبوا لمعركة فاصلة، لماذا، إذا وجد الأعيان المحليون في الحرب استراتيجيًا اضطرارية ؟ ومع أنهم فشلوا في عرقلة عملية المركزية إلا أن الحرب في الماضي وفرت درسا سياسيا مهما**"[4].

وليس هذا فقط ؛ بل أمر إبراهيم باشا في 28 ربيع الثاني 1250هـ. / 3 أيلول 1834م. بعدم السماح للموظفين السابقين الذين كانوا يعملون في خدمة والي عكا السابق عبد الله باشا بالبقاء هم وعائلاتهم في

---

[1] سواعد ، محمد ، **البدو في فلسطين ، الحقبة العثمانية 1516-1914** ، 96 .

[2] منصور ، أسعد ، **تاريخ الناصرة** ، 72

[3] رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية ، ج 2** ، 419 -420

[4] صافي ، خالد ، **الحكم المصري في فلسطين** ، 263 .

سورية ، بل يجب عليهم البحث عن مأوى آخر لهم للإقامة فيه ، فقرر فريق منهم لرغبتهم في الإقامة بالقاهرة، وبالفعل تم إرسالهم إلى الإسكندرية ، وكما قرر فريق آخر منهم اللجوء إلى الليدي ستانهوب قرب صيدا وظلوا في حمايتها ، وعندما علم محمد علي باشا بهذا الأمر غضب شديدًا ورفض وجودهم ولجوئهم إلى الليدي هستر ستانهوب ، وأصدر أوامره إلى إبراهيم باشا بضرورة عودتهم [1]، كما أصدر محمد علي باشا أوامره إلى محمد شريف باشا بوجوب إبعاد السيدة هستر ستانهوب عن الدير وإلقاء القبض على أتباع والي عكا السابق عبد الله باشا ووضع الأغلال في أيديهم وإرسالهم إلى قلعة عكا أو نفيهم إلى جهات الروم، موضحًا بأن المستر كامبل وافق على هذا الأمر [2] .

أما بالنسبة للعلماء الفلسطينيين فواضح أن الإدارة المصرية حينذاك لم تراع مكانتهم الاجتماعية في البلاد وتم إرسالهم إلى العمل مثل الآخرين، إلا أن إبراهيم باشا احتج على مثل هذا التصرف مع العلماء والمشايخ وطلب من المسئولين التوقف عن تلك الممارسات التي لا تليق بمكانتهم، وهكذا تم إعفائهم من العمل الشاق في معامل الجبال التابعة لسجن الإسكندرية، وتم نقلهم إلى منزل كبير مجاور لجامع الأزهر بالدرب الأحمر، ومن بينهم عبد الله الفاهوم، الذي أرسل رسالة إلى أولاده لكي يطمئن على صحتهم وأحوالهم ويخبرهم بما أصبحوا عليه في مأمن، حيث أمر إبراهيم باشا بنقلهم إلى منزل بالدرب الأحمر بالقرب من جامع الأزهر، وأنهم يمضون كامل أوقاتهم في الجامع الأزهر ولا يخرجون منه إلا للأكل والنوم فقط[3]، ويقول الشيخ عبد الله الفاهوم في رسالته لأبنائه في منفاه "**ومجرى صفرة فاخرة صباحا ومغربا مع كامل ما يتبعها من اللوازم والخدامين ونحن وكامل إخواننا المشايخ إقامتنا طول النهار في الأزهر فلا نخرج منه إلا للأكل فقط، فنحن في جنة لحاكم من جميع الوجوه وسلموا لنا على والدتكم وكونوا في طوعها**"[4]، وقد أمضوا أعواما على هذا الحال مخلفين وراءهم زوجاتهم يدورون البيوت والأراضي، وفي 27 ذي الحجة 1251هـ. / 15 نيسان 1835م. وافق محمد علي باشا على عودة الشيخ عبد الله البديري وعبد الله الجابري إلى فلسطين وذلك بعد توسل كثير من زوجاتهم وأقاربهم[5].

---

[1] رستم . أسد ، **المحفوظات الملكية ، مج 2** ، غرة رمضان 1250 هـ ، محفظة عابدين ، محفظة 250 ، رقم 309، 490 .

[2] رستم . أسد ، **المحفوظات الملكية ، مج 2** ، 9 رمضان 1250 هـ ، محفظة عابدين ، دفتر 211، رقم 445 ، 490 .

[3] رستم ، أسد ، **الأصول العربية ، مج 2** ، 6 ذي الحجة 1250هـ ، 163

[4] رستم، أسد ، ، **الأصول العربية مج 2** ، 6 ذي الحجة 1250هـ ، 164

[5] رسم ، أسد ، **المحفوظات الملكية ، ج 2** ، 489.

ومن الملاحظ بأن وضع العلماء خلال تلك الحقبة شهدت أدنى مستوى كمعارضة دينية واجتماعية[1]، ولعلنا ندرك من هذا الأمر كيف كان يعامل محمد علي باشا العلماء والمشايخ، وقام باعتقال العديد من الشخصيات البارزة في القدس ونفاهم إلى مصر، ولهذا لم يستمر الود طويلاً بين السكان والقوات المصرية، ومن هنا أدرك السلطان محمود بأن تمرد الثوار لم يقف عند هذا الحد، ولذا بدأ يعتني بالمؤسسة الإسلامية السورية عن طريق رسائل المساندة والهدايا المالية، ولم يظهر محمد علي باشا احتراما للعلماء في سعيه الحصول على السلطة، وحذا ولده حذوه حين سعى لاستبدال دورهم المركزي في حكم مدن الأراضي العربية من خلال تقليل سلطة المحاكم الإسلامية وأوامرها القانونية[2].

ولقد التمس الشيخ عبد الله البديري أحد شيوخ الطرق الصوفية في القدس من محمد شريف باشا ما يستحق له من حنطة وشعير عن قريتي أريحا وأم كلخة، ومن ثم أرسل محمد شريف باشا كتابا إلى سامي بك يطلب منه أن يستطلع الرأي في هذا الشأن من الجناب العالي محمد علي باشا، مشيرا إليه في كتابه بأنه كان متفقا مع زعماء الثورة في نابلس ضد الحكومة المصرية، وأن إبراهيم باشا أمر بنفيه مع العلماء والمشايخ الآخرين إلى مصر، وحيث أن الشيخ عبد الله البديري كان قد تم نفيه لاتفاقه مع الثوار، فإنه يرى وجوب الاستئذان له من الاعتاب الكريمة بالسماح له في طلبه واسترحام الشيخ المومي إليه، إلا أن محمد علي باشا رفض قبول الالتماس الموجه من الشيخ عبد الله البديري[3]، وفي رسالة آخرى من الأمير بشير الشهابي إلى محمد شريف باشا يوضح له بأن محمد علي باشا أصدر أوامره أيضا بإبعاد أتباع عبد الله باشا عن بلاد عربستان وباتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية لتنفيذ هذا الأمر، فأوضح الأمير بشير أنه حال وصول المعاون محمد آغا سيرسل معه مرسوم محمد علي باشا إلى اللايدي هستر ستانهوب، إلا أنها أبدت عدم الامتثال لأوامر محمد علي باشا ونبهت عليهم عدم الرجوع إليها مرة آخرى[4].

على الرغم من سياسة التسامح الطائفي التي اتبعها إبراهيم باشا في حكمه ببلاد الشام إلا أنه في نهاية الأمر نجده فشل في تحقيق الاندماج الاجتماعي الكلي بين المسلمين والطوائف الأخرى، لأن إرضاء جميع الطوائف غاية لا يمكن أن تتحقق مهما بلغ الحاكم من قوته وصلابة شخصيته، إذ أبدى معظم السكان المسلمين في نابلس والقدس رد فعل معادية لسياسة إبراهيم باشا الرامية إلى فقدان مكانتهم ومركزهم في البلاد مقابل منح المزيد من الامتيازات للمسيحيين واليهود، الأمر الذي أحدث إشكاليات وفتن طائفية في إرجاء

---

[1] صافي ، خالد ، **الحكم المصري في فلسطين** ، 261 .

[2] ماسترز ، بروس ، ياسين ، عبد الحكيم ، **عرب الامبراطورية العثمانية 1516 – 1918م** ،

[3] رستم . أسد ، **المحفوظات الملكية ، مج 2** ، 27 شعبان 1250هـ ، محفظة عابدين ، محفظة 250 ، رقم 306 ، 489

[4] رستم . أسد ، **المحفوظات الملكية ، مج 2** ، 12 شوال 1250 هـ ، محفظة عابدين ، محفظة 250، رقم 360، 497.

المدن الفلسطينية[1]، حيث ردد إبراهيم باشا مراراً وتكراراً بأن المسلمين والنصارى رعايا الدولة، وأمر بأن المذهب ليس له تأثير في نوه السياسة ونهجها، واعتمد إبراهيم باشا على المسيحيين في أكثر مناطق بلاد الشام، فقد اعتمد عليهم في كثير من الأماكن الإدارية، ولعل ذلك يرجع لعدة عوامل ومنها: قيام المسيحيين بالخدمة في حكومته بكل إخلاص ووفاء، كما أيد المسيحيون دخول قوات إبراهيم باشا بلاد الشام، واعتماد إبراهيم باشا على قوات عسكرية أجنبية مسيحية في جيشه جعله يعتاد التعامل مع المسحيين في بلاد الشام[2].

واضطر علماء الدين والسواد وجميع الطوائف على حد سواء الامتثال للإدارة الحاذقة لإبراهيم الذي زاد تسامحه مع النصارى واليهود من نقمة المسلمين على الإدارة العامة المصرية، ولاسيما على التجنيد والضرائب، ومن جهة أخرى، رأى المسلمون أن السلطة كانت في متناول المسيحيين في الإدارة المصرية، ففي عهد شريف باشا كانت الشخصية الأولى يقصد هنا(يوحنا بحري) تلقب بلقب أبيه، وأصبح يدير الشؤون الاقتصادية بصورة مستقلة عن الباشا سواء أكان في الضرائب أو الحسابات وجباية الأموال الميرية وغيرها من الشؤون الاقتصادية، التي أدت في نهاية المطاف إلى إثارة غضب السكان وإثارة الكراهية والغضب في نفوسهم ونفوس القبائل السورية والبدو الآخرين الذين كانوا في انتظار لحظة حاسمة لنشر التمرد والعصيان الشاملة ضد الحكومة المصرية.

لعل ذلك يبرر ما فقد إبراهيم باشا من سمعة المنتصر على طائفة الوهابيين المرتدة وحامي الأماكن المقدسة من انتهاكات المنشقين، والذي أحيط اسمه ببركات الحجاج على الطريق الذي فتحه من دمشق إلى عكا، ولكن تغير الأمر إذ شاع صيته بين الشعوب في غضون عدة سنوات من حكمه في سورية بمثابة الكافر والمارق والمتمرد على العاهل الشرعي ورئيس الإسلام الديني، ولعل ذلك يوضح ظاهرة التباين بين آراء الشعب في شمال وجنوب سلسلة جبال طوروس، وتعاطف قبائل آسيا الصغرى مع محمد علي باشا، وهذا ما يفسر أيضا ظاهرة أخرى أكثر مدعاة للدهشة وهي الانهيار السريع للسلطة المصرية في بلاد الشام عام 1840م مع وجود ما يقرب من 70 ألف جندي، ولاسيما عقب انتصاره على الدولة العثمانية في موقعة نصيبين، فضلاً عن الأزمة الداخلية للإمبراطورية العثمانية التي كان يبدو أنها تنبئ بانتصارات جديدة لمحمد علي باشا[3].

---

[1] محمود ، أمين ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 125 .

[2] مؤلف مجهول ، **مذكرات تاريخية** ، 17 – 18 ؛ سعادة ، علاء كامل ، **متسلمي نابلس في العهد المصري** ، 261

[3] باريلي ، قسطنطين ، **سورية ولبنان تحت الحكم العثماني** ، 165 – 166 .

على الرغم من قيام الإدارة المصرية في بلاد الشام بإضعاف مواقع العائلات التي كانت تعتبر موالية للعثمانيين، فإن الثورة كانت قد وفرت لهم فرصة واحدة على الأقل لاستعادة مكانتها ونفوذها، ويتضح ذلك عندما جرد أحمد آغا النمر من لقبه السياسي وأجبر على حمل وصمة تكريس نفسه للتجارة، وخلال ثورة 1834م. تزعم جهود استعادة السلطة المصرية سلما إلى نابلس، ولذا كافأ إبراهيم باشا تلك الجهود وسمح لأحد أبناء أحمد آغا النمر (عبد الفتاح) بدخول المدرسة العسكرية وأصبح ضابطًا، ويشير إحسان النمر لروايتين عن تلك الأحداث حيث يوضح: بأن أحمد آغا هو الذي قام بتقديم ابنه عبد الفتاح للتجنيد بمحض إرادته لكي يكون أول الجنود المحليين الذين ينخرطون في الجيش المصري، ولذلك أنعم عليه إبراهيم باشا برتبة ميرالاي وصار يستشيره في الأمور التي تتعلق بمنطقة نابلس[1]، إلا أن أسد رستم لديه رواية أخرى على هذا الحدث حيث يوضح: بأن ابن أحمد أغا النمر كان قد أخذ رهينة لدى إبراهيم باشا لضمان حسن سلوك والده، ولذلك كان مصيره مصدر قلق لعائلته، وشرح إبراهيم باشا علاقته مع آل النمر لأبيه قائلاً إن ابن أحمد أغا انضم إلى الجيش المصري بإرادته أو بدون إرادته بسبب ما تمتع به والده من مكانة بين سكان جبل نابلس[2].

ولقد كان انخراط عبد الفتاح أحمد آغا النمر في التجنيد عاملا مساعدا في تنفيذ سياسة التجنيد بسلاسة ولاسيما في المدينة التي نشبت منها بوادر الثورة، وفي نفس الوقت حاول إبراهيم باشا إظهار حسن النية نحو العائلة، لذلك قام بإعادة أراضيهم، كما أعاد لأحمد آغا لقبه وموقعه[3].

والجدير بالذكر؛ هو أن حكومة إبراهيم باشا خلال فترة حكمها ببلاد الشام قد أدخلت السلطة بواسطة الجيش الكبير والإدارة المتشبعة تغييرات جذرية على علاقات السكان بالسلطة، وعلى النظام الاجتماعي والاقتصادي، وعلى مراكز الطوائف الإسلامية وغير الإسلامية، وفتحت أبواب المدينة اتجاه العالم العربي والأوروبي للمرة الأولى منذ قرون طويلة[4]، إلا أن الإدارة المصرية كانت قد أقدمت على تقديم تنازلات خلال الثورة لبعض الزعماء المحليين، ومن هنا أدركت الإدارة المصرية ببلاد الشام استحالة الاستمرار في السياسة المتبعة في الحكم بالطريقة التي كانوا يعتمدوها قبل الثورة التي اعتمدت على تقديم بعض التنازلات كبيرة للمعارضة، وفي نفس الوقت قد أوجدت تلك التنازلات الأسس الرئيسة للتدخل في بعض القوى الأوروبية من

---

[1] النمر ، إحسان ، **تاريخ نابلس والبلقاء** ، **مج 1** ، 259 .

[2] رستم ، أسد ، **الأصول العربية** ، **ج 4** ، 326 ؛ رستم ، أسد ، **المحفوظات الملكية** ، **ج 2** ، 167 .

[3] النمر ، إحسان ، **تاريخ نابلس والبلقاء** ، **مج 1** ، 259 .

[4] حسون ، إحسان ، كوهين ،أمنون ، **القدس دراسات في تاريخ المدينة** ، 179

أجل التعاون بينهم وبين الزعماء المحليين التي ولدت من أجل المصلحة الذاتية، ولذلك تحتم على الإدارة المصرية خلال تلك الفترة بتقبل بعض العائلات كشركاء لهم في الحكم كأمثال عائلة أبو غوش وعبد الهادي[1].

وعلاوة على ذلك؛ لقد كانت النخبة الدينية في القدس وعلماء فلسطين بصورة خاصة غير متحمسين منذ البداية للحكومة المصرية لارتباط القوى بالتقاليد والعادات الاجتماعية المتمثلة بالسلطان العثماني خليفة للمسلمين، وبنظام الامبراطورية القضائي والديني، إذ استمد العلماء سلطتهم ومكانتهم من جملة من الوظائف التخصصية وغير التخصصية في المجتمع الإسلامي، فكانوا يسيطرون على النظام القانوني والقضائي عبر المحاكم الدينية التي كان مناط بها العديد من الوظائف الإدارية والاقتصادية مثل: تنظيم الأسواق وتسجيل معاملات الأراضي وإصدار أذونات البناء وغيرها، كما كان العلماء يقومون عمليا باحتكار التعليم الرسمي ويتولون مهمات اجتماعية وسياسية مهمة في المجتمع كحماة للشريعة والقيم الإسلامية، كما كانوا يتمتعون بموارد اقتصادية من مداخل مباشرة وغير مباشرة سواء أكان من مواقع حكومية أو تجارية أو أملاك زراعية أو كلاهما معا، فضلاً عن التحكم في الأوقاف الخيرية العائلية[2].

وليس هذا فقط؛ بل جردت السياسة المصرية النخبة الدينية من دورها التقليدي كوسيط بين السلطات والسكان بتقليص عدد أعضائها في مجالس الشورى التي أسست في المدن الفلسطينية، كما قام إبراهيم باشا بتقليص دور سلطة العلماء داخل المؤسسات الدينية، مما أدى إلى سوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم وضع إبراهيم باشا المؤسسات الدينية في القدس وفلسطين وكافة أرجاء الشام تحت رقابة شديدة وصارمة أفقدتها جزءًا مهماً من عائداتها وتجريدها من معظم قوتها وسلطاتها، كما تمت علمنة النظام القضائي جزئياً [3].

من خلال ما سبق يتبين لنا بأن الثورة 1834م قد شهدت قمعا دمويا واسعا في قتل الآلاف من الفلاحين، ولاسيما في مناطق التمرد الرئيسة مثل: مدن الخليل ونابلس والقدس، حيث سقط آلاف القتلى من الفلاحين والمقاتلين، وفرض عقوبات قاسية على المشاركين بما في ذلك الترحيل القسري، مما أدى إلى تدمير النسيج الاجتماعي وفك المجتمعات الريفية بأكملها وزعزعت استقرارها، إذ تميزت النتائج الاجتماعية بعواقب

---

[1] صافي ، خالد ، **الحكم المصري في فلسطين** ، 267.

[2] صافي ، خالد ، **المرجع السابق** ، 230.

[3] صافي ، خالد ، **المرجع السابق** ، 230.

مأساوية على المجتمع المحلي الذي أدى إلى زعزعة بنيته التقليدية، وإضعاف قواه الاجتماعية، وتغيير التغييرات الديموغرافية في بعض المناطق، كما أنها أظهرت مدى الرفض الشعبي للسياسات المصرية.

خلّفت الثورة أثرا اجتماعيا طويل المدى يتمثل في تعزيز روح المقاومة وبلورة هوية جماعية، وأثبات قدرة الفلاحين على التحرك الجماعي ضد السلطة المركزية، وهو ما شكل إرثا للأجيال القادمة، لأنها زرعت فيهم شعورا بأنهم قادرين على الدفاع عن أرضهم وأنهم ليسوا مجرد رعايا مطيعين، ولذلك يمكننا تلخيص بعض النتائج الاجتماعية التي ترتبت على الثورة فقد عملت: على زيادة معاناة الفلاحين، وتدمير القرى ونهب الممتلكات كأداة لإخضاع الفلسطينيين، وتفكك البنى المجتمعية ، ولكنها أثبتت تعزيز روح المقاومة وبروز الهوية الجماعية.

ثالثاً: النتائج الاقتصادية:

اعتمد المجتمع الفلسطيني في تلك المرحلة على الزراعة باعتبارها المصدر الرئيس للعيش، لكن الثورة وما تلاها من قمع دموي ألحقت بالزراعة دماراً واسعا، فقد تحولت كثير من القرى إلى ساحات قتال، ودُمّرت الحقول والكروم، وأُحرقت مساحات شاسعة من المزروعات، ويوضح جرجي زيدان بأن الريف الفلسطيني كان قد خسر جزءًا كبيرًا من إنتاجه الزراعي، إذ هلكت محاصيله الزراعية نتيجة الحرق والنهب[1] الذي أحدثته قوات إبراهيم باشا في البلاد، كما أن الانخفاض الحاد الذي حدث في الإنتاج الزراعي لم يكن مجرد نتيجة مؤقتة للثورة، بل أزمة طويلة الأمد امتدت لسنوات حتى استعاد الريف الفلسطيني توازنه من جديد[2]. وبالتالي هروب الأيدي العاملة واستخدام الدواب بالمجهود القوي.

وترتب على سياسة التسليح التي اتبعتها الإدارة المصرية في بلاد الشام بتحويل كافة إيرادات سوريا إليها والذي كان يعادل تقريبا 70 مليون قرشا، كان ينفق ما لا يتجاوز عن ربع هذا المبلغ على نفقات الإدارة إلا أن ضخامة الجيش وكثرة نفقاته كانت تلتهم كافة الأموال المتبقية، ويلزم أن تزود الخزينة المصرية بر الشام بمبلغ مقداره ما بين 30 – 40 مليون قرش سنويا، مما أدى ذلك إلى إضعاف الاقتصاد المصري، ونفر المجتمع الشامي من الحكومة المصرية ببلاد الشام، وعلى الرغم من قيام الدولة العثمانية بمثل هذه الاجراءات والأعمال إلا أن قوة الاقتصاد العثماني الذي يعد أكثر قدرة من الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى بقاء الولايات التي اعتاد أبناؤها المشاركة في الجيش في أيدي العثمانيين، على عكس حال الإدارة المصرية

---

[1] زيدان ، جرجي ، **تاريخ مصر الحديث** ، 255

[2] Alexander Schölch ، Palestine in Transformation 1856–1882, p.27

الذين أخضعوا لحكمهم مناطق كان أبناؤها يكرهون الخدمة العسكرية[1]، بالإضافة إلى شدة ممارسات الإدارة المصرية المحلية في تطبيق الأحكام التي كانت تفرض عليهم، ولاسيما ممارسات شريف باشا الذي اعتمد على اعتماد أسلوب القهر والإرهاب[2].

كما كانت الإدارة المصرية حريصة كل الحرص على تحصيل وتسديد الأموال المتأخرة على سنجق نابلس والقدس، وكان قد ترتب على ذلك تحديد عدد السكان القادرين والمكلفين بدفع أنواع معينة من الضرائب، ولذلك أرسل إبراهيم باشا إلى كل مدينة أميرالاي للإشراف على تحصيل الضرائب، وأعطى لهم السلطة المطلقة لوضع من يمتنع في السجن والتعذيب حتى لو كانت فترة التأخير قصيرة، وليس هذا فقط بل وصل الأمر إلى تدخل بعض القناصل لوقف عقوبة السجن على من يدفع ضريبة الفردة، الأمر الذي ترتب عليه بذل المحاولات في كيفية سداد الضرائب، وكان الفلاحون وغيرهم يقومون بالاستدانة لسدادها الأمر الذي جعل المرابون الأجانب يستغلون تلك الديون في تحقيق غايتهم وأغراضهم، ولذلك قاموا بتقديم الأموال بالربا الفاحش، واشتروا المحاصيل الزراعية مقدما، وحين العجز عن السداد يمتد الأجل مع إضافات جديدة، وكاد ينتهي الأمر في معظم الأوقات إلى قيامهم ببيع الممتلكات لسداد ديونهم التي تراكمت عليهم[3].

حاولت متسلمية نابلس تخفيض الضرائب على البلاد بدلا من زيادتها، ولذلك أقدم المتسلم أغا النمر بتحري الخانات، وأثبت أنه في جبل نابلس قد تخربت فيه 85 حانة من أصل 186، وبناءً عليه قام على أسسها بخفض الضرائب بنسبتها، وقد كان المتسلمون النابلسيون يرفضون ما يطلبه الولاة من الضرائب الاضافية مرارا [4]، إلا أن الحكومة المصرية قامت بزيادة الضرائب على سكان بلاد الشام زيادة فاحشة ولاسيما في جبل الشوف وتوابعه إذ زادت النسبة من مال الفردة فقط إلى 1,919,500 قرشًا[5].

وفي هذا السياق؛ نشير إلى إقدام محمد علي باشا على توطيد دعائم حكمه في بلاد الشام من خلال تشجيع الزراعة والصناعة والاقتصاد ومحاولاته المتعددة القضاء على العقبات التي توقف أمامها، ففي بداية الأمر نجده قدم مساعدات مادية للفلاحين للنهوض بأراضيهم، كما هدد شيوخ القرى بإنزال العقاب بهم إذ وجد في أراضي قراهم مساحات غير مستغلة بالزراعة، وإعفاء الفلاحين من الضرائب لمدة ثلاث سنوات متتالية[6]، وأخذ

---

[1] الرافعي، محمد عبد الرحمن، **عصر محمد علي**، 270.

[2] ميخائيل، مشاقة، **منتخبات من الجواب**، 120

[3] سالم، لطيفة، **الحكم المصري في الشام**، 120 – 121.

[4] النمر، احسان، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج** 2، 529.

[5] ابو العز، سليمان، **ابراهيم باشا في سوريا، 150.**

[6] سالم، لطيفة، **الحكم المصري في الشام**، 141 – 142؛ لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، 132 .

يعمل بالتدريج على التخلص من الإقطاع، ومنح الفلاحين حق التظلم من الملتزمين[1]، كما بذل إبراهيم باشا جهودا لا يستهان بها في إنتاج الحرير، فقد كان الحرير المحصول الرئيس للشام وعماد ثروتها، وكان ينتج في مناطق صيدا وبيروت وجبل لبنان ودمشق وطرابلس واللاذقية وإنطاكية، وعمل إبراهيم باشا على تحسين نوع الحرير باستخدام الطرق الأوروبية نتيجة إدخال بيض دودة القز من فرنسا وإيطاليا[2]، مما أدت هذه الإجراءات إلى تحسين الزراعة وأوضاع الفلاحين وتضاعف الإنتاج وتطورت التجارة [3].

ولعل الإجراءات الاقتصادية الشديدة التي فرضها وأقرها محمد علي باشا في بلاد الشام كانت وراء نقمة الأهالي عليه في بلاد الشام، فقد فتحت الأسواق أمام المنسوجات الأوروبية المنافسة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية من جديد بسبب الطلب الشديد عليها الذي خلفه تواجد عشرة آلاف جندي في سورية، ومع ذلك لم يستفد التجار ولاسيما التجار الدمشقيين من تجارة المنسوجات والحبوب نظرا لاحتكار المصريين التجارة والتحكم بها لتنفيذ حفنة من رعاياهم فحسب [4].

إلا أن هناك عدة أمور أدت إلى تدهور الزراعة وتقهقرها ومنها: الضرائب التي فرضها على الفلاح وعلى الأشجار والمحصولات، بالإضافة إلى التجنيد الإجباري الذي فرضه على الأهالي جعل الفلاحين يتركون الأرض ويفرون بعيد عنها، الأمر الذي ترتب عليه تدهور الزراعة وتراجعها بشكل ملحوظ وواضح، بالإضافة إلى نقصان دخل الدولة المصرية أبان ثورة 1834م، وكثرة النفقات على الجيوش، الأمر الذي استدعى قيام محمد علي باشا بأخذ قروض من أوروبا، إلا أنهم اشترطوا أن تكون الأموال استلافا على القطن، [5] بالإضافة إلى الثروة الحيوانية التي كانت من ركائز الاقتصاد الريفي الفلسطيني، إذ ارتبطت بالحرث والنقل والنقل والتجارة، إلا أن القوات المصرية عمدت إلى نهب المواشي والإبل والخيول واعتبارها غنائم حرب[6]، مما مما أدى هذا إلى انهيار قطاعات أساسية من النشاط الزراعي، حيث لم يعد الفلاح قادرا على حراثة أرضه أو نقل إنتاجه للأسواق، ويشير أحد الرحالة جون كارني وصف هذه الحال بقوله " **إن الأسواق الريفية خَلت من الحيوانات، وأصبح الفلاح عاجزًا عن زراعة أرضه أو نقل محاصيله** " ، وبغياب الماشية خسر الفلاحون

---

[1] محمود، أمين، **الإدارة المصرية في بلاد الشام**، 121.

[2] جراد، عدنان، **الحكم المصري في سورية**، 102.

[3] سالم، لطيفة، **الحكم المصري في الشام**، 154.

[4] شعيب، علي عبد المنعم، **التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، 142.

[5] بركات، داود، **البطل الفاتح ابراهيم**، 123– 124.

[6] عبد الكريم، أحمد عزت، **محمد علي وأولاده**، 318.

منتجاتها من الحليب والصوف والجلود أيضا ، ما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية مركبة طالت الغذاء والحرف التقليدية معا[1].

أراد إبراهيم باشا خلال ذلك الوقت إيجاد إصلاح جذري وجديد في بلاد الشام، ففي 15 نيسان 1834م. كتب الكولونيل كامبل قنصل انجلترا في الإسكندرية إلى حكومته بأن لا تزال هناك مساحة كبيرة من الأراضي البور، فكتب إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا يستشيره من أجل إعفاء من يقوم باستصلاحها وزراعتها من ضريبتها إن كانت غير حسنة، وليس هذا فقط بل ألزم إبراهيم باشا كبار الموظفين والأهالي الأغنياء من إصلاح القرى التي دمرت وزراعة أرضها، فأرغم الأهالي على زراعتها، وانفق مبلغا كبيرا من المال في المشروعات الاقتصادية [2].

ولم تكن الزراعة وحدها هي المتضررة من جراء ثورة 1834م بل أصيبت الحياة التجارية بالشلل، فكانت الطرق المؤدية بين المدن والقرى تعرضت للتخريب والدمار من قبل الثوار والقوات المصرية في المواجهات العنيفة التي دارت بينهم، مما أدي إلى إلحاق أضرار بالبنية التحية والمباني والطرقات وبالتالي أدى ذلك إلى فقدان حركة القوافل التجارية إلى الأمان وصعوبة الحركة والتنقل التجاري بين الأسواق المركزية، ومن ثم انقطع الريف الفلسطيني خلال ذلك الوقت عن المدينة، وانقطعت صلات القرى بالأسواق المركزية في القدس والخليل ونابلس[3].

وعلى الرغم من حرص الدولة المصرية نحو وضع حد لاستقرار الأوضاع الاقتصادية والتجارية للبلاد وقيامها بالعديد من الإصلاحات ومحاولاتها المستمرة لوضع حد للفوضى المالية، ولكن مع تشدد محمد علي باشا في الإجراءات السياسية الاحتكارية وتنفيذها بكل قوة وتصميم والتشدد مع الفلاحين في تنفيذها[4]، ترتب على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة كبيرة عما كانت إليه قبل عام 1834م وذلك خلال الفترة ما بين عامي (1833- 1838م.) فنجد أن الأسعار قد قفزت إلى معدلات عالية، فارتفع سعر زيت الزيتون الى230% ، وسعر الصابون إلى 125 % ، وسعر القطن 42 % ، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الخاصة

---

[1] Syria, the Holy Land, Asia Minor, vol. II, p.221

[2] جراد، عدنان، **الحكم المصري في سورية**، 95

[3] غرايبة، عبد الكريم، **تاريخ بلاد الشام في العصر الحديث**، 205

[4] محمود، أمين، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** ، 122- 123.

بالإنتاج الصناعي والمواد اللازمة للصناعة، حيث زادت أسعار الأقطان المصنعة إلى 65%، وأسعار غزل القطن إلى 60% [1].

على الرغم من معارضة إبراهيم باشا لوالده إلا أن الأخير أصر على تنفيذ سياسته الاحتكارية بأن أصدر أمراً للأهالي بحظر بيع محصول الحرير وإجبارهم على بيعه للحكومة حصرا وقسرا، وبناء على ذلك كتب إبراهيم كتابا لوالده محاولاً إقناعه مرة أخرى بالعدول عن هذا القرار بقوله " **تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيس في البلاد، وأن الأحزمة والأقمشة المتنوعة التي تنتج تتوقف على الحرير**"، يضاف إلى ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من الصنف المذكور "تبلغ 25000 كيس" ، وعلى أي حال مضى محمد على باشا في سياسته الاحتكارية وأصدر التعليمات المشددة للشيخ حسين عبد الهادي لإعداد الحرير، وتسليم السعر الذي حدد، وفي نفس الوقت تم أجراء عملية تنظيم بين حنا بحري والمسؤولين وبناء عليه اتفقوا ألا يحظر بيع الحرير، فيجعل التجار والفلاحين مرتبكين كما حدث في العام السابق، بالإضافة إلى توزيع الخمسين ألف أقه المطلوب شراؤها على التجار الذين يزاولون تجارة الحرير، وتحديد السعر بمعرفتهم، حين ظهر المحصول الجديد طبقاً للعادة المألوفة، كما تكفل يوحنا بحري بإرسال المبالغ المخصصة لشراء الحرير من حزينة دمشق لعدم وجود هذه المبالغ في حزينة غزة [2].

وفي نفس الوقت طلب محمد علي باشا من إبراهيم باشا أن يرسل له خمسة أو ستة آلاف قنطار من بذور القطن من أيالة صيدا أو أربعة آلاف قنطار من أدنه لتوسيع زراعة القطن في مصر ولعل ذلك يرجع إلى ارتفاع سعر القطن المصري ليبلغ إلى 29,5 ريال فرنسي لكل قنطار، فأصدر إبراهيم باشا أوامره إلى سامي بك، أن يبعث كتابا يبحث فيه كيفية جمع بذور القطن من أدنه وإرسالها إلى مصر[3].

وبالرغم من هذه المعارضات تابعت الحكومة المصرية سياستها، ولم يقتصر الأمر على احتكار الحرير فقط، بل شمل أيضا محصول القمح والقطن، وأصبح يورد إلى خزينة الميري سنوياً، كذلك جرت محاولات احتكار الصوف، ومن أجل ذلك قامت الحكومة المصرية بإرسال مندوبها للعشائر في موسم الجز لحصر الكمية، وذلك لتصنيع ملابس الجند، كما حظرت على التجار الأجانب شراء صوف الأغنام وتصديره[4].

---

[1] سالم، لطيفة، **الحكم المصري في الشام**، 194.

[2] سالم، لطيفة، **الحكم المصري في الشام**، 194.

[3] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، مج 3**، 27 محرم، دفتر عابدين 212، رقم 26، 10

[4] ابو سمراء، **المصريون في سورية ولبنان قبل مائة سنة، مج 30**، 300

واستكمالاً لسياسة محمد علي باشا في بلاد الشام عامة وفلسطين خاصة، أقدمت الحكومة المصرية على احتكار القلو الذي يدخل في صناعة الصابون، وأجبرت أصحاب المصابن على شرائه من الحكومة، ثم عادت وسمحت بشرائه من العربان بشرط أن يدفع له حصة في مقابل إعطائها رخصة للتجارة[1]، كما دخل قشر القنب تحت سياسة الاحتكار أيضا ومنع تصديره[2]، كما جرت محاولات لاحتكار البيتومين (الإسفنت) لكن فشلت المحاولات[3]؛ لذلك أدت سياسة الاحتكار إلى عدم تشجيع التجار والسماسرة من الإقبال على التجارة، وحرمت الفلاحين والملاك من الحصول على ثمن عال للمحاصيل، كما حرمتهم من السلف التي كانوا يأخذونها من التجار عن المحصول الذي يعتمد عليه الأهالي في معيشتهم، كما ثبطت عزائم المنتجين وذلك لأن الربح الذي كان يجب أن يحصل عليه هؤلاء قد تسرب إلى خزينة الحكومة المصرية التي شاركتهم أتعابهم، ثم لجأ هؤلاء إلى الطرق الملتوية من أجل الحصول على الأرباح، فكانوا يقومون بتهريب المحاصيل التي لا يجوز بيعها إلا بمعرفة الحكومة، الأمر الذي استدعى إلى إصدار إبراهيم باشا أوامره بالتشديد على مراقبتهم، ومن ثم أمر بإلقاء القبض على المهربين الذين قاموا بتهريب المحاصيل: كالكتان والعصفر والنيلة والسمسم والأفيون وغيرها من المحاصيل التي كانت تصدر للخارج [4].

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات انعكست سلبيا على الاقتصاد، وأسهمت في خلق العقبات، ويتضح ذلك من خلال قيام أحد شيوخ القرى بإرسال التماس يشتكي فيها من قلة الرجال والدواب الخاصة حين حلول موسم الحصاد، وازداد التهرب من السخرة، وهرب البعض إلى القناصل خاصة المسيحيين منهم، وحاول إبراهيم الوقوف أمام هذا التصرف، فصدرت الأوامر: بأن من يهرب تأتوا به إلى الديوان وتضربوه 500 عصا لكي تفهموه بهذه العقوبة، أنه ممنوع منعا باتا الالتجاء إلى الغير، وجعلت الحكومة تلك العقوبة نظاما سارت عليه دائما [5].

ويتضح للباحث من خلال ما سبق عدة نقاط هامة ومن أهمها: أن محمد علي باشا كان قد أخطا في محاولته لاحتكار الحرير وإكثار الضرائب على الفلاحين، حيث فرض محمد علي باشا سياسة الاحتكار على الزراعة والصناعة والتجارة، مما أجبر الفلاحين على زراعة ما يحدده من محاصيل: (كالقطن والحرير) بأسعار منخفضة، مما أدى إلى تذمرهم واستيائهم الشديد، وأضعاف التجار المحليين حيث ضرب التجارة

---

[1] رستم، أسد، **الأصول العربية، ج 2**، 133 – 134.

[2] رستم، أسد، **الأصول العربية، ج 2**، 33

[3] ابو عياش، عائدة فايق، **متسلمية غزة تحت الحكم المصري**، 202.

[4] رستم، أسد، **المحفوظات الملكية، ج 2**، 296

[5] سالم، لطيفة محمد، **الحكم المصري في الشام**، 208

المحلية وعمل على القضاء على التجار ورجال الأعمال الذين كانوا يلعبون دورا هاما في الاقتصاد الفلسطيني، كما حرم على الفلاحين الأرباح التي كانوا يحصلون عليها في السابق.

بالإضافة إلى أن سياسة الاحتكار برزت بشكل واضح في سياسة محمد علي باشا سواء أكان في مصر أو سوريا، فقد قررت الدولة أن تحتكر كافة المحاصيل الزراعية ولاسيما القطن والحرير، وكان يحظر على الفلاح أن يقوم ببيع المحصول للتجار، حيث سيطرت الحكومة المصرية في سوريا على الإنتاج من خلال التحكم في عملية إنتاج الحرير من مرحلة تربية دودة القز حتى بيعها، مما أدى إلى تدهور جودة الإنتاج في بعض الأحيان بسبب عدم وجود منافسة أو حوافز لتحسين الجودة.

كما أن سياسة الاحتكار بشكل عام كانت أحد الأسباب الرئيسة لاندلاع ثورة الفلاحين عام 1834م في فلسطين لأنها أرهقت الفلاحين بضرائبها الباهظة، وأجبرتهم على التجنيد الإجباري، وصادرت أسلحتهم، مما جعلهم يثورون ضد الحكم المصري، وليس هذا فقط بل أدى سوء احتكاره إلى خسارة الأسواق الخارجية، مما أدى إلى ضعف الأوضاع الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى غضب التجار الأوروبيين الذين كانوا يعتمدون على الحرير الفلسطيني، ونتج عن ذلك غضب القوى الأوروبية التي كانت ترى فيها عائقا أمام تجارتها وتغلغلها في المنطقة، مما كان له دور في التحالف الدولي ضد محمد علي باشا عام 1840م.

من خلال ما سبق يتضح للباحث، بأن الثورة الفلسطينية عام 1848م. والتي قادها الفلاحون ضد سياسات إبراهيم باشا القاسية، أدت الى عواقب اقتصادية وخيمة وطويلة الأمد على فلسطين ومنها الدمار الاقتصادي نتيجة العنف والتخريب وتدمير القرى والمدن ونهب الأسواق المركزية وتدميرها، بالإضافة إلى قيام إبراهيم بفرض غرامات وعقوبات مالية باهظة انتقاما من الثوار لتعويض التكاليف التي تكبدها في حملاته العسكرية، وليس هذا فقط، بل تسببت الثورة في سقوط آلاف القتلى من الفلاحين وتهجير الكثيرين من المدن والقرى بسبب القمع الوحشي الذي مارسه إبراهيم باشا في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الريفية ولاسيما مع تدمير المحاصيل والأراضي الزراعية، كما شهدت الحركة التجارية تعطلا كبيرا وملحوظا؛ مما أثر على الأوضاع الاقتصادية، وباختصار كانت النتائج الاقتصادية لثورة 1834م مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الوقت لما عانته البلاد من زيادة في الضرائب وتدمير الممتلكات ونقص الأيدي العاملة مما أثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني لفترة طويلة بعد قمع الثورة.

الخاتمة.

شهدت فترة العقد الثالث من القرن التاسع عشر تحولات مفصلية في طبيعة العلاقات المصرية العثمانية، ضمن سياق إقليمي ودولي اتسم بإعادة تشكيل موازين القوى في المشرق العربي. وفي هذا الإطار، جاء ضم محمد علي باشا لبلاد الشام عام 1831م امتدادًا لمشروعه السياسي والعسكري الرامي إلى توسيع نفوذه وترسيخ نموذج الدولة المركزية الحديثة. وكانت فلسطين جزءًا محوريًا من هذه التحولات، إذ خضعت لجملة من السياسات الإدارية والعسكرية والمالية التي استهدفت إعادة تنظيم البنية الداخلية للمجتمع.

أفضت هذه السياسات إلى تغييرات عميقة في النظامين الإداري والعسكري، إلا أن انعكاساتها على المجتمع المحلي لم تكن متجانسة، حيث اصطدمت ببنى تقليدية راسخة في التنظيم الاجتماعي والسياسي والعشائري. ومع تصاعد إجراءات نزع السلاح، وفرض الضرائب، والتجنيد الإجباري، برزت حالة متنامية من التوتر والرفض، سرعان ما تحولت في منتصف عام 1834م. إلى ثورة واسعة النطاق اتخذت طابعًا شعبيًا واضحًا.

كشفت ثورة الفلاحين الفلسطينيين عام 1834م. عن طبيعة العلاقة المعقدة بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، إذ تداخلت الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تشكيل مسارها. ولم تكن الثورة مجرد رد فعل آني، بل تعبيرًا عن اختلال التوازن بين متطلبات مشروع التحديث المركزي ومصالح القوى المحلية التقليدية. وقد اتسمت الحركة بطابعها الشعبي، رغم غياب برنامج سياسي مكتوب، حيث تجلت في قطع الطرق، ومحاصرة الحاميات، واتخاذ مواقع دفاعية حول المدن.

انتهت الثورة بهزيمة عسكرية عقب حملات قمعية اتسمت بالشدة والعنف، شملت إعدام عدد من القادة المحليين، وتدمير قرى، وفرض إجراءات عقابية صارمة في مدن رئيسة مثل: القدس والخليل ونابلس. ولم تقتصر آثار هذه الهزيمة على الجانب العسكري، بل امتدت لتطال البنى الاجتماعية والسياسية، إذ أدى تغييب القيادات المحلية وإضعاف مراكز النفوذ التقليدية إلى إعادة تشكيل ميزان العلاقة بين المجتمع والسلطة.

أما على المستوى الإداري، فقد أظهرت الثورة للسلطات المصرية محدودية سياسة الاعتماد على الوجهاء والعائلات المحلية لضبط المجتمع، مما دفع إبراهيم باشا إلى ترسيخ نموذج أكثر مركزية، تمثل في تعزيز الوجود العسكري الدائم، وإعادة تنظيم الجباية عبر الدفاتر، وإدخال موظفين مصريين في الجهاز المحلي، وربط القرار الإداري مباشرة بالقاهرة. وقد انعكس هذا النهج لاحقًا في السياسات العثمانية خلال مرحلة التنظيمات.

وفي البعد الاقتصادي والاجتماعي، أسهمت سياسات التجنيد الإجباري والإجراءات القسرية في خلق حالة من القلق وعدم الاستقرار، ودفعت أعدادًا من السكان إلى الهروب أو الاختفاء، الأمر الذي أثر سلبًا على النشاط الزراعي والإنتاجي نتيجة نقص الأيدي العاملة واضطراب الدورة الاقتصادية المحلية. كما رافقت مرحلة ما بعد القمع عمليات تخريب وإحراق وتدمير في بعض المناطق، تركت آثارًا طويلة الأمد في البنية العمرانية والاجتماعية.

وعسكريًا، أبرزت الثورة فجوة واضحة بين القوات النظامية المصرية والثوار الفلاحين الذين افتقروا إلى الخبرة والتنظيم والتسليح الحديث، رغم امتلاكهم أسلحة نارية تقليدية ومصادر دعم محلية، سواء أكان عبر الغنائم أو شبكات التهريب. وأسهم التفوق العسكري المصري، ولا سيما استخدام المدفعية، في ترجيح كفة الحسم الميداني.

وعلى الرغم من فشلها العسكري، فقد شكلت الثورة منعطفًا سياسيًا مهمًا، إذ كشفت حدود المشروع المصري أمام التعقيدات الداخلية والضغوط الدولية. واستمرت السيطرة المصرية على فلسطين حتى عام 1840م، حين أجبرت التدخلات الأوروبية محمد علي باشا على الانسحاب بموجب اتفاق لندن، لتعود بلاد الشام إلى الحكم العثماني.

ختامًا، لم تكن ثورة 1834م. حدثًا عابرًا، بل محطة مفصلية في التاريخ الفلسطيني، أعادت صياغة العلاقة بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية، وكشفت عن التوتر البنيوي بين مشاريع التحديث المفروضة بالقوة والبنى التقليدية القائمة. كما منحت المجتمع الفلسطيني خبرة مبكرة في الفعل الجماعي والمقاومة، وتركت آثارًا سياسية واجتماعية واقتصادية امتدت إلى المراحل اللاحقة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر غير المنشورة:

سجلات محكمة القدس الشرعية:

1. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 317، 27 رجب 1248هـ- صفر 1249/ 1833/1831م.

2. **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 318، 21محرم 1249هـ – صفر 1250هـ/ 1833/ 1834م.

أولا قائمة المصادر والمراجع العربية:

1) الأتاسي ، نشوان ، **تطور المجتمع السوري** 1831-2011م ، أطلس للنشر والتوزيع والانتاج الثقافي ، ط ، لبنان 1 ، 2015م
2) أسعد ، أحمد عز الدين ، **بلاد على أهبه الفجر :العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2021م .
3) آل صفا، محمد جابر ، تاريخ جبل عامل ، دار النهار للنشر ، لبنان ، يناير 1998م
4) باريلي ، قسطنطين ، **سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني** ، دار التقدم ، موسكو ، 1989م .
5) بركات ، داود ، **البطل الفاتح إبراهيم باشا** وفتحه الشام ، 1832م مطبعة الرحمانية ، مصر ،
6) بنوره ، توما ، **تاريخ بيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور ، كطبعة المعارف ، القدس ، 1982م** .
7) البيطار ، عبد الرازق بن حسن بن إبراهيم ، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ، تحقيق ، محمد بهجة ، دار صادر ، بيروت ، 1961م .
8) جرار ، حسني أدهم ، **جبل النار تاريخ** وجهاد 1700 – 1900م ،دار الضياء لسلسلة المعارك التاريخية على أرض بلاد الشام ، 1990م .
9) حسون ، إحسان كوهين ،أمنون ، **القدس دراسات في تاريخ المدينة** ، القدس :ياد يتسحاق بن تسفي ، القدس 1990م.
10) الحلاق ، أحمد البديري ، **حوادث دمشق اليومية (1154-1175هـ / 1741 - 1762م)** ، تحقق ونشرها أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، 1959م .

11) حمودة ، سميح ، **رام الله العثمانية** ، دراسة في تاريخنا الاجتماعي ، تقديم سليم ثماري ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، القس، 2007م .

12) الخريسات ، محمد عبد القادر محمد ، **القبائل العربية على الأرض الأرنية منذ الفترة العثمانية حتى قيام الدولة الاردنية ، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2019م .**

13) الخطيب ، مصطفي عبد الكريم ، **معجم المصطلحات** والالقاب التاريخية ،ط 1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ، 23 آذار 1993م .

14) خليل ، خليل أحمد ، **الكوميديا السياسية : وجوه في مرآتي** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2006م .

15) خماش ، نبال تيسير ، **تراجم مدينة نابلس** وريفها في 900 عام ، د.ن ، 1995م .

16) الدباع ، مصطفي محمد ، **بلادنا فلسطين** ، ج 10 ، ق 2، تقديم وليد الخالدي ، بيت المقدس (2) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2018 م

17) الدباغ ، مصطفى محمد ، **بلادنا فلسطين** ، ج7، ق 2، تقديم وليد الخالدي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2018 م

18) الدباغ ، مصطفي محمد ، **بلادنا فلسطين** ، ج4، دار الهدي ، كفر قرع ، 12 مايو 2008 .

19) الدباغ ، مصطفي محمد ، **بلادنا فلسطين** ، **ج 5** ، ق 2 ، في ديار الخليل ، رابطة الجامعيين محافظة الخليل فلسطين ، 1974م .

20) الدباغ، مصطفى محمد ، **بلادنا فلسطين** ، ج 2، ق 2 ، رابطة الجامعيين محافظة الخليل فلسطين ، 1974م .

21) الدمشقي ، مسح شهاب ، **تاريخ دمشق وعلماؤها خلال الحكم المصري 1831- 1840م ، صفحات للدراسات والنشر ، سورية ، 2007م**

22) الرافعي ، عبد الرحمن ، **عصر محمد علي** ، دار المعارف ، القاهرة ، مايو 2008م

23) رافق ، عبد الكريم ، **بحوث فى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث** ، مكتبة المهتدين الاسلامية 2000م .

24) رستم . أسد ، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي ، مج 2** ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، بيروت ، 1933م

25) ـــــــــــ ، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد على ، الأوراق السياسية ،م 2 ، الجامعة الامريكية في بيروت ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، 1931م

26) ـــــــــــــ ، **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد على ، الأوراق السياسية ،ج3 ، الجامعة الامريكية في بيروت ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، 1932م**

27) ـــــــــــــ ، **المحفوظات الملكية** المصرية ، بيان وثاق الشام ، ج2، الجامعة الأمريكية في بيروت ، ، بيروت ، 1941م .

28) ـــــــــــــ ، **المحفوظات الملكية** المصرية ، بيان وثاق الشام ، **مج 3** ، الجامعة الأمريكية في بيروت ، ، بيروت ، 1942م .

29) ـــــــــــــ ، **بشير بين السلطان والعزيز 1804 – 1840م ، ج2** ، ط 2 ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، 1966م .

30) ـــــــــــــ ، **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول** ، المطبعة السورية ، بمصر الجديدة ، 1927م

31) ريجنكوف ، م ، **سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر** ، مذكرات رحالة ، تقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية .دار النهار للنشر ، 1992م .

32) زاخورة، إلياس ، **مرأة العصر في تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر**،، مطبعة العمومية ، مصر ، 1897م . .

33) زكريا . أحمد وصفي ، **عشائر الشام** ،ط 2 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1983م

34) زيدان ، جرجي، **تاريخ مصر الحديث** مع فذلكة في تاريخ مصر القديم،ج 1، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999م

35) زيدان ، جورج ، **تراجم مشاهير الشرق** ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 2018م

36) سالم ، لطيفة محمد ، **الحكم المصري في الشام 1831 – 1840م ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، 1990م .**

37) سامي ، أمين ، **تقويم النيل** ، ج 2 ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ،

38) سمر ، عبد القادر ، حسن وآخرون ، **أسماء المواقع الجغرافية في لأردن وفلسطين ،**

39) سواعد ، محمد ، **البدو في فلسطين ، الحقبة العثمانية 1516-1914** ، زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008م .

40) الشدياق ، أخبار الأعيان في جبل لبنان ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ج 2 ، مكتبة العرفان ، بيروت ، 1954م .

41) شرشل ، تشارلز ، **جبل لبنان عشر سنوات إقامة ، مج 2** ، دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1985م

42) شعيب ، علي عبد المنعم ، **التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، الفارابي للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2005م .

43) الشهابي ، حيدر ، **تاريخ الأمير حيدر الشهابي المسمى نزهة الزمان في تاريخ جبل لبنان** ، ج2 ،

44) شوفاني ، الياس ، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1996م

45) صافي ، خالد محمد ، **دراسات في الزعامات المحلية** الفلسطينية في العهد العثماني ، مؤسسة عيون على التراث ، 2021م .

46) طنوس ، الشدياق ، **أخبار الأعيان في جبل لبنان** ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ج 2 ، مطابع العرفان ، بيروت ، 1954م

47) العارف ، عارف : : **المفصل في تاريخ القدس** ، ط 5 ، مطبعة المعارف ، القدس ، 1999م .

48) العارف ، عارف ، **بير السبع وقبائلها** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999م .

49) عبد الكريم ، أحمد عزت ، **محمد علي وأولاده** ، مكتبة الاسرة ، القاهرة ،1999م .

50) ابو عز الدين، سليمان، **إبراهيم باشا في سوريا**، بيروت، 1929م.

51)

52) عطا الله ، مرفت أسعد ، **العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي** ، تاريخ المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2006م .

53) العطار ، محمد نادر ، **تاريخ سورية في العصور الحديثة** ، ، 1962م

54) العطيات ، عبد الله بن عاصي ، **قبيلة بني عطية ودورها التاريخي خلال الفترة 1500 – 2022م** ، الأن ناشرون وموزعون ، د.ت .

55) عمرو ، عبد الرؤف أحمد ، **تاريخ مصر الحديث 1517 –1900** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1993م

56) عنايم ، زهير غنايم عبد اللطيف ، **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية** 1281– 1337هـ / 1864 – 1918م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، د.ت .

57) عنز ، هنري ، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن** ، ج 2، تعريب مارون عبود ، منشورات دار المكشوف ، لبنان ، تشرين الثاني 1950م .

58) عوض ، عبد العزيز ، ، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان، 1983م .**

59) عوض ، عبد العزيز ، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864-1914م)** ، دار المعارف ، مصر ، 1969م .

60) غازي ، علي عفيفي ، **الجزيرة العربية والعراق في استراتيجية محمد على** ، مطبعة الرافدين ، بيروت ، 2016م .

61) غانم ، ابراهيم ابو سمرا ، **المصرية في سورية ولبنان قبل مائة سنة** ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1932م

62) غنام، رياض ، **المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري** ، الدار التقدمية، ط 1، لبنان، 1988م

63) أبو فخر، مندي، **انتفاضات الشام على مظالم محمد علي باشا 1831-1840م** ، دار الطليعة الجديدة ، يناير 2006م

(64

65) فريد ، محمد ، **البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية** ، تحرير ودراسة أحمد زكري الشلق ، ط 2 ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، 2005م .

66) فريد ، محمد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ط 2، دار النخاس، بيروت ، 1981م

67) فريد بك ، **تاريخ شرق الأردن وقبائلها** ، تعريب بهاء الدين طوقان ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الاردن ، 1998م .

68) فهمي، زكي، **صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م .**

69) قاسم ، نوال ، **تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي باشا الى عهد جمال عبد الناصر** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1987م .

70) القس منصور ، أسعد ، **تاريخ الناصرية من أقدم أزمانها الى أيامنا الحاضرة** ، مطبعة الهلال ، مصر ، 1924م .

71) كتافاكو ، انطوان ، **فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا ، مطبعة القديس بوليس ، د .م ، 1937م .**

72) كربيتس ، **بيتر ، ابراهيم باشا** ، ترجمة الى العربية ، محمد بدران ، مطبعة دار التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1937م

73) كرد ، محمد ، **خطط الشام** ، مج 2 ، ط 2 ، مكتبة النوري ، دمشق ، د.ت

74) كرد ، محمد علي ، **خطط الشام** ، ج3، ط 3 ، مكتبة النوري ، دمشق ،1983م

75) لوتسكي ، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة** ، ط 9 ، دار الفارابي ، لبنان ، 2007م .

76) ماسترز ، بروس ، ياسين ، عبد الحكيم ، **عرب الامبراطورية العثمانية تاريخ ثقافي واجتماعي (1516 – 1918م)**، دار الرافدين للنشر والتوزيع ، 2021م .

77) مبارك باشا ،على ، **الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** ، ج1 ، الطبعة منقحة, مطبعة دار الكتاب الوثائق القومية, القاهرة 2004م .

78) مغربي ، عبد الرحمن محمد ، **الخليل خلال فترة حكم محمد علي باشا على بلاد الشام 1831-1840م** ، بحث منشور في جامعة القدس المفتوحة ، ع 48 ،القدس، آذار 2019م

79) المكاحلة ، سمير علي، **عشيرة المكاحلة في الأردن** .. تاريخ تنظيم اجتماعي ، الآن ناشرون وموزعون ، الاردن ، 2018م .

80) مناع ، عادل ، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800 – 1918م)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2008 م .

81) مناع ، عادل ، **تاريخ فلسطين فى أواخر العهد العثماني** (1700 – 1918م) قراءة جديدة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1999م .

82) مناع،عادل، **لواء القدس في أواسط العهد العثماني** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 2008م

83) منصور ، أسعد ، **تاريخ** الناصرة من أقدم أزمانها الى أيامنا الحاضرة ، مطبعة الهلال ، د.م ، 1924م .

84) منيب ، محمد سمير ، **تاريخ الجيش المصري في عصر محمد علي (1801 – 1849)** ، وزارة الدفاع اكاديمية ناصر العسكرية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1993م .

85) **الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام في أربعة مجلدا**، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق ، 1984م

86) مؤلف مجهول ، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا إلى سوريا** ، تحقيق احمد اغا سبانو ، سلسلة دراسات وثائق دمشق والشام في منتصف القرن التاسع عشر ، د.ت .

87) مؤلف مجهول ، **مذكرات تاريخية** ، نشرها وعلق عليها قسطنطين الباشا ، الخوري ، مطبعة القديس بولس **حريصا** ، 1925م

88) ميخائيل ، مشاقة ، **مشهد الأعيان بحوادث سوريا ولبنان** ، مطابع مصر ، مصر ، 1908م .

89) ميخائيل ، مشاقة ، **منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب** ،الجمهورية اللبنانية وزارة التربية الوطنية والفنون ، بيروت ، 1955م .

90) نسكايا،أ، سميليا، **الحركات الفلاحية في لبنان**، تعريب، عدنان جاموس ، دار الفارابي، بيروت، 1972م .

91) نفيس ، احمد راسم ، **مصر وآل سعود الحب المستحيل** ، أوراق للنشر والتوزيع ، 2017م .

92) النمر ، إحسان ، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، حوادث عهد الاقطاع ج 1، مطبعة زيدون ، دمشق ، 1938م

93) نوفان رجا ، **عمان وجوارها** خلال الفترة 1281 – 1864 / 1340 هـ / 1921م ، منشورات بنك الأعمال ، 1996م

94) نوفل ، نوفل الطرابلسي ، **كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام** ، جروس بروس للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1990م

95) هشي ، سليم حسن ، **تاريخ الأمراء الشهابيين** (بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم) ، الحزانة التاريخية ،

96) اليسوعي ، صلاح أبو جودة ، **هوية لبنان الوطنية : نشأتها وإشكالياتها الطائفية** ، دار المشرق ، بيروت ، 2008م .

الرسائل العلمية

1.أبو صيني ، عبد الحميد ، **الأردن في ظل الحكم المصري 1831 – 1841م ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الاردن ، 1995م.**

2. جراد ، عدنان ، **الحكم المصرية في سورية** 1831– 1840م ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب ، الجامعة الاردنية ، 1979م.

3 . الدويك ، معتصم ، **مدينة عكا خلال الحكم المصر البلاد الشام في الفترة 1256 –1248 هـ / 1831 – 1840م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت.**

4.الراميني ، أكرم أحمد سليمان ، نابلس في القرن التاسع عشر : **دراسة مستخلصة من سجلات المحكمة الشرعية في نابلس** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بكلية الآداب ، الجامعة الاردنية ، عمان

5.الروقي ، عايض خزام ، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1247 – 1255هـ / 1831 – 1839 م)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القري ، مكة المكرمة ، 1986م .

6.أبو عياش ، عائدة فايق حسن ، **متسلمية غزة في الحكم المصري 1247 1256 هـ / 1831 - 1841م ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، تموز 1996م.**

7. **الموقف البريطاني والفرنسي** من الحكم المصري لبلاد الشام 1247 - 1256 هـ / 1831-1840م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أل البيت ، السعودية النواصرة ، قاسم محمد أحمد ،

8.. سعادة ، علاء كامل ، **متسلمية نابلس في العهد المصري** 1247 - 1256هـ / 1831 -1840م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بكلية الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، الاردن ، 2007م .

9. صلاح الدين ، صابرين، **القدس بين ثورتين** ، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ العربي الاسلامي، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2015م .

الكتب الاجنبية

1. Abir , Mordechai ,Local Leader Ship and Early Reform in Palestine 1800 -1834 ,In Studies on Palestine during the Ottoman period edited by Moshe Jerusalem ,1975.
2. Alexander, Schölch Palestine in Transformation 1856-1882, Printed in the ،United States of America ,1993.
3. Alexander Schölch, “Egyptian Rule in Palestine 1831-1840,” JPS, 1979,
4. Baeker , Edwaed ,B.B, Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey .v II ,Now York ,1973.
5. Bear ,Gabriel ,Fellah and Townsman in the East Middle ;studier in social history ,London,1982,
6. Cunningham. A. b. **the Early Correspondence of Richard wood 1831-1841,** London**,1966**
7. Divine. Donna . **invasion and occupation Egyptian rule1831-1840. In politics and society in ottoman Palestine . the Arab struggle for survival and powe**r, London,1994.

8. Hofman. Yitzhak. **The administration of Syria and Palestine under Egyptian rul1831-1840 , In Studies of** n Palestine during the Ottoman PERIOD edited by Moshe Jerusalem ,1975 . .

9. Pappe, Ilan , A History of Modern Palestine University Press ,2006

10. **Porath** **<u>Yehoshua</u>** **The Palestinian Arab National Movement, 1929-1939: From Riots to Rebellion (Routledge Library Editions: Israel and Palestine.**

11. Robinson ,E, and E ,Smith , Biblical Researches in Palestine and in the Adjacent Regions, A Journal of travels ,2 vols ,London,1860

12. Robinson's . **biblical researches in Palestine and in the adjacent regions .**

13. Rostum ,Asad, Jubrall, New hght on the in Peasants Early Reform in Palestine April –September 1834,Americn University of Berut,

14. Rood, Judith , The time the Peasants Entered Jerusalem, the revolt against Ibrahim Pasha in the Islamic court sources

15. Spyridon .S.N,Annals of Palestine 1821 – 1841

16 - Stephens. Jhon. **Incidents of travel in Egypt ,arobia petraea and the holy land ,1970**

<u>المجلات العلمية</u> :

1.الحزماوي، محمد ماجد، **الملكية العقارية لأسرة آل عبد الهادي في فلسطين خلال الحكم المصري 1247هـ - 1831م / 1256هـ / 1840م ، دراسة من خلال سجلات محكمة نابلس الشرعية ، بحث منشور بكلية الآداب والعلوم ، جامعة قطر ، 2015م .**

2-الزاملي، إبراهيم سالم ، **أوضاع الفلاحين في فلسطين قبل عام 1917م** ، بحث منشور في مجلة البحث العلمي في الآداب ع 20 ، ج 1 ، جامعة عين شمس ، 2019م

3.أبو سمرا ، غانم ، المصريون في سورية ولبنان قبل مائة سنة ، بحث منشور في مجلة المشرق ، ع 30 ، 1932م .

4.أبو صيني ، عبد الحميد محمد ، **محمد علي باشا والقبائل البدوية في جنوبي بلاد الشام** ، بحث منشور في المجلة الاردنية للتاريخ والآثار ، مج 12 ، ع 1 ، الاردن ، 2018م .

5.مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا 1831–1840م، أرشيف التاريخ للمجلات الأدبية والثقافية والعربية ، بحث منشور أرشيف الشارخ للمجلات الادبية والثقافية ، ع 23–24 ، سورية ، 1 ديسمبر 1986م.ابو فخر ، فندي ، بعض
.45

6. الطراونة ، محمد سالم عيثان ، **الأوضاع الإدارية في متسلمية القدس في فترة الحكم المصري (1831–1840م)** ، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مج 21 ، ع 6 ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الاردن ، 2006م .

7. المدني، علي عبد المطلب حمود ، **الموقف الفرنسي من الأزمة المصرية العثمانية 1810 – 1838م ، بحث مشور في مجلة التربية للبنات للعلوم الانسانية** ، . مج 6 ، ع 11 ، جامعة الكوفة ،حزيران 2012م

8. محمود ، أمين ، **الإدارة المصرية في بلاد الشام** وبداية ظهور المسألة الفلسطينية 1831– 1840م ، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الانسانية ، مج 8 ، ع 32 ، جامعة الكويت ، 1988م .

الصحف والجرائد

جريدة الاتحاد ، العدد 53 ، 31 تشرين الأول 1996م

مجلة المقتطف ، **تاريخ محمد علي باشا ، مج 3**

مواقع الانترنت :-

مهدي، منه الله ، **حكاية مسجد السلحدار** ... تحفة أثرية بالمعز ، مقال منشور باليوم السابع ، بتاريخ 11 إبريل 2022م

Summary

In the middle of 1834 the people of **Palestine shifted from obedience to the rule of Muhammad Ali** Pasha ,under the leadership his son Ibrahim Pasha , to rebellion and revolt against him as result of the administrative and financial decisions he attempted to enforce by force , therefore , the 1834 peasants Revolt in Palestine , also know as the peasants Uprising , is considered a widespread popular uprising against Egyptian Rule , Egyptian rule had imposed repressive policies , including conscription ,taxes such as the poll tax ,and disarmament , which was one the most important reasons for the peasants rebellion against Egyptian rule ,the abolition of local privileges also contributed to the uprising , which ultimately to the peasants revolt , the rebellion spread to major cities such as Jerusalem Nablus ,and Hebron, the rebellion included peasants, who formed the largest part of the rebel forces ,as wall as notables and local tribes who formed an integral part of the uprising. However , Ibrahim Pasha forces confronted them , leading to the suppression of the revolt . the consequences of the 1834 peasants revolt against Egyptian rule were sever and harsh for the Palestine peasants and can be summarized in the following points ;military repression , where the brutal and aggressive suppression of the revolution by Egyptian led to a crushing defeat for the rebels , the execution of the revolution leaders , most notably sheikh Qasim AL – Ahmed, the sheikh of jabal Nablus , and the execution of some of the revolution symbols , furthermore the deportation of local leaders and scholars to Egypt weakened the traditional social structure based on local leadership in Palestine , making the population vulnerable to financial exploition by the government and its opponents .

The 1834 revolution represented a moment political Palestine , however , the ultimate intention of the notables and rebel leaders was to expel the Egyptian army and reinstate Ottoman rule as a mean of restoring the restoring the standards of the Ottoman era that defined the relationship between the government and the governed , these standards consisted of religious and administrative laws ,as wall as local customs and tradition that had been disrupted by the Egyptian reforms .